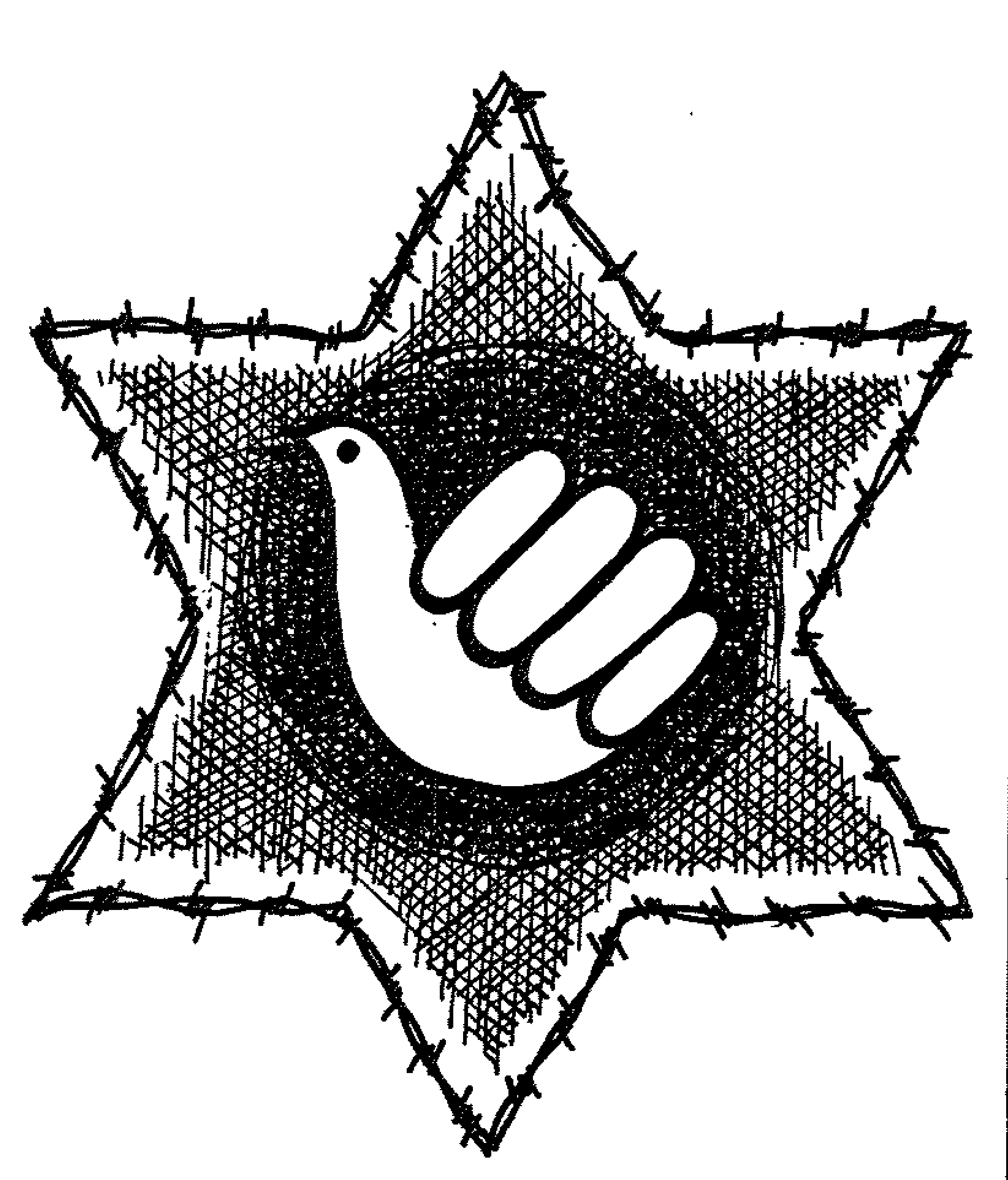
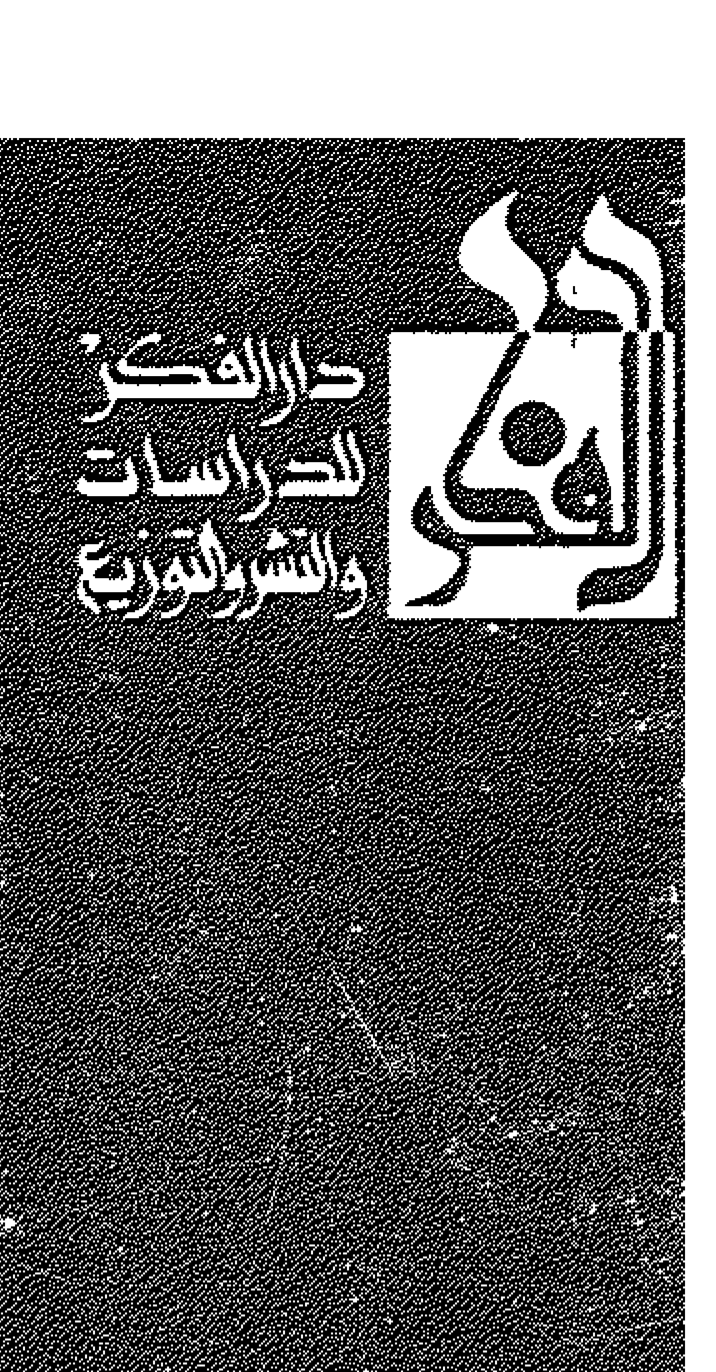
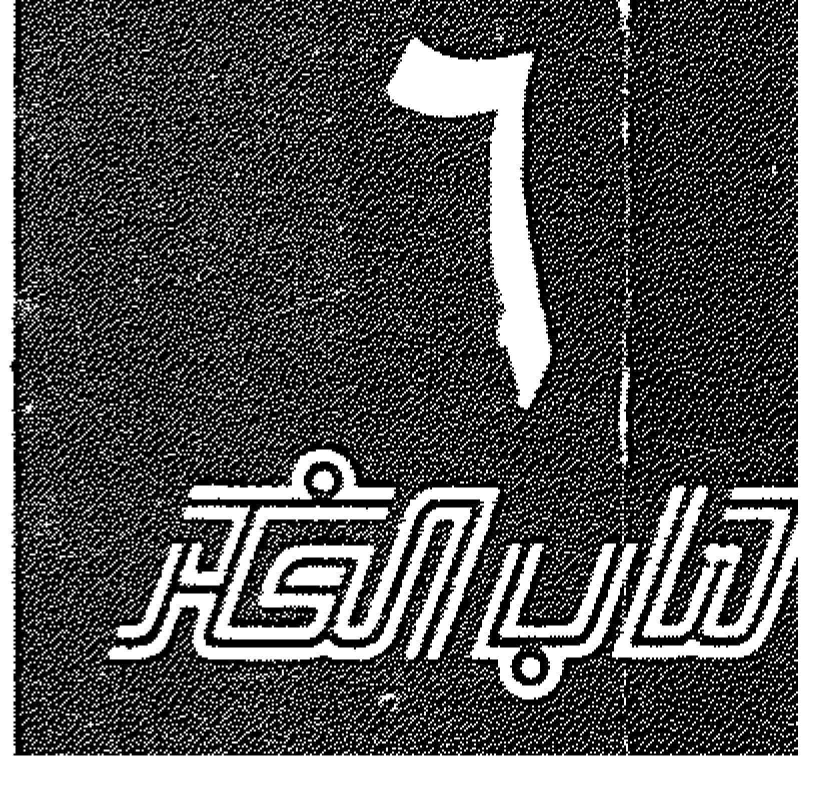
الكسندر شولش وآخرون
ترجمة محمد هشام

الفلسطينيون عبر الخط الأخضر







الفلسطينيون
عبر الخط
الأخضر

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٩٦



القاهرة - باريس

القاهرة : ش هشام لبيب - رقم ٢٥/٤٢
مدينة نصر - المنطقة الثامنة

كتاب الفكر ٦

الكسندر شولش / ريناردڤايمر / كمال عبد الفتاح
ابراهيم الدقاق / اميل ساحلية / الكسندر فلورس

الفلسطينيون عبر الخط الأخضر

ترجمة محمد هشام



إلى ذكرى ألكسندر شولش

١٩٤٣ ـ ١٩٨٦

المؤرخ الذي عاش حياته

دفاعاً عن الحق العربي

دار الفكر

المشاركون فى هذا الكتاب :

● المؤلفون :

- كمال عبد الفتاح : أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ، جامعة بيرزيت
- ابراهيم الدقاق : رئيس الملتقى الفكرى العربى ، القدس .
- ألكسندر فلورس : كان باحثا بجامعة إيسن ، ويعمل الآن أستاذا مساعدا للدراسات الثقافية ، جامعة بيرزيت .
- إميل ساحلية : أستاذ مساعد للعلوم السياسية ، جامعة بيرزيت
- ألكسندر شولش : أستاذ التاريخ ، جامعة إيسن .
- رينارد فايمر : باحث مساعد ، ومرشح لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة إيسن

● المترجم :

- محمد هشام : معيد بقسم اللغة الإنجليزية ، كلية التربية ، جامعة أسيوط . مصر . وباحث فى الشؤون الصهيونية .

مقدمة المترجم

وقفة مع المفاهيم

تكتسب مجموعة الأبحاث التى يضمها هذا الكتاب أهمية قصوى فى هذا الوقت بالذات ، حيث يتعرض الشعب الفلسطينى وممثله الشرعى الوحيد – منظمة التحرير الفلسطينية – لحملة شرسة من الأعداء ومن « ذوى القربى » على حد سواء ، بهدف القضاء على الطليعة الثورية لهذا الشعب ، والتى ثبت أنها القوة الرئيسية المواجهة التى تعوق إحكام السيطرة الاستعمارية على المنطقة العربية .

وتنبع أهمية الأبحاث من أنها حاولت – على المستويين النظرى والعملى التطبيقى – دراسة موقف الفرق المختلفة فى الحركة الصهيونية تجاه « **المسألة العربية** » فى فلسطين ، بالإضافة إلى تلمس الأشكال المختلفة لتطور العلاقة بين ماصطلح على تسميتهم « بفلسطينيى ١٩٤٨ » و« فلسطينيى ١٩٦٧ » ، أى الفلسطينيين الذين ظلوا فى أجزاء فلسطين التى أقيمت عليها الدولة الصهيونية ، والفلسطينيين الذين يعيشون فى الأراضى التى ضمتها تلك الدولة أثناء حرب ١٩٦٧ .

ولسنا فى حاجة إلى الإطالة فى الحديث عما تضمنته هذه الأبحاث ، فقد كفتنا مقدمة ألكسندر شولش عبء القيام بهذه المهمة ، حيث قدم

عرضا وافيا للأفكار الرئيسية فى كل بحث على حدة ، كما تناول بالتفصيل مناهج البحث المختلفة فيما يتعلق بمسألة الصراع العربى – الصهيونى ، ووضع الفلسطينيين فى الوطن المحتل . وحسبنا هنا فقط أن نبدى ملاحظات سريعة وموجزة حول بعض الأفكار الواردة فى الكتاب :

١ – الصهيونية والاستعمار :

فى عرضه للمناهج المختلفة لدراسة الصراع العربى – الصهيونى ، يشير د . الكسندر شولش ، إلى بعض المشاكل التى تعترض تطبيق مفهوم الاستعمار – بشكله العام والتقليدى – على حالة الحركة الصهيونية . ومن هذه المشاكل : غياب الوطن الأم المحدد للمستعْمِرين ، وتباين هدف الحركة الصهيونية – المتمثل فى تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتهجيرهم واقتلاعهم من أرضهم – عن هدف الاستعمار التقليدى المتمثل فى إخضاع المستعمرين واستغلالهم اقتصاديا . فضلاً عن أن تطبيق هذا المنهج – فى رأى شولش – قد يقود إلى افتراض حل تبسيطى للصراع باقتراح تصفية الاستعمار وإعادة المستعْمِرين إلى بلادهم .

ولا خلاف حول جدية المشاكل التى يثيرها د . شولش ، وكذلك خطر التعميمات السطحية المجردة فى تناول الصراع العربى الصهيونى . إلا أن هذه التحفظات لاتكفى – فى رأينا – لوضع الحركة الصهيونية ودولتها خارج الإطار الاستعمارى أو اعتبار المسألة برمتها « غير حاسمة » كما يرى د . شولش . ولعل رؤية الصهيونية كجزء متفرد ذى سمات خاصة ضمن الكل الاستعمارى العام ، هى وحدها القادرة على إنقاذ المناقشة من شطط التعميم المجرد أو المبالغة فى تقدير ملامح الخصوصية .

لقد حملت الحركة الصهيونية مجمل السمات العامة للاستعمار ، سواء فيما يتعلق بأهدافها أو بالوسائل التى استخدمتها لتحقيق هذه

الأهداف . فقد مارست الحركة الصهيونية – ودولتها فيما بعد – أبشع استغلال للأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني اقتصاديا وسياسيا . وشكلت هذه الدولة ركيزة لخدمة المصالح الاستعمارية المتمثلة فى وضع المنطقة العربية ضمن إطار النفوذ الاستعمارى ، وضمان تدفق المواد الخام منها ، ورؤوس الأموال والسلع إليها . ومن ناحية أخرى تباينت وسائل الحركة الصهيونية مابين الغزو الاقتصادى والنهب المنظم (ولعل دور « الصندوق القومى اليهودى » و« الوكالة اليهودية » فى هذا الصدد واضح بما فيه الكفاية) ، وما بين ممارسة الإرهاب العسكرى المباشر وكافة أشكال القمع ضد الشعب الفلسطينى فى الأساس ، وضد الشعوب العربية المحيطة بالمثل .

واتسم الاستعمار الصهيونى – فى الوقت نفسه – ببعض الملامح التى تميزه . فهو استعمار **استيطانى** ، لايتخذ شكل جيش يقهر أحد الشعوب ويستغل ثرواته الاقتصادية والبشرية لصالح البلد الغازى ، ولكنه يتخذ شكل نقل مستوطنين من عدة بلدان ليعيشوا فى البلد الجديد ويتخذوه وطنا لهم . ويقترب هذا الشكل إلى حد كبير من نموذج الاستيطان الاستعمارى الغربى فى روديسيا وجنوب أفريقيا .

والاستعمار الصهيونى أيضا استعمار **إحلالى** لايكتفى بمجرد الاستيطان فى وطن يخص شعباً آخر ، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة **تفريغ** هذا الوطن من سكانه الأصليين ، مستخدماً فى ذلك وسائل التهجير والنفى والإبعاد من ناحية ، وجعل حياة السكان – من ناحية أخرى – مستحيلة ، تحت ضغط القمع والإرهاب اليومى ، بما يدفعهم إلى الرحيل قسراً عن وطنهم . وفضلاً عن ذلك فالاستعمار الصهيونى يشكل **جيبا استيطانيا منفصلاً** عما حوله ، وهو أيضاً استعمار **عميل** ، حيث تبنت القوى الاستعمارية (بريطانيا فى الماضى والولايات المتحدة الأمريكية فى الحاضر) المشروع الصهيونى وقدمت له الدعم والرعاية

حتى تحول إلى دولة ، واستمرت فى احتضان تلك الدولة ومدها بكل ماتحتاجه من أجل مواصلة دورها فى خدمة المصالح الاستعمارية بالمنطقة .

إن هذه السمات الخاصة تجعل من الاستعمار الصهيونى نمطا غير مسبوق تقريباً من أنماط الاستعمار . وإذا كان د . شولش يحتج على استخدام مفهوم الاستعمار بشكل عام وتطبيقه آلياً على حالة الصهيونية ، فلا يجب أن تقود هذه الرغبة فى التجرد عن العموميات إلى نوع آخر من التجريد لايرى من الاستعمار إلا شكله التقليدى « النموذجى » .

ويقودنا الحديث عن طبيعة الاستعمار الصهيونى إلى التعرض لطبيعة العلاقة المعقدة بين الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية . لقد ظلت طائفة غير قليلة من الكتابات العربية أسيرة النظرة التى لاترى فى الصهيونية إلا « صنيعة » استعمارية ، معتمدة فى ذلك على ذخيرة من الدلائل التاريخية التى تبين مظاهر الدعم الاستعمارى للصهيونية . إلا أن هذه النظرة – رغم ماتستند إليه من حقائق ثابتة – لا تصمد أمام تساؤلات من نوع : لماذا ظهرت الصهيونية كحركة فى الوقت الذى ظهرت فيه تحديداً (أى أواخر القرن التاسع عشر) ؟ وما الذى دفع القوى الاستعمارية لتبنى الصهيونية والإغداق عليها بسخاء دون غيرها من التيارات الفكرية اليهودية المعاصرة لها ؟ ولماذا جاء هذا « التبنى » بعد فترة طويلة من عدم الاكتراث ، رغم فروض الطاعة والولاء التى لم يمل الصهاينة الأوائل تقديمها ؟ ثم مالذى يفسر تباين الاتجاهات داخل الحركة الصهيونية ، ووصول الصراع فيما بينها – أحياناً – إلى حد الصدام المسلح ؟ وما الذى يفسر أيضاً لحظات التناقض النسبى بين الحركة الصهيونية أو بعض أجنحتها وبين القوى الاستعمارية فى مراحل معينة .

وفى اعتقادنا أنه لايمكن الإجابة على هذه التساؤلات دون النظر إلى

الصهيونية فى الإطار الأوسع للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأوروبا فى القرن التاسع عشر ، وتأثير هذه الأوضاع على الأقليات اليهودية بما كان من شأنه أن يخلق ماعرف باسم « المسألة اليهودية » ، ثم علاقات القوى بين الدول الاستعمارية الرئيسية آنذاك ، والمصالح الملحة لهذه الدول داخل حدودها وخارجها . كماأنه لايمكن فهم الصهيونية بمعزل عن التيارات الفكرية اليهودية السابقة عليها والمعاصرة لها ، والتى حاولت التصدى « للمسألة اليهودية » بأشكال متباينة .

لقد كانت الصهيونية نتاج الردة الفكرية الرجعية التى أعقبت إخفاق حركة الاستنارة اليهودية (الهسكلاه) ، وهى تمثل فى الوقت نفسه رد الفعل السلبى لفشل الرأسماليات الأوروبية فى حل « المسألة اليهودية » فى بلدانها ، عن طريق خلق أوضاع اجتماعية وسياسية تضع هؤلاء اليهود على قدم المساواة مع غيرهم من مواطنى هذه البلدان ، وتقضى على مظاهر تخلفهم وتدّنيهم الاجتماعى والثقافى . ومن ثم فالصهيونية هى التجسيد الحى للهزيمة .

ورغم أن الصهيونية قدمت نفسها باعتبارها الحل الأمثل « للمسألة اليهودية » والمنقذ من الاضطهاد لجموع اليهود فى العالم ، فالملاحظ أنها لم تحاول – ولم يكن بمقدورها بحكم طبيعتها أن تحاول – تجاوز الأوضاع التى أدت لما يعرف « بالمسألة اليهودية » واقتراح حلول جذرية لها ، بل كان الحل الذى قدمته متسقاً تماما مع طبيعتها الانهزامية . فالاضطهاد الذى يتعرض له اليهود فى المجتمعات الأوربية لايواجه بالثورة عليه ، بل « بإخلاء » هذه المجتمعات من اليهود عن طريق تهجيرهم وتوطينهم فى إحدى المناطق خارج أوروبا ، وانعزالية « الجيتو » وتخلفه لاتحل بانفتاح اليهود على الحياة الإنسانية الطبيعية بكل رحابتها وباندماجهم فى الشعوب التى يعيشون بينها ، بل يتمثل الحل فى خلق « جيتو » آخر

أكبر حجماً وأشد عزلة وعدوانية يسمى « الدولة اليهودية » . أما تدهور الأحوال المعيشية لفقراء اليهود فلا يجب أن يدفعهم إلى الانخراط فى النضال من أجل اجتثاث جذور الاستغلال الطبقى والاجتماعى الذى هو أساس بؤسهم ، بل على النقيض من ذلك تدعوهم الصهيونية لممارسة هذا الاستغلال ضد شعب آخر .

ومثلت هذه الحلول **نقطة الالتقاء الرئيسية** بين الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية . فقد وجدت هذه القوى ضالتها المنشودة فى حل يخلصها من عبء « المسألة اليهودية » ويجنبها فى الوقت نفسه خطر انضمام فقراء اليهود إلى صفوف الحركات الثورية فى أوروبا آنذاك . ثم أن المنطقة المقترحة لتوطين اليهود يمكن أن تكون قاعدة للنفوذ الاستعمارى بما لذلك من أهمية قصوى للقوة الاستعمارية . ومن ناحية أخرى أدرك الصهاينة الأوائل استحالة تحول مشروعهم إلى حقيقة واقعة دون دعم ومساندة إحدى القوى الاستعمارية الكبرى ، فقد كانوا مجرد جماعة صغيرة منعزلة – تقريباً – عن جماهير اليهود ، وبلا أى نفوذ حقيقى فى أوساطها ، ومن ثم وضعوا مشروعهم منذ البداية فى الاطار الاستعمارى وقدموا أنفسهم بوصفهم أداة طيّعة لخدمة المصالح الاستعمارية .

كان كل من الطرفين إذن فى حاجة للطرف الآخر ، وكان هذا الاحتياج المتبادل هو الأساس الموضوعى لالتقائهما الذى تطور وتعزز بتأسيس الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عام ١٩٤٨ .

٢ – الصهيونية والعرب

وإذا كان فهم الصهيونية فى هذا السياق التاريخى الأشمل أمراً هاماً ، فمن الضرورى أيضا فهم مظاهر التباين بين التيارات المختلفة فى الحركة الصهيونية ، وفهم الدوافع الحقيقية للممارسات الصهيونية قبل إقامة الدولة وبعدها على ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

السائدة آنذاك . وهذا مافعله رينارد فايمر فى دراسته عن « **الصهيونية والعرب بعد قيام دولة إسرائيل** » ، حيث تناول بشكل عميق موقف الفرق المختلفة فى الحركة الصهيونية تجاه « المسألة العربية » خلال المراحل التاريخية المتعاقبة . ويستلفت النظر فى تحليل فايمر ثلاث قضايا أساسية :

الأولى : التأكيد على طبيعة الدوافع الاقتصادية التى حدت بالدولة الصهيونية إلى اتخاذ سياسات أكثر مرونة فى تعاملها مع الفلسطينيين بالوطن المحتل مابين ١٩٥٨ و١٩٦٧ .

الثانية : التأكيد على خرافة « الاشتراكية الصهيونية » وزيف الادعاءات « الاشتراكية » لبعض الفرق فى الحركة الصهيونية . فقد كشفت لحظات الصراع الحقيقى أن الغلبة دائماً للعنصر الصهيونى الجوهرى والأصيل .

الثالثة : ملاحظة أن الخلافات بين الفرق الصهيونية المختلفة بخصوص « المسألة العربية » ، كانت على الدوام ذات طبيعة **مرحلية مؤقتة** ، فهى لاتعكس تناقضاً جوهريا بقدر ماتعكس تباين وجهات النظر بشأن الأساليب فحسب . فالجميع متفقون على سلب الشعب الفلسطينى أبسط حقوقه فى تقرير مصيره .

ويكتسب الاستنتاجان الأخيران - على وجه الخصوص - أهمية كبيرة فى الجدل الدائر حول إمكانية التصالح والتعايش السلمى بين الدولة الصهيونية والبلدان العربية المحيطة ، وكذلك مايروجه البعض من أوهام حول إمكانية المراهنة على هذه القوى أو تلك فى الكيان الصهيونى واستمالتها لتأييد الحقوق العربية . فكل الدلائل تشير إلى أن الطابع الرجعى والعدوانى للدولة الصهيونية ليس سمة عارضة بل هو أحد أسس وجودها وعوامل استمرارها ، مما يجعل التعايش السلمى معها أمراً مستحيلاً . ومن ناحية أخرى فإن مجمل ممارسات الصهاينة

« الاشتراكيين » تؤكد زيف مزاعمهم وأنهم براء من الاشتراكية ومن أى اهتمام بالمصالح الحقيقية حتى لفقراء اليهود أنفسهم .

٣ - الاستبيانات :

فى إطار تلمس الأشكال المختلفة لتطور العلاقة بين « **فلسطينى** ١٩٤٨ » و« **فلسطينى** ١٩٦٧ » ، أجرى استبيانان . أحدهما فى أوساط صفوة الفلسطينيين ، والآخر فى أوساط العمال فى الجانبين . وصحيح أن هذه الاستبيانات لاتمثل سوى عينة صغيرة من الفلسطينيين تم اختيارها من عدة مناطق محدودة نظراً لظروف عديدة اقتضتها الأوضاع الصعبة التى أجريت فى ظلها تلك الاستبيانات . وصحيح أيضا أن أسلوب الاستبيانات لايصلح وحده لوضع تصورات دقيقة وللخروج باستنتاجات صائبة فى معظم الأحيان بسبب محدودية الإطار الذى تجرى فيه ، فضلاً عن إحجام كثير من المشاركين عن ابداء وجهات نظرهم الحقيقية . ومع ذلك تقدم هذه الاستبيانات مادة مفيدة يمكن من خلالها التعرف على التوجهات العامة والخطوط العريضة لمواقف الفلسطينيين على جانبى الخط الأخضر .

وقفة مع الترجمة

برزت خلال عملية ترجمة هذا الكتاب عدة **مشكلات** :

الأولى : أن كثيراً من المصادر التى يستند إليها الباحثون عربية فى الأصل ، وتحفل الأبحاث المختلفة بمقتطفات طويلة من هذه المصادر . ومن الطبيعى أن ترجمة هذه المقتطفات عن النص الإنجليزى لابد وأن تبتعد بها عن أصولها العربية . وتزداد المشكلة عمقا إذا كان المقصود من إيراد النص المقتطف توثيقاً لحادثة ما أو تدليلاً على موقف لهذه القوى أو تلك . وفى نفس الوقت كانت محاولة الرجوع إلى المصادر العربية الأساسية أمراً مستحيلاً ى معظم الأحيان ، فقسم كبير من هذه

المصادر عبارة عن صحف صادرة فى فلسطين المحتلة ويتعذر الحصول عليها . كما أن هذه المصادر لاتنتمى لفترة زمنية واحدة بل يعود بعضها إلى سنوات طويلة خلت . ومن ثم لم يكن أمامنا إلا أن نجهد فى ترجمة هذه المقتطفات محاولين الوصول إلى مايفترض أنه أقرب صيغة من النص الأصلى ، مع العودة إلى مايمكن الرجوع إليه من مصادر متاحة . ونعتقد أن الأفكار الرئيسية فى هذه المقتطفات لم يصبها أى أذى ، وأن حدود الاختلاف بين النص الأصلى والترجمة لاتتجاوز تقديم كلمة وتأخير أخرى أو إيراد مرادف للكلمة بدلا من الأصل .

أما المشكلة الثانية : فتتعلق بالملحق الذى أورده د . كمال عبدالفتاح فى دراسته عن التوزيع الجغرافى للفلسطينين ، والذى شمل أسماء القرى الفلسطينية التى دمرها المستعمرون الصهاينة . فهذه الأسماء ترد فى الدراسة باللغة الانجليزية . وهى تختلف بالطبع فى نطقها عن الأصل العربى للأسماء . ورغبة منا فى تحرى الدقة عدنا إلى **كشاف البلدان الفلسطينية** * ، وقارنا بين الأسماء الأجنبية والأسماء العربية الأصلية ، وقمنا بإعداد الملحق اعتمادا على ماأورده الكشاف من بيانات . ويلاحظ أن ثمة اختلافات غير قليلة بين ماورد فى دراسة د . كمال عبد الفتاح وماجاء فى الكشاف فيما يتعلق بأسماء بعض القرى ومايتعلق بالأقضية التى تتبعها هذه القرى . وقد التزمنا بالتقسيم الذى وضعه الباحث ولم نشأ إدخال أية تعديلات عليه .

أما المشكلة الثالثة : فتمثلت فى احتواء بعض الدراسات على كثير من الإشارات إلى شخصيات وحركات ومصطلحات قد لاتكون شائعة خارج دائرة المتخصصين . وقد حاولنا بقدر الإمكان إضافة بعض الهوامش لتعريف المصطلح المستخدم ، ولم يكن ممكنا بالطبع تحقيق ذلك فى كل الحالات ، ولهذا نحيل القارىء الذى يرغب فى مزيد من

* **كشاف البلدان الفلسطينية** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ١٩٧٣ .

المعلومات إلى المصادر الرئيسية التالية :

– د . عبد الوهاب المسيرى (مؤلفا ومشرفاً) ، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية – رؤية نقدية** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

– ، **الموسوعة الفلسطينية** (٤ أجزاء) ، دمشق : هيئة الموسوعة الفلسطينية ، ١٩٨٤ .

د . أسعد رزوق ، **إسرائيل الكبرى** ، بيروت : مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨ .

كلمة أخيرة

يضيق المجال هنا عن ذكر جميع من يتوجب عليّ توجيه الشكر لهم ، نظراً لدورهم – المباشر أو غير المباشر – فى إنجاز هذا العمل . وبداية ، فإننى مدين بالكثير للأستاذ الدكتور **عبد الوهاب المسيرى** . إذ ساعدتنى فترة عملنا المشترك والنقاشات التى تخللتها ، وماقدمه إلى من عون وتوجيه ، على تطوير وعيى بالجوانب المختلفة للظاهرة الصهيونية والصراع العربى الصهيونى ، مما جعلنى أخوض « مغامرة » ترجمة هذا الكتاب بثقة كبيرة . ومن ناحية أخرى شكلت الكتابات الرائدة للدكتور المسيرى فى هذا الصدد معينا لاينضب بالنسبة لى فى التعرف على بعض الأحداث والوقائع التاريخية المتصلة بسياق الكتاب ، وفى فهم عدد من القضايا المتعلقة بموضوعات الأبحاث . كما إننى اعتمدت أساساً على هذه الكتابات لدى إعدادى للإشارات والتعريفات المختلفة .

وقد كان لحماس الدكتور منصور عبد الفتاح واهتمامه الدائم ، أبلغ الأثر فى إتمام هذا العمل ، ولا أنكر استفادتى من ثقافته العميقة وملاحظاته الصائبة سواء فيما يتعلق بعملية الترجمة أو فى فهم كثير من

القضايا التى تتضمنها أبحاث الكتاب

ثم إنه ما كان بوسعى إنجاز ترجمة هذا الكتاب دون عون وتشجيع الأستاذة ماجدة أنور التى تحملت بصبر وأناة – تُحسد عليهما – أعباء العمل لحظة بلحظة ويوما بيوم . وقد قامت – فضلاً عن ذلك – بمراجعة وتدقيق كافة الاصطلاحات والتسميات العبرية الواردة فى الكتاب ، وأبدت عددا من النصائح القيّمة التى كان لها الفضل الأول فى إنقاذ العمل من مثالب عدّة .

محمد هشام

القاهرة – مارس ١٩٨٦

تقـديم

نقطة البدء

فى كثير من الدراسات التى تناولت الفلسطينيين فى اسرائيل ، والتى ظهرت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، يمكن للمرء أن يجد لمحات سريعة أو فرضيات موجزة بخصوص التأثير الذى تركه الاحتلال الإسرائيلى لباقى فلسطين على سكانها العرب . وقد سجل بيريس Peres ونيرا يوفال – دافيز Nira Yuval- Davis انعكاسات هذه الأحداث على الهوية القومية للفلسطينيين فى اسرائيل ، وذلك من خلال لقاءات مع عينة من العرب قبل حرب يونيو وبعدها (١) .

ويمكن تلمس بداية المرحلة الجديدة فى عملية « اضفاء الهوية الفلسطينية » على العرب فى اسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد كتب هوفمان Hofman وبيت هالاحمى Beit- Hallahmi ، على سبيل المثال ،: « منذ ١٩٦٧ ، يمكن للمرء أن يتلمس عملية متسارعة « لإضفاء الهوية الفلسطينية » ، وإعادة تشكيل هوية العرب الاسرائيليين . وجاءت المرحلة الأولى لهذه العملية نتيجة التلاقى مع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ . أما المرحلة الثانية فكانت نتيجة لحرب ١٩٧٣ والنجاحات السياسية لمنظمة التحرير. الفلسطينية » (٢) .

وبالمثل ، يميز خليل نخلة ثلاث مراحل فى تطور الهوية الجماعية للعرب فى اسرائيل : فخلال المرحلة الأولى (١٩٤٨ - ١٩٦٧) ، « حال الانعزال الثقافى للقطاع العربى فى اسرائيل دون اختيار رموز ثقافية وحضارية معينة من الخبرة الفلسطينية ، كما أعاق ظهور هوية جماعية جديدة.» أما المرحلة الثانية (١٩٦٧ - ١٩٧٣) فأدت إلى « زيادة قطاع العرب الفلسطينين الخاضع للحكم الاسرائيلى بنحو مليون نسمة . فأصبحت الأقلية العربية عندئذ ثلاثة أضعاف عددها السابق ، وأصبح أفرادها يتقاسمون خبرات مماثلة ، ويتفاعلون ، فى الوقت نفسه ، مع السياق العربى الأوسع » . وجاءت المرحلة الثالثة (بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) ، « لتضيف إلى نسق الهوية الجماعية الناشئة ، مناخ التنظيم السياسى ، إلى جانب الهدف المحدد نوعا ما ، وذلك من خلال حضور منظمة التحرير الفلسطينية بشكل راسخ » [٣] .

ولهذا تزايد الاقتناع بأن الإطار الإسرائيلى الضيق لم يعد كافيا لتحليل وضع الفلسطينيين المقيمين فى اسرائيل ، خلال الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ . وقد كتبت نيرايوفال دافيز ، فى عرضها لكتاب زريق « **الفلسطينيون فى اسرائيل** » ، تقول : « **لعل مكمن الضعف الأساسى فى تحليل زريق لوضع الفلسطينيين فى اسرائيل أنه لايفرق بين وضعهم قبل ١٩٦٧ وبعدها .. إن تأثير حرب ١٩٦٧ لايقتصر على الحياة الاقتصادية ، فقد وصل تأثيرها بشكل أكبر إلى الميادين الثقافية والسياسية لواقع الفلسطينين داخل اسرائيل** [٤] .

تحديد المفاهيم حول وضع الفلسطينين فى اسرائيل :

لهذه الأسباب ، ولغيرها من الأسباب التى سنأتى على ذكرها ، تزايد الأحساس بعدم الرضا عن التفسيرات والمفاهيم السائدة فى هذا الصدد . فماهى المناهج الرئيسية لتحليل وضع الفلسطينيين فى اسرائيل ؟ وماهو الإطار الذى يبدو ملائماً لمثل هذا التحليل ؟

هناك أربعة مفاهيم أساسية : ففى الإطار الأول ، ثمة اتجاه يسود البحث الإجتماعى فى اسرائيل ، وينظر إلى العرب بوصفهم أعضاء فى « مجتمع تقليدى » ضمن عملية « التحديث » وذلك من خلال تأثيرات « المجتمع الحديث » اليهودى . وثمة منهج آخر ينطلق من تحليل الصهيونية بوصفها حركة استعمارية ويركز على تأثيرات السياسات الصهيونية ، ومن ثم يتم تعريف وضع العرب فى اسرائيل بأنه وضع مُستَعْمَرَين ، وينظر إليهم كضحايا « للاستعمار الداخلى » . ويعرّف الاتجاه الثالث اسرائيل بأنها مجتمع تعددىPlural Society يتألف من ثلاث قطاعات متميزة طبقا للوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى لأفرادها . وهذه القطاعات مرتبة بشكل هرمى على النحو التالى : اليهود الغربيون فى القمة ، يليهم اليهود الشرقيون ثم عرب إسرائيل فى قاع السلم . أما الاتجاه الرابع فينظر إلى وضع الفلسطينيين فى اسرائيل من خلال نظام الحكم الذى يخضعون له . وتمثل هذه المفاهيم المنهجية الكتب الأربعة التالية : لانداو Landau (التحديث) زريق (الاستعمار الداخلى) ، سموحة (المجتمع التعددى) ، ولوستيك Lustick(نظام الحكم) (*)وسنعرض بإيجاز لهذه المفاهيم :

التحديث : أدت التطورات المعاصرة إلى التشكك فى منهج التحديث بشكله الفج . فموضوعات التحليل ، أى « المجتمعات التقليدية » قد خيبت (فى بعض الحالات بالتأكيد) أمل التوقعات التبسيطية والأبوية ، إذ أن هذه المجتمعات تصر على التطور بأساليب تقودها بالكامل إلى « المجتمع الحديث » الذي يعيش فيه أولئك المثقفون الذين يقومون بتحليلها . فلم يكن الفلسطينيون فى اسرائيل خاصة مضطرين لرؤية « الدولة الديناميكية الحديثة » التى فرضت عليهم كإطار لوجودهم ، كما أنهم ليسوا فى حاجة إلى دولة هى بمثابة موظف الاستقبال الذى يريهم الطريق إلى « الحضارة الغربية » أو « حضارة القرن العشرين »(إذا مااستخدمنا مصطلحات لانداو)[٦] . وسيكون

من الصعب على هؤلاء الفلسطينيين أن يقبلوا الزعم بأن « تمثيل ونشاط القوى السياسية الجديدة بين العرب فى إسرائيل غامض فى الأغلب بل ومشوش » لأن « هذه مرحلة انتقال » من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث . [٧]

إن تطبيق نموذج التحديث فى حالة الفلسطينيين المقيمين فى دولة اسرائيل ، لايظهر فقط نزعات التحامل والتحيز الاجتماعى والثقافى والسياسى لدى العلماء الاجتماعيين « المحدثين » بل وسطحيتهم التامة ، فهذا المنهج فى الواقع منهج ظاهرى لايكاد يذهب أبعد من السطح ، ولايصل إلى جذور الحقائق الإجتماعية السياسية .

وبالمثل ، تبدأ « دراسة « لانداو » السياسية » من خرافة تمزق العرب فى اسرائيل : انقسامهم إلى سكان مدن وقرويين وبدويين ، إلى مسلمين ومسيحيين ودروز ، إلى قطاعات اقليمية ، إلى زعامات محلية ، وأينما نظر المرء فسيجد الانقسامات الدينية ، والانعزالية المحلية ، وميول الزعامة الانتهازية ، ولذا فإن أهداف القادة السياسيين فى « فترة الانتقال » أهداف أحادية الجانب وغامضة ومشوشة : « إن انقسام التجمعات الدينية ، والتنافس الحقود بين الزعامات ، وربما ضيق أفق كثير من العرب ، تعُد من العوامل الرئيسية التى تحول دون بروز قيادة عربية معترف بها على وجه العموم »[٨] .

ويضم كتاب لانداو وصفا لمشاركة العرب فى العملية السياسية داخل اسرائيل . ويبين لانداو بتفصيل شديد أن « الدمج » السياسى للعرب حتى عام ١٩٦٨ (حين تمت دراسته) ، كان مقصورا على عمليات اصطياد الأصوات الانتخابية فى القرى العربية من جانب الأحزاب اليهودية عشية الانتخابات العامة . وباستثناء الشيوعين – وإلى حد ما حزب مابام – فلا أحد يهتم فعلا بالمشاركة السياسية الأصيلة . وكتب لانداو – مقتطفا مقالة صحفية – (هناك سمة فريدة للكفاح من

أجل القيادة السياسية للسكان العرب فى اسرائيل ، فبدلاً من أن يكون نزاعا بين الشخصيات العربية ذاتها ، أصبح « كفاحا – باسم العرب – بين اليهود أنفسهم ، لصالح اليهود »)[٩] .

لقد مُنع تشكيل الأحزاب العربية المستقلة ، وقوبلت الصياغة الأصيلة للأهداف السياسية العربية بالقمع . كما تم إخماد وإعاقة كافة المحاولات فى هذا الاتجاه باعتبارها ضربا من « التطرف القومى » و« الشوفينية » . ويصف لانداو كل هذا بعناية مدرسية ، إلا أنه لم يستطع الربط بين السياسات الرسمية والتمزق الاجتماعى – السياسى « ميراث التقليدية » ، كما أخفق فى مناقشة السؤال الملح وهو : ماذا يمكن أن تفعله السياسات الصهيونية إزاء نقص « التحديث » الاجتماعى السياسى الذى هو موضوعه الأثير . ولا يملك المرء إلا أن يستخلص أن السمة الظاهرية لمنهج التحديث تقدم ستارا ملائما يطمئن خلفه ذلك الباحث الذى يرغب فى تجنب الأسئلة الحرجة وغير المريحة فيما يتعلق بالفلسطينين داخل اسرائيل .

الاستعمار الداخلى : إذا كان اهتمام لانداو ينصب أساسا على دور العرب فى العملية السياسية ، فإن ما ترمى إليه دراسة زريق هو « وصف الركائز المؤسسية والأيدلولوجية التى تحكم العلاقة بين الأقلية العربية التابعة والنظام الصهيونى السائد » هذا النظام الذى يشخصه الكاتب بأنه « نظام استيطانى »[١٠] . ومثلما فعل سموحة – الذى سنناقش أفكاره فيما بعد – فإن زريق يخوض بحر المفاهيم والأنماط السوسيولوجية ليصيد واحدا منها يمثل بالنسبة له أنسب إطار لتحليله . وكلا الكاتبين متحمس لمقارنة مفهومه المفضل الذى اختاره بالمفاهيم الأخرى . ولا حاجة بنا إلى القول بأن مثل هذا الاختيار يظل محكوماً بالرؤية الاجتماعية السياسية والأيديولوجية للدارس الذى يقوم به .

وقد اختار زريق مفهوم الاستعمار الداخلى ، وقاده ذلك إلى استنتاج

سياسى (يصفه فى الجملة الأخيرة فقط من كتابه) وهو : « يجب أن تكون الأولوية الملحة هى منح العرب فى اسرائيل حق تقرير المصير » ، « ويتضمن حق « الانفصال التام عن الإطار الموجود حاليا »[11] .

ويستلزم استخدام مصطلح « الاستعمار » ، مناقشة واسعة حول « تفرد الصهيونية » أى عما إذا كان الاستعمار الصهيونى لفلسطين بشكل خصوصية تاريخية أم أنه كان استعمارا عاديا . ويبدو لى أن هذه المناقشات غير حاسمة نوعا ما ، فعلى الرغم من اصرار زريق على الطبيعة الاستعمارية « للنظام الاستيطانى الصهيونى » ، فلم تفته ملاحظة الخصوصيات التاريخية أى : غياب الوطن الأم المحدد [12]وحقيقة أن هدف الاستعمار الصهيونى لم يكن الاخضاع والاستغلال الاقتصادى « للبدائيين » ، بل كان الهدف هو تجريدهم من ممتلكاتهم ، وتهجيرهم واقتلاعهم من المجتمع والدولة الناشئة . وقد يؤدى تطبيق النموذج الاستعماري أيضا إلى الوقوع – دون قصد – تحت تأثير افتراض حل مبسط لمشاكل المستعمَرين عن طريق أسلوب « تصفية الاستعمار بشكل تام » (كما حدث فى الجزائر ، على سبيل المثال ، حيث كان من الممكن ببساطة عودة المستعمِرين ثانية إلى فرنسا) .

ومع ذلك ، ينبغى التأكيد على أن زريق ليس لديه مايقوله حيال تلك الاستنتاجات التبسيطية . فإن هدفه هو المضى إلى ماوراء الوصف السطحى للاحصائيات عن « غير اليهود » فى اسرائيل وكذلك بحث الأسباب الأيديولوجية والبنائية لوضعهم التابع . وعن تحديده لآثار الاستعمار الصهيونى الداخلى ، يركز زريق على طبيعة الصهيونية أكثر مما يركز على التشابه الوظيفى الاستعمارى ، أى إن اهتمامه ينصب على تأثيرات « الانعزالية اليهودية » على العرب . وفى التحليل الأخير فإن وضع الفلسطينيين فى إسرائيل يتم تفسيره عن طريق البناء الصهيونى للدولة ، ويتضمن دور ووظيفة المؤسسات الصهيونية العالمية داخل الدولة (مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى) .

السيطرة الشمولية : ثمة تشابه بين وصف سموحة الواقعى لوضع العرب فى اسرائيل والصورة التى يرسمها زريق لنفس الوضع ، إلا أن سموحه يرفض كلا من نموذج التحديث والمنظور الاستعمارى . وإذا كان زريق يعترف بأن الصهيونية تتميز بملامح متفردة إذا ماقورنت « بالاستعمار التقليدى » ، فإن سموحة لم تفته ملاحظة أن « ملامح الروح الاستعمارية » موجودة فى الصهيونية ، وأن « صدامات » الصهاينة مع العرب « تسترجع ملامح الاستعمار الأوربى فى كل مكان » ، وأن لإسرائيل (ملامح يرثى لها من « ديمقراطية النخبة » فى حالة الأقلية العربية) [١٣] ، ورغم تشابه الوصف المادى ، فإن المناهج مختلفة ، يظهر الطابع الشخصى فى اختيار كل من النموذج والنتائج السياسية المترتبة عليه .

ويؤكد سموحة من وقت إلى آخر على أن « المشكلة الحقيقية » للعرب هى طبيعة الدولة اليهودية الصهيونية التى يعيشون فى ظلها مجبرين . « الحقيقة أن العرب ككل ليسوا صهاينة ومادام الأمر كذلك فهم خارج الإجماع القومى »[١٤] . ومن ثم فليس من المتوقع سوى « تحسينات محدودة فقط فى وضع العرب فى اسرائيل » ولكن لايمكن توقع المساواة التامة ؛ « ان الفكرة الصهيونية لاتتوافق مع مكانة متساوية للعرب فى اسرائيل » [١٥] .

ان النتيجة المنطقية التى يخلص إليها كثير من العرب الفلسطينين ويهود إسرائيل غير الصهاينة هى أن يطالبوا بالحد من صهيونية اسرائيل بعض الشيء . ولكن سموحة يرى أن الأكثر واقعية هو « التسليم بأن الطابع اليهودي الصهيونى لدولة اسرائيل أمر لايمكن الغاؤه فى المستقبل المنظور ، وأن أى علاج لمشاكل اسرائيل ، الداخلية والخارجية ، يجب أن يسلم بذلك » [١٦] وقد يبدو ذلك واقعيا طالما أن الكاتب يتشبث بالوضع القائم . ولكن من المشكوك فيه أن يكون هناك أى حل ممكن

دون التفكير فيما وراء هذا الوضع .

ومع ذلك تم فهم وضع العرب بشكل حاد للغاية . فمن خلال تطبيق النموذج التعددى ، يصف سموحة اسرائيل بأنها « مجتمع ثلاثى الفئات » ، حيث يتصدر اليهود الأوروبيون قمته ويأتى اليهود الشرقيون فى الوسط ، أما العرب فهم فى القاع [١٧] . وتتسم العلاقة بين العرب واليهود ككل « بالسيطرة الشمولية » وعدم المساواة » يحدد منظورنا التعددى وضع الأقلية العربية بأنه وضع شبه طائفى ، ويحاول صياغة مفاهيم نظرية لمظاهر الاستبعاد والخضوع والتبعية » [١٨]إن إستبعاد الأقلية العربية فى دولة اسرائيل وعزلها هو « نتيجة تاريخية لمهمة الصهيونية المتمثلة فى إقامة دولة يهودية صرفة »[١٩] . وفى هذا الإطار ينظر الرأى العام اليهودى إلى العرب بوصفهم خارجين ، أو « أقليات » غير يهودية غير مرغوب فيها [٢٠] . فهم لاينتمون فعليا إلى هذا المجتمع فى حين أن اليهود على امتداد العالم هم أعضاء كاملون فى المجتمع . إن العرب موجودون بلا ريب ، ولكن مادامت اسرائيل تُعد وطنا لليهود ومن أجل اليهود ، فلا يمكن اعتبار العرب أقلية قومية . إن دمجهم أمر مستحيل ، كما أن منظور الدولة « ثنائية القومية » أمر مرفوض تماما . وهكذا فإن الانقسام العربى اليهودى يظهر بشكل ساطع من خلال نموذج المجتمع التعددى بقطاعاته الثلاثة .

نظام الحكم : يرتبط منهج لوستيك بمنهج سموحة . فهو ينطلق أيضا من مفاهيم أنظمة الحكم أو السيطرة المؤسسية ، والتى تطورت من خلال تحليل مجتمع جنوب افريقيا على سبيل المثال ، ويرى لوستيك أن مفهوم الاستعمار الداخلى غير ملائم بسبب « فشله فى استنباط ... مجموعة سمات محددة » ونظراً لاستخدام إطار الاستعمار الداخلى على نطاق واسع لتحليل أوضاع متباينة « فقد أصبح مثله مثل مفهوم عدم المساواة فضفاضاً للغاية » [٢٢] .

وينطلق لوستيك من حقيقة أن المجتمع الاسرائيلي منقسم بحدة إلى أغلبية يهودية وأقلية عربية غير راضية جذريا عن وضعها . فكيف يمكن إذن « تفسير السكون السياسي المذهل للأقلية العربية في اسرائيل » [٢٣] . ويجد لوستيك الإجابة في « وجود نظام حكم فعال بدرجة كبيرة »[٢٤] ، ولهذا فإن الحكم يصبح « صيغة تحليلية لتفسير شذوذ الاستقرار السياسي في المجتمعات المنقسمة بشكل عميق » [٢٥] .

والهدف الأساسي للكتاب هو تحليل النظام الذي تتم به عملية ممارسة الحكم واستمراره . ويميز لوستيك ثلاثة مستويات للتحليل : المستوى الهيكلي (الهيكل الاجتماعي للعرب في اسرائيل) والمستوى المؤسسي (تأثير عمل المؤسسات الاسرائيلية العامة على الفلسطينيين) ومستوى البرامج (السياسات الاسرائيلية المحددة) . ويحدد الكاتب ثلاثة عناصر للحكم : التمزق (عزلة العرب وتمزقهم الداخلي) ، والاعتماد (اعتماد العرب على اليهود من أجل الموارد الاقتصادية والسياسية) والاختيارية (اختيار العرب لنظام مافي مقابل مردود محدد) . ويصف الكاتب نظام الحكم بأنه يعمل من خلال (العلاقات المتبادلة بين كل عنصر من العناصر الهيكلية والمؤسسية والبرنامجية) . وكذلك من خلال « العلاقات المتبادلة الموجودة بين العناصر الثلاثة نفسها » [٢٦] . ونظرا لتعقيد هذا النظام فهو في موضع تحد . ويرى الكاتب أن أعباء ترسيخ هذا النظام ستتزايد بشكل باهظ .

إطار أوسع للتحليل :

إذا كنا قد اعتبرنا منهج التحديث إطاراً غامضاً ومراوغاً وغير كاف للتحليل ، فإن المفاهيم الثلاثة الأخرى التي عرضنا لها ليست جامعة مانعة ، فهي تنظر إلى وضع الفلسطينيين في اسرائيل من زوايا مختلفة ومن وجهات نظر سياسية وايديولوجية متباينة ، ولكنها مع ذلك تقدم الحقائق وتقوم بتحليلها بشكل متماثل بل ومتطابق جزئيا .

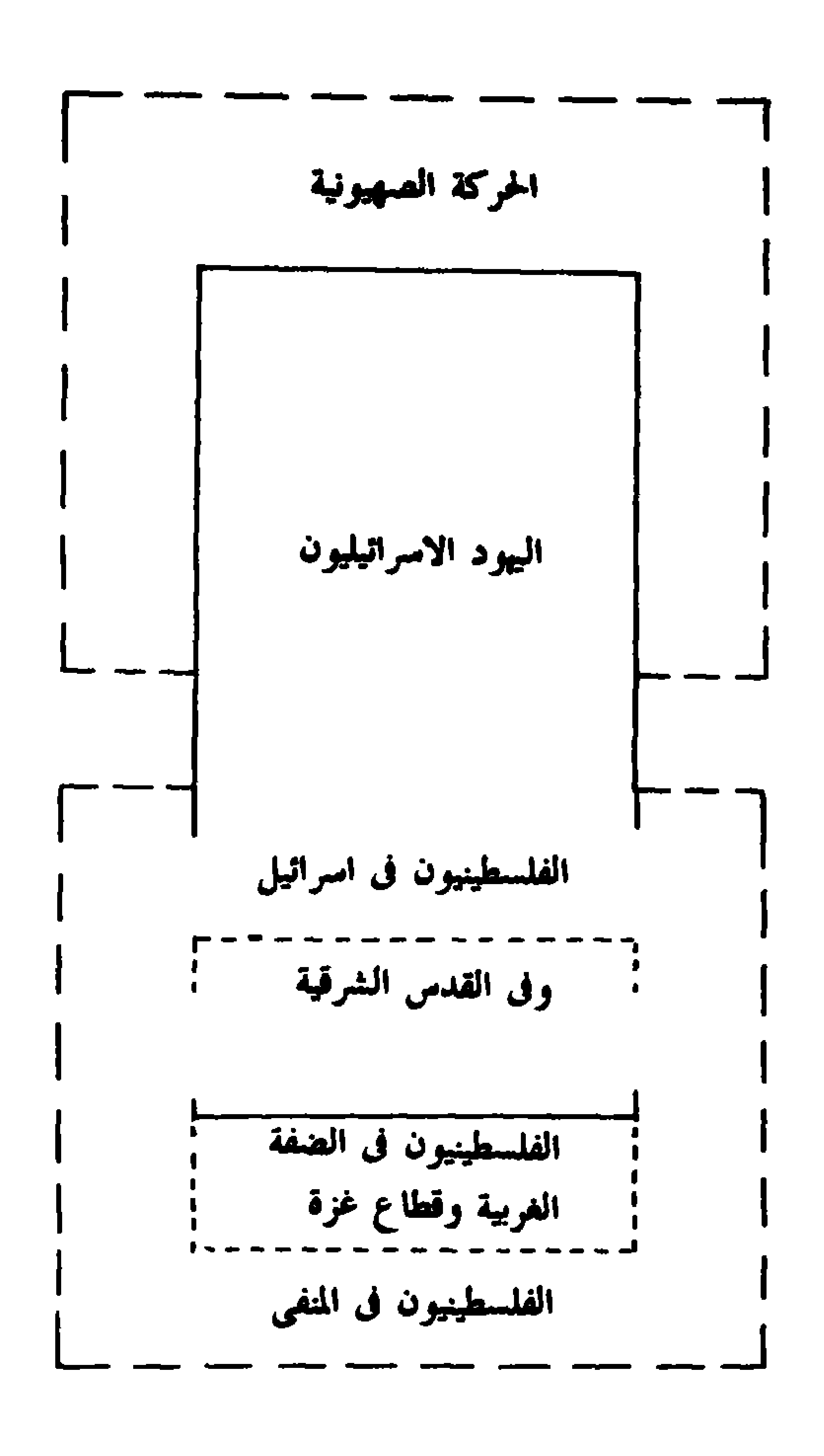
ولايعنيني هنا التلاعب بالمزيد من المفاهيم المجردة لجمهرة علماء الاجتماع (والسائدة فى أوساط العلماء الأمريكيين خاصة) ، كما أنني لست معنياً بمهمة تأسيس منهج آخر . إن مايهمني هنا فقط هو رسم إطار يمكن من خلاله تحديد وضع الفلسطينيين فى اسرائيل بحيث يضم العوامل الرئيسية التى تؤثر فى هذا الوضع . ولهذا الغرض ينبغى أن نسجل هنا أن : زريق ، وسموحة ، ولوستيك وكافة الكتاب الذين يقومون بتحليل وضع الفلسطينيين فى اسرائيل ، لابد أن يصلوا عاجلاً أو أجلاً إلى مواجهة المشكلة المتمثلة فى : أن وضع الفلسطينيين فى اسرائيل محكوم أولاً وأخيراً بالطابع اليهودى الصهيونى للدولة . وإذا ماغاب الفهم الدقيق لهذا الطابع ولانعكاساته على غير اليهود ، فلن يكون ممكناً فهم الأشكال الخاصة لعدم المساواة وللسيطرة الشمولية التى تشكل ملامح تطور القطاع العربى فى اسرائيل . وإذا ماتم الاتفاق على هذا الطابع للسياسات الصهيونية ، فإن المناقشات حول ماإذا كان الفلسطينيون فى اسرائيل ضحايا للاستعمار أم لا ، ستصبح عندئذ عقيمة . وفى النهاية لابد لنا أن نسلم بأننا نتناول حالة خاصة . ولكن الاطار الضيق لدولة إسرائيل ليس كافيا لفهم وضع العرب فى المجتمع الاسرائيلى . ويجب توسيع هذا الإطار من جانبين : فمن ناحية يجب ملاحظة أن مايسمى « بالمؤسسات القومية » أى الوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى والمنظمة الصهيونية العالمية ، تقوم بمهام الدولة فى اسرائيل رغم أنها فى الواقع منظمات عالمية . وهى فوق كل شيء أدوات لتأمين عزل العرب الفلسطينيين عن المجتمع الاسرائيلى ، ولدعم الروح الصهيونية لهذا المجتمع . [٢٧] .

إن مسألة الأرض هي النقطة التى تشكل من خلالها الروح الصهيونية ، أكثر المسائل إلحاحا بالنسبة للعرب . فقد كان الشعار الرسمى الذى اعلنته الوكالة اليهودية عام ١٩٧٤ [٢٨] أن « الجليل ليس يهوديا بعد » . وهذا يعنى أن المناطق العربية داخل اسرائيل مازالت

ريادية . فهى مازالت أرضا بكرا ينبغى استرجاعها ومازالت تربة طبيعية احتياطية ينبغى تنميتها عن طريق الاستيطان اليهودى . ومادام المستوطنون ليسوا متوفرين بأعداد كافية فى الحال ، فقد أقيمت فى الوقت نفسه « نقاط المراقبة » (ميزبيم) . ففى عام ١٩٨٠ أقيمت ٣٠ نقطة مراقبة وهناك ٢٠ نقطة أخرى يجرى التخطيط لإنشائها [٢٩] . ولهذا فإن سياسة الاستيطان الاسرائيلى لاتمثل مشكلة بالنسبة للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب ، بل إنها تمثل مشكلة للفلسطينيين فى اسرائيل أيضا [٣٠] . ولكى نفهم وضع السكان العرب فى الدولة اليهودية ، قد يكون من المفيد أن نلقى نظرة على خريطة برنامج الاستيطان فى الجليل وعلى أحصائيات الاستيطان (أنظر الخريطة والجدول) بدلا من النظر إلى النموذج السوسيولوجى الأمريكى .

إن التطور المقبل فى القطاع العربى فى اسرائيل لن تحكمه آليات المجتمع الاسرائيلى فحسب ، بل سيكون محكوما أيضا ، وبشكل حاسم ، بتأثيرات الصهيونية المؤسسية داخل اسرائيل وخارجها ، سيكون محكوما كذلك بتأثير القطاعات الأخرى من الشعب الفلسطينى وذلك عن طريق التفاعل بين الصهيونية والحركة القومية الفلسطينية . ومن الضرورى رؤية المجتمع الاسرائيلى فى السياق الصهيونى الأوسع كما تنبغى رؤية العرب فى اسرائيل ضمن الإطار الفلسطينى الأشمل . ويمكن توضيح ذلك فى صورة رسم بيانى . (انظر الشكل فى الصفحة التالية)

وهكذا فإن الوضع المستقبلى للفلسطينيين فى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ سيكون حاسما بالنسبة لوضع الفلسطينيين فى اسرائيل . فبقدر مايستمر الحكم الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بقدر ماتتم معاملة الفلسطينيين هناك بوصفهم سكاناً فى أراض « محررة » ، وتتزايد فى الوقت نفسه عملية تكييف معاملة الفلسطينيين فى الجليل والمثلث



الإطار الإسرائيلى

الإطار الصهيونى / الفلسطينى

امتداد الإطار الإسرائيلى / الصهيونى إلى المناطق المحتلة فى ١٩٦٧ .

لتتفق مع المعاملة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . فالفلسطينيون فى اسرائيل مهددون بأن يفقدوا مانالوه من حقوق مدنية وسيتعين عليهم أن يواجهوا نفس ضغوط التهجير التى يتعرض لها الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة .

إن التساؤل عن الوضع المستقبلى للفلسطينين فى اسرائيل ، هو من جهة تساؤل عن تطور الصهيونية داخل فلسطين وخارجها وعلاقاتها مع الفلسطينيين ككل ، وهو من جهة أخرى تساؤل عن الاعتماد المتبادل سياسيا واجتماعيا بين الفلسطينيين على جانبى « الخط الأخضر » وفى المنفى . وثمة أمر واحد لاشك فيه وهو : أنه طالما استمرت مؤسسات الدولة ، والأحزاب اليهودية ، والمنظمات الصهيونية فى مناداتها بأن المناطق العربية داخل اسرائيل « ليست يهودية بعد » ، فلن يكون ممكنا لادمج العرب المقيمين فى اسرائيل ولامنحهم الإدارة الذاتية ، وسيكون البديل الوحيد هو إبعادهم وتهجيرهم ، وستُمنى بالفشل كل المحاولات الرامية إلى التعايش **على قدم المساواة** . .

المشروع :

نأمل أن نساهم – بهذه الدراسات التى أعدت فى سياق مشروعنا – فى وضع الفلسطينيين داخل اسرائيل والضفة الغربية ضمن هذا الإطار الأوسع . إن نقطة البداية هى ملاحظة انبعاث الهوية الفلسطينية على جانبى الخط الأخضر فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ . فهناك من ناحية عملية تسييس العرب فى اسرائيل وإعادة إضفاء الهوية الفلسطينية عليهم ، تلك العملية التى عالجها تسلر Tessler وسموحة بناءً على حقائق تجريبية(٣١) . وهناك من ناحية أخرى عملية فصل الفلسطينيين فى الضفة الغربية عن الأردن ؛ تلك التى عالجها ، على سبيل المثال ، سعيد جواد ، وآن ليش Ann Lesch ، وميتزجر Metzger وأورث Orth وستيرزنج Sterzing(٣٢) .

المستوطنات اليهودية التى اقيمت خلال الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٩٨١

الفترة	الاجمالى	الجليل	الشمال	الوسط	النجف + عربة	يهودا + السامرة	الجولان	سهل الأردن	غزة + سيناء
١٨٧٠ – ١٩٤٧	٢١٦	١٨	٩٩	٧٨	٢١	—	—	—	—
١٩٤٨ – ١٩٥٠	٢٦٤	٢٣	٥٩	١١٧	٤٧	—	—	—	—
١٩٥١ – ١٩٥٣	٨٢	٥	١٨	٣٠	٢٩	—	—	—	—
١٩٥٤ – ١٩٥٧	٤٩	١	٩	١٢	٢٧	—	—	—	—
١٩٥٨ – ١٩٦١	١٧	٣	٤	٦	٤	—	—	—	—
١٩٦٢ – ١٩٦٦	١٢	٣	٢	٤	٣	—	—	—	—
١٩٦٧ – ١٩٦٨	٢٢	٢	—	٣	١	٣	٩	٣	١
١٩٦٩ – ١٩٧٢	٢٧	—	—	١	٥	٢	٥	٧	٧
١٩٧٣ – ١٩٧٦	٢٥	—	٢	١	٣	٣	٦	٤	٦
١٩٧٧ – ١٩٨١	١٦٥	٥٨	٣	٦	٢١	٤٦	١١	١١	٩
الإجمالى	٨٦١	١١٣	١٩٦	٢٥٨	١٦١	٥٤	٣١	٢٥	٢٣

المصدر : خريطة الاستيطان فى ارتس يسرائيل ، صادرة عن قسم الاستيطان بالوكالة اليهودية وقسم الاستيطان فى المنظمة الصهيونية العالمية ، مارس ١٩٨١ (بالعبرية)

لقد كان السؤال الرئيسى أمامنا هو : إلى أى مدى يرتبط هذان التطوران بعضهما البعض ، وإذا كانت هناك علاقة متبادلة أكيدة على المستوى الاجتماعى السياسى بين الفلسطينيين على جانبى الخط الأخضر ، فكيف تم الاتصال بينهما بعد هذه الفترة الطويلة من الانفصال والانعزال . وباستثناء دراسة انطباعية موجزة لشريف كنانة[٣٣] ، فلم يكن هناك من قبل أى جهد عملى لبحث هذه المشكلة . وقد كان أملنا أن نتوصل إلى عدد من الاجابات من خلال مقابلة عينة من العمال وعينة من قادة الرأى العام على جانبى الخط الأخضر ، ومن خلال متابعة الصحف والدوريات والنشرات العربية وغيرها من المطبوعات فى كل من اسرائيل والضفة الغربية . ويضم هذا الكتاب نتائج بحثنا .

والمساهمة الوحيدة التى تتعلق بالجانب الصهيونى فى ذلك الإطار الأوسع ، هى دراسة رينارد فايمر الذي يهتم بحثه بتطور الفكر الصهيونى والسياسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين . وقد استطاع الكاتب فى بحثه عن (الصهيونية والعرب بعد قيام دولة اسرائيل) أن يستفيد من المادة الهامة الموجودة فى دار المحفوظات (بيت بيرل) . ومن النتائج الرئيسية التى توصل إليها أن السياسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين فى اسرائيل قد أملتها الضرورات الاقتصادية أكثر مما أملتها الاعتبارات الأمنية والتطورات الأيديولوجية (كما تدعى الفكرة التقليدية) . ففى نهاية الخمسينات كان العزل المؤسسى والادارة العسكرية أمرين ضروريين لحماية سوق العمل اليهودى من المنافسة العربية على ضوء العدد الضخم من المهاجرين اليهود . ومن ثم يجب النظر إلى تحجيم الحكومة العسكرية ثم إلغائها نهائيا (١٩٦٦) إنطلاقا من انخفاض الهجرة والحراك إلى أعلى فى أوساط العمال اليهود بحيث كاد العرب أن يحلوا محلهم فى الوظائف ذات الأجور المنخفضة . ومع ذلك نالت الصهيونية زخما ملحوظا بعد ١٩٦٧ بسبب « المشكلة الديموجرافية » (فى ١٩٨١ قدر عدد

الفلسطينيين الخاضعين للحكم الإسرائيلي بنحو ١٫٨٣٥٫٢٠٠ أي ٤٢٪ من الشعب الفلسطيني)[٣٤]، وكذلك بسبب التوسع الاستعماري الجديد، في الجليل وفي المناطق المحتلة حديثا، ولهذا نمت «صهيونية جديدة». وبالتالي فإن وضع الفلسطينيين يعد مؤشراً للسياسات الصهيونية، أما الآن فإن تطور الصهيونية نفسها يعد بالمثل مؤشرا للتفاعل الفلسطيني الإسرائيلي. إن الحركة الصهيونية بحاجة إلى الهياكل الإسرائيلية الحالية من أجل استمرار وجودها، تماما كما أن الحكومة الإسرائيلية في حاجة للحركة الصهيونية.

وتعد دراسة فايمر مقدمة للمساهمات الأربع التي تبحث علاقات ومواقف وتوقعات الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. فيتناول كمال عبدالفتاح الملامح الجغرافية للصلات فيمابينهم: التوزيع الأقليمي للسكان الفلسطينيين ومناطق وطرق الاتصال. كما يقدم في الوقت نفسه خريطة فريدة تبين المدن والقرى العربية الموجودة حاليا وتلك التي دمرت في فلسطين على امتداد تاريخها.

ويشكل تحليل إميل ساحلية لإجابات قادة الرأي العام على جانبي خط الهدنة وتحليله «للأسئلة السياسية» المقدمة للعمال، النقطة المركزية في المشروع. وفيما يتعلق بالأسئلة السياسية فضلنا ألا نثقل على المشاركين في الاستبيان بمطالبتهم بتقديم آرائهم الشخصية واظهار مواقفهم السياسية الخاصة، وذلك لنتجنب الإجابات التي لاتحتمل التصديق والثقة. وفضلا عن ذلك فقد كان أملنا أن نكتشف توقعات المستجوبين على اعتبار أنها تعكس المواقف والمعتقدات الاجتماعية والسياسية في البيئة الاجتماعية وفي الجماعات السياسية التي يمثلونها. وقد أظهرت خبرة فريق العمل ونتائج الاستبيان أن هذا المنهج كان ملائماً تماماً. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإجابات تعكس تأثير خمسة عشر عاماً من التواصل المتجدد على المواقف السياسية للفلسطينيين على جانبي خط الهدنة.

وتظهر مواقف الفلسطينيين فى اسرائيل ، سواء على مستوى قادة الرأى العام أو العمال ، درجة عالية للغاية من الواقعية والبرجماتية . فهناك شعور عارم بالتضامن والانتماء المشترك مع فلسطينيى الضفة الغربية ، ولكن علاقتهم تظل محكومة بما يمليه الوضع الراهن وماتمليه الاجراءت التعسفية والمقيدة للحريات من جانب السلطات الإسرائيلية . وتعزز نتائج هذين الاستبيانين إحدى النتائج الرئيسية لاستبيان مشابه قام به سموحة عام ١٩٧٦ فى أوساط السكان العرب ، ونعنى بذلك استنتاج أن أغلبية الفلسطينيين فى اسرائيل مازالت تبحث بخطى وئيدة عن حلول لمشاكلها فى سياق اسرائيل (سواء أكان على أساس حقوق متساوية أو دولة ثنائية القومية) [٣٦] . وبالمثل فإن الغالبية العظمى من « الصفوة » والعمال تعتبر أن تطبيق مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ لم يعد ملائماً ، وهم يفضلون إقامة دولة فلسطينية ، ولكن الاتجاه التحررى الوحدوى أقل انتشارا مما يعتقد فى الأغلب [٣٧] ، على الأقل فى أوساط قادة الرأى العام الفلسطينى فى اسرائيل وبين العمال الفلسطينيين فى المثلث .

ولعل توقعات أفراد عينة الضفة الغربية بخصوص امكانية توحيدهم ودمجهم ثانية مع الفلسطينيين في اسرائيل ضمن دولة فلسطينية ، أكثر تفاؤلا . فقادة الرأى العام خاصة يميلون إلى التفكير انطلاقا من وحدة المصير بأكثر مما يفعل إخوانهم فى اسرائيل . ولعل هذا الموقف أحد الآثار الجانبية لاصرارهم العنيف بشأن مستقبلهم ، ونعنى بذلك ، نضالهم ضد الاحتلال ومن أجل تقرير المصير ، والذى يعكس مواقف الغالبية العظمى من السكان . ففى أول استطلاع للرأى العام فى الضفة الغربية (قام به قسم العلوم السياسية فى جامعة النجاح – نابلس) ، عبّر « ٩٨ر٦٥٪ عن اقتناعهم بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأعتبر ٠٥ر٢٢٪ أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى (مسقطين صفة « الوحيد ») ، وينتمى

هؤلاء على مايدو إلى الدوائر الموالية للأردن والتى تعتبر الأر:ن شريكا فى تمثيل الفلسطينيين . وقد أجاب ٧٤ر٣٪ بأن منظمة التحرير الفلسطينية لاتمثل الفلسطينيين (ويتبنى هذا الرأى بعض العناصر المقاتلة المتطرفة التى تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية معتدلة للغاية ، بالإضافة إلى الدوائر المتعاونة مع السلطات الإسرائيلية) ، وقد امتنع ٢٣ر٨٪ عن الاجابة . وفيما يتعلق بالصفة التمثيلية للملك حسين ، أجاب ٢٧ر٣٪ بأنه هو الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين . واعتبر ١٦ر٩٪ أنه شريك فى تمثيل الفلسطينيين (جنبا إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية) ، بينما أكد ٧٢ر٢٧٪ أن الملك لايمثل الفلسطينيين على الأطلاق . وقد امتنع الباقون عن الإجابة . وكان السؤال الآخر حول رغبات المستجوبين مستقبلا ، إذا ماتضمن حل قضية الشرق الأوسط الانسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وردا على هذا السؤال ذكر ٦٣ر٧٥٪ أنهم يفضلون إقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيد ١٤ر٨٪ قيام دولة فلسطينية تحت اشراف هيئة محايدة مثل الأمم المتحدة لتقوم باجراء انتخابات لاختيار القيادة . وأجاب ٨٩ر٣٪ بأنهم يفضلون عودة الوضع إلى ماكان عليه من قبل أى أن يتم ضم الضفة الغربية للأردن ويعود قطاع غزة للإدارة المصرية . وقد ذكر ٢٩ر١٪ فقط أنهم يفضلون الإدارة الذاتية ، أما الباقون فقد امتنعوا عن الإجابة »[٣٨] .

وفيما يتعلق بالأسئلة الموجهة للعمال ، فإن القليل منها كان ذا طبيعة « سياسية » . وحيث أن أهم الصلات المباشرة بين الفلسطينيين فى الجانبين تتم فى مواقع العمل ، فقد جرى استقصاء المواقف على نطاق واسع . وقد تحدث كنانة – فى معرض وصفه للمظاهر السلبية لدى الجانبين عام ١٩٧٦ – عن عدم الترابط وعن مشاعر العداء والاحتقار بين العمال الفلسطينيين فى اسرائيل وفى الضفة الغربية [٣٩] . إلا أن نتائج الاستبيان الذى اجريناه على العمال لاتؤيد ماخلص إليه كنانة . ففى

« الاستبيان حول مواقف الفلسطينيين الأجراء على جانب خط الهدنة » ، يقدم ابراهيم الدقاق صورة مختلفة ومفارقة تماماً . فهناك على سبيل المثال ، تصور متماثل لدى العمال الفلسطينيين فى الجانبين بخصوص أصحاب الأعمال العرب واليهود . والأكثر أهمية من ذلك أن غالبية الطرفين تنظر إلى العلاقة المتبادلة بينهما على أنها : ممتازة أو جيدة أو مرضية . ونظرا لتباين خلفيتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد كان من الطبيعى أن تتباين التصورات بشأن نمو مصالح مادية مشتركة فيما بينهم فى مواجهة صاحب العمل ، ومن الطبيعى أيضا أن تكون هناك درجات مختلفة من الوعى الاجتماعى .

وفى الفصل الأخير من هذا الكتاب يصف الكسندر فلورس عملية نمو اهتمام كل طرف عبر الخط الأخضر بالطرف الآخر وتضامنه معه وذلك منذ عام ١٩٦٧ ، (وقد اعتمد على كمية واسعة من المصادر المكتوبة) . ويرى الكاتب أن حرب يونيو بآثارها المتعددة قد أوقفت عملية الدمج السياسي للفلسطينيين فى اسرائيل . ويتفق هذا التقدير مع ماخلص إليه رينارد فايمر من أن موقف ماباى « الأكثرليبرالية » تجاه الأقلية العربية قد بلغ منتهاه بحرب ١٩٦٧ وأن « صهيونية جديدة » قد نمت فيما بعد . لقد لاحظ الكاتب أن هناك تأثيراً متزايداً وجديراً بالاعتبار للفلسطينيين فى الضفة الغربية على إخوانهم فى اسرائيل ، فى حين أن تأثير « فلسطينيى ١٩٤٨ » على « فلسطينيى ١٩٦٧ » أقل وضوحاً بكثير . وقد أظهر أهالى الضفة الغربية ، وخاصة منذ منتصف السبعينات ، مزيدا من الاهتمام بالتطورات على الجانب الآخر من الخط الأخضر .

وتظهر البحوث المتعددة نتيجتين هامتين : فهى تبين – من ناحية – تقارب الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة فيما يتعلق بالوعى السياسي وتشكل الهوية القومية ، وهناك – من ناحية أخرى – تباينات عديدة

فيما يتعلق بتوقعاتهم السياسية ، وتصوراتهم للمصالح المشتركة والتأثير المتبادل ، ويرجع ذلك إلى أن الأهداف السياسية فى المدى المباشر والوسيط مازالت مختلفة .

ولايمكن أن نستخلص سوى بعض النتائج المحدودة والحذرة من الاستبيانات التى قمنا بها (قادة الرأى العام ، العمال فى منطقة المثلث والمنطقة المجاورة للضفة الغربية ، الصحف وغيرها من المواد المطبوعة) . ولكن يمكن القول بثقة أنه على الرغم من تزايد الأنتماء الفلسطيني لدى الجانبين ، فإن غالبيتهما لاتنظر حتى الآن إلى مصيرهما باعتباره وثيق الارتباط ، كما أن الاعتماد المتبادل **بشكل كامل** لم يتحقق بعد . ومن الناحية الثقافية ، والسياسية ، والنفسية ، فإن الطرفين يستفيدان بدرجات متنوعة من حقيقة أنه صار بإمكانهم بعد حرب ١٩٦٧ أن يتصلوا ثانية ببعضهما البعض ، حتى وإن كان ذلك تحت الحكم الإسرائيلى .

إن الفلسطينيين فى الضفة الغربية يريدون التخلص من هذا الحكم بأسرع مايكون . ولكن بقدر مايستمر الاحتلال ، بقدر مايتزايد إدراكهم للمصير المشترك و لضرورة التعاون مع إخوتهم عبر الخط الأخضر . وضرورة دعم « الداخل » وتلقى الدعم منه . ومن ناحية أخرى فإن الفلسطينيين « فى الداخل » على استعداد لتقديم مثل هذا الدعم ، فهم يؤيدون بلا تحفظ مطلب اخوتهم فى الضفة الغربية بإقامة دولة مستقلة . وإذا كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين فى اسرائيل تعتقد أنها لن تنضم إلى هذه الدولة ، فإنهم يتوقعون أن يكون لها آثار جانبية على وضعهم أنفسهم . وفى كل الحالات فإنهم ليسوا على استعداد للرحيل عن وطنهم . فقد نصت وثيقة السادس من يونيو ١٩٨٠ على « **أننا شعب هذه البلاد وليس لنا وطن سواه** » ومضت لتؤكد : « نعم للسلام الاسرائيلى – الفلسطينى العادل ! نعم لقيام دولة

فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل ! نعم للمساواة الحقيقية وللتعايش السلمي للشعبين على قدم المساواة ! نعم للديموقراطية » [٤٠] *

الكسندر شولش

(*) يلاحظ هنا أن د . شولش – ومعظم الباحثين المشاركين فى هذا الكتاب – ينظرون إلى التجمع الاستيطاني اليهودى/ الصهيونى فى فلسطين بوصفه « شعبا » له كافة السمات القومية . كما يتم النظر إلى الدولة الصهيونية باعتبارها الشكل السياسى لوجود هذا « الشعب » ، ومن ثم يتم الاعتراف بها كأمر واقع ، وتقتصر الحلول المقترحة للصراع العربى الصهيونى على تعديل سلوك وممارسات تلك الدولة فحسب . ورغم التحفظ الشديد على هذه الآراء إلا أن المجال يضيق هنا عن معالجة الموضوع بما يستحقه من عمق وتفصيل .

(المترجم)

هوامش

1- Yochanan Peres and Nira Yuval- Davis, some observations on the National Identity of the Israeli Arab, in Human Relations, 22/3 (1969)

2- John E. Hofman and Benjamin Beit- Hallahmi, The Palestinian Identity and Israel's Arabs, in Gabriel Ben- Dor (ed), **The Palestinians and the Middle East Conflict**, Ramat Gan 1978, p. 18.

3- Khalil Nakhleh, Cultural Determinants of Palestinian Collective Identity

The case of the Arabs in Israel, in **New Outlook** 18 (1975, Oct.- Nov., pp- 37 and 39.

4- Khamsin, 7 (1980), p. 147.

5- Jacob M. Landau, **The Arabs in Israel** A political Study, London 1969,

Elia T. Zureik **The Palestininans in Israel. A Study in Internal Colonialism** London 1979; Sammy Smooha, Israel: **Pluralism and Conflict**, London 1978; Sammy Smooha, **The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel**, Haifa 1980; Ian Lustick, **Arabs in the Jewish State.. Israel's Control of a National Minority**, Austin 1980; Ian Lustick, **The** Quiescent Palestinians: the System of Control over Arabs in Israel, in

Khalil Nakhleh and Elia Zureik (eds.), **The Sociology of the Palestinians**, London 1980.

6. **Landau, op. cit., pp. 23 and 26.**

7. **Ibid., p. 70**

8. **Ibid., p. 187.**

9. **Ibid., p. 187.**

10. Zureik, op. cit., pp. 4 and 10.

11. Ibid., pp. 201 - 2

١٢ . تتكون الغالبية العظمى من السكان اليهود في اسرائيل من مهاجرى أوروبا الشرقية من ضحايا الاضطهاد النازى ، والمهاجرين من البلدان العربية ، فما هى إذن البلدان الأم للمستعمرين الصهاينة ؟

13. Smooha, Israel, PP. 37, 74, 256, 264.
14. Smooha, **The Orientation**, p. 207.
15. Smooha, Israel, pp. 252 and 255.
16. Ibid., p. 254.
17. Ibid., p. 256.
18. Ibid., p. 45.
19. Ibid., p. 84.
20. Ibid., pp. 38,46,100,109, 263-4.
21. Ibid., p. 45, 83-4, 187, 197-99.
22. Lustick, Arabs, pp. 74 and 75.
23. Ibid., p. 5.
24. Ibid., p. 25.
25. Ibid., p. 69.
26. Lustick, The Quiescent Palestinians, p. 73.
27. Cf. Lustick, Arabs, pp. 97-109; W. Lehn, The Jewish National Fund, in: **Journal of Palestine Studies** 12 (1974); U. Davis and W. Lehn, And the Fund Still Lives, in: **Journal of Palestine Studies**, 28 (1978).
28. Lustick, **Arabs**, p. 103
29- Cf. Dan Izenberg, 'Mizpim' in the north, in: The Israel Economist, 36 (1980); Arnon Soffer, Jewish Settlement in Galilee 1948- 1980, in: Israel - **Land and Nature** 7/1 (1981); Institute for Palestine Studies (ed.), **The Arabs Under Israeli Occupation** 1980, pp- 83- 89.

٣٠ – قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية هو المسؤول عن براعج الاستيطان داخل

الخط الأخضر . كما يقوم بتمويلها . أما قسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية فيهتم بالمستوطنات خلف الخط الأخضر (أى فى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧) ، وتقوم الحكومة الاسرائيلية بتمويل أنشطته .- خريطة الاستيطان فى ارتس يسرائيل ، صادرة عن قسم الاستيطان فى الوكالة اليهودية وقسم الاستيطان فى المنظمة الصهيونية العالمية ، مارس ١٩٨١ (بالعبرية) .

31. Mark A. Tessler, **Israel's Arabs and the Palestinian Problem**, in: **Middle East Journal**, 31 (1977); Smooha, **The Orientation**.

٣٢ - سعيد جواد ، النهوض الوطنى الفلسطينى فى الضفة وغزة والجليل - ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، بيروت ١٩٧٩ ،

Ann Mosely Leach, **Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank and the Gaza Strip**, Washington 1980; J. Metzger, M. Orth and C. Sterzing, **Das ist unser Land. Westbank und Gaza- Streifen unter israelischer Besatzung**, Bornheim- Merten 1980, pp. 136- 194.

33- Sharif Kanaana, **Channels of Communication and Mutual Images between the West Bank and Arabs in Israel**, Bir Zeit University Publications, Bir Zeit 1976.

34- Palestine Liberation Organization, Economic Deèartment, Central Bureau of Statistics (ed.), **Palestinian Statistical Abstract 1981**, Damascus 1981, P. 30.

35- John Bunzl, **Israel und die Palaestinenser**, Wien 1982, PP. 87 and 88.

36- Smooha, **The Orientation**, pp. 111-7 and 206.

٣٧ - انظر على سبيل المثال: Lustick, **The quiescent palestinians**, p. 80

38- **ISRALEFT**, No. 205- 206, May 20, 1982, p. 12.

39- **kanaana**, op. cit., pp. 15-17.

٤٠ - الكتاب الأسود (٢) . المؤتمر المهدور ، حيفا ١٩٨١ ، ص ص ١٢ و١٤ .

ترجمة ألمانية جزئية في Alexander Flores, Zur neueren politischen Entwicklung im arabischen Sektor in Israel- eine Dokumentation, in: A. flores and A. Scholch (eds.) **Palastinenser in Israel**, Frankfurt/ Main 1983.

الصهيونية والعرب بعد قيام "دولة اسرائيل"

"دراسة في المفاهيم الصهيونية حول العرب في الدولة اليهودية"

ريناردفايم

مقدمة

لاينتهي تاريخ الصهيونية بإقامة دولة اسرائيل ، فمنذ أيام هرتزل Herzl كانت الدولة اليهودية فى فلسطين أحد المطالب الصريحة أو الضمنية للحركة الصهيونية وإن لم تكن بالطبع مبرر وجودها الوحيد . وفى الثلاثينات والأربعينات على وجه الخصوص ، وبسبب حملات اضطهاد وتدمير التجمعات اليهودية فى أوروبا ، كانت الدولة اليهودية المستقلة تعتبر – أولا وقبل كل شىء – شرطا ضروريا لبلوغ الهدف الثانى المتمم للصهيونية وهو « تجميع المنفيين » (بالعبرية : كيبوتس جاليوت) . وتبعا لذلك لم يجر حل جميع المؤسسات الصهيونية الرئيسية فى أعقاب قيام الدولة ، بل أصبح ينظر إليها فى علاقتها بشعار « عودة » كل اليهود إلى « أرتس يسرائيل » * . وبذلك استمرت المنظمة الصهيونية العالمية ، والوكالة اليهودية ، والصندوق القومي اليهودى فى

* أرتس يسرائيل : عبارة عبرية ذات دلالة دينية تعنى حرفيا « أرض يسرائيل » وهى تستخدم للإشارة لأرض فلسطين وماحولها . وحدود أرتس يسرائيل غير معروفة تحديدا لأنها مقولة دينية ثابتة لاتستند إلى وقائع تاريخية أو جغرافية . وقد وردت فى العهد القديم خريطتان مختلفتان (إحداهما فى سفر التكوين والأخرى فى سفر العدد) ، ورغم ذلك حولت الحركة الصهيونية هذه المقولة الدينية إلى مفهوم سياسى بادعاء أن هدف المشروع الصهيونى هو « استعادة » أرتس يسرائيل التى كانت فيما مضى – حسب زعمهم – مستقرا لما يسمى « بالشعب اليهودى » (المترجم) .

القيام بمهام حيوية داخل دولة إسرائيل – ليس بوصفها « دولة فى طور التكوين »ولكن كتعبير وأداة للأيديولوجية الصهيونية بخصوص الدولة

وقد ارتبط الاستعمار الصهيونى لفلسطين بشكل حميم « بالمسألة العربية » . فمنذ البدايات الأولى لعملية الاستعمار المنظم ، لم يكن العرب الفلسطينيون « قضية غير منظورة »[1] ، بل شكلوا أحد العوامل التى تحدد طابع اجراءات المنظمات الصهيونية . فعلى الرغم من أن هرتزل نفسه ظل يتصور واقع فلسطين باعتباره شبيها بمفهوم « عبء الرجل الأبيض »[2] ، فقد أصبح واضحاً منذ وقت مبكر بالنسبة للمفكرين الصهاينة من أمثال روبين Ruppin و جرانوت (جرانوفسكى) Grannot (Granovsky) أن الإبعاد المنظم للفلسطينيين (حتى وإن لم يكن تهجيرا كاملاً) هو شرط لابد منه لتحقيق المشروع الصهيونى . لقد حدد الهدف النهائى للحركة الصهيونية – أى خلق دولة يهودية فى فلسطين – سياستها تجاه العرب الفلسطينيين فيما قبل ١٩٤٨ . وبالطبع كان مجال المفاضلة والمساومة محدودا للغاية فى نظر الإجماع المتطرف لكافة الجماعات الصهيونية المعنية بالنسبة لحرية الهجرة وانتقال الأراضى اللامحدود على سبيل المثال . ومع ذلك فثمة مستويات مختلفة « للمسألة العربية » ولإدراكها من جانب الصهيونية . وتعكس هذه المستويات الظروف التاريخية المتغيرة التى واجهتها المنظمات الصهيونية وكذلك دولة إسرائيل بعد ١٩٤٨ .

لقد ميزت الصهيونية قبل ١٩٤٨ بين ثلاثة مستويات مختلفة للصراع العربي – الصهيونى .

فبالنسبة للمشروع الصهيونى كان المستوى المباشر والأكثر حسما هو الاستعمار العملى لفلسطين ، أى شراء الأراضى ، على سبيل المثال ، وتحويل « الأرض المقفرة » إلى « مناطق آهلة » والانعزال الإثنى –

الدينى لليشوف * (٣) . ولم يكن هناك شك بالنسبة لكل الفرق الصهيونية المعنية فى أن هذه المبادىء تشكل الشرط الضرورى لأى طراز من « الوطن القومى » . إن شعارات « التربة اليهودية » و « العمل العبرى » ** ، كما عرّفها أرثر روبين قبيل الحرب العالمية الأولى ، كانت تمثل بلا جدال القاعدة الأساسية لعملية الاستعمار ، على الرغم من أنه قد غدا واضحا مع نهاية العشرينات أن المعارضة العربية للصهيونية تنبع أساساً من إصرار الصهانية العنيف على هذه المبادىء . ومن ناحية أخرى كان هذا النوع من الإجراءات أمراً ملحاً بالنسبة للصهيونية في ظروف الحكم العثمانى والبريطانى فى فلسطين .

وقد حاول القادة الصهاينة قبيل عام ١٩١٤ - دون التعرض للتناقض القائم بين الاستعمار الصهيونى لفلسطين ومصالح العرب

(*) اليشوف Yishuv : كلمة عبرية تعنى « التوطن » أو « السكن » ويستخدم اصطلاح « اليشوف القديم » للإشارة إلى الجماعات اليهودية التى استوطنت فلسطين لأغراض دينية فيما قبل عام ١٨٨٢ . وكانت هذه الجماعات تعيش على الصدقات التى تقدمها الأقليات اليهودية فى العالم ، ولم تكن لها أية مطامع سياسية . أما اصطلاح « اليشوف الجديد » فيطلقه الصهانية على التجمع الاستيطانى الصهيوني فى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ ، ويتميز هؤلاء بأنهم ينظرون إلى أنفسهم كجماعة « قومية » لها هدف محدد هو إقامة الدولة اليهودية . وكثيرا ماتستخدم الكتابات الصهيونية اصطلاح « اليشوف » دون تمييز لتوحى بأن الوجود اليهودى فى فلسطين مستمر ومتواصل عبر التاريخ . ويستخدم الكاتب هنا اصطلاح « اليشوف » على النحو الشائع للإشارة إلى التجمع الاستيطانى الصهيوني فى أرض فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى إقامة الدولة الصهيونية .

(المترجم)

(**) العمل العبرى Hebrew Labour : أحد المفاهيم المحورية للتيار الذى يطلق عليه اسم « الصهيونية العمالية » وقد وضع أساسه الفلسفى المفكر الصهيوني أهارون دافيد جوردون Aharon David Gordon وتجسد هذا المفهوم فى فكرة اقتحام الأرض - بالاستيلاء على أرض فلسطين واستغلالها وإقامة المستوطنات اليهودية فيها ، واقتحام العمل - باعتباره أحد وسائل الرجوع إلى عالم الطهارة والحواس والطبيعة ، وإنقاذ اليهود من التشوهات التى تلحق بهم نتيجة وجودهم فى مجتمع الأغيار ، كما عبر المفهوم عن نفسه فى فكرة اقتحام الانتاج - عن طريق مقاطعة البضائع والمتاجر العربية ودعوة اليهود إلى شراء المنتجات اليهودية فقط .

(المترجم)

الفلسطينيين – أن يتحايلوا على حقيقة الاختلاف الواضح فى المصالح عن طريق السعى للتوصل إلى اتفاق مع القادة العرب فى البلدان العربية المجاورة . وكان فيكتور جاكوبسون Victor Jacobsohn ، المندوب الصهيونى فى القسطنطينية ، هو أول من عرض الافتراضات الأساسية لهذا الاتجاه . فقد رأى أن فوائد التعاون بين العرب والصهيونية تفوق بكثير أهمية فلسطين بالنسبة للحركة القومية العربية . وقد أظهر مؤتمر برومانا Brumana واتفاق فيصل – وايزمان ومحادثات بن جوريون مع القادة العرب نفس منطق التفكير : فالتأثير اليهودى أو الصهيونى – الذى يضاعف الصهاينة من شأنه ويبالغ العرب فى تقديره – يمكن أن يكون وسيلة لتكثيف الدعم للقضية العربية خارج فلسطين شريطة الدعم العربى الفعال – أو السلبى على الأقل للصهيونية داخل فلسطين . إلا أن أحداث العشرينات والثلاثينات خيبت الآمال الصهيونية فى تحقيق النجاح الكامل لهذه الاتصالات – ومع ذلك فإن الافتراض الأساسى الذى يتمثل فى إمكانية فصل قضية فلسطين عن السياق العربى الأوسع ، هذا الافتراض لم يتزعزع فعليا إلا بعد عام ١٩٤٥ .

وما كان للحركة الصهيونية أن تصطدم بالمستوى الثالث للمسألة العربية إلا فى أعقاب وعد بلفور ، والغزو البريطانى لفلسطين ، والانتداب البريطانى على فلسطين ، إذا واجهتها المشكلة المتمثلة فى كيفية التوفيق بين المواقف المتطرفة لمعظم الجماعات الصهيونية وبين مطلب عدم انتهاك حقوق السكان غير اليهود ، بما لهذا المطلب من أهمية خاصة لدى الرأى العام البريطانى . وفيما يتعلق بالادراك الصهيونى « للمسألة العربية » فثمة أهمية قصوى لهذا المستوى ، إذ تولدت عنه منذ بداية فترة الانتداب ذخيرة المفاهيم الصهيونية التى ظلت تحدد سياسة المنظمات الصهيونية ودولة إسرائيل حتى بداية الخمسينات .

ولعل الأحزاب الصهيونية العمالية كانت أكثر حساسية من الفرق

الأخرى فى الحركة تجاه هذه المسألة ، ليس فقط بسبب ادعاءاتها الاشتراكية ، ولكن – أولا وقبل كل شيء – بسبب تركيز هذه الأحزاب على النشاط العملى فى فلسطين مما يؤدى إلى رؤية أكثر واقعية نوعا ما من ذلك النشاط الدبلوماسى فى العواصم الأوروبية المختلفة . وقد غدا واضحاً مع ذلك أنه فى حالة الصراع بين الاشتراكية والصهيونية فسيكون للأخيرة الغلبة بوجه عام . ورغم أن المصالح الطبقية العامة للعمال العرب واليهود ظلت فكرة سائدة كسمة من سمات الصهيونية العمالية فى أوساط بوعالى تسيون * وهابوعيل هاتسعير * * خلال العشرينات[4] ، فقد ظل الهستدروت بقيادة بن جوريون Ben- Gurion مقصورا على اليهود ، ولم يتجاوز ولاؤه الكاذب للاشتراكية مجرد تأسيس نقابة عمالية منفصلة وعربية تماماً تسمى بريت

(*) بوعالى تسيون Poale Zion : عبارة عبرية تعنى « عمال صهيون » وتشير إلى جماعات صهيونية ظهرت فى روسيا القيصرية وأوروبا والولايات المتحدة وفلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد حاولت المزج بين المنطلقات الصهيونية الأساسية بين الاهتمامات الطبقية للعمال اليهود . وقد توحدت هذه الجماعات عام ١٩٠٧ – فى أعقاب المؤتمر الصهيونى الثامن – وكوّنت « اتحاد عمال صهيون » الذى انضم إلى المنظمة الصهيونية العالمية .

وفى فلسطين اتحدت غالبية جماعة « بوعالى تسيون » مع بعض العناصر العمالية غير الحزبية وتأسس حزب اتحاد العمل عام ١٩١٩ . وفى عام ١٩٣٠ اتحد حزب اتحاد العمل مع جماعة أخرى تدعى العامل الفتى « هابوعيل هاتسعير » وشكلا حزب ماباى . (المترجم)

(**) « هابوعيل هاتسعير » Hapo'el Hatza'ir عبارة عبرية تعنى « العامل الفتى » ، هو حزب صهيونى أسسه بعض الشباب اليهودى الذى نزح إلى فلسطين مع موجة الهجرة الثانية (١٩٠٤ – ١٩١٤) ، احتجاجا على مشروع شرق أفريقيا الذى عرضته بريطانيا على الحركة الصهيونية وكان يدعو إلى الاستيطان اليهودى فى أوغندا أو العريش . وقد جاء تأسيس هذا الحزب بمثابة تأكيد على إمكانية الاستيطان فى فلسطين وتأسيس « الوطن القومى اليهودى » هناك . وقد ركز الحزب على أهمية العمل اليدوى ورفع شعار اقتحام العمل أى أن يقتحم اليهود جميع مجالات العمل فى فلسطين ويسيطروا عليها . وأسس الحزب عددا من المستوطنات التعاونية الزراعية ، وأنشأ منظمة « الحارس » للدفاع عنها فى مواجهة هجمات الفلاحين العرب الذين اقتلعوا من جذورهم . وكان للحزب تأثير ملموس فى أوساط الأقليات اليهودية فى العالم . ورغم الخلافات الحادة بين « العامل الفتى » وجماعة « عمال صهيون » ، فقد تعاونا فى كل الأنشطة العملية المتعلقة بالاستيطان اليهودي فى فلسطين . وفى عام ١٩٣٠ اتحدت الجماعتان وشكلا حزب ماباى . (المترجم)

بوعالى ارتس يسرائيل . أما فكرة وجود قومية فلسطينية مستقلة فقد قوبلت بالإنكار التام ، وكان بن جوريون يؤكد دوماً على الفكرة القائلة بأن الطموحات القومية الشرعية للعرب تسترعى الانتباه خارج فلسطين فحسب ، وصارت عبارته المأثورة بأن « أرتس يسرائيل تنتمى إلى الأمة العبرية وإلى العرب الذين يعيشون فيها » .[٥] ، صارت عقيدة أساسية للتيار الرئيسى فى الصهيونية . ومع ذلك تم النظر بعين الاعتبار إلى احتمال ألا يكون التعاون بين اليهود والعرب على أساس « اشتراكى » أمراً ممكنا ، وذلك باقتراح الإدارة الذاتية المحلية للعرب فى الدولة اليهودية المنتظرة . [٦] .

أما الفكرة القائلة بأن التنمية الاقتصادية لفلسطين كنتيجة للاستعمار الصهيونى يمكن أن تعوض العرب الفلسطينيين عن احباط طموحاتهم القومية ، فهى الأخرى فكرة متكررة فى الأدبيات الصهيونية على الدوام وليس فقط خلال العشرينات . فوايزمان Weizmann ، الذى كان على عكس بن جوريون مطلعاً بشكل سطحى فحسب على واقع فلسطين ، كان بالمثل يعتقد أن « الفلاح العربى سيكون أفضل بكثير فى ظل ادارة حازمة منه فى ظل حكم اقطاعى عربى رجعى » [٧] . وكانت الحركة الصهيونية ، فيما قبل ١٩٢٩ ، تميل إلى تفسير المقاومة العربية باعتبارها صراعا دائراً بين ملاك الأراضى الاقطاعيين من العرب . وكان كالفاريسكى Kalvarisky ، رئيس القسم العربى فى الهيئة التنفيذية الصهيونية بالقدس ، على وجه الخصوص ، غارقاً فى أمل خلق بديل للقيادة الفلسطينية التقليدية عن طريق تأسيس وتمويل ماأسماه « بحزب المزارعين القومى » . وقد فشل هذا المشروع كما فشلت محاولة الاستفادة من جماعات الإقطاعيين ومن الاضطرابات الداخلية فى الأوساط العربية وكذلك محاولة تنمية التعاطف مع الصهيونية فى صفوف الممولين المساهمين .

وفى السنوات السابقة على اضطرابات عام ١٩٢٩ ، كانت

الصهيونية تمر بأزمة عميقة ، وبدا أن فكرة الدولة اليهودية سوف تتلاشى في المستقبل البعيد . وأدى ذلك إلى ضعف مؤقت للمقاومة العربية ، وبدا التوصل إلى تسوية مؤقتة أمرا ممكنا . إلا أن الأحداث الدامية عام ١٩٢٩ أكدت بوضوح أن « تحديث » فلسطين - كما أسماه الصهاينة - لم يؤت ثماره المأمولة فى تحييد الطموحات القومية للعرب الفلسطينيين . واضطرت القيادة الصهيونية من جراء هذه الاضطرابات أن تعيد النظر فى تحليلها « للمسألة العربية » . فقد اعترف بن جوريون بأن السبب الجوهرى فى أعمال العنف هو الوعى القومى الفلسطينى الواضح . « إن العربى فى أرتس يسرائيل لايجب ولا يستطيع أن يكون صهيونيا ، وليس بوسعه أن يقبل بأن يصبح اليهود أغلبية . هذا هو التناقض الحقيقى ، التناقض بيننا وبين العرب »[٨] . ومع ذلك ظل بن جوريون ينظر إلى الآمال القومية للفلسطينيين ضمن السياق الأوسع للآمال القومية للعرب عموما ، تلك التى اعتبرها بن جوريون سلبية تماما من جهة المضمون .

وفى بداية الثلاثينات كان الشعار الذى صاغته القيادة الصهيونية هو « **لَا نحكُم ولا نُحكَم فى أرتس يسرائيل** »[٩] . بما يشير إلى إمكانية إقامة مؤسسات دستورية - كالمجلس التشريعى مثلاً - على أساس من التكافؤ والمساواة . وكان واضحاً بالطبع غموض التصور الصهيونى لمبدأ المساواة . ولم يجر - عن عمد - التعرض لمسألة المساومة بشأن بعض المبادىء الصهيونية الأساسية كالهجرة وعمليات شراء الأراضى . فقد بيّن بيرل كاتزنلسون **Berl Katznelson** أنه لايمكن توقع أية مرونة من الجانب الصهيونى فيما يتعلق بمبادىء إقامة « وطن قومى » ، وكان رأيه هذا منسجماً تماما مع موقف القيادة الصهيونية ، التى كانت تفهم فكرة المساواة بوصفها أولا وقبل كل شىء وسيلة لغاية محددة هى : تأمين النشاط العملى فى فلسطين بهدف تحقيق أغلبية يهودية فى المدى البعيد . ولهذا فإن رغبة عدد من القادة الصهاينة بين عام ١٩٢٩ -

١٩٣٤ و١٩٣٥ فى قبول العرب كشركاء « متساوين » ، أو على سبيل المثال ، الموافقة بشكل مرحلى على مجلس تشريعى يقوم على أساس التكافؤ والمساواة بغض النظر عن عدد أعضائه الفعليين ، هذه الآراء لايجب أن يساء تفسيرها باعتبارها دليلا على اتجاه يقر بالثنائية القومية ، إذ أن التحليل الرئيسى « للمسألة العربية » لم يتغير : فأرتس يسرائيل تنتمى للشعب اليهودى ككل ولأولئك العرب الذين يعيشون فيها ، وليس للعرب الفلسطينيين أية حقوق قومية فى فلسطين لأنهم لايشكلون أمة ، كما أن حقوقهم القومية كعرب تتجسد فى الدول العربية المختلفة . وبالمثل لم تثر أية شكوك بخصوص مفهوم تأسيس كيان يهودى منفصل ومتمتع بالإدارة الذاتية فى فلسطين بل على العكس - تزايد الكفاح من أجل « العمل العبرى » ، واعتبر شراء المنتجات « العبرية » واجبا قوميا كما تسارعت جهود بناء الهاجاناه »[١٠] .

وقد اتضحت الطبيعة المرحليه لمشاريع المساواة بعد صعود هتلر إلى قمة السلطة فى ألمانيا وتزايد سيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين . حيث ارتفعت نسبة اليهود إلى مجمل السكان فى فلسطين من ١٧٪ عام ١٩٣١ إلى ٣٣٪ عام ١٩٤٠[١٠أ] وبدا تحقيق أغلبية يهودية من خلال الهجرة أمراً محتملاً وواقعياً للمرة الأولى فى تاريخ الصهيونية . ولهذا اسقطت القيادة الصهيونية فكرة المساواة خلال النصف الثانى من الثلاثينات وشجعتهم على ذلك حقيقة أن القيادة العربية الفلسطينية لم تظهر أية بادرة لقبول صيغة التكافؤ والتى أدركوا أنها تفسح المجال لتسلل المطالب الصهيونية المتطرفة من الباب الخلفى . وقد بينت انتفاضة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ للمنظمات الصهيونية ولقادة « اليشوف » بالمثل أن أى اتفاق مع العرب الفلسطينيين هو ضرب من الأوهام فى ظل الظروف الراهنة . فقد أدان بن جوريون بصراحة أمام لجنة العمل الصهيونية عام ١٩٣٦ أى مشروع بهذا الشأن[١١] ، بينما كان هو نفسه عام ١٩٣٤ لايزال يحبذ اتفاقاً « قائماً على التكافؤ السياسى بين الجنسين

اللذين ينحدران من أصل واحد » ★

لقد تحول اتجاه النشاط الصهيونى عندئذ من مسألة كيفية التوصل إلى قبول عربى للتطرف الصهيونى ، إلى مسألة السعى لحماية المغامرة الصهيونية فى مواجهة المقاومة العربية المتصاعدة – تلك المسألة التى ازدادت حدتها مع رسوخ الحكم النازى فى المانيا والوضع المحفوف بالمخاطر للتجمعات اليهودية فى أوروبا . وعندئذ نوقش مشروع نقل السكان للمرة الأولى فى الوكالة اليهودية . ولم تكن الفكرة نفسها جديدة ، فقبيل الحرب العالمية الأولى اقترح اسرائيل زانجويل Israel Zangwill . وليو موتزكين Leo Motzkinوارثر روبين حل مشكلة الفلاحين المرحّلين عن طريق اعادة توطينهم فى البلدان العربية (١٢) . وأكد زانجويل على خطر تواجد العرب فى الدولة اليهودية ، واستشهد بسوابق عديدة لعمليات نقل السكان التى تمت من قبل . ومنذ عام ١٩١٧ عرض بعض القادة الصهاينة امكانية نقل السكان وذلك خلال المباحثات الخاصة مع المسؤولين البريطانيين ، ولكن لم يقدم أحد منهم أية خطط عملية ، باستثناء وايزمان عام ١٩٢٩ ، وذلك خوفا من رد الفعل الذي قد تثيره اقتراحات من هذا النوع فى أوساط الرأى العام البريطانى وفى الدوائر الحكومية أيضا . بيد أنه فى ظل الأوضاع السائدة عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ وبروز الحاجة إلى تقديم اقتراحات إلى اللجنة الملكية★ ★ المكلفة بنظر مشكلة الفلاحين المرحّلين ، ظهرت فكرة نقل

★ المقصود « الجنسين » العربى واليهودى (المترجم)

★ ★ اللجنة الملكية : لجنة تحقيق شكلتها الحكومة البريطانية فى أغسطس ١٩٣٦ لدراسة الأسباب الرئيسية لانتفاضة المواطنين الفلسطينيين فى أبريل ١٩٣٦ وبحث سبل تنفيذ صك الانتداب على فلسطين . وقد رأس اللجنة لورد بيل الذى شغل منصب وزير شؤون الهند . واستمر عملها نحو ستة أشهر . وقد قاطعها العرب فى البداية ثم عاد البعض ومنهم الحاج محمد أمين الحسينى وأدلوا بشهادتهم أمامها . وفى يوليو ١٩٣٧ قدمت اللجنة تقريرها الذى أرجع انتفاضة المواطنين العرب إلى رغبتهم فى الاستقلال وتخاوفهم من إقامة الوطن القومى اليهودى واستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين . كما انتقد التقرير سياسة الانتداب وأوصى بإنهائها وتقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية ، وكانت تلك هى المرة الأولى التى ترد فيها فكرة التقسيم . (المترجم)

العرب بشكل رسمى فى جدول الأعمال . وكان أكثر المتحمسين لهذا الحل مناحم أوسشكين Menakhem Ussishkin ، بينما رفض بن جوريون هذا المشروع لخلوّه من الإمكانية العملية : « إننا لسنا دولة ولن تقوم بريطانيا بهذه المهمة لنا ... أما من الناحية الأخلاقية فليس هناك مايشينها » .(١٣) وفى ٢٩أكتوبر ١٩٣٦ اقترحت الوكالة اليهودية الاستفادة من شرق الأردن فى نقل العرب الفلسطينيين بشكل طوعى . وخلال المؤتمر الصهيونى العشرين الذى عقد فى زيورخ انحاز بن جوريون أخيراً إلى فكرة النقل ، وحاول سرا إقناع الأمير عبدالله ولجنة بيل بمفهوم النقل .

وجاء مشروع التقسيم الذى اقترحته لجنة بيل – ورفضه العرب الفلسطينيون – ليظهر بوضوح سياسة القيادة الصهيونية الرامية إلى تحقيق أهدافها دون أدنى أمل فى التوصل إلى اتفاق مع ممثلى العرب الفلسطينيين . بل إن العديد من الصهاينة قد وصلوا إلى استنتاج مؤداه أن تأسيس دولة يهودية مستقلة هو مقدمة منطقية لأى تعايش مع العرب داخل فلسطين وخارجها . إلا أنه حتى فى حدود الدولة اليهودية المقترحة ، كان سيتعين على ٢٩٤٠٠٠ يهودى أن يواجهوا ٢٢٥٠٠٠ عربى ، ولهذا طرحت للمرة الأولى مسألة وجود العرب فى الدولة اليهودية للنقاش فى أعلى مستويات الحركة الصهيونية . وبالنسبة للقيادة الصهيونية أصبح نقل قطاعات من السكان العرب على الأقل شرطا ملحاً لقبول صيغة التقسيم . لقد تنازل بن جوريون تماما عن تردده فيما مضى وأعلن أن شيئاً واحدا فحسب يمكن أن يؤدى إلى إعادة النظر فى موضوع النقل وهو ضم النجف إلى الدولة اليهودية المقترحة . وكانت مسألة النقل إحدى النقاط المطروحة فى جدول أعمال المؤتمر الصهيونى فى زيورخ ، كما استمعت لجنة وودهيد – التى وصلت إلى فلسطين فى ابريل ١٩٣٨ – إلى عدة اقتراحات بهذا الشأن . وفى نفس الوقت تعرضت الوكالة اليهودية لمناقشة هذه المشكلة وكذلك مسألة السياسة

الواجب اتخاذها تجاه العرب الذين سيبقون فى الدولة اليهودية . وكانت المفاهيم المتعلقة بوضع العرب الباقين مستقبلاً غامضة للغاية مثلما يظهر من عبارة بن جوريون : « لانستطيع أن نناقش وضع أقلية ما دون أن نعرف الإطار السياسى والإقليمى للدولة ... »[١٤] .

ومع ذلك لم ينفذ مشروع التقسيم ، وأثناء الحرب العالمية الثانية لم تكن « للمسألة العربية » أهمية تذكر بالنسبة للقيادة الصهيونية . وكانت ثمة جماعات داخل اليشوف تعتقد أن الحرب قد خلقت فرصاً جديدة للتعاون العربي - اليهودى .[١٥] . إلا أن الأغلبية الساحقة فى صفوف المنظمات الصهيونية كانت تتفق مع رأى بن جوريون القائل بأنه فى ضوء الكارثة الوشيكة التى تواجه يهود أوروبا فإن « **المسألة العربية** » قد أصبحت أمرا غير ذى بال اذا ماقورنت « **بالمسألة اليهودية** » وجاء برنامج بيلتمور Biltmore عام ١٩٤٢ - والذى يعد أول إعلان رسمى للأهداف الصهيونية بعد فشل خطة التقسيم - ليطالب بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين بأسرها دون ذكر لمسألة العرب الفلسطينيين بتاتا . وهكذا فإن رأى بن جوريون فى أواخر الثلاثينات بأن حل « المشكلة العربية » يمكن أن يتم فقط فى وجود دولة يهودية قوية كأمر واقع ، صار حقيقة بديهية فى الفكر الصهيونى لايرقى إليها الشك إلا من جانب جماعات هامشية فحسب .

وبعد نهاية الحرب استمرت القيادة الصهيونية فى تأييد ودعم الحلفاء بشكل فعال وبخاصة الولايات المتحدة . وكان توضيح الوضع المستقبلى للعرب فى الدولة المقترحة أمراً لامفر منه . وفيما بين عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٥ ، حاولت اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تجد عدة صيغ ، فطرحت من جديد المفاهيم المختلفة التى كانت سائدة فى العشرينات وأوائل الثلاثينات - ومن بينها الوعد بمنح الأقلية العربية كافة الحقوق المدنية ، ورفع مستوى معيشتها ، ومنحها إدارة ذاتية رفيعة .[١٦] أما التناقض القائم بين ادعاء تأسيس دولة ديمقراطية وحقيقة أن اليهود

يشكلون ثلث السكان فقط ، فقد تم التهرب منه بالإشارة إلى موجة الهجرة الغزيرة المتوقعة من يهود أوروبا بعد الحرب – وكانت هذه الحسابات لاتزال مبنية على الافتراض القائل بأن جموع اليهود ستنجو بالتأكيد من اضطهاد النازى ومن معسكرات الموت ليتم إحضارها إلى فلسطين بعد الحرب . وفى ٣١ مايو ١٩٤٥ أصدرت لجنة العمل الصهيونية الداخلية قرارا ينص على أن العرب فى الدولة اليهودية المزمع إقامتها مستقبلا سوف يتمتعون « بحقوق متساوية بغض النظر عن الدين أو الجنس وذلك فى الميادين السياسية والعامة والدينية والقومية دونما قمع أو تسلط » [١٧] ، وجاء إعلان هذا القرار كجزء مكمل لبرنامج بيلتمور . وقد ظهرت الطبيعة التكتيكية لهذا الإعلان عندما تذمّر أحد أعضاء اللجنة من التصحيحيين * قائلاً أن منح حقوق متساوية للعرب يعنى فى الواقع قيام دولة ثنائية القومية . وقد أكد له شاريت Sharett أن مثل هذا الأمر لن يحدث ، ومع ذلك يتعين منح العرب حق التصويت .[١٨] .

وقد حصلت اللجان المتعددة التى زارت فلسطين عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧ على تأكيدات مماثلة من جانب الوكالة اليهودية بأن إقامة دولة يهودية لن يمس حقوق العرب الفلسطينيين . فقد صرح شاريت أمام

(*) التصحيحيون : أنصار تيار الصهيونية التصحيحية Revionist Zionism الذى يعد جابوتنسكى المفكر والمنظر الأساسى له . ويرى التصحيحيون أن معاداة اليهود وفشل الاندماج هما اللذان أديا إلى ظهور حركة « القومية » اليهودية ومن ثم فالمسألة اليهودية هى مشكلة الفائض السكانى اليهودى غير القادر على الاندماج فى أى مجتمع وليست مشكلة اليهودية كدين . نادى جابوتنسكى بتثبيت دعائم الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين عن طريق الهجرة الجماعية التى تستند إلى دعم قوة استعمارية كبرى . كما نادى جابوتنسكى بتأسيس تنظيمات عسكرية صهيونية لتأسيس الدولة الصهيونية بالقوة . وقد أسس التصحيحيون حزباً لهم عام ١٩٢٥ ونشب خلاف بينهم وبين المنظمة الصهيونية العالمية أدى إلى انشقاقهم عنها عام ١٩٣٥ ، ولكنهم عادوا إلى المنظمة الأم ثانية عام ١٩٤٦ . وبعد قيام الدولة الصهيونية فى فلسطين تبلور الاتجاه التصحيحى فى حزب حيروت-ورغم أن هذا التيار كثيرا ما يوصف بالتطرف ، فالواضح أن التصحيحيين بإصرارهم على الدعم الاستعمارى للمشروع الصهيونى واعتمادهم على الإرهاب لفرض الأمر الواقع – يمثلون أكثر التيارات الصهيونية واقعية واتساقاً مع جوهر الفكرة الصهيونية . (المترجم)

لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية عام ١٩٤٦ أنه : « لن تكون هناك امتيازات ولن يكون هناك تفوق فى المكانة أو أى حقوق خاصة بالنسبة ليهود فلسطين أو للدين اليهودى أو لأية مؤسسة يهودية » ، كما أكد بن جوريون من جديد أنه « سيتعين علينا أن نعامل جيراننا غير اليهود على أساس المساواة المطلقة كما لو كانوا يهوداً » .[١٩] بل إن الوكالة اليهودية نفسها وعدت بأن « الدولة اليهودية لن تكون يهودية بمعنى حصول المواطنين اليهود على حقوق تفوق حقوق زملائهم غير اليهود أو أن التجمع اليهودى سيصبح فى مكانة أكثر سمواً [٢٠] . ومرة أخرى ظهرت الفكرة الجوهرية القائلة بأن وجود الدول العربية يمثل تلبية لمطلب تقرير المصير وكذلك حصول العرب الفلسطينيين فى الدولة اليهودية على حقوقهم : « إن وجود الدول العربية فى شمال وشرق وجنوب فلسطين يمنح العرب فى فلسطين آليا ليس فقط حقوقهم الدينية والسياسية والمدنية - بل أيضا طموحاتهم وتطلعاتهم القومية » . [٢١] .

وتميزت الأعوام من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٧ بعلمية تجسد « المسألة العربية » فى النقاش الصهيونى الداخلى بشكل متزايد . إذ تراجع الأمل الذى كان سائدا فى العشرينات وأوائل الثلاثينات بالقدرة على التوصل إلى اتفاق مع العرب الفلسطينيين بصورة أو بأخرى ، وأفسح المجال للزعم القائل بأن وجود دولة يهودية كأمر واقع هو وحده الذى يمثل نقطة البدء لأى تعايش مع العرب الفلسطينيين ومع الدول العربية على حد سواء . ومن المفيد فى هذا السياق أن نشير إلى أن فلاديمير جابوتنسكى Vladimir Jabotinsky - مؤسس الحركة التصحيحية والأب الروحى لها - قد توصل إلى نتائج مشابهة فى العشرينات . فعلى الرغم من إقصائه عن صياغة وتنفيذ السياسة الصهيونية خلال السنوات الحاسمة لفترة الانتداب ، فقد أشار منذ عام ١٩٢٣ إلى ضرورة **« الجدار الحديدى » الذى تنبغى إقامته فى مواجهة المقاومة المشروعة للعرب الفلسطينيين** [٢٢] - وقد أصبح هذا التحليل مقبولا من الحركة

الصهيونية بمجملها بعد ١٩٤٢ . وعبر جابوتنسكى بالمثل عن تشككه فى المحاولات المتعددة للتحايل على العرب الفلسطينيين عن طريق السعى للاتصال بالحكام العرب خارج فلسطين : « وحتى إذا كان ممكنا — وهو ماأشك فيه — إقناع العرب فى بغداد ومكة أن أرتس يسرائيل ليست سوى قطعة صغيرة من الأرض لا أهمية لها ... فإنها بالنسبة للعرب المقيمين فى أرتس يسرائيل ستظل مع ذلك وطنهم ومركزهم وقاعدة وجودهم القومى المستقل »[٢٣] . وخلص جابوتنسكى إلى أنه لايمكن توقع تنازلات من جانب العرب الفلسطينيين . ورأى جابوتنسكى منح العرب الفلسطينيين — بمجرد قيام الدولة اليهودية — إدارة ذاتية حديثة تشبه إلى حد كبير ما دار فى خلد لجنة العمل الصهيونية الداخلية عام ١٩٤٥ .

لقد كانت الخلافات فى الرأى بين التيار الرئيسى فى الصهيونية والحركة التصحيحية ، ذات طبيعة مرحلية أكثر منها ذات طبيعة أيديولوجية ، على الأقل فيما يتعلق « بالمسألة العربية » . فقد أقتربت الصهيونية الرسمية تدريجيا من موقف التصحيحيين ، وبحلول عام ١٩٤٧ كانت كل الفرق والأحزاب الصهيونية تتفق فيما بينها على أن التعايش مع العرب الفلسطينيين ومع الدول العربية على حد سواء لن يكون ممكنا إلا من موقع القوة . فإن إقامة الدول اليهودية — ذلك « الحائط الحديدى » — يجب أن يسبق أية تنازلات لصالح المعرب — الذين سيصعب عليهم التمييز بين الجماعات الصهيونية المتباينة ، إذ أنهم فى هذه الحالة سيقيمون الصهيونية بشكل صحيح . كان هامش المساومة ضئيلا حقا ، حيث نال الإجماع الصهيونى المتطرف تلك المكاسب : الهجرة غير المحدودة ، الانتقال الحر للأراضى ، و« سلطة يهودية » فى فلسطين الكبرى (وتضم شرق الأردن) ، وفلسطين أو أجزاء من فلسطين . وكانت هناك خلال العشرينات بعض الدوائر والأحزاب والشخصيات داخل اليشوف مثل بريت شالوم وبوعالى

تسيون سمول وكذلك ايحود ، هاشومير هاتسعير * ، وعصبة التقارب العربي – اليهودى فى الثلاثينات والأربعينات ، كانت كلها على استعداد للتضحية ببعض المبادىء الصهيونية الأساسية فى سبيل التعايش مع العرب الفلسطينيين . إلا أن تأثير هؤلاء على السياسة الصهيونية الرسمية كان مع ذلك ضئيلا إلى أدنى الحدود ، ولم تؤخذ مساعيهم على محمل الجد حتى فى أوساط السكان العرب [٢٤] .

وبالمثل ، لم تكن هناك خلافات تذكر فى الرأى داخل التيار الرئيسى للصهيونية فيما يخص العلاقة داخل الدولة اليهودية بين الأغلبية اليهودية المتوقعة والأقلية العربية . ومن ثم فليس دقيقا القول بأن الصهيونية كانت عاجزة عن التصدى للمشكلة . وصحيح أنه فيما قبل عام ١٩٤٨ ، لم يكن هناك إطار واضح لكيفية التعامل مع الأقلية العربية فى الدولة اليهودية ؛ تلك الأقلية التى كان مقدرا لها طبقا لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم أن تبلغ ٤٩٪ ، إلا أن أفق الحلول الممكنة كان واضحاً ، وله دعامتان أساسيتان هما : نقل السكان العرب من جهة ، وضمهم كجماعة منفصلة ومعزولة فى الدولة اليهودية من جهة أخرى . وقد كرر بن جوريون وشاريت مرارا – بعبارات ترمى إلى التأثير على الرأى العام الغربى – أن الدولة اليهودية ستستمر فى كونها دولة صهيونية بغرض « **تجميع المنفيين** » ، وأن بناء الدولة يجب أن يخدم هذه الأهداف . وكان واضحا بالمثل أن اليشوف – المنعزل بشكل محكم ومنيع فى مواجهة أى اختراق عربى – هو الذى سيحمل على عاتقه

(*) **هاشومير هاتسعير** **Hashomer Hatzair** : عبارة عبرية تعنى « الحارس الفتى » ، وهى منظمة شباب صهيونية تأسست فى بولندا فى أوائل القرن الحالى ، واستلهمت برنامجها من منظمة الحارس التى تأسست لحماية المستوطنات الصهيونية فى فلسطين . ورغم الشعارات « الاشتراكية » التى رفعتها هذه الجماعة ودعوتها إلى التقارب العربى اليهودى ، فقد استعانت بالقوات البريطانية لقمع الانتفاضات العربية وكان مجمل سلوكها العملى مناقضاً لتلك الشعارات . ومنذ عام ١٩٤٦ أصبحت جماعة الحارس الفتى حزبا سياسيا يتركز نشاطه فى تأسيس المستوطنات الزراعية . وفى عام ١٩٤٨ شارك الحزب فى تأسيس حزب مابام وأصبح جزءا منه . (المترجم)

مهمة تأسيس الدولة اليهودية . لم يكن ادعاء المساواة لكل مواطنى الدولة اليهودية إذن متناقضا فى الواقع فحسب ، بل كان كذلك مجرد لفظ أجوف دحضه القادة الصهاينة أنفسهم فى مناقشاتهم الداخلية .

سنوات التكوين : ١٩٤٨ - ١٩٥٨

إن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ كان من شأنه أن يخلق - من الناحية الديموجرافية على الأقل - دولة ثنائية القومية ، وهو مالم يكن مطلوبا ولا متاحاً نظرا للبناء اليهودى - الصهيونى المنعزل والمنيع « للدولة فى طور التكوين » القائمة فعلاً أى اليشوف ، هذا إذا وضعنا جانبا الجناح اليسارى هاشومير هاتسعير . فقد أشار جوزيف ويتز Joseph Weitz ، الذى كان يشغل عندئذ منصب رئيس الصندوق القومى اليهودى ، قائلاً : « **يجب أن يكون واضحاً أنه لايوجد مكان يتسع للشعبين معا فى هذا البلد ، فإذا ذهب العرب سيكون البلد واسعاً ومفتوحا ، أما إذا ظلوا فسيصبح صغيرا وفقيراً** » [٢٥] . ولم تقبل القيادة الصهيونية فى ١٩٤٧ / ١٩٤٨ كلية ماخلص إليه ويتز من استنتاج مؤداه أن لابديل عن نقل كل العرب الفلسطينيين إلى شرق الأردن ، وسوريا والعراق . ولكن لاشك فى أن طرد وتهجير غالبية العرب الفلسطينيين عام ١٩٤٨ لم يكن أمراً عارضا بل كان بالأحرى اختيارا واعيا طالما أثر بشكل بارز على الجماعات الصهيونية الرئيسية فى فترات مختلفة .

ولندع الاحصائيات [٢٥] توضح صدمة التهجير الجماعى للفلسطينيين عام ١٩٤٨ . فقبل إقامة دولة إسرائيل ، كان ١٣٠٠٠٠٠ عربى و٦٥٠٠٠٠ يهودى يعيشون فى فلسطين - منهم ٧٠٠٠٠٠ عربى يعيشون فى المنطقة التى أصبحت فيما بعد دولة إسرائيل . وبعد نهاية الحرب فى خريف ١٩٤٨ كان ماتبقى من العرب فى حدود الدولة اليهودية حوالى ١٥٦٠٠٠ . ولم يكن النقص العددى هو ماقاد إلى

مشكلة الأقلية ، فقد ساعد على تسهيل مهمة الإدارة الإسرائيلية كذلك واقع أن صفوة العرب الفلسطينيين قد رحلوا عن البلاد بشكل كامل تقريبا (جزئيا قبل ١٩٤٨ مباشرة) . وباستثناء الناصرة لم تبق إلا أعداد متناثرة من السكان العرب ، تتراوح بين ٢٥٪ من حجمها قبل الحرب فى عكا و٤٪ فى حيفا .

وخلال السنوات الأولى لنشأة الدولة ، كانت الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى « المسألة العربية » من الزاوية الأمنية والعسكرية فحسب .. وساعدها على ذلك أوضاع الفوضى السائدة وحالة الموات السياسى للأقلية العربية فى إسرائيل . فقد ألقيت مهمة إدارة المناطق التى يسكنها العرب على عاتق الجيش ، وكان غياب خط سياسى واضح مصدراً دائماً لشكوى أفراد الجيش . ومع ذلك كان من الضرورى آجلاً أو عاجلاً إيجاد حلول سياسية ، وكذلك تحديد وضع الأقلية العربية داخل المجتمع اليهودى الصهيونى .

ويجب التمييز بين مستويين مختلفين لهذه القضية : **المستوى الأول** ويتعلق بالفهم الصهيونى الذاتى لإسرائيل ، وبالقوانين والإجراءات الناتجة عنه خلال السنوات الأولى بعد تأسيس دولة إسرائيل . فقانون العودة ، وقانون مكانة المنظمة الصهيونية العالمية / الوكالة اليهودية ، وقانون الجنسية (صدر الأول عام ١٩٥٠ وتلاه آخر عام ١٩٥٢) ، جنبا إلى جنب مع المؤسسات القائمة بالفعل مثل الصندوق القومى اليهودى ، كل هذه تشكل إطاراً يمكن من خلاله الحديث عن الأقلية العربية . فحتى مابام وماكى (الحزب الشيوعى الإسرائيلى) لم يشككا صراحة فى هذا الإطار . **المستوى الثانى** التابع فيشير إلى عملية ملء هذا الإطار فعليا وعملية صياغة الأهداف السياسية . وفى هذا السياق فثمة أهمية قصوى وحاسمة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٣ /١٩٥٤ .

فى عام ١٩٤٩ طالب م . عسّاف M. Assaf - عضو مابای

المعروف « بميوله العربية » – طالب الحكومة بتقديم حلول واضحة وقاطعة لمشاكل الأقلية العربية .[٢٦] وأكد أن إدماج العرب فى المجتمع الإسرائيلى يجب أن يهدف – أولا وقبل كل شيء – إلى تحقيق الحد الأدنى من الولاء للدولة ، معبرا بذلك عن حقيقة أن العرب سيبقون فى البلاد ولن تتم « مبادلتهم » بيهود من البلدان العربية . وبعد عام آخر ، عبر عسّاف عن تشككه فى فرضية ج . واشيتز J. Washitz – عضو مابام المعروف فيما مضى « بميوله العربية » – القائلة بأن العرب فى إسرائيل يريدون فعلاً أن يصبحوا **إسرائيليين** ، وأنه لايوجد لديهم وعى قومى عربى – فلسطينى مستقل .[٢٧] وقال عساف أن ارتفاع مستوى معيشة هؤلاء العرب لن يؤدى إلى تحييد طموحاتهم القومية ولكن من شأنه أن يدعم اتجاههم التحررى الوحدوى ، إلا أن قضية واحدة كانت تثير قلق عساف وهى أوضاع النظام التعليمى العربى : فالمزيد من الآباء يميلون أكثر فأكثر إلى إرسال أطفالهم إلى مدارس الإرساليات المسيحية والتى لاتخضع مناهجها لإشراف وزارة التعليم الإسرائيلية ، ومن ثم فهى تعزز الشعور القومى للجيل العربى الناشيء . ولهذا بات من المحتم – طبقا لرأى عساف – « **إضفاء الطابع العبرى** » **hebrewisation** على النظام التعليمى العربى . ولايقتصر ذلك على مجرد التركيز على العبرية فى المدارس العربية بل أيضا نقل الطلاب العرب إلى المدارس اليهودية . وفى عام ١٩٥١ توصل ل . بن عور L. Ben Or – أحد مسؤولى وزارة التعليم – إلى نتيجة مشابهة [٢٨] ، إذا أوصى بأن يكون أمن الدولة هو أهم معيار للتعامل مع العرب فى اسرائيل ، كما عبر عن أسفه لحقيقة أن الحكومة لم تحل بعد القضايا الأساسية بالنسبة للأقلية العربية .

ومنذ أعوام ١٩٥٢ / ١٩٥٣بدأت المحاولة الأولى لحزب ماباى الحاكم فى هذا الاتجاه . والحقيقة أن حزبى ماباى ومابام – على وجه الخصوص – قاما ببعض الأنشطة فى القطاع العربى عشية انتخابات الكنيست عام ١٩٤٩ و١٩٥١ . إلا أن هذه الأنشطة خلت من

التنسيق وتحكمت فيها المصالح الوقتية قصيرة الأجل . كان الغرض الأساسى هو حشد وتعبئة التشكيلة العشائرية العربية للإستفادة من الامكانيات الانتخابية العربية فى وضع قوائم عربية مختلفة بشكل عاجل . وافتقد ماباى برنامجاً واضحاً للأقلية العربية ، أما حكومة حزب ماباى فقد فضلت هى الأخرى أن تترك المسائل الهامة والحيوية للمسؤولين العسكريين فى القطاع العربى . ولم يتأت لقيادة ماباى – التى كانت فى الأغلب متطابقة مع قيادة الحكومة والهستدروت – أن تعالج هذه المسألة إلّا بعد أن وصلت الدولة ككل إلى قدر من التماسك اقتصاديا وعسكريا . ففى ٢٤يناير ١٩٥٢ نوقشت للمرة الأولى فى اللجنة السياسية لماباى [٢٩]« **شؤون العرب** » ، وفيما بعد أدرج هذا البند إحدى عشرة مرة فى جدول أعمال كل من اللجنة السياسية وسكرتارية الحزب فى الفترة من مارس ١٩٥٢ وديسمبر ١٩٥٣ .

أظهرت مناقشات ٢٤ يناير ١٩٥٢ بوضوح ، المواقف الأساسية لقيادة ماباى تجاه الأقلية العربية والاختيارات المطروحة عليها . وكان هناك اتجاهان أساسيان : يرى **الأول** ضرورة التخلص من العرب فى إسرائيل بطريقة أو بأخرى . فقد أيد هذه الإمكانية على سبيل المثال ى . بن – تسفى Y. Ben- Zviالذى كان يتحدث فى النصف الثانى من الثلاثينات محبذا مثل هذا الحل . إلا أنه كان يتفهم حقيقة أن التهجير الجماعى فى أوقات السلم هو أمر غير واقعى ، ومن ثم فالبديل الوحيد هو الإدماج بهدف تحقيق الحد الأدنى من الولاء فى أوساط العرب . ومع ذلك فإذا « كان من الواجب اكتشاف العرب غير الموالين ، فسوف يساعدنا ذلك على التعامل معهم بشكل مختلف ، بطردهم » . وكان ر . بركات **R. Barkat** يفكر بطرقة مشابهة [٣٠] . أما **الإتجاه الثانى** فكان يفهم بمزيد من الوضوح أن العرب الذين ظلوا فى إسرائيل قد وجدوا ليبقوا وأن أعدادهم لايمكن أن تنخفض . وقد أوضح بن جوريون أن الاقتراحات من نوع نقل السكان أو فكرة جعل حياة

العرب فى إسرائيل غير محتملة لدفعهم إلى ترك البلاد « بشكل طوعى » ، غير واردة إطلاقاً نظرا لوضع إسرائيل الدولى المحفوف بالمخاطر ، ولاعتمادها على يهود العالم وعلى الرأى العام فى الولايات المتحدة . وانطلاقاً من حقيقة أن العرب قد وجدوا هناك ليبقوا ، صارت المسألة هى كيف يمكن تنظيمهم وأية درجة من الإدماج تبدو متاحة ومرغوبة . لقد ذكر بن جوريون نفسه فكرة إذابة العرب وتحويلهم تدريجيا إلى يهود – وهو نفس المفهوم الذى تبناه فى العشرينات . وقد ظل يعتقد أنه كان من الواجب أصلا تهويد السكان العرب الريفيين حتى تصبح المهمة يسيرة . كانت هناك أربع نقاط تبدو جوهرية وبالنسبة إليه فى المدى القريب :

١ – يجب أن تكون الأسبقية للجانب الأمنى على كافة الاعتبارات الأخرى .

٢ – يجب تأمين التعامل على قدم المساواة فى كافة القطاعات ، باستثناء الهستدروت الذى لايمثل فقط مجرد نقابة بل إنه أولا وقبل كل شىء مؤسسة صهيونية .

٣ – يجب تضييق الفجوة الثقافية والتعليمية بين العرب واليهود .

٤ – يجب أن يكون للعرب إطار تنظيمى غير سياسى مثل النوادى ... الخ .

وكان أكثر الاقتراحات إثارة ذلك الذى قدمه أمنون لين **Amnon Linn** الذى كان فى بداية الخمسينات أحد أتباع أباخوشى **Abba khushi** ، ثم أصبح فى السنوات التالية خبيرا فى الشؤون العربية لمختلف الأحزاب الإسرائيلية . فقد اقترح لين تأسيس « **حركة سلام ووحدة الشرق** » من أجل الإستفادة ، على حد قوله ، من حقيقة أن للعرب داخل إسرائيل صلات لا تنفصم عراها مع البلدان العربية المجاورة . ومن ثم يمكن للعرب داخل اسرائيل أن يكونوا الأداة الملائمة من أجل « **تحرير الشعوب العربية من حكامها الرجعيين** » ، وذلك عن طريق

تدريب العرب مثلاً على الأنشطة السرية فيما وراء الحدود . واقترح لين أيضا تشكيل « عصبة القرى العربية » لتكون بمثابة قوة توازن المنظمات الشيوعية العديدة ، على أن تصبح عضوية هذه العصبة شرطا لانضمام القرى العربية إلى التسويق التعاونى للهستدروت والتنوفا ، والوزارات المختلفة .... الخ ..

وقد ووجهت مشاريع لين بمعارضة بن جوريون وفشلت فى الحصول على أغلبية [٣١] . ووافق معظم أعضاء ماباى على النقاط التالية :

١ - إن اخراج العرب أمر غير ميسور .
٢ - أنه يجب زيادة نشاط الحزب والحكومة .
٣ - أنه من الواجب لمصلحة الدولة والحزب ، تقوية الإطار المؤسسى المستقل والقائم بالفعل مثل : نقابة كل العرب « بريت بوعالى ارتس يسرائيل » ، والقوائم العربية المنفصلة ... الخ .

أظهرت مناقشات ماباى فى أعوام ١٩٥٢ /١٩٥٣ أن قرار الحفاظ على الفصل المؤسسى لاينبع من اعتبارات أمنية - إذ كان بن جوريون على مايبدو هو الوحيد الذى يأخذها على محمل الجد - بقدر ماينبع من الرغبة فى الاستفادة من البنية الصهيونية لإسرائيل من أجل استيعاب تدفق الهجرة الضخم فى أوائل الخمسينات . وتقدم سياسة الحكومة فى مجال العمالة والتشغيل ، والمناقشات الداخلية حولها ، دليلاً إضافياً على ذلك .

ففى بداية الخمسينات كانت إحدى القضايا الرئيسية هى مكاتب العمل (التشغيل) المنفصلة للعرب واليهود ، التى كانت مصدرا للشكاوى الدائمة حتى من جانب القوائم العربية من المنتسبين لماباى . فقد زعم وزير العمل إنه يمكن تنظيم مشاركة العرب فى سوق العمل

بشكل أكثر عدلاً من خلال مكاتب التشغيل المنفصلة . وفضلا عن ذلك أكد وزير العمل أن جواجز اللغة ، والصعوبات النفسية تجعل فرض القيود على مكاتب التشغيل المنفصلة أمرا ضروريا [٣١] . وبهذا تكون المهمة الأساسية لهيئات العمل المنفصلة هى حماية سوق العمل اليهودى من المنافسة العربية ، وعلى سبيل المثال ، تحديد حصة العرب العاملين بالقطاع اليهودى بحيث تتكيف مع الأوضاع العامة للعمالة . ولم تحاول مكاتب العمل العربية أن تجد وظائف للعرب فى القطاع اليهودى ، بل إنهم كانوا يضربون عن العمل فى الشبكة الوسيطة لمكاتب العمل اليهودية . وكانت المهمة الرئيسية لهيئات العمل العربية هى حث أصحاب الأعمال اليهود على تشغيل العرب فى القطاع العربى بالإضافة إلى توزيع تصاريح العمل والسفر المعتمدة من الحكومة العسكرية فى القطاع العربى ، وكان هذا يتم عموما عن طريق نفوز الزعامات . وكان عدد التصاريح يعتمد على الحاجة (الضئيلة عموما) للعمال العرب فى القطاع اليهودى . ولم تكن هذه السياسة القائمة على العزل الاقتصادى الكامل تقريبا من بقايا فترات الانتداب ، بل كانت سياسة مدروسة تهدف إلى تشغيل المهاجرين اليهود أولا وقبل كل شيء . لقد انتبهت قيادة ماباى إلى حقيقة أن استمرار وجود مكاتب العمل المنفصلة يتسبب فى اضطرابات ضخمة فى أوساط الأقلية العربية . وفى الوقت نفسه تزايدت الحاجة إلى حماية العمالة اليهودية من منافسة العمالة العربية الأقل أجراً والأكثر خبرة ، وذلك مع زيادة عدد المهاجرين القادمين ، وفى ٢٨ مارس ١٩٥٢ قررت سكرتارية ماباى أن تمد سياسة العزل فى مجال العمل إلى المدن العربية اليهودية المختلطة [٣٢] .

وقد أرتبطت مشكلة مكاتب العمل بشكل وثيق بمسألة العضوية العربية فى الهستدروت . ذلك أن مبدأ « العمل العبرى » قديم قِدم الحركة الصهيونية نفسها ، ولعل الإسم الأصلى للهستدروت – الاتحاد العام للعمال العبرانيين فى فلسطين – يحدد بوضوح الأهداف القومية لهذا

التنظيم . وقد جرت عدة محاولات خلال فترة الانتداب لتنظيم العمال العرب خارج الهستدروت - إذ تأسست بريت بوعالى أرتس يسرائيل المذكورة آنفا عام ١٩٣٢ ونادت بالعضوية الكاملة للعرب فى الهستدروت . وقد رفضت قيادة الهستدروت وقتئذ هذا المشروع نظرا لوجود ثلاث نقابات عربية بجانبه وهى : المجلس الشيوعى ، والرابطة المسيحية ، وبريت بوعالى أرتس يسرائيل . وفى عام ١٩٥١ اندمجت الرابطة مع بريت بوعالى ارتس بسرائيل فى حين ظل المجلس الشيوعى هامشيا دونما تأثير فعلى كنقابة ، نظرا لافتقاده أية روابط مع الحكومة العسكرية .

وظلت مسألة ما إذا كان يتعين على العرب أن يصبحوا أعضاء فى الهستدروت ، تثير اهتمام ماباى وقيادة الهستدروت . وبعد أن تم إنجازعملية تأسيس الدولة كان من الضرورى إعادة النظر فى الأولويات السابقة : هل يظل الهستدروت ــ أولا وقبل كل شىء ــ مؤسسة صهيونية لها هدف واضح هو تمثيل العمال اليهود دون غيرهم ، أم أنه يجب أن يكون بمثابة نقابة إسرائيلية تضم اعضاءً من اليهود والعرب ؟ يشير ب . لافون P. Lavon إلى أنه « منذ إقامة الدولة قلت أهمية الاعتبار القائل بأن الهستدروت مؤسسة صهيونية فى المقام الأول ، فالدولة بالمثل تحمل على عاتقها تحقيق المهام الصهيونية ، وهناك أعضاء عرب فى الكنيست يتمتعون بحقوق متساوية ، فلماذا لايكونون أعضاء فى الهستدروت الذى تعتبر وظيفته الصهيونية أكثر محدودية بكثير ؟ » [٣٣] . ولم تكن مسائل المبدأ وحدها هى التى لعبت دورا فى هذا المجال ، فقد أخذت الجوانب التكتيكية أيضا بعين الاعتبار . فمن شأن العضوية العربية فى الهستدروت ــ من ناحية ــ أن تفتت سيطرة ماباى على الهستدروت . ومن ناحية أخرى فقد يؤدى استمرار الفصل الإثنى - الدينى داخل النقابات إلى مزيد من تدعيم قوة مابام وماكى فى القطاع العربى ، وكليهما من الداعين بحماس إلى العضوية العربية الكاملة فى

الهستدروت . وقد أصدرت اللجنة السياسية لماباى فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ قراراً بعدم قبول العرب فى الهستدروت ، كما قدمت اللجنة التنفيذية للهستدروت فى مايو ١٩٥٣ بصيغة أخرى تقضى بقبول العرب ، فى صناديق الدعم التعاونية التابعة للهستدروت فقط وليس فى الهستدروت نفسه . ومن الضرورى فهم هذين الإجراءين باعتبارهما محاولة للحفاظ على الطابع الصهيونى للهستدروت مع تجنيبه خطر العواقب السلبية المتوقعة فى أوساط السكان العرب . وقد بالغت الصحافة الإسرائيلية فى تضخيم أهمية هذه الخطوةلدى الرأى العام الاسرائيلى . فإذا وضعنا فى الاعتبار الدوافع التى قادت إلى مثل هذا القرار ، فسيكون من العسير التحدث عنه بوصفه « واحداً من أهم الاجراءات التى اتخذت منذ قيام الدولة » [٣٤] . وبالمثل فإن تعليق السكرتير العام للهستدروت وقتئذ م . نمير M. Namir الذى شدد فيه على تضامن الطبقة العاملة رغم الانقسامات القومية ، يخفى حقيقة أنه فى عام ١٩٥٣ لم يكن نمير أو ماباى قد أقر ممارسة دمج العرب ولو جزئيا داخل الإطار الصهيونى للدولة [٣٥] . فحتى مسألة المجالس المحلية والبلدية للعرب ظلت معلقة .

وفى فبراير ١٩٥٣ حذر ى . بالمون Y. Palmon ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية عندئذ ، من أن إقامة حكومة ذاتية محلية فى القطاع العربى لن تؤدى إلا إلى إثارة الفتن والضغائن العشائرية . [٣٦]وفى ٨مايو ١٩٥٣ و١٧يوليو ١٩٥٣ ناقشت سكرتارية ماباى مسألة الانتخابات البلدية فى الناصرة من حيث المبدأ [٣٦] . وقد أثيرت القضية عقب استقالة رئيس بلدية الناصرة المعين من قبل السلطات البريطانية فيما مضى . وكانت المشكلة التى تواجه الحكومة الإسرائيلية هى ماإذا كان من الواجب على السلطة تعيين رئيس جديد للبلدية خلفا له ، أم أنه يجب إجراء انتخابات فى كفة القرى العربية فى إسرائيل ؟ تبين الوثائق أن قيادة ماباى كانت تفضل الوضع الراهن للبلدية ، أما عبارة ج .م . لانداو J.M. Landau القائلة بأنه « لاأحد فى إسرائيل يتصور جديا

إمكانية منع العرب من انتخاب مجالسهم المحلية ، والمشاركة بحكومة محلية فى النظام الشامل للبلاد »[٣٧] ، هذه العبارة لاتنطبق بالتأكيد على الحقبة الأولى لنشأة الدولة الإسرائيلية . وقد أشار بالمون فى دورة ١٧ يوليو إلى حقيقة أن وزير الخارجية الأمريكى ج . ف . دالاس J.F. Dulles يلوح بفكرة وضع الجليل تحت الإدارة السورية - اللبنانية المشتركة ، ومن ثم فإن إرجاء الانتخابات البلدية أو تعليقها يمكن أن يُفسر من جانب الأمريكيين سواء بسواء مع العرب فى إسرائيل وحكومتى سوريا ولبنان بوصفه تعبيراً عن تصميم إسرائيل على قبول هذا المخطط .

ولعل المسألة المتعلقة بمشكلة هل يكون رئيس بلدية الناصرة مسلما أم مسيحيا ، تلقى مزيدا من الضوء على المشاريع داخل مابای فيما يتعلق بمستقبل هذه البلدة . فقد كان هناك رأى يقول بأن من يتصدر القائمة العربية يجب أن يكون مسلما إذ أنه « من الأيسر انتقال هذه الوظيفة من مسلم إلى يهودى عنها من مسيحى » . ويرجع قرار إنشاء مجلس بلدية الناصرة إلى عام ١٩٥٦ ، فحتى ١٩٥٣ كان مابای مازال يضع فى ذهنه بالتأكيد فكرة تشتت السكان العرب فى الناصرة وفكرة أن يحل اليهود محلهم .

وباستثناء مابام ، لم تبد الأحزاب الصهيونية الأخرى إلا قليلاً من الاهتمام بالأقلية العربية . وفى حين كان على مابای ، باعتباره الحزب الحاكم والقوة السياسية المهيمنة فى إسرائيل ، أن يتصدى لمسألة العرب الذين يعيشون فى إسرائيل ، لم تر الأحزاب الصهيونية الأخرى فى السكان العرب إلا مجرد أرضية لاصطياد الأصوات الانتخابية . وقد حاولت بعض الأحزاب الصهيونية مثل : الصهيونيين العموميين *

(*) الصهيونية العمومية : General Zionism : تيار صهيونى نادى بإعلاء المبادىء الصهيونية فوق الأحزاب المختلفة وتفضيل المصالح « القومية » لليهود على الانتماءات الطبقية . وحاول هذا التيار تثبيت الاستيطان الصهيونى فى فلسطين عن طريق توظيف رؤوس الأموال لشراء الاراضى وتوطين

والحزب الديني القومي*، وضع قوائم عربية على غرار ماباى إلا أنها فشلت مع ذلك فى الحصول على حصتها من الصوت العربى . فوجود الإدارة العسكرية والهستدروت فضلاً عن التأثير المحدود لهذه الأحزاب على السياسة الحكومية مقارنة بماباى ، كل هذا لم يمكنها من منافسة ماباى بنجاح فى اكتساب شعبية بين جمهور الناخبين العرب . فحتى حركة حيروت بقيادة مناحم بيجين Menakhem Begin لم تحجم عن السعى لإيجاد موطىء قدم لها فى أوساط العرب ، إلا أن نشاطها مع ذلك كان يفتقر إلى المهارة والنجاح معاً . فلم يأخذ العديد من أعضاء حيروت على محمل الجد [٣٨] ، دور قسم الدروز سواء بسواء مع المسلمين والمسيحيين ، كما كان حيروت أقل قدرة من ماباى على استثمار الصراعات والضغائن العشائرية . فقد أيد رئيس قسم الدروز ى . بن أرى Y- Ben Ari فى وقت واحد عائلتين متنافستين فى القرية الدرزية « دالية الكرمل » مما خلق ارتباكاً عميقاً فى أوساط الدروز التصحيحيين [٣٩] . بل إن إسهام حيروت فى الاحتجاج على الحشود التى نظمها أهالى قرية بيرعام ، ومناداته بأن العرب ليسوا هم وحدهم الذين يعانون تحت وطأة حكم ماباى بل اليهود أيضاً ، كل هذا لم يفلح فى تثبيت أقدام الحزب فى القطاع العربى [٤٠] .

ومن بين كافة الأحزاب الصهيونية ، كان مابام هو الوحيد الذى يمتلك مشروعا أيديولوجيا لتنمية الأنشطة فى القطاع العربى . فقبيل عام ١٩٤٨ كانت إحدى دعاوى هاشومير هاتسعير أن مصالح العرب واليهود فى فلسطين ليست متناقضة ، ومن ثم نظر بتشكك تام إلى مشروع الأمم المتحدة للتقسيم ، الذى سلم بفشل كل المحاولات الرامية للتوصل إلى تسوية مؤقتة فى فلسطين . وتبعا لذلك ، كان مابام أول

المهاجرين فى فلسطين وفى عام ١٩٣١ أسس الصهيونيون العموميون حزبا سياسيا لهم . وفى عام ١٩٤٨ انشق قسم منه وشكل « الحزب التقدمى » وفى عام ١٩٦٥ عاد الحزبان إلى الاندماج وكونا حزب الأحرار . (المترجم) .

حزب صهيونى يقبل العرب فى صفوفه كأعضاء كاملين (١٩٥٤) ، ومنذ عام ١٩٥١ كان للعرب بشكل تقليدى مكان مضمون فى قائمة مابام لانتخابات الكنيست . ومع ذلك فشلت محاولة مابام فى الجمع بين كونه صهيونيا وكونه يدّعى التعبير عن المصالح العربية على حد سواء .

كانت الفكرة الأيديولوجية الرئيسية لدى مابام أنه لايوجد تناقض بين الصهيونية التقدمية كطليعة لحركة التحرر القومى للشعب اليهودى ، وحركة القومية العربية التقدمية . ومن شأن التعاون بين هاتين الحركتين ، على حد قول مابام ، أن يساعد على تنمية الشرق الأوسط ، ليس هذا فحسب ، بل إنه سيمكن العرب واليهود من التغلب على التناقض القومى فى فلسطين . وباستطاعة المرء أن يتشكك فيما إذا كان هناك قومى عربى واحد يوافق على هذا الأدعاء . ولكن حتى فى إسرائيل نفسها ، فإن تبنى هذه الأيديولوجية يحتاج إلى قدر كبير من خداع النفس . فقد كان مابام أحد القوى الرئيسية بين عموم اليهود فى اسرائيل ، التى تطالب بإنهاء الحكومة العسكرية . فهذه الحكومة طبقا لقول ك زيسلنج K. Zisling – عضو مابام – « ليست فى مصلحة الأمة ، ولا ضرورية للأمن . فهى لاتيسّر عملية الإدارة بل تحد من حريات مواطنيها » (٤١) . ورغم ذلك فلم يحدث أن جعل مابام من مطلبه هذا شرطا لاشتراكه فى الحكومة . وبالمثل ، لم يكن ممكنا تجنب التذبذب مابين الصهيونية والمزاعم الاشتراكية داخل الحزب . ففى عام ١٩٥٤ نظم مابام حركة شبابية عربية لها معسكرات عمل دائمة فى الكيبوتسات التابعة للحزب . وما أن بدأ إعجاب من الشبان العرب بحياة الكيبوتس يتزايد وبدأت محاولاتهم للإنضمام إلى عضويته ، حتى تم وقف هذه المعسكرات . وحيث أن العضوية لم تكن متاحة للعرب ، فقد استطاع بعضهم أن يجد فرصا للعمل بالأجر فى بعض الكيبوتسات . ولم يكن هذا أيضا مسموحا به طبقا لأيديولوجية الكيبوتس والصندوق القومى اليهودى ، إلا أنه كان على الأقل أمراً

مربحاً . ومع ذلك ظل مابام الحزب الصهيونى الوحيد الذى لاينصب نشاطه على اصطياد الأصوات الانتخابية . فدار النشر العربية ، ومعهد الدراسات الأفرو أسيوية فى جيفات حافيفا ، والعديد من المبادرات الأخرى تعد شاهدا على مساعى مابام فى أوساط العرب . ولعل مامنع الحزب من أن يصبح منافساً حقيقياً للحزب الشيوعى هو حقيقة أن العنصر الصهيونى لمابام كانت له الغلبة على الدوام . ومن ناحية أخرى لم يكن مابام نداً لماباى لافتقاره إلى السيطرة على شبكة المحسوبيات الواسعة . ويمكن القول أن الوضع الهامشى لمابام فى القطاع العربى واليهودى على حد سواء ، يرجع إلى محاولة جعل الصهيونية مقبولة للعرب – هذه المحاولة التى كانت قد تخلت عنها فى العشرينات الفرق الأخرى الأكثر واقعية فى الحركة الصهيونية .

وخلال السنوات الأولى لنشأة الدولة قل إلى الحد الأدنى الاهتمام العام « **بالمسألة العربية** » – الإسرائيلية الداخلية . فلم تظهر فى الصحافة الإسرائيلية سوى قليل من المقالات التى تعالج هذه المسألة ، وهى فى معظمها ذات طبيعة عامة للغاية كما أنها تتسم بالنغمة التبريرية والتهرب من القضايا الأساسية . وقد ظهرت عدة دراسات علمية فى نشرة الجمعية الشرقية الإسرائيلية ، هاميزراح هاحداش **Hamisrakh Hakhadash** ، والمثير أن أحداث العالم العربى تركت أثراً على علاقة الرأى العام اليهودى الإسرائيلى بالأقلية العربية . ففى عام ١٩٥٨ و١٩٥٩ ، وبعد الوحدة بين مصر وسوريا ، وبروز صورة جمال عبد الناصر بوصفه البطل الأوحد لكل العرب ،زادت المقالات المنشورة فى الصحف الإسرائيلية عن العرب داخل إسرائيل إلى أكثر من ضعفى مانشر فى السنوات السابقة . ولم يكن قد وضع فى الاعتبار بعد أن الأقلية العربية لها آلياتها الخاصة بها ، بل كان المتصور أنها رد فعل للاتجاهات العامة فى الشرق الأوسط أكثر من كونها قوة فاعلة بشكل مستقل .

١٩٥٨ - ١٩٦٧ نحو منهج أكثر ليبرالية

فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ، أعلن بن جوريون أن الحكومة قد قررت تخفيف بعض قيود السفر فى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة العسكرية [٤٣] . وكان هذا التصريح نقطة البداية للعملية التى توجت بإلغاء الحكومة العسكرية فى ٨ نوفمبر ١٩٦٦ طبقا لقرار رئيس الوزراء ليفى اشكول Eshkol .

وهناك سؤالان رئيسيان لابد من طرحهما فيما يتعلق بالتخفيف التدريجى للحكومة العسكرية ومارافقه من اجراءات : فما الذى دفع الحكومة الإسرائيلية إلى تبنى سياسة أكثر ليبرالية قرب نهاية الخميسنات ، وماذا كانت مفاهيم القيادة الإسرائيلية وخاصة ماباى بشأن الوضع المستقبلى للأقلية العربية فى الدولة اليهودية ؟

يصف صبرى جريس فى دراسته حول العرب فى اسرائيل [٤٤] الضغوط الجماهيرية والبرلمانية العديدة التى مورست على بن جوريون وحكومة ماباى الحاكمة . كانت الحكومة العسكرية هى حجر العثرة الرئيسى . ومن المشروع تماما ، كما فعل جريس ، التأكيد على الدور الذى قامت به المعارضة اليهودية الاشتراكية والليبرالية جنبا إلى جانب العرب المتأثرين مباشرة بالحكومة العسكرية . ولايمكن أيضا إنكار أن الأحداث فى العالم العربى ، وخاصة قيام الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر ، كان لها تأثير كبير على الجيل الجديد من العرب فى إسرائيل ، وكانت لها أهمية كبيرة فى حفز نضال الأقلية العربية . إلا أن عبارة جريس القائلة بأن « **هذه التطورات - أى المعارضة من جانب الإسرائيليين والعرب - أرغمت الحكومة على إعاده النظر فى سياستها (والتى) لم تكن قد وصلت إلى طريق مسدود فحسب ، بل بدا أيضا أنها تمثل خطرا على وجود إسرائيل نفسها** » [٤٥] . هذه العبارة لاتأخذ بعين الاعتبار الضغوط الاقتصادية الداخلية و المتفاقمة

التى كان على الحكومة الإسرائيلية أن تواجهها فى أعقاب حملة السويس عام ١٩٥٦ . إن نظرة سريعة على تطور الاقتصاد الإسرائيلى وسوق العمل الإسرائيلى ، ستساعد فى توضيح الترابط بين الضغط الاقتصادى والسياسة المتبعة تجاه الأقلية العربية[٤٦] .

اتسمت السنوات الأولى لنشأة الدولة بتزايد أعداد المهاجرين القادمين ، وفى نفس الوقت الذى كانت السياسات الاقتصادية المطبقة تفتقر إلى التنسيق فيما بينها . فخلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥١ وصل إلى إسرائيل ٦٦٦٥٠٠ من المهاجرين الجدد ، مما ضاعف تعداد السكان اليهود فى الدولة خلال ثلاث سنوات . وقد عكس هيكل الاقتصاد الإسرائيلى فى تلك السنوات ، أولا وقبل كل شيء ، ضرورة إستيعاب هؤلاء القادمين الجدد . فالحاجة إلى توفير السكن أدت إلى أن تكون صناعات البناء والتشييد أضخم قطاع فى الاقتصاد الإسرائيلى ، كما توسعت الزراعة لتلبية احتياجات الغذاء المتزايدة . وفى عام ١٩٥٢ اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات اقتصادية جديدة لإحداث توازن بين الهجرة وبين القدرات الاقتصادية للبلاد والتى كانت لاتزال محدودة نسبيا ، فتم تخفيف السيطرة الحكومية ، وخفضت الضرائب وجرى تشجيع الاستثمار والمبادرة الفردية . وكان هدف هذه الإجراءات خفض الاستهلاك الفردى وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة . وفى الوقت نفسه اتخذت الوكالة اليهودية عدة إجراءات لفرض قيود على الهجرة ، وذلك للمرة الأولى فى تاريخها ، من أجل تخفيف ضغط المهاجرين القادمين ، على الأقل مؤقتا . ولهذا أعطيت الأولوية للمهاجرين أصحاب رؤوس الأموال ، وتم وقف النشاط الصهيونى فى شمال افريقيا ، الذى كان يشكل واحدا من أكبر مصادر الهجرة . ونجحت هذه الإجراءات فى خفض الهجرة إلى أقل من ٢٠٠٠٠ مهاجر خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ .

ونتيجة لهذه السياسة الجديدة ، إلى جانب التعويضات الألمانية ،

تزايد ، بشكل ملحوظ ، الإنتاج الصناعى وتحويلات رؤوس الأموال وبيع سندات إسرائيل مما أدى إلى ازدهار اقتصادى ملحوظ خلال السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٤ . وكان على سوق العمل اليهودي والعربى على حد سواء ، التكيف مع هذه الظروف الجديدة . وكما ذكرنا من قبل ، كانت الحكومة العسكرية وسياسة العزل المؤسسى بمثابة أدوات لحماية سوق العمل اليهودى ، وتسهيل استيعاب المهاجرين الجدد . فتم تشغيل المهاجرين الجدد - ومعظمهم من بلدان افريقيا وأسيا - كعمال غير مهرة أو أشباه مهرة فى صناعة البناء والزراعة بشكل أساسى ، وأمكن تحديد عدد العرب العاملين فى القطاع اليهودى عن طريق مكاتب العمل المنفصلة وقيود السفر التى فرضتها الحكومة العسكرية ، ورغم صعوبة الحصول على بيانات موثوق بها تماما ، فقد قُدر عدد العرب العاملين فى القطاع اليهودى - عام ١٩٥٠ على سبيل المثال - بما لايزيد عن ٣٪ من العدد الإجمالى للعاملين العرب [٤٧] . ومع ذلك تم فى النصف الثانى من الخمسينات تخفيض البطالة بشكل

الجدول ١ ، أ[٤٨]

عدد اليهود الذكور العاملين فى الزراعة ١٩٥٨ - ١٩٦٣
(النسبة المئوية إلى العدد الإجمالى لليهود الذكور العاملين)

السنة	كل اليهود	المهاجرون الجدد الأفروأسيويون
١٩٥٨	١٦ر٥	٢٩ر٠
١٩٥٩	١٥ر٣	٢٥ر٨
١٩٦٠	١٥ر٣	٢٤ر٢
١٩٦١	١٤ر٧	٢٢ر٢
١٩٦٢	١٣ر٠	-
١٩٦٣	١٢ر٤	-

كبير ، كما تغير هيكل الاقتصاد . وقد تزايدت إمكانيات تشغيل المهاجرين الشرقيين خارج قطاعى الزراعة والبناء كنتيجة لإضفاء الطابع الرأسمالى على الاقتصاد الإسرائيلى ، وكان بعض هؤلاء المهاجرين قد بدأ فى التكيف مع الأوضاع الجديدة المحيطة واكتسب قدرا معينا من التدريب المهنى .

كان هناك اتجاه متصاعد فى هيكل المهاجرين الأفرو أسيويين للتحول من عمال غير مهرة إلى عمال مهرة . ولهذا تم سد الفراغ فى سوق العمل اليهودى بواسطة العرب . إن عدم الثقة فى دقة الإحصائيات يجعل من الصعب تحديد العدد الفعلى للعمالة العربية فى القطاع اليهودى . ومع ذلك فقد تزايد بشكل واضح لا لبس فيه من حوالى ٣٪ عام ١٩٥٠

الجدول ١ ،ب

نصيب غير اليهود من التشغيل فى قطاع الزراعة ١٩٥٨ – ١٩٦٤*

(النسبة المئوية)

السنة	الإجمالى	الاجمالى باستثناء العمل العائلى غير اليهودى (بدون أجر)
١٩٥٨	١٦٫٨	١٣٫٣
١٩٥٩	١٩٫٤	١٥٫١
١٩٦٠	١٩٫٢	١٥٫١
١٩٦١	٢٢٫١	١٦٫١
١٩٦٢	٢٨٫٩	٢٠٫٢
١٩٦٣	٢٢٫٠	١٧٫٥
١٩٦٤	٢٣٫٦	–

* تم حسابه على أساس ١٠٠ أقل من نصيب اليهود .

إلى حوالى ١٢٪ عام ١٩٦١ ، وإذا وضعنا هذه الحقائق فى اعتبارنا فسيصبح واضحا تماما أن التخفيف التدريجى للحكومة العسكرية كان شرطا ضروريا للاستفادة من قوة العمل العربية فى إسرائيل ، فقد كانت حرية الحركة للعمال العرب أمرا ملحاً لاسبيل لاجتنابه من أجل تشغيلهم فى المراكز التى يسكنها اليهود . ومن ثم لايمكن إرجاع التوجه الأكثر ليبرالية للحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٥٨ وما تلاه ، إلى ضغط المعارضة اليهودية والعربية فى إسرائيل فحسب . فمع تزايد التماسك الاقتصادى للاقتصاد الإسرائيلى ، تم التغاضى عن سياسة العزل المتشددة والتى كانت أمرا لا مناص منه لإدماج المهاجرين الجدد اقتصاديا ، وصار لزاما عليه أن يفسح الطريق للضغوط الاقتصادية التى لايستطيع مبدأ الحكومة الإسرائيلية « دعه يعمل » ، أن يتجاهلها .

لقد أدت هذه الظروف الجديدة إلى ضرورة إعادة النظر فى مجمل السياسات تجاه الأقلية العربية ، وفى ١٢ فبراير ١٩٦٠ ، ٢٧ مايو ١٩٦٠ ناقشت سكرتارية ماباى سياسة الحزب ، والحكومة بالطبع ، فى القطاع العربى [٤٩] . وكانت تلك هى المرة الأولى التى يناقش فيها ماباى السياسات تجاه العرب فى إسرائيل منذ ١٩٥٢ / ١٩٥٣ .

وكان أوضح ملامح التغيّر فى هذه المناقشات ، بالمقارنة مع المناقشات السابقة عام ١٩٥٢ /١٩٥٣ ، أن فكرة طرد العرب خارج البلاد لم تذكر مطلقا . فقد تم قبول وجود العرب فى الدولة اليهودية باعتباره أمرا واقعا ثبتت بالفعل فائدته الاقتصادية ، ولهذا دارت المناقشات حول نقطتين رئيسيتين ترتبط كل منهما بالأخرى ، وهما : كيفية تثبيت أقدام الحزب فى القطاع العربى ، وكيفية الحيلولة دون حصول النزعة القومية العربية على تعاطف العرب فى إسرائيل ، والطريف أن قيادة ماباى قد أدركت ، منذ عام ١٩٦٠ ، أن الحزب بدأ يفقد بشكل متسارع سيطرته على الجيل الجديد من العرب ، وأن هذا التطور من شأنه أن

يؤدى إلى تقليص نفوذ ماباى بين الأقلية العربية ، ليس هذا فحسب ، بل إنه على المدى البعيد سيؤثر أيضا في إمكانية دمج العرب . ومن المدهش أنه لم يجر التمييز بوضوح بين النفوذ الصهيونى اليسارى (مابام) ، والشيوعى (ماكى) والاتجاهات العربية (الأرض) . وعلى المستوى القطرى أعتبر قادة ماباى أن أى شيء يقع خارج نطاق الحزب يمثل خطرا على الدولة ، أما على المستوى العملى فقد أمكن فقط استبعاد التيار القومى بحل حركة الأرض عام ١٩٦٥ .

كانت الفكرة السائدة لدى سكرتارية ماباى أن محاربة الاتجاهات الراديكالية بين السكان العرب ، والدمج الاقتصادى ، ورفع مستوى المعيشة ، هى الوسائل المناسبة ، أو على حد قول موشى دايان Moshe Dayan فى هذه المناقشات : « **إن مايمكن للعرب أن يحبوه فى إسرائيل ليس الصهيونية ولابياليك Bialik** ، وإنما حقيقة أن قراهم بها كهرباء » . وقد جرى التأكيد مرارا على حقيقة أن البطالة ، وبخاصة بين الصفوة الأكاديمية ، يمكن أن تؤدى إلى اضطرابات خطيرة . وفى حين أن المناقشات لم تتعرض لمسألة ما إذا كان من الضرورى مواصلة عملية الدمج الاقتصادى (بمعنى عدم الانعزال) ، فقد كان الأمر الأكثر صعوبة هو الإجابة على التساؤلات الخاصة بأهداف السياسة الاجتماعية والثقافية . وكان أبا حوشى – رئيس بلدية حيفا والزعيم الملهم بكل من أ . لين و ب . لافون P. Lavon – هو أبرز المنادين بتطبيق سياسة الدمج . وقد وافق كل من لين و لافون خطأ سياسة الادارة الذاتية الثقافية المحدودة ، أى ، فصل المدارس العربية . إذ أنها شجعت على بروز وعى قومى وتحررى وحلوى بشكل مستقل . وبينما اقترح لافون « إضفاء الطابع الاسرائيلي » تدريجيا ، طالب حوشى بتصفية المدارس العربية وإلغاء التعليم العربى اليهودي المشترك . وكانت المدرسة الوحيدة فى إسرائيل من هذا النوع قد تأسست فعلا فى حيفا ، ليس من قبيل تدعيم التفاهم بين العرب واليهود ، ولكن من منطلق

اعتبارات حوشى الرامية إلى البحث عن الأسلوب «الأفضل» بالنسبة للدولة، وكيف يمكننا تجنب أن نعلم بأيدينا جيلا من كارهى اسرائيل ؟ .

وبالتالى يجب ألا يفسر هذا المنهج الجديد بوصفه محاولة لمنح المواطنين العرب فى اسرائيل حقوقا متساوية . فقد ذكر بن جوريون صراحة أن العرب لا يتمتعون بحقوق متساوية ولن يتمتعوا بها وذلك للحيلولة دون حدوث « جزائر ثانية » . ومع ذلك فقد قبل بن جوريون وقادة حقيقة أن العرب باقون ، وكانت المقدمة المنطقية التى بنيت عليها هذه السياسية أن بالإمكان التوفيق بين وجود العرب فى الدولة اليهودية ووجود الدولة اليهودية نفسها .

إلا أن خطر « **المشكلة الديموجرافية** » برز عندئذ ، حيث أصبح واضحا **أنه لايجب ولا يمكن** خفض عدد العرب فى إسرائيل . ويجب هنا التمييز بين ملمحين متباينين لهذا الموضوع : **الملمح الأول** هو مشكلة التركز الإقليمى للسكان العرب خاصة فى الجليل والمثلث الصغير . ولم يكن هذا الموضوع جديدا تماما إذ ترجع محاولات زيادة السكان اليهود فى الجليل إلى بداية الخمسينات . كان تشتيت العرب داخل اسرائيل أحد الاختيارات التى عرضها بن جوريون منذ ١٩٦٠ ، ولكن ثبت أن الحكومة العسكرية – التى دافع عنها بن جوريون بضراوة أيضا – تمثل عقبة فى هذا الصدد حيث كانت تقوم بمنع العرب من مغادرة تلك المناطق لما فى ذلك من مغامرة أمنية أما **الملمح الثانى** « للمشكلة الديموجرافية » فهو النسبة الكلية للعرب واليهود . ولم تكن هذه المشكلة جديدة هى الأخرى ، إذ ترجع محاولات زيادة معدل المواليد بين السكان اليهود إلى فترة الانتداب . وعندما تم تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وجرى التأكيد على ضرورة اتخاذ سياسات فورية فى هذا الصدد من أقدم تصريحات بن جوريون فى هذا الشأن ما قاله فى مؤتمر « **قوة العمل** » الذى نظمه ماباى عام ١٩٤٣ ، حيث طالب الآباء

والأمهات أن يؤدوا واجبهم « الديموجرافى » مؤكدا أن ٢,٢ طفلا لكل أسرة ليس كافيا وأن تعداد السكان اليهود فى فلسطين وفى البلدان الأوروبية على حد سواء يواجه حالة من الفساد الديموجرافى والأخلاق(٥٠) .

وعندما قامت دولة إسرائيل ، كانت مشكلة النسبة الكلية للعرب واليهود تبدو أقل حدة نظراً للهجرة اليهودية المتدفقة ولعدم وضوح مستقبل العرب فى إسرائيل . وباستثناء الأحزاب الدينية وبن جوريون ، لم تلق هذه القضية إلا القليل من الاهتمام فى الخمسينات . وبفضل مبادرة بن جوريون كانت منحة الأمومة – خلال الفترة من ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٩ – تمنح لكل أم تلد طفلها العاشر . وبالتأكيد فإن إلغاء هذه الجائزة يرجع إلى حقيقة أن كثيرا من الأمهات العرب حصلن عليها – على العكس تماما مما كان يهدف إليه بن جوريون . وفى نهاية الخمسينات وبداية الستينات بدأ عديد من صناع السياسة الاسرائيلية يعبرون عن قلقهم بشأن الزيادة الطبيعية السريعة للسكان العرب ، والمحصلة المتواضعة لمحاولة زيادة عدد اليهود عن طريق الهجرة ، ولهذا أكد بن جوريون أن الوكالة اليهودية – وليس الدولة – هى التى يجب أن تتولى اتخاذ أى إجراء فورى مستقبلا مادام الهدف هو زيادة عدد اليهود وليس زيادة السكان فى الدولة . وفى أبريل ١٩٦٢ ، شكل بن جوريون ما سمى « بلجنة باتشى » لنسبة المواليد ، برئاسة الخبير الديموجرافى الإسرائيلى المحنك باتشى Bacchi وذلك لبحث اتجاهات التعداد السكانى على المدى البعيد وإعداد توصيات بهذا الشأن . وقدمت اللجنة ما خلصت إليه من استنتاجات بعد أربع سنوات ، ورغم أنها أحجمت عن اقتراح حلول صريحة بخصوص العرب ، إلا أنها ذكر : **« أن ثمة ملامح ومشكلات فى الوضع الديموجرافى فى إسرائيل تثير القلق »** ، وأن **« تحقيق معدل عال للنمو السكانى يبدو أمرا مرغوبا من منطلق اعتبارات الأمن السياسى والقومى »**(٥١) . وكان الأكثر

دهشة هو التخطيط ليصبح تعداد اليهود فى اسرائيل عام ٢٠٠٠ حوالى ٤,٢ مليون فى مقابل ١,٦ مليون عربى ، وذلك بافتراض أن الهجرة اليهودية ستكون ٢٠٠٠٠ فرد سنويا وفى ٩ أبريل ١٩٦٧ نفذت توصية اللجنة بإقامة مركز ديموجرافى حكومى انطلاقاً من أن « **زيادة نسبة المواليد فى إسرائيل أمر حاسم بالنسبة لمستقبل الشعب اليهودى كله** »[٥٢] . وقد تم الاتفاق على إقامة مكاتب بهذا الشأن تتبع مكتب رئيس الوزراء ، واقترح أحد أعضاء لجنة نسبة المواليد أن تتولى الوكالة اليهودية هذه المهمة . ولأن مهام المركز الديموجرافى كانت استشارية فى معظمها ، فلم تكن هناك أهمية حاسمة لنشاطه أو لنشاط المكاتب الأخرى .

فيما يتعلق بالدمج الاقتصادى للعرب كان المأمول أيضا أن تقل خصوبة التجمع العربى على المدى البعيد نتيجة للتغير الاجتماعى والاقتصادى فى القطاع العربى داخل اسرائيل . فقد ذكر م . شاريت - أثناء مناقشات سكرتارية ماباى عام ١٩٦٠ - أن من الممكن وقف الزيادة الطبيعية للعرب عن طريق « رفع مستواهم الاقتصادى والثقافى » فحسب[٥٢أ] . ومع ذلك لم تقدم إجابة حاسمة ومحدودة حول كيفية خفض معدل الخصوبة العالى للعرب بشكل فعلى حتى يظل الاهتمام السياسى فى المدى المتوسط منصبا على زيادة معدل المواليد اليهود فى إسرائيل .

ولم يكن ثمة خلاف فى ماباى حول ضرورة إحداث تحول رسمى نحو مزيد من سياسات الاسترضاء المرتبطة بمشروع محدود للدمج ، عن طريق زيادة السكان اليهود بدلا من إنقاص عدد العرب عن طريق النقل أو التهجير . وقد عارض أ . لين - مستشار ماباى للشؤون العربية - الخط الجديد للحزب بكل قوة . وكان فى ١٩٥٢ يصر بعناد على اقتراحه غير المتشدد . وعلى عكس شمويل توليدانو Shmuel Toledano - مستشار

رئيس الوزراء للشؤون العربية والذى كان قد عين حديثا عام ١٩٦٦ – نادى لين بأنه يجب على الدولة أن تطلب من العرب فى إسرائيل الانتماء الكامل للدولة ولأيديولوجيتها الصهيونية [٥٣] . وفى يناير ١٩٦٧ عبر توليدانو عن اعتقاده بأنه من غير الواقعى مطالبة العرب فى اسرائيل بالولاء التام ليس للدولة فحسب بل ولأهدافها أيضا [٥٤] . وقد بنى تحليل توليدانو على الافتراض القائل بأنه لاحل لمشكلة المشاعر القومية العربية فى إسرائيل ، وأن أقصى مايمكن للمرء أن يتوقعه هو أن تكف الأقلية العربية عن الأعمال العدائية وتتعاون مع السلطات من أجل المصلحة المتبادلة للطرفين . ومن ثم فقد رأى – مثل أغلبية قيادة ماباى – أن عملية فرض الانتماء للدولة تفتقر إلى المنطق ، وكان لين قد اقترح فى حيفا القيام بهذه العملية بغرض جعلها شرطا للسماح للعرب بالبقاء فى البلاد – « **بوسع العرب الذين لايجدون مكانا لأنفسهم فى هذه البلاد أن يفعلوا مثلما فعل عشرات الألوف من اليهود منذ أن قامت الدولة – أى أن يهاجروا** » [٥٥] إلا أن لين لم يكن فى ذلك الحين من العناصر الحاسمة فى الحزب ، ولم يكن له نفوذ يُذكر فى تطبيق سياسة ماباى فى القطاع العربى ، ومع ذلك فإن منهجه يعبر عن تيار له وزنه فى الفكر الصهيونى . وكان من شأن فكرته – بجعل السلوك الحسن سياسيا وأيديولوجيا أمراً إلزاميا بالنسبة للعرب الذين يريدون البقاء فى إسرائيل – أن تصبح نقطة جوهرية فى الجدل الصهيونى بعد ١٩٦٧ .

وكانت الأحزاب الصهيونية الأخرى – باستثناء مابام – لاتزال تبدى قليلا من الاهتمام « بالمسألة العربية » . فقد أنصب الاهتمام على كسب الأصوات الانتخابية دون النظر إلى الأمور الأساسية التى ظلت كما هى دون تغيير . ولم يجرؤ حزب حيروت (جاحال Gakhal فى ١٩٦٥) *على ذكر الموضوع فى دعايته الانتخابية الرسمية برمتها ، أما

(*) **حيروت** : حزب سياسى صهيونى تأسس فى يوليو ١٩٤٨ ، وتكونت قاعدته الرئيسية من أعضاء المنظمة العسكرية القومية (إتسل) إلا أن جذوره تعود إلى الصهيونية التصحيحية أما

الحزب القومى الدينى فقد ركز فقط على المصالح اليهودية والإسلاميّة فى إصدار قانون يتصدى لتزايد عدد الخنازير .

وظل مابام ، على حد قول جوزيف واشيتز « **يؤمن بإمكانية التعايش بين الحركة اليهودية (الصهيونية) والحركة القومية العربية** » [٥٦] . وأمام تزايد المشاعر القومية - العربية أساسا فى ذلك الحين - بين الجيل الجديد من العرب ، أصبح من الصعب تماما مؤازرة هذا الاعتقاد . فقد انهارت حركة الشباب العربى - التى كانت فى الخمسينات إحدى دعائم مابام فى القطاع العربى - وأصبح ضروريا حلها بسبب التناقض بين الممارسات الصهيونية لمابام وبين تعاطف الشباب العربى الذى يتلقى التعليم الإسرائيلى مع النزعة القومية العربية [٥٧] . وقد عارض مابام الحكومة العسكرية مع غيره من الأحزاب . ولكن النظرة الفاحصة لنشاط مابام فيما يتعلق بالأقلية العربية ، ستبين بما لايدع مجالاً للشك أن الحزب كان يتهرّب دوما من المشاكل الأساسية المتعلقة بغير اليهود فى الدولة الصهيونية . وفضلاً عن ذلك ، وفيما يتعلق بالموقف من العرب فى إسرائيل ، فقد بدا أن ماباى يسير فى اتجاه مابام ، وذلك بتطبيق مطالب مابام فى الخمسينات مثل : العضوية الكاملة فى الهستدروت ، ودمج العرب فى الاقتصاد الإسرائيلى ، وتخفيف الحكومة العسكرية . وبينما كانت دوافع ماباى براجماتية تماما ، استمر مابام فى رفع راية الجناح اليسارى للصهيونية ، زاعما أن بالإمكان تطبيق المساواة الكاملة فى إطار الدولة الصهيونية .

لقد أثارت المشاكل المتعلقة بوضع الأقلية العربية ، على مايدو ، اهتمام الرأى العام اليهودى بشكل أكبر مما كان فى الخمسينات ، ورغم

التسمية فهى مشتقة من العبارة العبرية « تينوعات هاحيروت » أى حركة الحرية . وقد شكل الحزب بالتعاون مع حزب الأحرار تكتلا حزبيا عام ١٩٦٥ يعرف باسم جحال (وهو اختصار العبارة العبرية جوش حيروت - ليبراليم أى كتلة حيروت والأحرار) . وفيما بعد جذبت هذه الكتلة معظم قوى اليمين الصهيونى وشكلت تكتل ليكود عام ١٩٧٣ (المترجم)

أن التغطية الصحفية كانت أكثر اتساعا ، فقد ظلت ضيقة الأفق تماما .

نحو صهيونية جديدة ـ ١٩٦٧ ومابعدها

أحدثت حرب يونيو ١٩٦٧ تحولا حاسما ، ليس فى تاريخ المنطقة فحسب بل أيضا فى تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل وتاريخ العرب الذين يعيشون فيها والعرب الذين يعيشون داخل الحدود الجديدة التى جاءت نتيجة للحرب . ورغم أن النتائج الطويلة المدى لهذه الحرب معقدة للغاية ، فإنه من الضرورى الإشارة إلى ثلاث نقاط أساسية فيما يتعلق « بالمسألة العربية » :

١ – لقد حققت الصهيونية أخيرا هدفها المتمثل فى السيطرة على فلسطين بأسرها . ورغم أن قطاعات من الصفوة الإسرائيلية وبعض الفرق الصغيرة فى الحركة.الصهيونية كانت على استعداد بعد عام ١٩٤٨ لقبول الوضع الراهن – فيما يتعلق بالحدود على الأقل – فقد ظل مفهوم أرتس يسرائيل يلعب دوراً هاما فى الفكر الصهيونى . وكان الجناح اليمينى هو وحده الذى يطالب بتوحيد « أرتس يسرائيل » بالقوة ، ومع ذلك **انتشرت بشكل واسع الفكرة القائلة بأن الحقوق التاريخية لليهود لايمكن أن تقتصر على خطوط وقف اطلاق النار .**

٢ – تزايد القلق من احتمال التعرض « لمخاطر ديموجرافية » . ورغم أن مايقرب من ٢٠٠٠٠٠ فلسطينى غادروا البلاد أثناء الحرب أو بعدها بوقت قصير ، فقد ظلت الكتلة السكانية الأساسية فى البلاد عربية ، على عكس عام ١٩٤٨ . وقد أصبح عدد العرب الذين يعيشون ضمن خطوط وقف إطلاق النار الجديدة أكثر من ثلاثة أضعاف عددهم السابق ، مما حوّل الكابوس الإسرائيلى عن « ماذا يحدث لو بلغوا ٥١٪ » إلى حقيقة محتملة .

٣ – إذا كان الزعم التاريخي أو الأمني بخصوص الأراضي المعتدى عليها قد تم ترسيخه ، فمن الضروري تطبيق الاجراءات اللازمة « لاسترجاع الأرض » * ولا يعني ذلك فقط استخدام القوة العسكرية للاحتفاظ بالأرض المحتلة ، بل واستعمارها ايضا عن طريق المستوطنات اليهودية التي يعد « الاسترجاع » بدونها أمرا مستحيلاً .

لقد أثرت هذه العوامل الثلاثة بشكل حاسم في موقف الحكومة الإسرائيلية والتيار الصهيوني الرئيسي تجاه العرب في إسرائيل . ففي أعقاب الحرب أعيد تشكيل الحكومة العسكرية التي كان قد تم حلها قبل ثمانية شهور . وتعكس هذه الخطوة تشكك الحكومة في كيفية بقاء العرب هادئين بالفعل طوال الحرب . وفي الأسابيع الأولى التي تلت الحرب ، كانت الفكرة السائدة هي أن العرب « قد اجتازوا الامتحان »[٥٨] . أدى الغياب الكامل تقريبا لأية تعبيرات عدائية أو محاولات تخريبية ، إلى شعور بالارتياح والبهجة خاصة في دوائر الجناح اليساري الصهيوني ، التي اعتبرت هدوء العرب دليلاً على صحة زعمهم بأن العرب موالون للدولة وبالتالي فإن الاعتبارات الأمنية – التي هي زريعة لاستمرار التمييز – ستكون من الآن فصاعدا أمرا مستحيلاً . وقد أعلن مابام بارتياح أن « أغلبية المواطنين العرب في الدولة مصممون على الاندماج الكامل مع الشعب اليهودي ، كما أنهم يضمرون شعوراً بالولاء للدولة دون تردد » . [٥٩] . أما المراقبون الأبعد نظرا في خبرة التعامل مع « المشاكل العربية » فقد أدركوا سريعا جدا أن « المسألة العربية » قد اكتسبت خاصية جديدة [٦٠] .

ولما كانت الغالبية الواسعة من صفوة صانعي السياسة الإسرائيليين

(*) استعادة الأرض : مفهوم صهيوني يصر على استيلاء الصهيانية على أرض فلسطين بدعوى أنها كانت في الماضي وطنا قوميا لليهود . ويستند المفهوم إلى الأساطير التوراتية التي تفتقر إلى أدلة واقعية (المترجم)

تؤمن تماما بالحق التاريخى لليهود فى « أرتس يسرائيل » ، فإن السؤال الجوهرى منذ يونيو ١٩٦٧ ومابعدها ، لم يعد متعلقا بمسألة : هل يستمر الوجود الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة ، بل صار متعلقا بكيفية استمراره دون إضافة مليون عربى آخر إلى الأقلية العربية الموجودة فى إسرائيل . لقد كان مشروع ألون ، الذى شكل الخط غير الرسمى للحكومات العمالية ، يمضى فى هذا الاتجاه . فقد تجنب استيطان المنطقة ذات الكثافة السكانية فى الضفة الغربية ، ووضع حدودا استراتيجية على امتداد الأردن خاصة ، مؤكدا بذلك « توحيد الأراضى إنطلاقاً من الأهمية الجغرافية ، وتوحيد الدولة اليهودية إنطلاقاً من « الأهمية الديموجرافية »[٦١]

وبعد ١٩٦٧ لم يكن التصور الخاص « بأرتس يسرائيل » ككل مقصورا فقط على المعسكر الذى نادى دائماً (بغزو المناطق) التى فصلتها الأمم المتحدة اعتباطا » [٦٢] ، بل كان موجودا أيضا بشكل متزايد بين كل الأحزاب الصهيونية الرئيسية بما فيها حزب العمل . وقد تجسد هذا التيار فى « حركة أرض إسرائيل » التى نشأت بعد الحرب مباشرة بهدف منع أى استيطان من شأنه أن يتضمن أية مساومة إقليمية . لقد تجاوزت هذه الحركة كل الخطوط الحزبيةوكافة الزعماء القدامى للصهيونية العمالية مثل ى . تابنكين Y. Tabenkin . والغاشيين الموالين لإلداد Eldad على حد سواء . ومن المثير أن نلاحظ أن إحدى القضايا الأساسية لدى حركة « أرض اسرائيل » كانت مسألة كيفية التعامل مع السكان العرب فى الأراضى « المحررة » . فقد عادت للظهور ثانية تلك المفاهيم التى كانت شائعة قبل ١٩٤٨ . وقد ظهرت عام ١٩٦٧ أول مجموعة من الأفكار التى تتناول مستقبل الضفة الغربية وغ ى فى كتيب بعنوان هاكول Hakol (كل شيء) [٦٣] . وفيه أشار المتحدثون باسم حركة « أرض إسرائيل » والمتعاطفون معها إلى مايرونه ملائما فيما يتعلق بسكان « يهودا والسامرة » . وتتراوح المفاهيم مابين

البنى التاريخية العبثية – التى تقارن على سبيل المثال بين العرب الفلسطينيين والصليبيين حيث فقد كل منهما حقوقه فى البلاد « لأنهم أهملوها » [٦٣] – والأفكار الأخرى التى كان من المحتم أن تجد طريقها إلى السياسة الإسرائيلية . إلا أن القضية المتواترة هى أنه لايمكن ادماج العرب الذين يشكلون ٣٠٪ أو أكثر – فى الدولة . وكان العلاج المقترح هو نقل السكان العرب إلى الدول العربية المجاورة مع الإشارة فى هذا الصدد إلى العديد من أمثلة عمليات نقل السكان السابقة (اليونان / تركيا / باكستان / الهند / بولندا / ألمانيا) والتأكيد على أن العرب الفلسطينيين لايشكلون أمة ، ومن ثم فإن وطنهم ليس « أرتس يسرائيل » ولكن فى « المنطقة العربية » . وكان أحد الحلول المقترحة هو حرمان العرب الذين يعيشون فى « أرتس يسرائيل » من الجنسية الإسرائيلية ؛ إذ يجب على العرب أن يحصلوا على جنسيات الدول العربية المجاورة مما سيجعلهم احرارا فى أن يرحلوا وقتما شاؤوا (أو وقتما شاء النظام) . وقد ظلت الأمال العظيمة معقودة على الهجرة اليهودية الواسعة ، وكان المعتقد أن يهود الاتحاد السوفيتى بشكل خاص يشكلون معينا لاينضب « للعاليا » * كما كان المتوقع أن يستقر اليهود الأوروبيون فى الأراضى التى تم ضمها حديثا من أجل إصلاح الخلل الديموجرافى .

وبعد عشر سنوات ، وفى عام ١٩٧٧ ، ظهر مجلد شبه رسمى بعنوان « كتاب إسرائيل الكاملة » وهو يمثل إطارا للمطالبين بالتوسع وضم الأراضى . إلا أن الكتاب لم يقدم أية مفاهيم جديدة فى مناقشة « المشكلة الديموجرافية » – والتى ظلت قائمة منذ بدايات الصهيونية [٦٤] باستثناء

(*) العاليا Aliya : كلمة عبرية تعنى حرفيا الصعود ويستخدمها الصهاينة للإشارة إلى الهجرة اليهودية الاستيطانية إلى فلسطين . وتعكس التسمية الرؤية الصهيونية لعملية الهجرة باعتبارها عملا ساميا على عكس النزوح (ويسمى بالعبرية يريداه Yeridah أى النزول أو الهبوط)

(المترجم)

فترة قصيرة من الانقطاع لاتزيد عن عقد من الزمان . ومرة أخرى أعرب حايم ياخيل Khaim Yakhiel خبير حركة أرض إسرائيل الكاملة » فى المسائل الديموجرافية - عن اعتقاده بأن نقل العرب الفلسطينيين هو الحل الأمثل ، ولكنه أدرك أنه لايمكن القيام بمثل هذه الخطوة إلا فى أوضاع الحرب ، وأن حركة « أرض اسرائيل » سوف تمتنع رسميا عن وضع هذا الاقتراح فى إطاره لأن « ذلك سيزيد من المشاعر العدائية تجاه إسرائيل » (٦٥) . ولم تفرق الحركة بالطبع بين العرب فى اسرائيل خاصة والعرب فى الأراضى المحتلة ، فمادام ينظر إلى « أرتس يسرائيل » كوحدة واحدة لاتتجزأ ، فمن الطبيعى أن ينظر إلى غير اليهود فيها ككل واحد ، و « إذا ما مُنح العرب فى المناطق المحتلة حق تقرير المصير وتم النظر إليهم بوصفهم أمة ، فما الذى يمنع تطبيق ذلك على العرب فى الناصرة وعكا ويافا ؟ » (٦٦) ، أو على حد قول دوف جوزيفى Dov Josephi فى مقاله « حل إنسانى للمشكلة الديموجرافية » (٦٧) : « حتى فى حالة انسحابنا من يهودا والسامرة ، فإن المشكلة الديموجرافية ومشكلة التعايش العربى اليهودى فى الدولة على حد سواء لم يكون لهما حل . إن ماينطبق على الأقلية العربية التى تتألف من مليون و نصف مليون نسمة سينطبق بالمثل على الأقلية العربية التى تتألف من مليون أو حتى نصف مليون » . ويحبذ جوزيفى أيضا الحل المتمثل فى تبادل السكان ، وقد اقترح فى الوقت نفسه استثناء العرب داخل حدود إسرائيل من الخدمة بالجيش ، أو حرمانهم من الجنسية الإسرائيلية ومايترتب عليها من حقوق مثل الأمن الاجتماعى وحق التصويت إلى آخره .

ويجب التأكيد على أن الحكومات العمالية بعد ١٩٦٧ لم تؤيد صراحة ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ولم تؤيد بوضوح مطالب حركة « أرض إسرائيل » . وعلى المستوى الرسمى ، لم يُمحَ الخط الأخضر بل إن إعادة توحيد فلسطين غدت أقوى بكثير من الأصرار الزائف على

الادعاء القائل بأن العرب فى اسرائيل والعرب فى الأراضى المتلة يمثلان مشكلتين مختلفتين .

فهناك أولاً وقبل كل شيء العملية المتسارعة لإضفاء الهوية الفلسطينية على العرب فى إسرائيل (*) ، والتى لفتت أنظار العديد من الأقسام العربيه منذ بداية السبعينيات . وقد أثارت هذه العملية اهتماماً جاداً بالإسرائيليين « ذوى الميول العربية » كما أكدت بشكل تام عبثية الحركات الرامية إلى خلق هوية إسرائيلية عربية خاصة .

ومن ناحية أخرى فهناك المؤسسات الصهيونية الرئيسية – والتى لاتخضع لسيطرة الحكومة المباشرة ، وإن كانت تتعاون معها فى تحقيق إعادة التوحيد الفعلى « لأرتس يسرائيل » – وقد توقفت هى الأخرى عن النظر بعين الاعتبار للخط الأخضر . فقسم الاستيطان فى الوكالة اليهودية والذى لعب دوراً رائداً فى استعمار المناطق العربية في إسرائيل ، لايفرق بين جانبى الخط الأخضر ، كما أن المطبوعات المتنوعة للوكالة اليهودية بخصوص أنشطة الاستيطان تقسم تلك المناطق طبقا لعدد اليهود الذين يعيشون فيها فحسب . ويأتى هذا متمشيا مع المخطط الأساسى لعضو ليكود م . دروبلز M. Drobbles[٦٨] ولممثل حزب العمل فى قسم الاستيطان بالوكالة اليهودية ر . وايتز R. Weitz[٦٩] على حد سواء . وتبعا لذلك أشار المؤتمر الصهيونى التاسع والعشرين المنعقد فى القدس فى يناير – فبراير ١٩٧٨ إلى أنه « يجب توسيع الأنشطة الاستيطانية فى أرتس يسرائيل لتقوية وتدعيم العنصر اليهودي فى المنطقة » ويلاحظ أن المؤتمر قد ساوى فى هذا الصدد بين الجليل والمناطق المحتلة .[٧٠]

وهكذا فإن توليدانو ، الذى كان يصر على استمرار سياسة ماقبل ١٩٦٧ تجاه الأقلية العربية فى اسرائيل ، قد خاض معركة خاسرة . إذ

(*) لن أتعرض بالتحليل لهذه الظاهرة حيث أن عدداً من المقالات الواردة فى هذا الكتاب قد خصصت لهذا الغرض .

أدرك على حد تعبير إ. لوستيك I. Lustick » أنه كان من الضرورى تدبير موارد اقتصادية جوهرية من أجل اجتذاب عدد أكبر وأكبر من العرب » [٧١] . وكان يرى أنه بعد تحقيق إدماج القوى العاملة العربية ضمن الاقتصاد الاسرائيلى ، فمن الضرورى السماح للعرب بالمشاركة فى عملية صنع القرار السياسى « فى المجالات التى تمسهم مباشرة » [٧٢] . واقترح تجنيد عدد من كبار المسؤولين فى أوساط الأقلية العربية . وكانت حكومة العمال على استعداد بالفعل لتعيين واحد أو اثنين من العرب كنواب وزراء . وكان المرشحون من الوجهاء القدامى المعروفين جيدا منذ الخمسينيات . وقد بدأوا على الفور ومعهم عائلاتهم فى التصارع فيما بينهم حول من منهم سيفوز بمغانم تلك المناصب . وظهر جليا عندئذ أنهم لن يمثلوا إلا أنفسهم دون أية إمكانية لاجتذاب الجيل الأصغر من العرب [٧٣] . وبعد ١٩٧٣ أصبح توليدانو أقل تفاؤلا بشأن النجاح التام لمنهجه . وقد ذكر مرارا أن حرب أكتوبر أدت إلى تدعيم العنصر العربى فى هوية العرب داخل اسرائيل مما قلل من ولائهم للمجتمع الاسرائيلى . ومع ذلك فقد ظل ملتزما بمنهجه حتى استقالته عام ١٩٧٧ من منصبه كمستشار لرئيس الوزراء للشؤون العربية . وقد خلفه موشى شارون Moshe Sharon . اليهودى الشرقى ، والغريب أنه لم يكن عنصرا محنكا فى حركة أرض اسرائيل .

ومثل توليدانو ، فإن حزب العمل بأكمله لم يتفهم تماما تأثير الحقائق التى انبثقت بعد ١٩٦٧ . ففى عام ١٩٧١ تقرر توفير عدد من الوظائف للعرب فى الوزارات المختلفة . وفى ١٩٧٣ تم قبول غير اليهود أخيرا فى عضوية الحزب بعد أن ظلت هذه المشكلة مثارة لمايزيد عن عشرين عاما . وفى عام ١٩٧٦ تم تشكيل عدة لجان جديدة على المستوى الحكومى بعد أن أظهر يوم الأرض بوضوح أن ثمة تيارات جديدة فى أوساط العرب داخل اسرائيل . إلا أن هذه الأجراءات كلها لم تؤت نتيجتها المتوقعة فى استمالة جزء هام من السكان العرب فى

اسرائيل لصالح الصهيونية عن طريق تقليل نقاط الخلاف من ناحية ، وزيادة مكاسب التعاون مع النظام الإسرائيلى من ناحية أخرى ، كما حدث خلال الفترة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٧ . وحتى بعد يوم الأرض ، لم يتفهم قادة حزب العمل أن الاستمرار فحسب فى سياسة ماقبل ١٩٦٧ دون أخذ نتائج حرب يونيو فى الاعتبار سوف يقود إلى طريق مسدود . ففى ١٩ يونيو ١٩٧٦ عقد حزب العمل – للمرة الأولى فى تاريخه – ندوة مكرسة لمشاكل العرب فى اسرائيل . إلا أن الدروس التى تم استخلاصها من النقاشات كانت ضئيلة تماماً . فقد أكد ى . رابين Y- Rabin أن السياسة تجاه العرب كانت أساساً أسلم السياسات . أما ش : بيريز S. Peres فقد تناول مشكلة حركات التحرر الوطنى مطالبا بأنه « يجب تأسيس حركة لتحرير السلام ، إذ أن العرب قد انتزعوا السلام منا » (٧٤) .

وقد أدرك مابام ، الذى ناقشت لجنته السياسية مشكلة « العرب فى اسرائيل » فى يناير / فبراير ١٩٧٥ ، بشكل أقل وضوحا أن صيغته القديمة القائلة « بالصهيونية جنبا إلى جنب مع القومية العربية التقدمية » قد فقدت مغزاها بعد ١٩٦٧ . أما النتائج التى استخلصها قادة مابام كنتيجة لفشل هذا الشعار ، فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين مختلفتين : موقف الأغلبية التى كانت قبل ١٩٦٧ مباشرة قد تحولت باتجاه ماباى ، والتى أصبحت الآن متطابقة بشكل أكبر أو أقل مع منهج توليدانو ، ولم يكن غريبا دعوة توليدانو إلى دورة اللجنة السياسية وأنه كان أحد المشاركين الرئيسيين فيها . وقد أسقطت هذه المجموعة « الصقرية » – التى كان ابرز ممثليها ى . خازان Y. Khasan – فكرة التعامل مع القومية الفلسطينية تماما . فقد أشاروا إلى العرب الفلسطينيين بوصفهم أمة فلسطينية أردنية ، وتباكوا لأن مصطلح الشعب الفلسطينى قد أصبح شائعاً حتى فى أوساط أعضاء مابام ، أما أهداف السياسة الأسرائيلية التى عرضها خازان فكانت شبيهة بمنهج وزارة التعليم للقطاع

العربى : « إن الجماعات الاثنية اليهودية المختلفة يجب دمجها معاً (العرب) يجب أن يصبحوا شركاءنا . وهنا يجب أن ندعم الثقافة اليهودية المشتركة التى توحد من خلال جمالها وخصائصها المجموعات الاثنية المختلفة – وهناك يجب أن نشدد على التفرد القومى ضمن إطار المشاركة الأممية » . (٧٥) .

أما الاتجاه الثانى داخل مابام فقد استخلص نتائج أكثر مباشرة من تطورات مابعد ١٩٦٧ ، وأكد على حقيقة أن مشاكل العرب فى اسرائيل لن تحل مادامت مشكلة الوطن القومى الفلسطينى والقومية الفلسطينية قائمة دون حل . وقد ذكر لـ . دورى **L. Duri** صراحة ضرورة وجود دولة فلسطينية مستقلة ، وانتقد بعنف الحكومة الإسرائيلية لأنها لاتأخذ بعين الاعتبار التغييرات الحادثة بعد ١٩٦٧ ، ولاستمرارها فى تقديس الوجهاء بدلا من التعامل مع الجيل الجديد . وقد اتخذ فلابن **S. Flapen** موقفا مشابها وذهب إلى حد تعريف اسرائيل بأنها فى الحقيقة دولة عنصرية **apartheid state** . وجاءت تقديراته بشأن الأنعكاسات البعيدة المدى للدولة الفلسطينية على العرب فى اسرائيل أكثر حذرا . فقد أشار إلى إمكانية أن تؤدى مثل هذه الدولة إلى تدعيم المطالب المتشددة فى أوساطهم ، والتى تتشابه مع شعار الحزب الشيوعى فى الخمسينيات الذى نادى بحق تقرير المصير للعرب فى اسرائيل . ويرى فلابن أن العرب الفلسطينيين ليسوا فقط محرومين من الحقوق القومية بل ومحرومين من التحرر الاجتماعى بالمثل . ولعل اعتقاده هذا هو الصدى الوحيد لموقف مابام منذ عقدين من الزمان – هذا الموقف الذى تتزايد يوما بعد يوم صعوبة الدفاع عنه مع إعادة إضفاء الهوية الفلسطينية على العرب فى اسرائيل . وخلال السبعينيات تسارعت عملية التحول بين مابام وماباى كما ازداد اقتراب مابام من التيار الرئيسى للصهيونية العمالية فلم يتبق داخل مابام سوى أقلية ضئيلة من « ذوى الميول العربية » والموظفين القادرين على رؤية البعد القومى

« للمسألة العربية » فى اسرائيل .

ومن المثير ملاحظة أن قضية الثنائية القومية قد طرحت للنقاش خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩ على صفحات مجلة **New Outlook** الشهرية الناطقة بلسان مابام . ولم يكن النقاش نابعاً من صفوف مابام بل من العناصر الخارجية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الذين أصابتهم الحيرة وأصبحوا لايعرفون أين يقف مابام تحديداً . وقد بيّن بيرتز ميركاف **Peretz Merkhav** خاصة أن توقع انحياز مابام إلى حل الدولة ثنائية القومية (على غرار ماكان يطالب به هاشومير هاتسعير قبل ١٩٤٨) يعد أمراً غير واقعى تماماً وأنه لايمكن لأحد أن يقترح « ولو بحسن نيّة محو الطابع الصهيونى لدولة إسرائيل » [٧٦] .

وقد أدى النجاح الانتخابى لتكتل ليكود عام ١٩٧٧ إلى صعود مناحيم بيجين إلى مقاعد الحكم ومعه موشى شارون كمستشار للشؤون العربية . ولم يحدث من الناحية المبدئية تحوّل مباشر فى السياسة المتبعة تجاه العرب في إسرائيل خاصة ، مما دفع شارون فعليا إلى الإستقالة . وقد استمر التأثير الفعال لسياسة المفاضلة والمحسوبية ، كما أن التطورات الداخلية والإقليمية مثل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد لم تدع مجالاً لإحداث تغيّر مفاجىء وحاد فى السياسة المتبعة فى القطاع العربى . ولما كانت الحكومة تضم أكثر العناصر الصهيونية تطرفاً ، وتقف من الناحية الأيديولوجية ، على الدوام إلى جانب حركة أرض إسرائيل ، فلم يعد هناك شك فى إن تلك الحكومة أصبحت حساسة للغاية تجاه نتائج عملية إعادة التوحيد التى مارستها الحكومات السابقة ، كما أن هذه النتائج قد أثرت فى صياغة السياسة البعيدة المدى فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين يعيشون داخل دولة إسرائيل وفى المناطق المحتلة . فقد غيرت نشرة المعلومات « **ماذا يحدث فى القطاع العربى** » والصادرة عن مكتب مستشار رئيس الوزراء للشئون العربية من لهجتها بشكل كامل . والهدف من هذه النشرة – التى تصدر كل شهر أو شهرين – هو إمداد

المسئولين الذين يعملون فى القطاع العربى أو معه ببعض المعلومات المفيدة نوعاً ما . وقد اقتصرت النشرة تحت اشراف توليدانو – على جمع عدد من المقالات المترجمة عن الصحف العربية الصادرة فى إسرائيل والأراضى المحتلة . أما فى الفترة التالية لعام ١٩٧٧ فقد تزايد اهتمام النشرة بتقديم تقديراتها الخاصة حول التطورات السياسية فى القطاع العربى بناء على المعلومات التى يمدها بها مراقبون متخصصون . وقد أنصب الاهتمام بشكل خاص على الميول الجذرية «radicalism» فى أوساط الفلسطينيين على جانبى الخط الأخضر وكذلك أنشطة راكاح وأبناء البلد . وخلال الفترة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٧٧ كانت الفكرة الرئيسية التى تحدد توجهات السياسة الإسرائيلية أن تحييد النزعة القومية الفلسطينية أو العربية أمر ممكن إلا أن تلك الفكرة لم تجد من يحبذها فى صفوف ليكود ومؤيديه . فتقرير كوينج koenig – الذى نشر عام ١٩٧٦ فى صحيفة مابام « **عال هامشمار** » مازال يثير انتقادات واسعة لحكومة رابين ويدفع البعض فى أوساط حزب العمل إلى تفسيره بأشكال متعددة – وإن كانت بلا قيمة تذكر – للإيحاء بأن هذا التقرير يمثل السياسة الرسمية للحكومة . ومن ناحية أخرى فلم يكن لدى أريك شارون Ariksharon أدنى تردد فى أن يعلن صراحة أن العرب فى الجليل أجانب (٧٧) ، أما بنيامين جور أرييه Benyamin Gur Arie – الذى خلف موشى شارون Moshe Sharon فقد أعلن هو الأخر أن « هذا المرض (يقصد النزعة القومية العربية) لا شفاء منه مادامت الحرب قائمة ، وحظر النفط موجودا ، ومادامت عائدات النفط مستخدمة ، ومادامت منظمة التحرير الفلسطينية تواصل صعودها على المستوى الدولى »[٧٨] . ويمثل تصريح جورأرييه نظرة شديدة التشاؤم إذا ما قورنت برؤية توليدانو الذى يعتقد أن العرب فى إسرائيل سيكونون على استعداد للتضحية بطموحاتهم القومية مقابل مكاسب معينة .

وبالمثل فإن سياسة الإستيطان التى تتبعها الحكومة الجديدة فى الجليل

والضفة الغربية على حد سواء لا تدع مجالاً للشك فى أن هذه الحكومة تنظر إلى « أرتس يسرائيل » ككيان واحد . إلا أنه فى الوقت الحاضر صار من الضرورى – بشكل أكبر مما قبل ١٩٦٧ – حل المعضلة الصهيونية القديمة المتعلقة بوضع غير اليهود فى الدولة اليهودية ، تلك المعضلة التى لا تمثل مثل هذا التهديد الواسع للعيش بين جيلين فى بلد عربى من الناحية الديموجرافية وذلك فى مقابل الزيادة الطبيعية السريعة للسكان العرب . وهذا الوضع مماثل تماماً « للمشكلة الديموجرافية » التى واجهتها الحركة الصهيونية فى فترة الانتداب البريطانى على فلسطين . ومرة ثانية – تماما كما كان الحال فى فترة ما قبل قيام الدولة – يقدم الهيكل الصهيونى للدولة حلاً مؤقتاً على الأقل .

إن إى دارس للصهيونية لابد له أن يلاحظ المظاهر العديدة للتطابق والتماثل بين طابع الإجراءات الصهيونية فى فترة ما قبل ١٩٤٨ وفى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وينبع تماثل الإجراءات من تشابه الظروف – أى وجود الأرض التى يسكنها بالكامل غير اليهود والتى ينبغى « استعادتها » أى استيطانها من قبل اليهود لتؤول فى النهاية أو يتم دمجها فى الدولة اليهودية ولعل أهم الوسائل لتحقيق هذا الهدف هو تحويل « الأرض المقفرة » إلى « أرض آهلة » ، أى تحويل الأرض إلى منطقة تابعة لدولة قومية (٧٩) . وفى ظل الحكم العثمانى والانتداب البريطانى على فلسطين كان هناك شرطان أساسيان لضم أجزاء من الأرض إلى نواة الدولة اليهودية مستقبلاً وهما : أولا ، الحيلولة دون وقوع الأرض التى يقوم « الصندوق القومى اليهودى » بشرائها فى أيدى العرب مرة ثانية ، وذلك عن طريق منع التصرف فيها بالبيع * وثانيا ، ضرورة إبعاد العمال العرب من هذه الأراضى إذ أن وجودهم

---

* نص قانون النظام الأساسى « للصندوق القومى اليهودى » على اعتبار الأراضى التى يشتريها الصندوق ملكية أبدية « للشعب اليهودى » لا يجوز بيعها أو التصرف فيها لغير اليهود . راجع : ـ ، **فلسطين : تاريخها وقضيتها** ، نيقوسيا ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٣ ، ص ٢٧ (المترجم)

عليها سيجعلهم فى وضع يتيح لهم إدعاء حق ما فى هذه الأرض . ولم يكن شعار « العمل العبرى » أو ما نص عليه قانون « الصندوق القومى اليهودى » من أن أراضى الصندوق تعد « ملكية أبدية للشعب اليهودى » سوى رؤية واقعية لما كانت تبتغيه الحركة الصهيونية من أوضاع فى فلسطين فيما قبل ١٩٤٨ . وعلى عكس الاستعمار الفرنسى والبريطانى ، لم يكن هدف الصهاينة فى فلسطين مجرد التربع على قمة السلم الاجتماعى وتشكيل طبقة حاكمة جديدة ، بل كان الهدف هو اقتلاع السكان الأصليين بالكامل . ولهذا ، كان من المستحيل على أى عربى ، قبل عام ١٩٤٨ وإلى حد ما بعد ذلك ، أن يعمل فى الكيبوتس ، أو فى مصنع تابع للهستدروت ، أو فى الموشافMoshav الذى يملك أرضه الصندوق القومى اليهودى ، ذلك لأن وجوده فى تلك المجالات سوف يشكل تهديداً خطيراً على السيادة اليهودية .

وقد أقيمت المستعمرات الإسرائيلية فى المناطق المحتلة طبقاً لنفس المفهوم فهذه المستعمرات تعد من كل الأوجه جزءاً من ممتلكات دولة اسرائيل — وسكانها مواطنون اسرائيليون ويخضعون للقانون المدنى الإسرائيلى ولهم مجالسهم المحلية بل إن عرباتهم تحمل اللوحات الإسرائيلية الصفراء ذاتها . أما القرى العربية الواقعة خلف هذه المستعمرات فهى لا تعتبر جزءاً من دولة اسرائيل ، كما أن القرويين الذين يسكنونها ليسوا مواطنين إسرائيليين وهم يخضعون للحكومة العسكرية . وتشير تصاريح سياراتهم إلى أنهم عرب . وقد بدأ النمط من الاستعمار بعد الغزو العسكرى فى يونيو ١٩٦٧ . وعلى عكس فترة الإنتداب ، فإن السيادة الإسرائيلية لم تكن نتيجة لهذا النوع من الاستعمار بل إن العكس هو الصحيح . فقد أصبحت عملية الاستعمار ممكنة بسبب وجود السيادة اليهودية على جزء من فلسطين . وفى عام ١٩٦٧ ، كانت الدولة اليهودية فقد تحققت كأمر واقع . أما عملية تحويل « الأرض المقفرة » إلى « أرض آهلة » — والتى كانت إجراءاً حتمياً فى فترة ما قبل قيام

الدولة – فلم تكن شرطاً ضرورياً لامتداد السيادة الاسرائيلية . وبالمثل ، فإن اقتلاع السكان العرب كلية لم يكن هو الآخرشرطاً حتمياً لاضفاء الطابع اليهودى على ما تبقى من فلسطين . ورغم أن كثيرين من أنصار جوش أمونيم وحركة أرض اسرائيل الكاملة يريدون بلا شك طرد الفلسطينين من الضفة الغربية وقطاع غزة (٨٠) ، فإنهم مع ذلك واقعيون بما فيه الكفاية لكى يروا أن الظروف السياسية لتحقيق مثل هذه الغاية لم تكن مواتية فى الماضى وربما لا تكون كذلك أيضاً فى المستقبل المنظور . وبالاضافة إلى ذلك فمن الضرورى التأكيد على أن الاقتصاد الإسرائيلى له مصلحة حيوية فى وجود العمال العرب غير المنظمين وذوى الأجر الزهيد . وحتى قبل ١٩٤٨ تعددت الصراعات ما بين الصهاينة الخالصين وبين الرأسماليين اليهود أو ملاك المزارع الذين كانوا يحبذون استخدام العمالة العربية الرخيصة بغض النظر عن المتطلبات القومية . ومنذ ١٩٦٧ فصاعداً ، بدأ الاقتصاد الإسرائيلى يعتمد بشكل كبير على الأيدى العاملة الفلسطينية من المناطق المحتلة لشغل الوظائف التى لا تحتاج إلى مهارة فنية . وإن تنفيذ المخططات الحالية الرامية إلى الترحيل الجماعى ليس فقط للصفوة بل وأيضا للجماهير العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يصطدم بالتأكيد بمقاومة عنيفة من جانب المقاولين الإسرائيليين .

إن توسع الهيكل الصهيونى للدولة ليشمل المناطق المحتلة وتفاقم عنفه وحدته سيحل مشكلة « استعادة الأراضى » دونما حاجة إلى ترحيل السكان الذين يعيشون عليها . فهو يمنع العرب الفلسطينيين فى المناطق المحتلة من المشاركة فى الحياة السياسية فى اسرائيل متخلصاً بذلك من « المخاطر الديموجرافية » البغيضة ، كما أنه يحرمهم من التمتع بالحقوق المدنية لدولة إسرائيل التى وإن كانت محدودة إلا إنها متوفرة . إن توقع إجراء تخفيف تدريجى للحكم العسكرى فى المناطق المحتلة ، على غرار ما حدث بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ ، لا يعد أمراً واقعياً . ورغم أنه

من الصعب تقدير النسبة المئوية لغير اليهود الذين تستطيع الدولة الصهيونية استيعابهم ، فمن الواضح أن الأقلية العربية المتزايدة النمو والتى تبلغ نحو ٣٠٪ أو أكثر لا يمكن - حتى شكلياً - دمجها فى الدولة أو موازنتها عن طريق زيادة تعداد السكان اليهود من خلال سياسات الهجرة . إن الطابع اليهودى للدولة لا يمكن استمراره إلا بعزل وفصل سكان اسرائيل الكبرى من غير اليهود ولعل الفهم الاسرائيلى لقضية الادارة الذاتية فى إتفاقيات كامب دافيد يمضى بدقة فى هذا الاتجاه : خلق « مناطق استيطان » عربية تتخللها المستعمرات اليهودية التى يتماثل العزل الاثنى فيها مع ما كان سائداً فى مستوطنات اليشوف حتى ١٩٤٨ . وهكذا فإن الصهيونية الجديدة فى المرحلة التالية لعام ١٩٦٧ قد حولت الصهيونية فيما قبل قيام الدولة من أداة لاقتلاع السكان العرب كلية إلى أداة لقمعهم من أجل استمرار الطابع اليهودى للدولة .

وفيما يتعلق بالعرب داخل دولة اسرائيل ، فقد غدا واضحاً الآن أن عملية الدمج المحدود آن لها أن تتوقف . فإن المتطلبات الواقعة على عاتق كل من الجانب العربى واليهودى قد تغيرت نتيجة لحرب يونيو . فعلى الجانب العربى ، ثبت أن تحييد المشاعر القومية الفلسطينية أو العربية على أساس منهج توليدانوا يعد تفكيراً خيالياً فى أعقاب نهوض المقاومة الفلسطينية خارج اسرائيل و« إعادة توحد الفلسطينيين » داخل خطوط وقف إطلاق النار . وعلى الجانب اليهودى تتزايد مخاطر وأعباء السماح للعرب بالمشاركة فى الأنشطة السياسية ضمن حدود معينة . ولم يكن من قبيل المصادفة أنه بعد ١٩٦٧ لم تتخذ أية خطوة مماثلة لما حدث بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ . وعلى العكس فقد أقر الكنيست قرارين يشكلان خطوة للوراء باتجاه الخمسينيات (٨١) . الأول هو قرار الاستيطان الزراعى فى ١ أغسطس ١٩٦٧ الذى يمنع الفلاحين العرب من العمل فى الأراضى المملوكة للصندوق القومى اليهودى والتى تزيد عن ٩٠٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى اسرائيل ، رغم أن هؤلاء

الفلاحين قد عادوا إلى أرضهم فى أواخر الخمسينيات وحتى نهاية الستينات – كعمال زراعيين أو مزارعين يستأجرون الأرض مقابل نصيب محدد من المحصول . أما القانون الثانى فهو قانون الجنود المسرحين – والذى يعيد إلى الأذهان الأسلوب الشائع من تنفيذ سياسات متعجلة دون أن تستند إلى تأييد القسم العربى من سكان اسرائيل . وكما رأينا فقد كانت هذه المشكلة تثير قلق بين جوريون منذ بداية السيتينات ، وفى عام ١٩٧٠ أصبحت بالطبع أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الوضع الديموجرافى . فهذا القانون يجعل المنح والمزايا مقصورة فقط على الجنود المسرحين طبقاً لحجم الأسرة عموماً . وإذا ما تذكر المرء أن كل السكان اليهود تقريباً قد خدموا فى القوات المسلحة بينما لم يستدع إلى الجيش سوى قسم ضئيل من السكان العرب ، يصبح واضحاً أن تلك الاعانات المالية تعطى عمداً وفقاً للتقسيم الإثنى حتى يتم تجنب ما حدث فى الخمسينيات حيث كانت الحكومة مضطرة لمنح جوائز الأمومة إلى النساء العربيات .

إن حزب العمل ، الذى كان فى الخمسينات يؤيد دمج العرب فى نظام الأمن الاجتماعى الاسرائيلى عن طريق السماح باشتراكهم فى صناديق الدعم التعاونى بالهستدروت ، أصبح يؤيد الآن قانوناً يؤدى إلى عزلهم مرة أخرى ، ولكن هذه المرة ليس عن طريق قوانين الوكالة اليهودية ولكن عن طريق قانون لدولة إسرائيل .

استخلاصات ورؤية عامة

لقد استبعد تحليل مفاهيم الحركة الصهيونية بخصوص العرب فى الدولة اليهودية كافة الأنماط التبسيطية التى لا تأخذ بعين الاعتبار آليات الصهيونية وتفردها التاريخى . إن النظر إلى المشكلات العربية باعتبارها « قضية غير منظورة »[٨٢] أو « قضية استعمار »[٨٣] أو قضية « التحديث » مقابل « التقليدية » يتغاضى عن حقيقة أن الصهيونية

نفسها ليست ساكنة كما أنها لم تنته فى عام ١٩٤٨ بل استمرت لتشكل أحد الدعائم الأيديولوجية للدولة اسرائيل ولتتعرض للحقائق الاجتماعية الاقتصادية فى الدولة . لقد دأبت الصهيونية على تحديد موقفها من العرب الذين يعيشون فى فلسطين فى علاقته بالأهداف المرحلية والبعيدة للصهيونية . إلا أن تغير الواقع الفلسطينى والإسرائيلى وواقع الشرق الأوسط ككل ترك آثاراً حاسمة على موقف الحركة الصهيونية من العرب الفلسطينين فى فلسطين وفى دولة اسرائيل . ويمكن للمرء أن يميز فى هذا الصدد أربع مراحل مختلفة :

فحتى عام ١٩٤٨ ، كانت الصهيونية ترمى إلى خلق دولة قومية فى فلسطين ، وكان الفصل الاثنى لليشوف شرطاً ضرورياً لبلوغ هذا الهدف .

وفى عام ١٩٤٨ أقيمت الدولة اليهودية ، إلا أن الهيكل الصهيونى للدولة وما رافقه من عنف تعسفى قد أنصب على تحقيق مهمة « تجميع المنفيمين » خلال المرحلة الأولى لنشأة الدولة . وفى تلك المرحلة كان طرد ما تبقى من السكان العرب الفلسطينيين يعد أمراً غير قابل للتحقيق فى ظل الضغوط الدولية . ومع ذلك فإن الإطار القانونى لقانون العودة عام ١٩٥٠ وقانون الجنسية عام ١٩٥٢ والقوانين التى وضعت للاستفادة من الأراضى والممتلكات العربية بالاضافة إلى العزل المؤسسى للأقلية العربية ، كل هذا مكن الدولة من خلق قاعدة اقتصادية لاستيعاب المهاجرين الجدد .

وبين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٧ لم تكن سياسة الدولة تجاه العرب تتحدد على أساس المتطلبات الصهيونية بقدر ما تتحدد على أساس الحاجة إلى الاستفادة من قوة العمل العربية . وقد ساعد انخفاض الهجرة اليهودية والإخفاق الاقتصادى على تطبيع وضع الأقلية العربية إلى حد معين .

وقد وصلت هذه العملية إلى نهايتها فى عام ١٩٦٧ . فالأولويات

الصهيونية مثل « استعادة » الأرض والحاجة إلى التغلب على « التهديد الديموجرافى » ، عادت بعقارب الساعة إلى الوراء وقادت مرة أخرى إلى وضع وصفه الصهاينة الليبراليون أنفسهم بأنه نوع من التمييز العنصرى الفعلى . وقد تسارعت التطورات فى هذا الاتجاه بعد النجاح الانتخابى لليهود عام ١٩٧٧ .

وكما أشار د. دينر D.Diner ، فإن مفهوم « المواطن المدنى » Citoyen أى النظر إلى المواطن بمعزل عن انتمائه الدينى أو الاثنى ، لا وجود له فى إسرائيل (٨٥) ، فالصهيونية لا تنظر إلى دولة إسرائيل باعتبارها دولة قومية للاسرائيليين ، بل كدولة للشعب اليهودى . إن تهديد « الاسرائيلية » Israelisation يؤدى إلى المزيد من الفصل إلى الدرجة التى تتطلب « نقل » العرب الفلسطينيين . فإذا ما تزايد عدد غير اليهود إلى حد معين ، أو إذا ما زادت الأراضى غير اليهودية بقدر معين ، أو إذا ما حدث كلا الأمرين معا ، فإن أسس الصهيونية تصبح فى خطر مما يدفع الصهيونية إلى العودة إلى نمط العزل الذى كان سائدا قبل قيام الدولة . وفى النصف الثانى من الخمسينات أدى التطور الاجتماعى الاقتصادى لإسرائيل والعدد القليل نسبيا من العرب إلى جعل الدمج الثقافى والاجتماعى المحدود أمراً ممكناً . إن الحديث عن محو الطابع الصهيونى يعد أمراً مبالغاً فيه ، إلا أن الهيكل الصهيونى الموجود كان أقل عنفاً وتعسفاً من ذى قبل لأن استخدامه على هذه الصورة لم يكن شرطاً ضرورياً للدولة اليهودية - الصهيونية .

ولم يؤد غزو ١٩٦٧ إلى وقف هذه العملية فحسب ، بل إنه دعم بشكل عام الإطار المؤسسى الصهيونى واعتماد يهود اسرائيل عليه للحفاظ على الطابع اليهودى للدولة وعلى وضعهم المتميز فيها فى مقابل العرب الفلسطينيين . إن الصهيونية كقوة استعمارية قد أخذت فى الذبول منذ بداية الستينيات إلا إنها انتعشت مرة أخرى نتيجة حرب يونيو . إن كل الأحزاب الصهيونية الرئيسية (باستثناء مابام) تشكل

بصورة أو بأخرى صهيونية جديدة يتفق فى ذلك غالبية حزب العمل سواء بسواء مع الحركة التصحيحية . ولا ينبغى للمرء التغاضى عن حقيقة أن منهج ماباى وحزب العمل فيما بعد محكوم - بقدر أقل كثيرا - بالأساطير القومية والدعاوى العنصرية إن ثمة امكانية لوجود حلول برجماتية لدى الصهيونية العملية ، إذا ما توفرت لها ظروف اجتماعية وسياسية مماثلة لتلك التى كانت سائدة فى ١٩٥٨ .

وسيكون من الخطأ أيضاً رؤية شيء ما جديد من الناحية النوعية فى الصهيونية الجديدة ، والتى كانت كامنة فى كافة الفرق الصهيونية الرئيسية حتى قبل ١٩٦٧ كما أظهرت حركة أرض إسرائيل الكاملة . إن ما تغير بدقة هو الاصرار . إن الصهيونية الجديدة لا تستطيع ، وإلى حد ما لا تريد ، أن تطرد الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود اسرائيل ككل ، ولكنها تهدف إلى قمعهم ولهذا تصبح الصهيونية شيئاً فشيئاً مماثلة لتلك الصورة التى رفضتها على الدوام - أى أن تغدو حركة استعمارية من النمط التقليدى . وفضلاً عن ذلك فإن الاستعمار يؤدى إلى إعادة قلب هرم اليهود الإسرائيليين مما يؤدى إلى تفنيد حجة اليهود القائلة بأن الفصل الاثنى - الدينى سيؤدى إلى تطبيع الوضع الطبقى الاجتماعى اليهودى .

وأخيراً ، فمع ترسيخ الصهيونية فى المناطق المحتلة وتزايد أعداد فلسطينيى الضفة الغربية وغزة الذين يعملون فى إسرائيل « كجيش احتياطى من قوة العمل »[٨٦] ، عبر الكثيرون عن أملهم وصاغوا نظريات تشير إلى أن هذا سيؤدى إلى نشوء تضامن عمالى بين البروليتاريا العربية واليهودية ومن ثم يتم تغيير الهيكل الصهيونى للدولة من الداخل . وقد بنيت هذه النظرية على الافتراض القائل بأنه إذا ما توحدت الطبقات الحاكمة فى الشرق الأوسط على أساس المصالح الطبقية .. ومن ثم تنجح فيما فشل وايزمان وفيصل فى تحقيقه - فإن هذا سينطبق بالمثل على الطبقة العاملة . إلا أن هذه الرؤية التبسيطية

تغفل حقيقة أن العمال اليهود الاسرائيليين يدينون بوضعهم المتميز وازدهارهم النسبى إلى الصهيونية بوجه عام وإلى إضفاء الطابع البروليتارى على الفلاحين الفلسطينيين بشكل خاص . وخاصة بعد ١٩٦٧ . وبالاضافة إلى ذلك فإن الصهيونية تمثل بالنسبة لهم الضمانة الوحيدة لتقرير مصيرهم القومى . إن الإنسحاب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ قد يساعد – من ناحية أخرى – على حرمان الصهيونية مما تحتاج إليه بشدة – أى إلى روّاد لجعلها استعمارية وإلى أرض يمكن استردادها . وبهذا يمكن تبديل الميول التوسعية وميول تعميق الصهيونية .

هوامش

(١) مصطلح « قضية غير منظورة » 'unseen question' استخدمه : W. Laqueur, A History of Zionism New York 1972 مشيرا إلى مقالة بقلم ى . أبشتاين Y. Epstein فى Hashiloakh 1907, pp. 193 - 206

(٢) فى مؤلف هرتزل Altneuland ، يشدد ريشيدباى Reshid Bey فى حديثه عن العرب ، على المكاسب المتعددة التى سيقدمها الاستعمار اليهودى الأوروبى لفلسطين .

(٣) انظر D. Diner's study: **Israel in Palästina** Konigstein/ Ts. 1980.

(٤) انظر 'The protocols of the fourth conference of Akhdut Ha'avoda in' Ain Kharod 1924, Labour Archives, Bet Berl.

5. D. **Ben-Gurion, We and Our Neighbours** Tel Aviv 1931 p. 104 (Hebrew).

(٦) فند بيرل كاتزنلسون على وجه الخصوص المنهج « الاشتراكى » فى مؤتمر عين حارود .

7. Quoted by S. Flapan, **Israel and the Palestinians**, London 1979, p.66.

٨ – بن جوريون ، فى اجتماع السكرتارية المشتركة لأحدوت هاعفودا وهابوعيل هاتسعير ١ نوفمبر ١٩٢٩ أورده :

G. Sheffer, GeneralSolution vs. Moderation in the Israel- Arab conflict: A Reconsideration of the Collision between Moshe sharett and David Ben-Gurion (Hebrew), in: **Zionism and the Arab Question** , Zalman Shazar Centre, Jerusalem 1979 (Hebrew)

9. Quoted after I. Kolat, 'The Zionist Movement and the Arabs' (Hebrew), p. 21, in: **Zionism and the Arab Question**

10. Ibid., p. 23.

10 Lustick, **Arabs in the Jewish State**, Austin 1980, p.34.

11. S.L. Hattis, **The Bi-National Idea in Palestine during Mandatory Times**, Geneva 1970, p.167.
12. Flapan, pp.259-266.
13. Ibid., pp. 260/1
14. Ibid., p. 265.

(١٥) أساءت الجماعات الهامشية فى الشيوف خاصة والتى كانت تؤيد إطار الثنائية القومية مثل ايحود ، أساءت تفسير سكون العرب خلال الحرب واعتبرته دليلاً على التطور الأخوى

16. Kolat, p. 31.
17. J. Heller, 'Neither Massada nor Vichy - Diplomacy and Resistance in Zionist Politics 1945-1947', in: The **International History Review**, Vol. III, No. 4, October 1981.
18. Ibid., p. 549.
19. Lustick, p. 37.
20. Ibid., p. 38.
21. Ibid.
22. Z. Jabotinsky, **About the Iron Wall**, Rasviet 1923 (Hebrew).
23. J. Shavit, The Relationship of the Revisionist Movement to the Arab National Movement, p. 77, in: **Zionism and the Arab Question** (Hebrew).
24. Hattis.
25. J. Weitz, **Diaries and Letters to the Children**, Tel Aviv 1965 (Hebrew), p. 182.

25a.Lustick, pp. 36-49.

26. M. Assaf, The Intergration of the Arabs in Israel (Hebrew)Y, in: **Hamizrakh Hakhadash**, No. 1, October 1949.
27. J. Washitz, Changes in the Lives of the Israeli Arabs (Hebrew), in: **Hamizrakh** Hakhadash, No. 2, July 1950.
28. L. Ben-Or, Arab Education in Israel (Hebrew), in: **Hamizrakh Hakhadash**, No. 4, Autumn 1951.

29. Minutes of the Political Committee of Mapäi, File 2652 Aleph, Labour Archives, Bet Berl.

كانت مهمة اللجنة السياسية « مناقشة مسائل السياسة الداخلية أو الخارجية التي تستدعي قرارا سريعا أو تحتاج إلى إعدادها قبل عرضها على اللجنة المركزية لاتخاذ القرار » . وكانت « تقدم قراراتها إلى اللجنة المركزية » . وكانت اللجنة إحدى الهيئتين التنفيذيتين للحزب (إلى جانب السكرتارية) مابين ١٩٥١ - ١٩٥٤ .

(p. Medding, **Mapai in Israel** Canbridge 1962, pp. 120- 1)

(٣٠) كان د . بركات رئيس القسم العربي بالهستدروت .

(٣١) ومن المدهش أن اقتراحات لين تحققت جزئيا في لجان القرية الاسرائيلية بالضفة الغربية .

32. Minutes of the Mapai Secretariat, File **24/52** Aleph, Labour Archives, Bet Berl.

وكانت مهمة السكرتارية هي : توجيه وتنسيق أنشطة الحزب يوما بيوم ، واعداد جدول أعمال اللجنة المركزية ، واللجنة السياسية واللجنة التنفيذية للحزب) .

(Medding, P. 120)

33. P. Lavon in the debate of the Secretariat. October 24. 1952.

34. D. Peretz, **Israel and the Palestine Arabs**, Washington 1958, p. 128.

35. Ibid., p. 128.

35. **Ner**, February 1953, p 21. The 1955 Government Yearbook (English edition), p. 234.

حيث ذكر أن « المشكلات الشخصية والعائلية تحول دون توسيع نظام المجالس البلدية ليشمل القرى العربية »

36. Minutes of the Mapai Secretariat, File **24/53** Aleph, Labour Archives, Bet Berl.

37. J. M. Landau, **The Arabs in Israel**, London 1969, p. 157.

(٣٨) في خطاب لقيادة الحزب (٢٤ مايو ١٩٥٥) ، اشتكى ماكسى ستينمتز Max Steinmetz ، قائد لجنة حيروت في نهاريا ، قائلاً أنه على الرغم من اعلان قادة حيروت عزمهم على المساهمة في الحشد العربي في أكر ، لم يحضر أي منهم ، ومن ثم فإن ممثلي الأقليات « الذين وعدوا بأن يصوتوا ومعهم جماهيرهم » ، عادوا إلى قراهم بخيبة أمل .

(File 9/10/10 of the Druze Departement, Jabotinsky Institute, Tel Aviv.

39. Letter of Nuri ad-Din al-Khalabi to M. Begin, June 21, 1955, File 9/10/10 of the Druze Department , Jabotinsky Institute, Tel Aviv.

40. File 91010 of the Druze Department, Jabotinsky Institute, Tel Aviv.

41. **Knesset Debates**, Vol. II p. 1787.

42. Y. Netzer and T. Raz, **Arab Pioneer Youth**, Tel Aviv 1974 (Hebrew).
43. S. Jiryis, **The Arabs in Israel**, London 1976, pp. 36-39.
44. Ibid., pp. 42-45.
45. Ibid., p. 42.

(٤٦) لمزيد التعرف على الكتابات فى هذا الموضوع انظر :

46. The bibliography in N. Lucas, **The Modern History of Israel**, London 1974.
47. Y. Ben-Porath, **The Arab Labour Force in Israel**, Jerusalem 1966, pp. 51-57.
48. Table 1.1 and 1.2. taken from Ben-Porath, p. 32.
49. Minutes of the Mapai Secretariat, File 2460 Bet, Labour Archives, Bet Berl.

كل المقتطفات الواردة فى هذه الفقرة مأخوذة من نفس المصدر مالم يُشر إلى غير ذلك

50. D. Friedlander, **Population Policy in Israel**, Jerusalem 1974, p. 53.
51. D. Friedlander, Population Policy and A. Magen, Demographic Problems trouble Israel, in: **New Outlook**, Vol. X, No. 1, January 1967.
52. Israel, Office of the Prime Minister, Demographic Center, Report on Activities, January 4, 1970 (Hebrew).

52a. Minutes of the Mapai Secretariat, File 2460 Bet, Labour Archives, Bet Berl.

53. **Jerusalem Post**, February 16, 1967.
54. Ibid.
55. **Davar**, November 6. 1967.
56. J. Washitz in: **New Outlook**, Vol. V, No. 3, March/April 1962, p. 42.
57. Y. Netzer and R. Raz, **Arab Pioneer Youth**.
58. 'Abdul' Aziz Zu'abi in the **Mapam Bulletin**, No. 9, August 1967, pp. 4-9.
59. **'Al Hamishmar**, June 15, 1967.

(٦٠) أكد جوزيف ويتز فى دافار (٢٩ سبتمبر ١٩٦٧) أنه « فيما يتعلق بالمشكلة الديموجرافية فإن البعض يعتقد أنه حتى فى وجود نسبة أعلى من غير اليهود ، فمن الممكن أن يكونوا تحت سيطرتنا وسيادتنا تماما إذا ماكانوا فى حدودنا . ولكن هناك من يتبنون الرأى المخالف » ... « (إننى أؤيد الحاجة) إلى الحفاظ على طابع الدولة التى ستكون بالتأكيد وفى المستقبل القريب يهودية ... وذلك بالحفاظ على أقلية غير يهودية لاتتجاوز ١٥٪ » .

61. Quoted From Y. Cohen, **The Allon Plan**, Tel Aviv 1973, p. 19 (Hebrew)

(٦٢) انظر البرنامج الانتخابى لحركة حيروت فى انتخابات الكنيست الثالث عام ١٩٥٥ .

63. A. Ben-Ami (ed.), **Everything!** (Collection of articles from the Israeli press), 1967 (Hebrew).

63a.R. Saboray in: **Everything**, pp. 172-3.

64. A. Ben-Ami (ed.), **The Book of the Whole of Israel**, Tel Aviv 1977 (Hebrew).

65. Kh. Yakhiel, Demography and the Uniqueness of Israel, in: **The Book of the Whole of Israel**, pp. 311-316.

66. Y. Be'eri, The Big Deceit in History, in: **The Book of the Whole of Israel**, p. 340.

67. **The Book of the Whole of Israel**, p. 321.

68. M. Drobbles, **Master Plan for the Development of Settlement in Judaea and Samaria** 1979-1983, WZO, Settlement Department, 1978.

69. R. Weitz, **Peace and Settlement-A Plan for Rural and Urban Settlement in Israel**, Jerusalem 1978.

70. **Protocols of the 29th Zionist Congress** , Decision No. 78, p. 407 (Hebrew).

71. Lustick, p. 262.

72. Toledano before the Political Committee of Mapam. Minutes published in: **Basha'ar**, Debate on the Israeli Arabs before the Yom Kippur War in the Political Committee of Mapam, MarchJune 1975 (Hebrew).

73. Ha'aretz, September 15, 1971.

74. Davar, June 20, 1976.

75. Basha'ar, Debate on the Israeli Arabs, p. 38.

76. P. Merkhav in: **New Outlook**, Vol. XII, No. 2, pp. 28-31. For the debate on binationalism see: Z. Khen, A Bi-National Solution, New **Outlook**, Vol. XI, No. 5, pp. 36-43; P. Merkhav, Bi-Nationalism and Confederation, **New Outlook**, Vol. XI, No. 5, pp. 43-48; P. Merkhav, The 'Compass' Astray, New Outlook, Vol. XII, No. 8, pp. 49-53; S. Flapan, What Majdalany fails to see, **New Outlook**, Vol. XII, No. 8, pp.28-38; I. Majdalany, Anti-Racialism, Zionism, and the Arabs, **New Outlook**, Vol. XII, No. 8, pp. 17-28; N. Chomsky, Nationalism and Conflict in Plaestine, **New Outlook**, Vol. XII, No. 9, pp. 21-32; and Sh. Bari, Let's not make Bi-Nationalism an Escape, **New Outlook** Vol. XII, No. 9, pp. 33-37.

76a. **Al Hamishmar** , September 7, 1976.

77. Quoted after Lustick, P. 258.

78. Interview with Gur-Arie in **Yedi'ot Akhronot**, reprinted in: **What is happening in the Arab Sector**. No. 2 (Second counting-first counting ceased in 1977), March 1981 (Hebrew).

79. D. Diner, **Israel in Palästina**, pp. 15-74

٨٠ – ذكر عضو الكنيست آ هارون ياريف *Aharon Yariv* – من معهد ليونارد دافيز للعلاقات الدولية بالجامعة العربية بالقدس – فى مايو ١٩٨٠ أن « ثمة رأى يحاول إشعال نيران الحرب لإبعاد سبعة أو ثمانية آلاف عربى . إن التصريحات بهذا الشأن تتواتر ويجرى إعداد الوسائل لهذا الغرض »

ها آرتس ٢٣ مايو . ١٩٨٠

81. S. Jiryis, 'Recent Knesset Legislation and the Arabs in Israel', **Journal of Palestine Studies** Vol. I, No. 1, pp. 53-67.
82. W. Laqueur, **A History of Zionism** pp. 209-270.
83. For example: A. Bober (ed.), **The Other Israel** New York 1972 and N. Chomsky, Israel and the Plaestinians, in: **Socialist Revolution**, Vol. V, 1975, pp. 45-81.
84. J. M. Landau, **The Arabs in Israel**
85. D. Diner, **Israel in Palästina** , pp. 74-87.
86. E. Farjun, **The Palastinian Workers in Israel-A Reserve Army Labour Force**, Tel Aviv 1979.

التوزيع الجغرافي للفلسطينيين على جانبي خط الهدنة لعام ١٩٤٩

كمال عبد الفتاح

إن هدف مشروعنا البحثي هو دراسة أشكال الاستجابات والاعتماد المتبادل التي تطورت بعد ١٩٦٧ بين العرب الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ، وذلك على أساس العمل الميداني . وكمقدمة للدراسات المتنوعة التي أعدت في سياق هذا المشروع ، أود أن أقدم عرضا للتوزيع الجغرافي الخاص بدراسة تعداد السكان . وفضلاً عن ذلك فسأحاول تتبع خطوط وطرق ومناطق الاتصال التي نمت منذ ١٩٦٧ بين قسمي الشعب الفلسطيني بعد قطع هذه الاتصالات بشكل تام ودرامي في أعقاب حرب ١٩٤٨ .

وقد كان من الضروري أن تتناول الدراسة تعداد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ، ولكن نظرا للمعوقات الفنية والتمويلية اقتصر البحث على الضفة الغربية والمناطق داخل إسرائيل حيث يتركز الفلسطينيون . وتبعا لذلك تم اجراء القسم الرئيسي من العمل الميداني في الأجزاء الشمالية من فلسطين ، أي الجليل ، المثلث ، والمناطق الشمالية للضفة الغربية (جنين وطولكرم) .

أولا : التوزيع الإقليمى

يقدر العدد الإجمالى للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود فلسطين بنحو ١٧٦٧٤٠٠ نسمة ، وذلك فى نهاية عام ١٩٨٠ . ويتوزع هذا العدد على المناطق الرئيسية الثلاث كمايلى :

الضفة الغربية (تشمل القدس الشرقية)	٨١٦٤٠٠
قطاع غزة	٤٢٠٠٠٠
اسرائيل	٥٣١٠٠٠

(أ) توزيع السكان فى الضفة الغربية

تتكون الضفة الغربية من جبال نابلس ، القدس والخليل بالإضافة إلى مناطق وادى أبو عربة فى الشرق . وتشكل هذه الجبال سلسلة طولية ممتدة تبدو وكأنها العمود الفقرى لفلسطين . ويبلغ طول الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب نحو ١٣٠ كم ، ويتراوح عرضه مابين ٤٠و٥٠ كم فيما عدا المنطقة من القدس – أريحا ، حيث تضيق إلى مايقل عن ٣٠ كم ، وتبلغ المساحة الإجمالية للضفة الغربية ٥٥٧٥ كم مربع [١] .

ومناخ الأجزاء الجبلية هو مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل الدافىء ، ويتراوح المعدل السنوى للأمطار بين ٤٥٠و٧٠٠ ميليمتر . أما الجوانب الشرقية للجبال وكذلك وادى أبو عربة فمناخها شبه استوائى جاف ويقل المعدل السنوى للأمطار عن ٢٥٠ ميليمتر .

ويتوزع سكان الضفة الغربية بالتساوى تقريبا على الأجزاء المختلفة للجبال ويوجد تركز فى المدن الواقعة على المحور الطولى لهذه الجبال ، بامتداد الطريق الرئيسى الذي يقطع الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب ، وعلى هذا الطريق تقع مدن : جنين، نابلس ، رام الله ، البيرة ، القدس ، بيت لحم – بيت جالا – بيت ساحور والخليل .

وتقع مدينة طولكرم فى الغرب من هذا المحور من نفس مستوى نابلس ، بينما تقع مدينة أريحا شرقاً بمحاذاة القدس

ويبلغ العدد الإجمالى لمدن وقرى الضفة الغربية الصغيرة نحو ٤٠٣ قرية ومدينة [٢] موزعة كمايلى :

جدول رقم (١)

	عدد المدن والقرى الأصغر
جنين	٧٠
طولكرم	٤٣
نابلس	٨١
رام الله	٧٤
القدس - بيت لحم	٥٢
الخليل	٨٣
الإجمالى	٤٠٣

وبالإضافة إلى هذه المحليات يوجد ٢٠ [٣] مخيما للاجئين تابعة لوكالة الإغاثة والتشغيل بهيئة الأمم المتحدة ، وهى موزعة فى الضفة الغربية كمايلى :

جدول رقم (٢)

	عدد المخيمات
جنين	١
طولكرم	٢
نابلس	٤
رام الله	٣
أريحا - القدس - بيت لحم	٨ [ ]
الخليل	٢
الإجمالى	٢٠

أما المخيمات الثلاثة الكبرى : عقبة جبر ، عين السلطان والنويعمية بالقرب من أريحا ، والتى كانت تضم نحو ١٠٠٠٠٠ شخص ، فقد أخليت تقريبا بعد نقل سكانها إلى شرق الأردن أثناء حرب ١٩٦٧ .

ومن بين سكان الضفة الغربية الذين يقدر عددهم بنحو ٨١٦٤٠٠ (فى نهاية ١٩٨١) ، يوجد نحو ٤٢٠٠٠٠ من اللاجئين الذين رحلوا من أجزاء فلسطين التى أحتلت أثناء حرب ١٩٤٨ . ويعيش ٧٥٪ من هؤلاء اللاجئين فى المدن والقرى المختلفة بالضفة الغربية ، بينما يعيش ٢٥٪ منهم فى مخيمات اللاجئين المذكورة أنفا .

ويحتفظ عدد كبير من اللاجئين الذين يعيشون فى الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية ، وخاصة من يعيشون فى حدود قرى حنين وطولكرم وفى المخيمات ، بصلات تقليدية قوية وأصيلة من القربى والصداقة مع القرى العربية فى الجانب الآخر من خط الهدنة كما إن لهم أقارب عديدين فيها . بل إن بعض القرى ، كقرية برطعة التابعة لجنين على سبيل المثال ، قد انشطرت إلى قسمين بفعل هذا الخط .

(ب) توزيع السكان فى قطاع غزة

يشكل قطاع غزة الجزء الجنوبى من الساحل الفلسطينى . ويبلغ طوله حوالى ٤٥كم ، أما العرض فهو متباين إذ يتراوح بين ٥كم فى الأجزاء الشمالية الشرقية ، و١٢كم فى الأجزاء الجنوبية الغربية . وتبلغ مساحته الإجمالية حوالى ٣٠٠كم مربع ، ومايزيد عن ٣٠٪ منها عبارة عن كثبان رملية .

والأوضاع المناخية تقارب مناخ البحر الأبيض المتوسط ، ويتراوح المعدل السنوى للأمطار مابين ٢٥٠ و٤٠٠ ميليمتر . ومع ذلك فإن القطاع غنى بالمياه الجوفية التى يستفاد منها أساسا فى زراعة الحمضيات .

ويقدر عدد سكان قطاع غزة بنحو ٤٢٠٠٠٠ نسمة ، منهم حوالى ٣٤٠٠٠٠ من اللاجئين ، ومن هؤلاء اللاجئين يعيش نحو ٢٠٠٠٠٠ فى ثمانى مخيمات كبيرة للاجئين . ويعيش باقى السكان فى مدن غزة ، خان يونس ، ورفح ، وفى ١٤ قرية .

(جـ) التوزيع الجغرافى للعرب فى اسرائيل :

نتيجة لحرب ١٩٤٨ – ١٩٤٩ – والتى اقتلع خلالها نحو ٧٥٠٠٠٠ فلسطينى من وطنهم الأم – أصبح العرب يشكلون أقلية فى اسرائيل . وقد بلغ العدد الإجمالى لهم فى نهاية عام ١٩٨٠ حوالى ٥٣١٠٠٠ [٤] فى حين كان عددهم عام ١٩٤٩ يقدر بنحو ١٦٠٠٠٠ [٥] .

ويتركز العرب فى المناطق التالية :

١ – جبال الجليل ، وخاصة الجليل الأدنى وغرب الجليل ، ويضم بعض أجزاء من مرج ابن عامر (سهل اسدراليون) ، والكرمل .

٢ – الحافة الغربية لجبال نابلس ، وتبدأ من وادى عارة فى الشمال وتمتد حتى رأس العين فى الجنوب ، وتشكل قطاعا طوليا يبلغ طوله نحو ٥٠ كم وعرضه مابين ٣ – ٥ كم . وبموجب اتفاقية رودس للهدنة (إبريل ١٩٤٩) تنازلت الأردن لإسرائيل عن هذا القطاع ، الذى يعرف بالمثلث الصغير أو بالمثلث ، والذى يحتوى عدة مواقع استراتيجية وطرق مرور رئيسية .

٣ – منطقة النجف الشمالية (منطقة السبع) ، حيث يعيش سكانها حياة شبه بدوية على زراعة التربة الخصبة لأحواض بئر السبع ، ورعى قطعانهم جيلا بعد جيل .

ويبين الجدول التالى [٦] عدد السكان العرب فى المناطق المذكورة آنفا بالعدد المطلق ثم نسبتهم إلى العدد الإجمالى للفلسطينيين فى إسرائيل (طبقا للتعداد فى نهاية ١٩٨٠) .

جدول رقم (٣)

المنطقة	العدد المطلق للسكان	نسبتهم إلى مجمل السكان العرب
الجليل وجبل الكرمل	٣٢٩٤٠٠	٦٢٪
المثلث	١٠٨٠٠٠	٢٠٪
النجف الشمالى	٤٩٨٠٠	٩٪
الإجمالى	٤٨٧٢٠٠	٩١٪

أما النسبة الباقية ٩٪ من السكان العرب فى اسرائيل فيعيشون فى قرى صغيرة وقليلة على طريق القدس (مثل أبو غوش وبيت صفافا) وفى الأحياء العربية بمدن يافا (٨٤٠٠) ، الرملة (٦١٠٠) واللد (٤٣٠٠) .

ويعيش العرب داخل إسرائيل فى ١١٦ بلدية و٤٤ تجمعاً بدويا . وتقسم البلديات كمايلى :[٧] .

٢ مدن عربية (الناصرة وشفاعمرو)

٥ مدن يشكل العرب فيها أقليات صغيرة (حيفا ، عكا ، يافا ، الرملة ، اللد)

٢٦ قرى كبيرة يعيش فى كل منها أكثر من ٥٠٠٠ نسمة ، ولها مجلس بلدى .

٢٨ قرى متوسطة يعيش فى كل منها أكثر من ٢٠٠٠ نسمة .

٥٥ قرية صغيرة

ويظهر التوزيع الجغرافى للعرب من الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

المنطقة	البلديات				التجمعات البدوية
	مدن عربية	مدن مختلطة	قرى كبيرة	قرى متوسطة وصغيرة	
الجليل والكرمل	٢	٢	١٧	٤٤	١٧
المثلث	–	–	٨	٢٢	–

بئر السبع	–	–	١	٢	٢٧
مناطق أخرى	–	٣	–	١٥	–
الإجمالى	٢	٥	٢٦	٨٣	٤٤
		١١٦			٤٤

وإذا ألقينا نظرة على جدول رقم ٣ ، ٤ ، يمكن للمرء أن يستنتج أن المناطق الرئيسية التى يعيش بها الفلسطينيون فى اسرائيل هى الجليل والمثلث . وهذا يفسر تركز عملنا الميدانى فى هذه المناطق ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار قرب هذه المناطق جغرافيا من الضفة الغربية .

ثانيا : مناطق وطرق الاتصال

(أ)بدأ احياء الاتصالات بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة ، وكانت بداياتها الأولى القليلة والمتحفظة للغاية فى قرى الحدود ، وخاصة قرى جنين وطولكرم المتاخمة لقرى المثلث . وكان الغرض من هذه الاتصالات الأولى هو زيارة العائلات والأقارب . وكان أهل القرى يعبرون الخط سيرا على الأقدام تحيط بهم مخاطر اكتشافهم بواسطة شرطة الحدود فيتعرضون للغرامة أو السجن .

(ب) بعد شهور بدأت السلطات فى منح تصاريح لزيارة الجانب الآخر من خط الهدنة . وفى البداية كان من السهل على السكان العرب فى إسرائيل أن يحصلوا على مثل هذه التصاريح ، ومن ثم كانت حركة الانتقال تميل لأن تكون فى اتجاه واحد . وهناك أسباب عديدة تدفع العرب فى إسرائيل لزيارة الضفة الغربية منها مثلا : زيارة أقاربهم ، شراء الحاجيات ، زيارة الأماكن المقدسة فى الخليل والقدس ، أو لمجرد الفضول .

وعلى الجانب الآخر كان كثير من سكان الضفة الغربية يغامرون

بعبور خط الهدنة بطريقة غير قانونية لبيع بضائعهم أو للعمل فى القرى العربية على الحدود . وكان الأمر مقصورا فى معظمة على سكان القرى المتاخمة للضفة الغربية الذين يستطيعون القيام بذلك خلال ساعات قليلة والعودة إلى بيوتهم بشكل آمن نظراً لمعرفتهم بالمنطقة المحددة التى يعيشون فيها ولأنهم يقيمون على مقربة من المكان المقصود .

(جـ) فى الشهور الأولى القليلة التى أعقبت الاحتلال مباشرة بدأ الإسرائيليون فى جلب عمال من الضفة الغربية [٨] للعمل داخل اسرائيل فى المناطق الريفية والمدن سواء بسواء . ومن ثم اتيحت الفرصة لمقابلة السكان العرب فى اسرائيل ممن يعيشون فى البلديات البعيدة التى لم تكن معروفة من قبل لأهالى الضفة الغربية . وبحلول عام ١٩٧٠ كان عدد عمال الضفة الغربية العاملين بإسرائيل قد وصل إلى ١٤٠٠٠ ، ومنذ ذلك الحين ارتفع العدد ليصل إلى ٣٧٣٠٠ فى نهاية عام ١٩٨٠ [٩] (العمال الرسميون فقط) .

(د) خلال عامين تلاشت قيود السفر وأصبحت الحركة متاحة لكلا الاتجاهين ، وإن لم يخل الأمر من صعوبات ذات طبيعة إدارية أو أمنية . ومع ذلك ازدادت الحركة عبر خط الهدنة زخماً واتساعاً وأصبحت تمثل شيئاً عادياً ، وبدأت عربات نقل الركاب تسير بشكل منتظم بين جنين وكل من الناصرة وحيفا ، أو بين نابلس ويافا . وكان ذلك بمثابة الخطوات الأولى لربط وسائل الانتقال والاتصال فى الضفة الغربية بمثيلتها فى اسرائيل [١٠] .

(هـ) خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، تطورت بدايات الاتصالات المذكورة آنفا إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مثل : التزاوج ، والصلات الاجتماعية ، والعلاقات التجارية ، والتجمعات ذات الطبيعة السياسية أو شبه السياسية .

وتعتبر حركة الانتقال عبر خط الهدنة الآن جزءا من النشاط اليومى

المعتاد لعشرات الآلاف من الفلسطينيين . ويمكن تقسيم أهالى الضفة الغربية الذين يسافرون لإسرائيل إلى :

١ — عمال يذهبون إلى أماكن عملهم فى اسرائيل .
٢ — زوار يذهبون لزيارة أقاربهم ، أو للتنزه .
٣ — تجار جملة وتجار آخرين يشترون البضائع لمتاجرهم من المصانع أو المستوردين .
٤ — باعة متجولين يبيعون بضائعهم فى المدن والقرى العربية فى إسرائيل . وقد إزدادت هذه الظاهرة اتساعاً خلال السنوات القليلة الماضية . ويمكن تقدير العدد الإجمالى لهؤلاء الباعة المتجولين بعدة مئات [11] أو أكثر . وبعض هؤلاء من قرى الحدود فى جنين وطولكرم مثل سيلة الحارثية ، اليامون ، عتيل ، ولكن نسبة كبيرة منهم تأتى من منطقة الخليل وكذلك من غزة . وحيث أن معظم القرى العربية فى اسرائيل تقع فى الجليل والمثلث (انظر جدول رقم ٤) ، فإن نشاط معظم هؤلاء الباعة يتركز هناك . ويزور كل قرية فى هذه المناطق يوميا العديد من الباعة المتجولين ، الذين يبيعون بضائعهم الاستهلاكية مثل : الخضروات ، والمواد الغذائية والملبوسات والأدوات المنزلية وغيرها .

وفضلا عن ذلك هناك العديد ممن يشاركون فى الأنشطة السياسية أو العامة ومنهم على سبيل المثال المئات من شباب الضفة الغربية الذين يشتركون كل عام فى « معسكرات العمل التطوعى » فى الناصرة وأم الفحم .

وعلى الجانب الآخر فإن الفلسطينيين من اسرائيل يزورون الضفة الغربية باعداد كبيرة ويمكن تقسيمهم إلى :

١ — أناس يذهبون لزيارة أقاربهم أو لمجرد التجول فى المنطقة ، وخاصة

الأماكن المقدسة فى الخليل والقدس .

٢ – أناس يقومون بشراء حاجياتهم من مدن الضفة الغربية ، وخاصة جنين وطولكرم ونابلس . وتعد هذه المدن الآن بمثابة مراكز تجارية لجزء كبير من عرب الجليل والمثلث ، مما جعلهم يتحولون عن مدن اسرائيل التجارية مثل حيفا ، خضيرة ، وعفولة وغيرها . ولهذا التحول أسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية منها : الأسعار الأقل ، اللغة الواحدة ، التعامل الأكثر ودية الذى يتطور إلى صلات شخصية ، بالإضافة إلى التسهيلات فى الدفع .

وقد ساعد تدفق الزبائن من عرب اسرائيل إلى مدن جنين وطولكرم على سرعة تطور هذه المدن التجارية الصغيرة . فجنين ، التى لم يكن بها عام ١٩٦٤ أكثر من ١٠٠ متجر ، أصبحت تضم الآن حوالى ٦٩٥ متجراً [٢٢] ، وارتفع دخل البلدية من سوق الجملة للخضروات من ٤٠٠٠ دينار أردنى عام ١٩٦٦ إلى ١٢٥٠٠٠ عام ١٩٨١ [٢٣] . وقد حققت طولكرم نموا مشابها فى نشاطها التجارى وإن كان ذلك فى نطاق أضيق مما حققته جنين .

٣ – متعلمون يبحثون عن فرص للعمل أو للدراسة فى المؤسسات الأكاديمية بالضفة الغربية . ورغم أن عدد هؤلاء ليس كبيراً ، إلا أن الظاهرة فى حد ذاتها ، ومايترتب عليها من نتائج ، تعد هامة .

ويبلغ العدد الإجمالى للطلاب العرب من اسرائيل الذين يدرسون فى مؤسسات الضفة الغربية الأكاديمية ٦٦ طالبا (العام الدراسى ١٩٨١ – ١٩٨٢)[٢٤] . ويتوزعون كمايلى :

جامعة بيرزيت	١٧
معهد التمريض (رام الله)	١١
جامعة الخليل (للدراسات الإسلامية)	١٦
معهد الدراسات الإسلامية (القدس)	٤
معهد الدراسات الإسلامية (قلقيلية)	١٨

ويشكل طلاب الفقه الإسلامى ٥٨٪ من هذا العدد الإجمالى ، نظرا لغياب فرص دراسة هذا التخصص فى المؤسسات التعليمية الإسرائيلية . ويبلغ عدد الأساتذة العرب من اسرائيل فى مؤسسات الضفة الغربية حوالى ٣٠ (العام الدراسى ١٩٨١ - ١٩٨٢) ويعملون بشكل رئيسى فى جامعة بيرزيت (١٨) وفى جامعة النجاح (٨)

وفى المحصلة النهائية يمكن القول أن ميادين الاتصال عديدة ومتنوعة بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة . ومن الناحية الجغرافية فإن مناطق الاتصال واسعة وممتدة ولكن كثافة الاتصالات تتركز فى مناطق : جنين ، طولكرم ، الجليل والمثلث .

هوامش :

. 1. Yehuda Karmon, Israel- **A Regional Geography**, London 1971.

٢ – يمثل هذا الرقم العدد الفعلي للقرى في منتصف ١٩٨٢ ، تم إحصاؤها من خريطة مكبرة للضفة الغربية (١ : ١٠٠٠٠٠) وضعها الكاتب من مصادر متعددة وتضم خرائط طبوجرافية وبحوثاً ميدانية .

3. UNRWA definitions statistics, June 30, 1980.

4. **Statistical Abstract of Israel 1981**, No. 32.

5. Karmon, op. cit., and **Statistical Abstract of Israel 1981**, No. 32

٦ – الاحصاء مستمد من : **Statistical Abstract of Israel 1981**, No. 32.

٧ – الإحصاء مستمد من : **The Statistical Abstract of Israel 1981**, No. 32

ويبين الاحصاء الوضع في نهاية عام ١٩٨٠ .

8.Brian Van Arkadie, **Benefits and Burdens. A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967**, New York 1977.

9. **Statistical Abstract of Israel 1981**, No. 32.

10. Van Arkadie, op. cit.

١١ – تم جمع المعلومات من تحقيق اجراه مسعود اغبارية لمدة عدة أيام في مارس ١٩٨٢ عند مدخل قرية أم الفحم .

١٢ – تم جمع المعلومات من نشرات الغرفة التجارية المحلية في جنين ، يونيو ١٩٨٢ .

١٣ – المعلومات مستمدة من مجلس بلدية جنين ، يونيو ١٩٨٢ .

14. Dr. Samir Katba, Institutions of Higher Education in the West Bank and Gaza Strip, Jerusalem 1982.

ملحـق

القرى العربية التى دمرها الصهاينة

تبين الخريطة التالية توزيع المدن والقرى العربية ومخيمات اللاجئين على جانبى الخط الأخضر . وهى توضح بالتالى تركز القرى العربية فى الجليل والمثلث ، كما تبين القرى العربية التى دمرها الاسرائيليون بعد حرب ١٩٤٨ (٣٨٦ قرية) وبعد حرب ١٩٦٧ (٣ قرى) .

وتضم القائمة التالية أسماء هذه القرى التى دمرت . ونظراً لضيق المساحة على الخرائط ، فقد تم ترقيم القرى ووضع قبلها حرف أبجدى يشير إلى القضاء الذى تتبعه كمايلى :

صفد	ص	طولكرم	و
طبرية	ط	يافا	ى
عكا	ع	الرملة	ر
الناصرة	ن	الخليل	خ
حيفا	ح	القدس	ق
جنين	ج	غزة	غ
بيسان	ب	بئر السبع	س

صفد

١ – آبل القمح
٢ – الزوق الفوقانى
٣ – الزوق التحتانى
٤ – شوكة التحتا
٥ – السنبرية
٦ – خصاص
٧ – المنصورة
٨ – الخالصة
٩ – لزازة
١٠ – العباسية
١١ – القيطية
١٢ – الناعمة
١٣ – هونين
١٤ – المنارة
١٥ – دوارة
١٦ – العمير
١٧ – الصالحية
١٨ – المفتخرة
١٩ – خيام الوليد
٢٠ – الزوية
٢١ – البُوَيزية
٢٢ – الغرابة
٢٣ – الدرباسية
٢٤ – جاحولة
٢٥ – النبى يوشع
٢٦ – قدس
٢٧ – المالكية
٢٨ – حراوى
٢٩ – يَمْسون
٣٠ – ملاحة
٣١ – عرب الزبيد
٣٢ – العُلمانية
٣٣ – تُليْل
٣٤ – ديشوم
٣٥ – كراد الغنامة
٣٦ – كراد البقارة
٣٧ – صلحة
٣٨ – علْما
٣٩ – ماروس
٤٠ – الويزية
٤١ – كباعة
٤٢ – جزوير حنداج
٤٣ – منصورة الخيط
٤٤ – دلاته
٤٥ – عمّومَة
٤٦ – مُعز الخيط
٤٧ – الرأس الأحمر
٤٨ – طوبا
٤٩ – زنغرية (زحلق)

٥٠ – مزعم
٥١ – طيطبة
٥٢ – قديثا
٥٣ – كفر برعم
٥٤ – عين الزيتون
٥٥ – بيريا
٥٦ – الجاعونة
٥٧ – سعْسَع
٥٨ – غباطية
٥٩ – صفصاف
٦٠ – الظاهرية التحتا
٦١ – الظاهرية الفوقا
٦٢ – جب يوسف
٦٣ – ضربة الحقاب
٦٤ – الشونة
٦٥ – القُديرية
٦٦ – فراضية
٦٧ – عرب الشمالية (خربة أو زينة)
٦٨ – فاره
٦٩ – ميرون
٧٠ – السموعى

طبرية

١ – السمكية
٢ – الطابغة
٣ – ياقوق
٤ – المنصورة
٥ – غوير أبو شوشة
٦ – المجدل
٧ – خربة الوعرة السوداء
٨ – المواس
٩ – النقيب
١٠ – حطين
١١ – نمرين
١٢ – المنارة
١٣ – ناصر الدين
١٤ – لوبيه
١٥ – سمرا
١٦ – السمكية
١٧ – العبيدية
١٨ – الحمة
١٩ – دلهامية
٢٠ – كفر سبت
٢١ – الشجرة
٢٢ – حدثا
٢٣ – عُولَم
٢٤ – معذر
٢٥ – شعره

عكا

١ – تربيخا
٢ – إقرت
٣ – عرب العرامشة
٤ – عرب القليطات
٥ – عمقا
٦ – ضربة سمخ
٧ – ضربة السمنيه
٨ – دير القاسى
٩ – المنصورة
١٠ – سحماتا
١١ – الكابرى
١٢ – الزيب
١٣ – أم الفرج
١٤ – الغابسية
١٥ – البردة
١٦ – خربة جيدن
١٧ – النهر
١٨ – كويكات
١٩ – السميرية
٢٠ – البصه
٢١ – المنشيه
٢٢ – كفرعنان
٢٣ – ميعار
٢٤ – الدامون
٢٥ – الرويس

الناصرة

١ – مسحه
٢ – معلول
٣ – المجيدل
٤ – صفورية
٥ – عندور

حيفا

١ – بلد الشيخ
٢ – كفر عطا
٣ – الطيرة
٤ – الخريبة
٥ – خربة الدامون
٦ – ياجور
٧ – عين حوض
٨ – المزار
٩ – جبع
١٠ – الصرفند

١١ – كفر لآم
١٢ – إجزم
١٣ – عين غزال
١٤ – طنطورة
١٥ – أم الزينات
١٦ – الهريبج
١٧ – الريحانية
١٨ – أبو زريق
١٩ – الغابة الفوقا
٢٠ – الغابة التحتا
٢١ – أبو شوشة
٢٢ – المنسى
٢٣ – لد العوادين
٢٤ – النغنغية
٢٥ – دالية الروحا
٢٦ – الكفرين
٢٧ – صبارين
٢٨ – البطيمات
٢٩ – خبيزة
٣٠ – أم الشوف
٣١ – السنديانة
٣٢ – بُريكه
٣٣ – كباره
٣٤ – قيسارية
٣٥ – ضربة البرج
٣٦ – قنير
٣٧ – عرب الفقرا
٣٨ – عرب النفيعات
٣٩ – الدميرة

جنين

١ – عين المنسى
٢ – اللجون
٣ – نورس
٤ – المزار
٥ – زرعين

بيسان

١ – سيرين
٢ – الطيرة
٣ – البيرة
٥ – دنّة
٥ – كفره
٦ – كوكب الهوا
٧ – البشاتوه
٨ – يبلى
٩ – قوميه
١٠ – زبعة

١١ – الحميدية
١٢ – المرصص
١٣ – جبول
١٤ – البواطى (الحكيمية)
١٥ – شطه
١٦ – السخينه
١٦ – تل الشوك
١٨ – الأشرفية
١٩ – الغزاوية
٢٠ – أم عجرا
٢١ – فرونه
٢٢ – السامرية
٢٣ – سيل الجيزل
٢٤ – العريضه
٢٥ – صفا
٢٦ – الحمرا
٢٧ – الزرعه
٢٨ – إخنيزر
٢٩ – **الفطور**

طولكرم

١ – خربة قزازه (رمل زيته)
٢ – الجلمة (**خربة**)
٣ – المنشيه (خربة)
٤ – قاقون
٥ – أم خاليد
٦ – خربة زلفة
٧ – خربة بيت ليد
٨ – خربة تكلا
٩ – مسكة
١٠ – كفر سابا
١١ – تبصر

يافا

١ – الحرم
٢ – جليل الشمالية
٣ – جليل القبلية
٤ – أبو كشك
٥ – بيار عدس
٦ – المويلح
٧ – المير (المحمودية)
٨ – السوالمة
٩ – الشيخ مؤنس
١٠ – صميل (المسعودية
١١ – جماسين الشرقى
١٢ – جماسين الغربى

١٣ – فجه
١٤ – الجريشه
١٥ – زنتيه
١٦ – العباسيه
١٧ – سلمه
١٨ – ساقية
١٩ – كفر عنا
٢٠ – السافرية
٢١ – بيت دجن
٢٢ – اليازور
٢٣ – الخيرية

الرملة

١ – مجدل يابا (مجدل الصديق)
٢ – خربة مسمار
٣ – المزيرعة
٤ – قوله
٥ – الطيرة
٦ – دير طريف
٧ – بيت نبالا
٨ – الحديثه
٩ – جنداس
١٠ – صرفند العمار
١١ – أبو الفضل (السوطرية)
١٢ – دير أبو سلامة
١٣ – خربة الظُهرية
١٤ – النبى روبين
١٥ – صرفند الخراب
١٦ – بير سالم
١٧ – خربة القبيبه
١٨ – خربة زكريا
١٩ – جمزو
٢٠ – دانيال
٢١ – شلتا
٢٢ – برفيليا
٢٣ – البرج
٢٤ – خروبه
٢٥ – عنابة
٢٦ – زرفوقة
٢٧ – يبنه
٢٨ – بشنيت
٢٩ – االقُبيبه
٣٠ – الكُنيّسه
٣١ – البريه
٣٢ – نعانه
٣٣ – عقير
٣٤ – المغار
٣٥ – خربة البويرى

٣٦ – بيت نوبا ١٩٦٧
٣٧ – يالو ١٩٦٧
٣٨ – عمواس ١٩٦٧
٣٩ – دير أيوب
٤٠ – سلبيت
٤١ – القباب
٤٢ – الخليل
٤٣ – لطرون
٤٤ – أبو شوشة
٤٥ – صيدون
٤٦ – المنصورة
٤٧ – بيت سوسين
٤٨ – دير محيسن
٤٩ – خربة بيت فار
٥٠ – خلدة
٥١ – سجد
٥٢ – قزازه
٥٣ – أم كلخة
٥٤ – شحمة
٥٥ – قطرة
٥٦ – المخيزن
٥٧ – الخيمة
٥٨ – إذنبه
٥٩ – جليا
٦٠ – التينه

القدس

١ – ناتاف
٢ – بيت ثول
٣ – لفتا
٤ – بيت محسير
٥ – ساريس
٦ – خربة العمور
٧ – القسطل
٨ – قالونيه
٩ – دير ياسين
١٠ – عين كارم
١١ – صوبا
١٢ – بيت نقوبا
١٣ – خربة اسم الله
١٤ – دير رافات
١٥ – صرعة
١٦ – بريج
١٧ – عرتوف
١٨ – عسلين
١٩ – إشوع
٢٠ – دير ابان
٢١ – دير الهوا
٢٢ – جرش

٢٣ – السُفله
٢٤ – دير الشيخ
٢٥ – كسله
٢٦ – بيت أم الميس
٢٧ – دير عمرو
٢٨ – خربة اللوز
٢٩ – صطاف
٣٠ – عقور
٣١ – المالحه
٣٢ – الجوره
٣٣ – القبو
٣٤ – رأس أبو عمار
٣٥ – بيت عطاب
٣٦ – علار
٣٧ – الولجه

الخليل

١ – مغلس
٢ – تل الصافى
٣ – زكريا
٤ – بيت فاتاف
٥ – عجور
٦ – برقوسيا
٧ – زكرين
٨ – رعنا
٩ – دير الدبان
١٠ – زاتيا
١١ – كدنا
١٢ – بيت جبرين
١٣ – دير نخاس
١٤ – خربة أم برج
١٥ – القبيبة
١٦ – خربة الجمروره
١٧ – الدوايمة

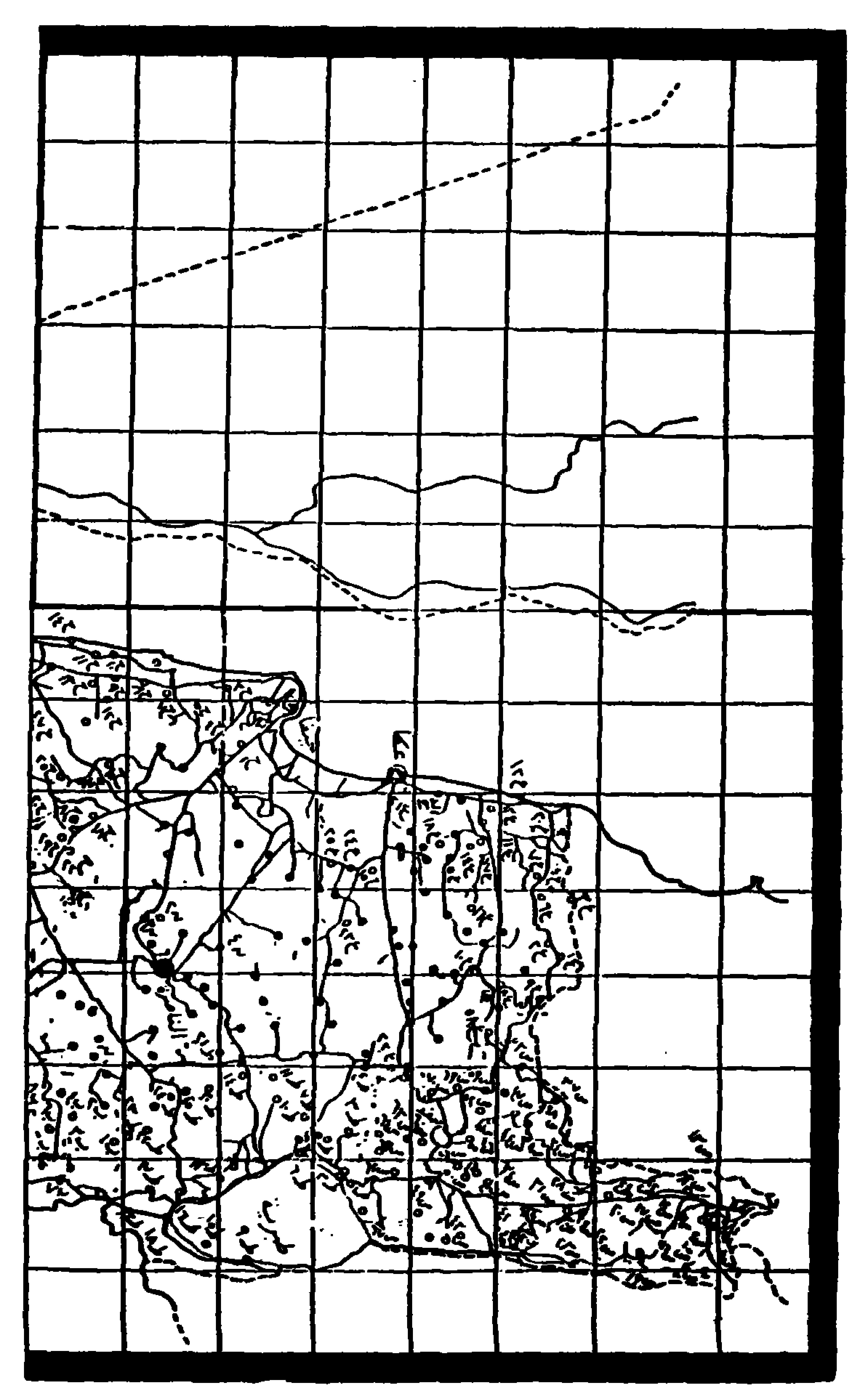
غزة

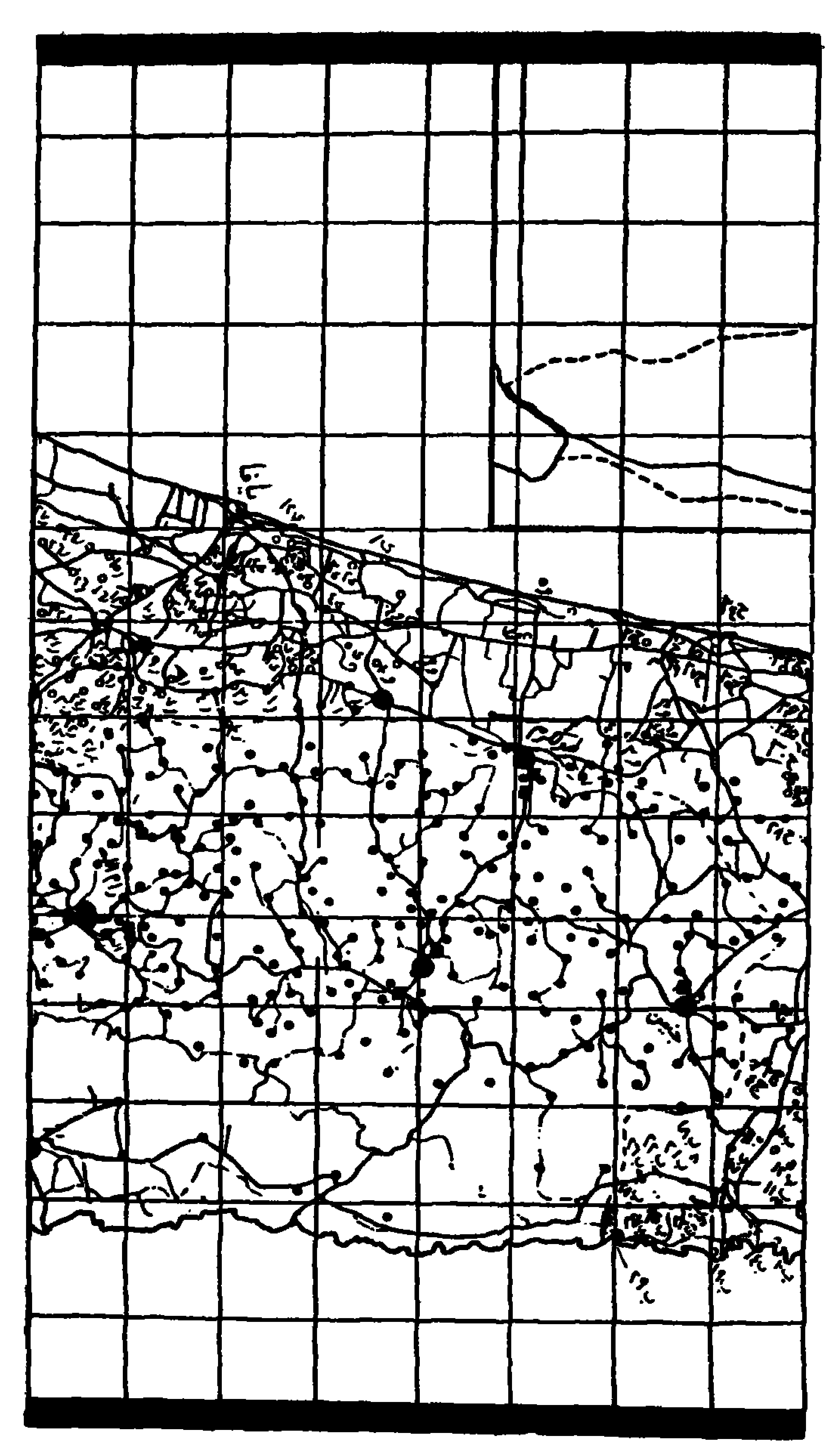
١ – المسمية الكبيرة
٢ – المسمية الصغيرة
٣ – ياسور
٤ – بطانى الشرقى
٥ – برقة
٦ – بطانى الغربى
٧ – إسدود
٨ – قسطينة
٩ – تل الترمس
١٠ – بيت داراس

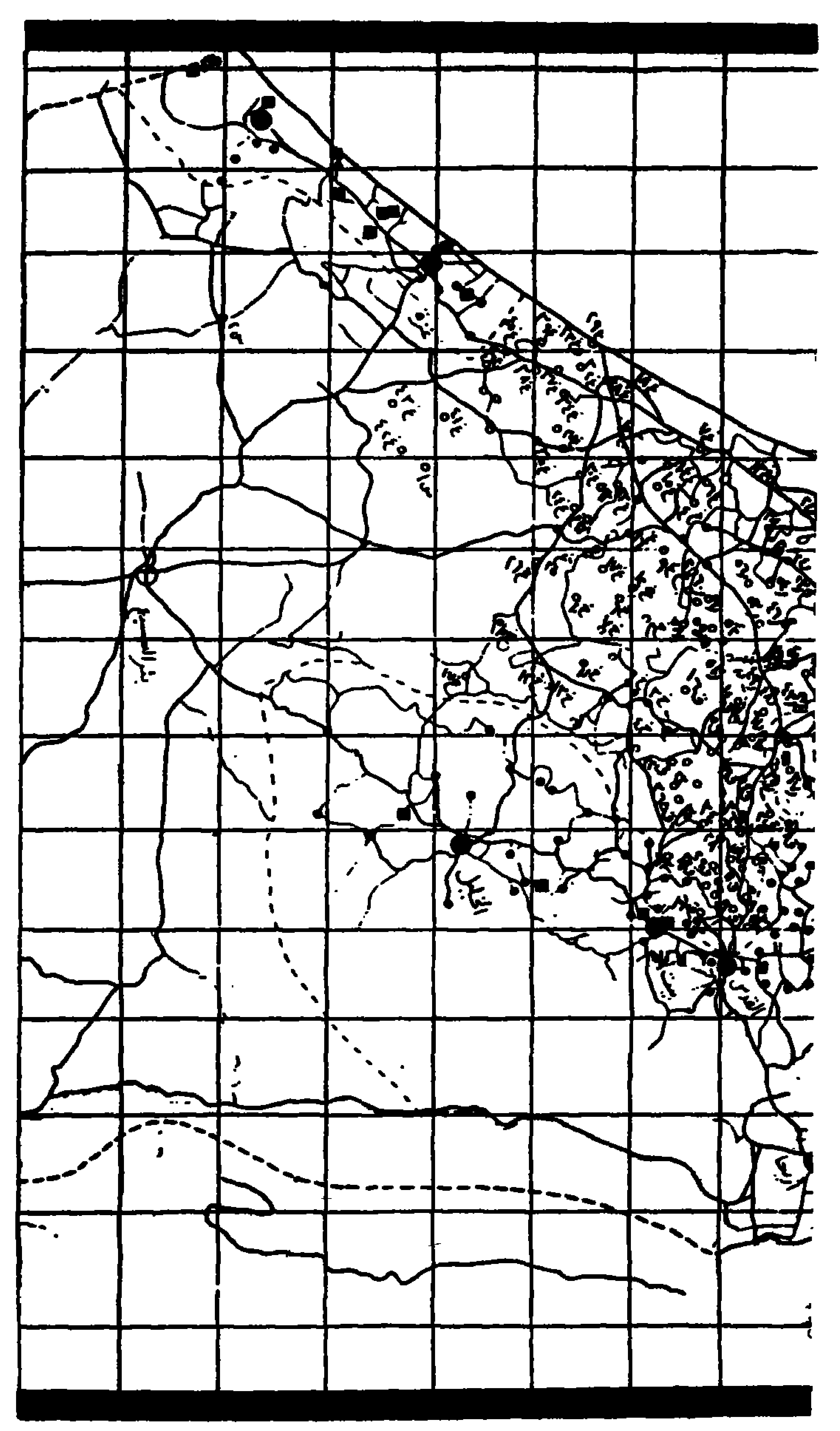
١١ – السوافير الشمالية
١٢ – بلعين
١٣ – عرب سكرير
١٤ – السوافير الشرقية
١٥ – السوافير الغربية
١٦ – جلدية
١٧ – صميل
١٨ – حمامة
١٩ – جولس
٢٠ – جسير
٢١ – حتا
٢٢ – بيت عفة
٢٣ – عبدس
٢٤ – كرتيا
٢٥ – الفالوجة
٢٦ – عراق المنشية
٢٧ – كوكبة
٢٨ – المجدل
٢٩ – الجوره
٣٠ – عراق سويدان
٣١ – بيت طيما
٣٢ – نعليا
٣٣ – خربة الخصاص
٣٤ – الجيه
٣٥ – حُليقات
٣٦ – بدير
٣٧ – بربرة
٣٨ – بيت جرجا
٣٩ – هربيا
٤٠ – سمسم
٤٤ – نجد
٤٥ – دير سنيد
٤٦ – دِمره
٤١ – هوج
٤٢ – كوفخه
٤٣ – المحرقة

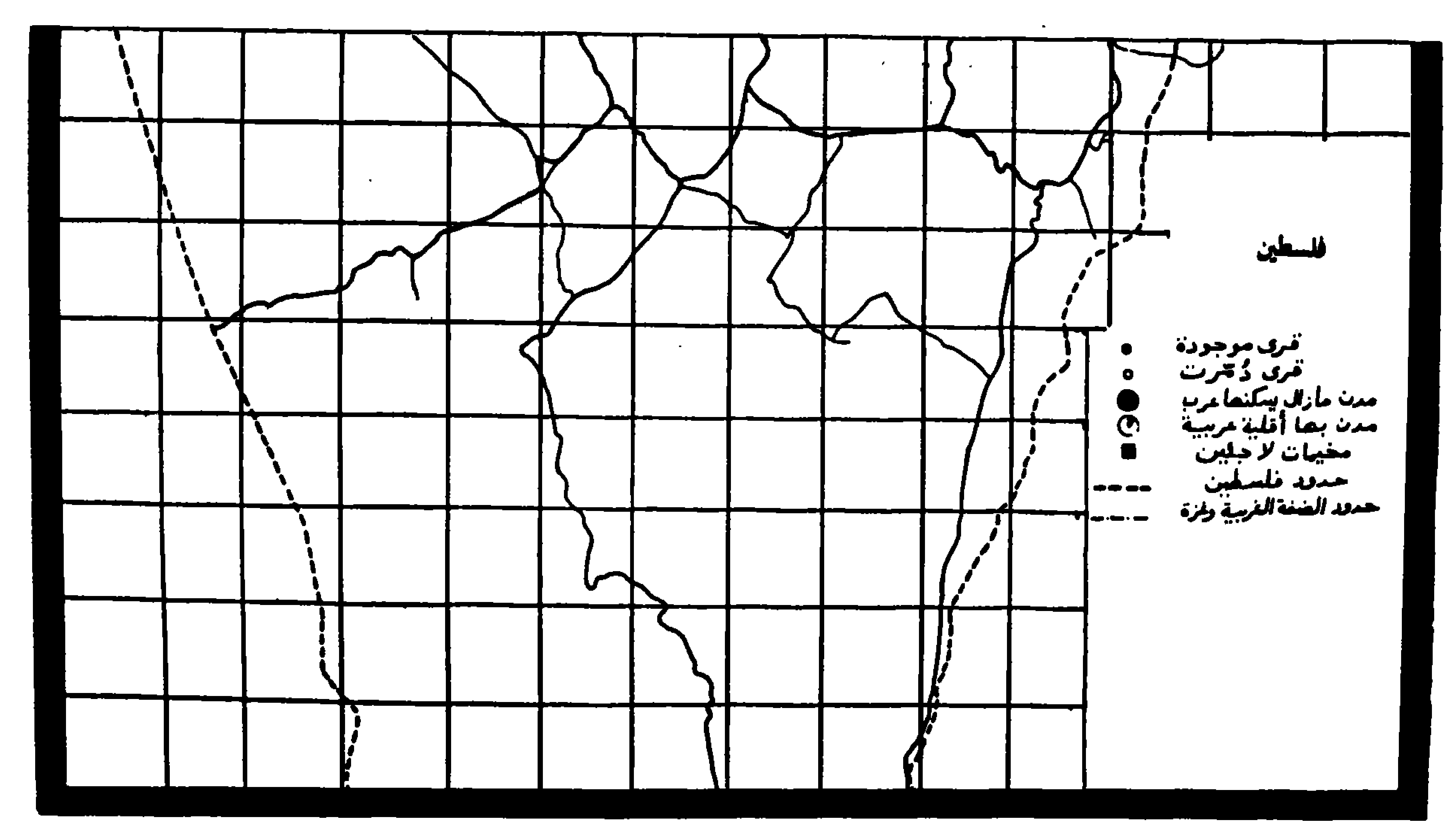
بئر السبع

١ – الجمامة
٢ – الإماره
٣ – تل الملح








فلسطين
قرى موجودة
قرى دُمّرت
مدن مازال يسكنها عرب
مدن بها أقلية عربية
مخيمات لاجئين
حدود فلسطين
حدود الضفة الغربية وغزة

استبيان حول مواقف الفلسطينيين الأجراء على جانبي خط الهدنة لعام ١٩٤٩

ابراهيم الدقاق

مقدمة

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة مواقف الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ، جنبا إلى جنب مع التطورات المحتملة التى تخلق ، أو يمكن أن تخلق ، أشكالا أعمق من التداخل والاندماج بين الفلسطينيين فى الجانبين . وقد أجرى بحثان فى هذا الصدد : الأول فى أوساط الصفوة السياسية ، والثانى فى أوساط الأجراء .

ويرمى البحث إلى تلمس أفكار الصفوة بمالها من تأثير فى عملية صنع القرار ، وكذلك تحديد أفكار الأجراء الذين ينمّون هذا التداخل والاعتماد المتبادل من خلال تجمعهم واتصالهم وتفاعلهم المباشر . وهكذا يمكن للصورة المتكاملة عن عملية التفاعل وصنع القرار أن تعكس المواقف الرئيسية لكل جانب تجاه الجانب الآخر .

وقد قدم إميل ساحلية البحث الخاص بعينة الصفوة بشكل مستقل متضمنا وجهات نظره فى هذا الشأن . وسنحاول فى هذه الصفحات تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالأجراء .

العينات

السمات :

وجهت إلى الأجراء على جانبى خط الهدنة لعام ١٩٤٩ نفس قائمة الأسئلة ، فيما عدا الأسئلة رقم ١٥ ، ١٦ ، ١٧ (انظر الملحق) . وقد تم استطلاع رأى خمسة وسبعين فردا من الضفة الغربية وثلاثة وسبعين فردا من إسرائيل . ولاتتضمن عينة الضفة الغربية « ع . ف » أية إناث ، بينما تضم عينة إسرائيل « ع . أ » ١٠ إناث (حوالى ١٤٪) ، ولاينبغى تفسير ذلك بعدم وجود عاملات فى الضفة الغربية ، فالواقع أن الصعوبات الفنية حالت دون تمثيل وجهات نظرهن . وقد تم اختيار عينة الضفة الغربية من : جنين ، طولكرم ، وقطاع قلقيلية ، ومن ناحية أخرى تم اختيار عينة إسرائيل من منطقة المثلث بشكل رئيسى . والقرى الأساسية فى هذه المنطقة هى : أم الفحم ، عارة ، كفر اقرع ، بكة الغربية ، الطيبة وكفر قاسم .

وهناك سببان لاختيار أفراد العينتين من هذه المناطق بعينها : الأول ، أن هذه المناطق مكملة لبعضها البعض من الناحية الجغرافية مما يجعل التفاعل أكثر سهولة ودواماً . وفضلاً عن ذلك فإن الروابط التاريخية والأسرية هناك تؤدى إلى تعميق التفاعل بين هاتين المجموعتين من الفلسطينين . أما السبب الثانى فقد كان إجباريا ، إذ أن الحدود التى وُضعت لهذه الدراسة لم تتح إمكانية التوسع والامتداد إلى مناطق أخرى .

ويبين الجدول ١ ، التوزيع الجغرافى للعينتين، بينما يبين الجدول ٢ الأوضاع الاجتماعية الإجمالية لأفراد العينتين

الجدول (١)
التوزيع الجغرافى للعينتين

المنطقة	ع ف		ع .أ	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مدن *	٣٠	٤٠	٥١	٣٧
قرى	٢٥	٣٣	٤٩	٣٦
مخيمات اللاجئين	٢٠	٢٧	–	–

(*) اعتبرت أم الفحم مدينة فى هذا المجال .

الجدول (٢)

(بالنسبة لنص الأسئلة ، انظر الملحق)

	السؤال ١ النوع		السؤال ٢ المجموعات العمرية				السؤال ٤ الحالة الاجتماعية				السؤال ٦ عدد الأطفال		
	ذكر	أنثى	١	٢	٣	٤	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	١–٥	+٦	–
ع.ف	٧٥	–	٢١	٢٥	١٥	١٤	٥٣	٢٠	–	١	٣١	١٨	٢٦
٪	١٠٠	–	٢٨	٣٣	٢٠	١٩	٧١	٢٧	–	١	٤١	٢٤	٣٥
ع.أ	٦٣	١٠	٢٨	٢٠	١٥	١٠	٣٨	٣٢	١	٢	١٥	١٩	٣٩
٪	٨٦	١٤	٣٨	٢٧	٢١	١٤	٥٢	٤٤	١	٣	٢١	٢٦	٥٣

الجدول ٢ (أ)

	السؤال ٧ التعلم						السؤال ٨ الأصل				السؤال ٩ الملكية			
	أ	ت .أ	ت .ع ت-ث	ج .م	ج	ت	ق	م .ل	ق .م	م	ل	ع	ل .س	ممتع
ع .ف	١٢	٢٢	٣٣	٣	٢	٢	٣٥	٢٩	–	١١	٢٤	٢٥	٢٢	٤
٪	١٦	٢٩	٤٤	٤	٣	٣	٤٧	٣٩	–	١٥	٣٢	٣٣	٢٩	٥
ع .أ	٦	٢٨	٢٥	٦	٥	٣	٦٤	٦	١	٢	٣١	٢٣	٢٢	–
٪	٨	٣٨	٣٤	٨	٧	٤	٨٨	٨	١	٣	٤٢	٣٢	٣٠	–

الجدول ٢ (ب)

المصادرة	السؤال ١٠ فقد الملكية من خلال			السؤال ١١ الاعتماد على العمل فى اسرائيل		
	هجرة إجبارية	بيع	ممتنع عن الإجابة	نعم	لا	إجابات أخرى
ع. ف ٣٠	–	–	٤٥	٥٣	٢٢	–
٪ ٤٠	–	–	٦٠	٧١	٢٩	–
ع. أ ١٦	١١	١	٤٥	٦٧	٥	١
٪ ٢٢	١٥	١	٦٢	٩٢	٧	–

الجدول ٢ (ج)

	السؤال ١٢ مصادر أخرى للدخل					السؤال ١٣ الحصول على العمل عن طريق					
	زراعة	تجارة	خدمات	مصادر أخرى	ممتنع عن الإجابة	مكاتب العمل	وسطاء	مبادرة شخصية	أصدقاء أو أقارب	وسائل أخرى	ممتنع
ع .ف	١٦	٢	–	٣	٥٤	٢٧	٦	١٩	٢٠	–	٣
٪	٢١	٣	–	٤	٧٢	٣٦	٨	٢٥	٢٧	–	٤
٤ .أ	٤	–	١	١	٦٧	١٩	١	٣٥	١٧	٣	٤
٪	٥	–	١	١	٩٢	٢٦	–	٤٨	١٥	٤	٥

الجدول ٢ (د)

	السؤال ١٤ عضوية نقابة			السؤال ١٥ عضوية المستدروت		السؤال ١٦ الاستفادة من عضوية المستدروت				
	نعم	لا	ممتنع	نعم	لا	١ - صحية	٢ - حقوق	١ +٢	فوائد أخرى	ممتنع
ع .ف	٤	٢٩	٤٢	–	–	–	–	–	–	–
٪	٦	٣٩	٥٦	–	–	–	–	–	–	–
ع .أ	٦٧	٦	–	٦٥	٨	٤٦	٥	١٣	١	٨
٪	٩٢	٨	–	٨٩	١١	٦٣	٧	١٨	–	١١

الجدول ٢ (م)

	السؤال ١٧ المسعدروت كأداة تمييز			السؤال ١٨ طبيعة العمل			السؤال ١٩ المهنة					
	نعم	لا	ممتنع	فنى	غير فنى	ممتنع	البناء	زراعة	صناعة	خدمات	مهن أخرى	ممتنع
ع .ف	–	–	–	٢٦	٤٤	٥	٣٣	٨	١٣	١٢	٦	٣
٪	–	–	–	٣٥	٥٩	٧	٤٤	١١	١٧	١٦	٨	٤
ع .أ	٣٩	٢٨	٦	٤٥	٢٧	١	٢٧	١١	٢٠	١٣	٢	–
٪	٥٣	٣٨	٨	٦٢	٣٧	١	٣٧	١٥	٢٧	١٨	٣	–

الجدول ٢ (و)

	السؤال ٢٠ وقت العمل		السؤال ٢١ التصنيف الإثني لأصحاب الأعمال				السؤال ٢٢ علاقة العامل بصاحب العمل					
	ساعات العمل		يهودى	عربى	آخرين	ممتنع	جيدة	مرضية	سيئة	سيئة جدا	إجابات أخرى	ممتنع
ع.ف	٨ر٧	٤ر٢	٥٧	١٨	–	–	٢٤	٣٩	١١	١	–	–
٪	–	–	٧٦	٢٤	–	–	٣٢	٥٢	١٥	١	–	–
ع.أ	٧ر٧	٥ر١	٥٣	١٥	٤	١	٤	٣٥	١٢	١١	–	١١
٪	–	–	٧٣	٢١	٥	–	٥	٤٨	١٦	١٥	–	١٥

الجدول ٢ (ز)

	السؤال ٢٣ الانتماء الإثني كعامل تمييز			السؤال ٢٤ تمييز أصحاب الأعمال			السؤال ٢٥ أسباب المعاملة التمايزية					السؤال ٢٦ نتائج المعاملة التمايزية			
	نعم	لا	ممتنع	نعم	لا	ممتنع	اختلاف الأجور	تفاعل أسهل	عدم المساواة	أسباب أخرى	ممتنع	تقوية العلاقة	إضعاف العلاقة	لاتأثير	ممتنع
ع.ف	٤٣	٢٥	٧	٤٢	٢٤	٩	١٢	١٠	–	٢٥	٢٨	٩	١٨	٣٢	١٦
٪	٥٧	٣٣	٩	٥٦	٣٢	١٢	١٦	١٣	–	٣٣	٣٧	١٢	٢٤	٤٣	٢١
ع.أ	٣٧	٢٤	١٢	٤٩	١٢	١٢	٥	١٧	٦	٢٧	١٨	٣٢	٣	١٨	٢٠
٪	٥١	٣٣	١٦	٦٧	١٦	١٦	٧	٢٣	٨	٣٧	٢٥	٤٤	٤	٢٥	٢٧

جدول ٢ (ح)

	السؤال ٢٧								السؤال ٢٨			
	نعم	لا	ممتنع	ممتازة	جيدة	مرضية	سيئة	ممتنع	ممتازة	جيدة	مرضية	سيئة	ممتنع
ع . ف	٦	٥	٦٤	٨	٣٢	١٦	٤	١٥	٣	٢١	٢٣	٨	٢٠
٪	٨	٧	٨٥	١١	٤٣	٢١	٥	٢٠	٤	٢٨	٣١	١١	٢٧
ع . أ	٢٤	٤٣	٦	٣٣	١٤	١٥	٢	٩	٢٢	١٣	١٥	٤	١٩
٪	٣٣	٥٩	٨	٤٥	١٩	٢١	٣	١٢	٣٠	١٨	٢١	٥	٢٦

الجدول ٢ (ط)

	السؤال ٢٩			السؤال ٣٠			السؤال ٣١		
	نعم	لا	ممتنع	نعم	لا	ممتنع	نعم	لا	ممتنع
ع.ف	–	–	٧٥	٣٠	٣٦	٩	٣٢	٣٥	٨
٪	–	–	١٠٠	٤٠	٤٨	١٢	٤٣	٤٧	١١
ع.أ	٥٣	١٣	٧	٦٠	١٢	١	٥٥	١٤	٤
٪	٧٣	١٨	١٠	٨٢	١٦	١	٧٥	١٩	٥

الجدول ٢ (ى)

	السؤال ٣٢ موعد الزيارات					السؤال ٣٣ غرض الزيارات				
	أكثر من مرة أسبوعيا	أسبوعيا	شهريا	أحيانا	ممتنع	اجتماعى	شراء	نزهة	أسباب أخرى	ممتنع
ع.ف	٣	٣	٥	٢٤	٤٠	٢٦	٥	١٠	٩	٢٥
٪	٤	٤	٧	٣٢	٥٣	٣٥	٧	١٣	١٢	٣٣
ع.أ	–	٣	١٩	٣٥	١٦	٥	٤	٤	٥١	٩
٪	–	٤	٢٦	٤٨	٢٢	٧	٥	٥	٧٠	١٢

ورغم أنه كان مقصودا من العينتين (ع.ف / ع .أ) أن تمثلا منطقة جغرافية محدودة ، فإن النتائج مع ذلك يجب أن تستخدم بتحفظ وعناية . فقد أظهرت نتائج السؤال السابع (المستوى التعليمى) – على سبيل المثال – أن ٧٥٪ من أفراد عينة الضفة الغربية « ع.ف » أميون أو تلقوا تعليما ابتدائيا أو إعداديا أو ثانويا ، وضمت العينة اثنين فقط من خريجى الجامعات واثنين من الحاصلين على تدريب مهنى . وأظهرت النتائج أيضا أن ٧٣٪ من عينة اسرائيل « ع . أ » أميون أو حصلوا على تعليم ابتدائى أو إعدادى أو ثانوى بينما كان هناك خمسة أفراد تلقوا تعليما جامعيا ، وثلاثة من الحاصلين على تدريب مهنى .

وقد تمت دراسة الأسئلة من ٢١ – ٢٩ ، مع الأخذ بعين الاعتبار المجموعات العمرية (السؤال ٣) ومستويات التعليم (السؤال ٧) . وتنقسم الدراسة إلى قسمين :

١ – سلوك ومواقف العامل تجاه صاحب العمل (الأسئلة ٢١ – ٢٤) .

٢ – العلاقة المتطورة بين جماعتى العمال (الأسئلة ٢٥ – ٢٩)

التحليل

أ – علاقة العامل بصاحب العمل : تم تقصى هذه العلاقة من خلال إجابات الأسئلة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ كما تم التحليل على ضوء المجموعات العمرية ومستوى التعليم .

١– صاحب العمل (الأسئلة ٢١و٢٢)

أظهرت نتائج « ع . ف » أن ٧٥٪ من أصحاب الأعمال يهود و٢٤٪ منهم عرب ، ولم يصف أحد من المستجوبين الذين يعملون لدى أصحاب الأعمال العرب العلاقة معهم بأنها « سيئة » أو « سيئة جداً » . وفى المقابل يعتقد ٧٨٪ من أفراد العينة أن هذه العلاقة

« جيدة » ، ويعتبر ٢٢٪ أن هذه العلاقة « مرضية » .

وأظهرت إجابات من يعملون لدى أصحاب الأعمال اليهود نتائج مختلفة . فقد اعتبر ١٨٪ من أفراد العينة هذه العلاقة « جيدة » ، واعتبرها ٦٢٪ « مرضية » بينما وصفها ٢٠٪ بأنها « سيئة » . ولم يصف أحد من المستجوبين العلاقة بأنها « سيئة جداً » .

وتوجد نفس النسبة تقريبا من أصحاب الأعمال العرب / اليهود فى « ع .أ » (٧٣٪ يهود و٢١٪ عرب) . ويلاحظ أيضاً أن النسبة متشابهة فيما يخص العلاقة بين أفراد العينة وأصحاب الأعمال العرب ، فلم يصف أحد من المستجوبين هذه العلاقة بأنها « سيئة » أو « سيئة جداً » . وفى المقابل اعتبرها ٢٠٪ « جيدة » ووصفها ٤٠٪ بأنها « مُرضية » .

والانطباع الأول الذى يستخلصه المرء أن هناك تصورا واحدا تقريبا بين أفراد « ع . ف » و « ع . أ » فيما يتعلق بأصحاب الأعمال العرب على جانبى خط الهدنة ، وإن كانت هذه التصورات متباينة فى الدرجة بالطبع . وفضلاً عن ذلك ، فقد عبّر الفلسطينيون فى إسرائيل بشكل أكبر عن عدم الرضا فى علاقتهم بأصحاب الأعمال اليهود ، بينما عبر الفلسطينيون من الضفة الغربية نسبيا عن رضاهم وتفاهمهم .

ويبين الجدول ٣ تحليل هذه التصورات بالنظر إلى السن والمستوى التعليمى ، ودونما إشارة إلى الانتماء الإثنى لأصحاب الأعمال . ولعل أبرز النتائج فى هذا الصدد يتمثل فى العدد الكبير من الممتنعين عن الإجابة بين أفراد « ع . أ » . والغريب أن الممتنعين عن الاجابة فى « ع . ف » جاءوا فقط من بين الحاصلين على مستوى التعليم الابتدائى (١١٪) ، وفى المقابل توجد أعلى نسبة للممتنعين عن الإجابة فى نفس المستوى التعليمى ضمن (ع . أ)-(٦٧٪) . وفضلاً عن ذلك يلاحظ أن الشعور بعدم الرضا من (ع . ف) يتزايد بتزايد المستوى

التعليمى . ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الحاصلين على أدنى مستويات التعليم فى (ع . أ) هم عموما الأقل رضا ، ومع ذلك لاتظهر النتائج علاقة واضحة بين مستوى التعليم ودرجة الرضا .

٢ – العلاقة بين الأجراء وأصحاب الأعمال على ضوء الهوية الإثنية لأصحاب الأعمال :

يعتقد ٥٧٪ من الأجراء فى « ع . ف » أن الهوية الإثنية لصاحب العمل تعد عاملا يحدد العلاقة معه ، بينما ينفى ٣٣٪ منهم هذا الأمر . ومن ناحية أخرى تبين نتائج « ع . أ » أن ٥١٪ من المستجوبين أن هوية صاحب العمل تعد عاملا بينما ينفى ٣٣٪ منهم ذلك .

والجدير بالملاحظة أن نسبة الممتنعين عن الإجابة فى (ع . أ) أعلى منها فى « ع . ف » . ومع ذلك فإن نسبة المؤيدين لمقولة وجود تأثير إثنى على العلاقة المتبادلة ، أعلى بين عمال الضفة الغربية (٥٧٪) عنها بين العمال فى إسرائيل . فى حين أن نسبة المعارضين لهذه المقولة واحدة بين العمال على جانبى خط الهدنة .

ويبين الجدول ٤ هذه التصورات طبقا للمجموعات العمرية ومستويات التعليم . ويتضح من هذه النتائج أن الممتنعين عن الإجابة هم أساسا من بين المجموعتين العمريتين الأخيرتين (٣ ، ٤) . كما يتضح أن الأجيال الأصغر (١ ، ٢) أكثر تحديداً .

ويبين الجدول المزيد من الحقائق بخصوص مستوى التعليم ، إلا أنه قد يؤدى إلى استنتاجات خاطئة إذا ماأعطى نفس الوزن لكل المستويات . ومن المفيد أن نضع فى أذهاننا العناصر الإجمالية للعينة فى علاقتها بمستوى التعليم . وإذا أخذنا هذه الحقائق فى الاعتبار ، فإن التحليل يميل إلى إهمال هؤلاء الذين حصلوا على تعليم متوسط وجامعى وكذلك من حصلوا على تدريب مهنى .

وتبعا لذلك ، يلاحظ أن نفس النسبة (٣٣٪ تقريبا) من كافة مستويات التعليم (عدا المستويات الثلاثة المذكورة آنفا) فى « ع . أ » تنفى وجود تأثير للهوية الإثنية لصاحب العمل على طبيعة العلاقة . وبالمثل فإن نسبة مماثلة فى « ع . ف » تنفى هذا الأمر . ويتصدر الأميون فى هذه العينة قائمة الرافضين لوجود تأثير . ومن ناحية أخرى ، فإن الأميين فى « ع . أ » يتصدرون قائمة المؤيدين لوجود تأثير ، بينما يجىء الأميون المؤيدون فى « ع . ف » فى ذيل القائمة .

٣ - المعاملة التمايزية لصاحب العمل تجاه الأجراء (السؤال ٢٤)

أظهر الاستبيان أن ٥٦٪ من « ع . ف » (٦٧٪ من « ع . أ ») يؤمنون بأن معاملة صاحب العمل للأجير تختلف باختلاف انتماء هذا الأجير إلى الضفة الغربية أو اسرائيل ، بينما يرى ٣٢٪ من « ع . ف » (١٦٪ من « ع . أ ») رأيا مغايراً .

ويبين الجدول (٥) هذه النتائج بالنظر إلى العمر ومستوى التعليم . ويتضح من النتائج أن الشباب المشاركين فى « ع . ف » هم أكثر من يؤكدون وجود تلك المعاملة التمايزية . ولا يوجد مثل هذا الارتباط فى « ع . أ » . وفضلاً عن ذلك فإن نسبة الممتنعين عن الإجابة فى « ع .ف » قليلة بينما ترتفع هذه النسبة فى « ع . أ » .

وبالنسبة للمستوى التعليمى يلاحظ أن ثمة تشابهاً كبيراً بين العينتين فيما يتعلق بموقف من تلقوا تعليما ابتدائيا تجاه المعاملة التمايزية .

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن إدراك المعاملة التمايزية فى « ع . ف » يتتابع تنازليا من أعلى مستويات التعليم وحتى الأمية ، بينما لاتعكس النتائج أى ارتباط واضح بين مستوى التعليم والإدراك فى « ع . أ » .

ب - العلاقة بين فلسطينيي الضفة الغربية والفلسطينيين فى إسرائيل .

جرى بحث هذه العلاقة من خلال الأسئلة ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ وتم تحليل النتائج فى علاقتها بالمجموعات العمرية ومستويات التعليم .

١ - أسباب المعاملة التمايزية (السؤال ٢٥)

تباينت الآراء إلى حد كبير بشأن المعاملة التمايزية من جانب صاحب العمل تجاه الأجراء من الضفة الغربية وإسرائيل . ويمثل الجدول ٦ هذه التصورات فى علاقتها بالمجموعات العمرية ومستوى التعليم . ورغم وجود نسبة كبيرة من الممتنعين عن الإجابة فى « ع . ف » و« ع .أ » ، فإن إجابات النسبة الباقية من المستجوبين عكست اختلافا واضحاً فى رؤية أسباب التمييز . فقد اعتبرت غالبية « ع . ف » أن أختلاف الأجور هو السبب الرئيسى للتمييز ، بينما اعتبر أفراد « ع .أ » أن التفاعل الأكثر سهولة * بينهم وبين أصحاب الأعمال هو السبب فى التمييز الموجه ضد فلسطينيى الضفة الغربية . ويعكس كل من هذه التصورات فهما مختلفاً للقضية . فبينما يعتقد أفراد « ع . ف » أنهم ذوى حظوة لدى صاحب العمل بسبب أجورهم المنخفضة ، فإن أفراد « ع . أ » يعتبرون أنفسهم أكثر تميزا لأنهم يستطيعون التواصل بشكل أفضل مع صاحب العمل .

والملاحظ أن أفراد المجموعة العمرية الرابعة (فوق ٤٥ سنة) هم أكثر من يؤكد على اختلاف الأجور فى « ع . ف » ، ومع ذلك فليس هناك تباين ملحوظ تين هذه المجموعة وغيرها من المجموعات .

* يمكن تعريف التفاعل الأكثر سهولة - فى هذه الحالة - بأنه يعنى معرفة اللغة العبرية وقواعد العلاقات فى المجتمع الإسرائيلى بالإضافة إلى الانتظام .

وتشدد الإجابات التى تندرج تحت عنوان « أسباب أخرى » على الأسباب السياسية بشكل رئيسى إذ تكررت أكثر من مرة تعبيرات مثل : العنصرية ، الاستغلال ، التمييز (٧ مرات فى إجابات « ع . ف » و١٣ مرة فى إجابات « ع . أ » ، كما وردت تعبيرات أخرى مثل « أسباب سياسية » أو « الأوضاع الراهنة » عدة مرات أيضا (٩ مرات فى إجابات « ع . ف » ومرة واحدة فى إجابات « ع . أ ») .

وتمثل الإجابات التى تندرج تحت عنوان « أسباب أخرى » أعلى نسبة مئوية فى « ع . ف » (٢٧٪) وتأتى فى المرتبة الثانية لدى « ع .أ » . وبالمثل فإن « ع .أ » تسير فى معظمها على نفس ترتيب « ع . ف » (٢٥٪) . إلا أن عنصر التفاعل الأكثر سهولة يسبق الإجابات الأخرى فى نظام ترتيب الأسباب فى ع . أ (٤١٪) .

وبالنسبة لمستوى التعليم ، يتصدر المجموعة ذوو التعليم الابتدائى والاعدادى (٢٣٪ و٢٢٪) وقدامتنع معظم المساهمين من « ع . ف » عن الإجابة ، ومع ذلك فإن عدد من أجاب منهم « إجابات أخرى » يعد مرتفعا نسبياً .

وبالنسبة لمستوى التعليم أيضا فى « ع .أ » فإن عدد الممتنعين عن الإجابة مرتفع للغاية نسبياً . ولكنهم يميلون إلى اعتبار « التفاعل الأكثر سهولة » و « اختلاف الأجور » أهم أسباب المعاملة التمايزية . ويقل عدد من ذكروا « أسباباً أخرى » بشكل ملحوظ عن « ع . ف » .

٢ – نتائج المعاملة التمايزية (السؤال ٢٦)

طلب من المستجوبين أن يختاروا إجابة واحدة من ثلاث إجابات تتناول نتائج المعاملة التمايزية وما إذا كانت تؤدى إلى تقوية العلاقات بين فلسطينيى الضفة الغربية والفلسطينيين فى اسرائيل أم أنها تضعف هذه العلاقات أم أنه لايوجد أى تأثير .

وكانت المفاهيم التى أسفرت عنها الإجابات متضاربة عموما بين

المجموعتين . فبينما تميل أغلبية « ع . ف » إلى اعتبار أن هذه المعاملة التمايزية لاتترك أى أثر (غ . ف » : ٤٣٪ - « ع . أ » : ٢٥٪) ، تشعر أغلبية « ع . أ » أنها تؤدى إلى تقوية العلاقة (« ع .أ » : ٤٤٪ - « ع . ف » :١٢٪) . وبالإضافة إلى ذلك عبّر ٤٪ من « ع . أ » عن اعتقادهم بإمكانية أن تؤدى المعاملة التمايزية إلى إضعاف العلاقة ، ويشاركهم هذا الرأى ٢٤٪ من « ع . ف » .

ويبين الجدول ٧ هذه الاتجاهات فى علاقتها بالمجموعات العمرية ومستوى التعليم .

ويتضح من تحليل النتائج أن ثمة اختلافاً واضحاً فى المفاهيم بين « ع . ف » و « ع . أ » بالنظر إلى المجموعات العمرية . فالمجموعة العمرية [١] فى « ع . ف » و « ع . أ » تعتقد أن المعاملة التمايزية تؤدى إلى إضعاف العلاقة بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وإسرائيل ، إلا أن عدد المستجوبين الذين ينتمون إلى هذه المجموعة فى « ع . ف » يقل عن نصف عدد المستجوبين من نفس المجموعة فى « ع .أ » .

والجدير بالملاحظة أيضاً أن هناك نسبة مرتفعة من الممتنعين عن الإجابة فى العينتين ، وتزيد النسبة المئوية للممتنعين فى « ع .أ » عنها فى « ع . ف » . وتضم المجموعة العمرية [٣] أكبر نسبة من الممتنعين (٤٠٪ فى كلٍ من العينتين) .

وبالنسبة لمستوى التعليم يلاحظ أن أغلبية الأميين فى « ع . ف » (٥٨٪) يعتقد أنه لايوجد تأثير للمعاملة التمايزية على العلاقة المتبادلة . وبينما تميل الأغلبية فى « ع . أ » (٥٠٪) إلى الاعتقاد بأن هذه المعاملة تؤدى إلى تقوية العلاقة المتبادلة ، فلا يوجد فى « ع . ف » من يعتقد بأنها تؤدى إلى تقوية أو إضعاف العلاقة المتبادلة ، حيث امتنع ٤٢٪ عن الاجابة ، ومن ناحية أخرى لم يمتنع أحد فى « ع . أ » عن الإجابة ، ولم بذكر أحد أن المعاملة التمايزية تؤدى إلى إضعاف العلاقة .

وبالنسبة لمستوى التعليم الابتدائى فإن ثلث عدد المستجوبين فى كل من العينتين يعتقد أنه لايوجد تأثير (« ع . ف » : ٣٥٪ « ع . أ » : ٣٣٪) ، كما أن نسبة الممتنعين عن الإجابة واحدة تقريبا (ع . ف « ٣٢٪ – ع . أ » : ٢٨٪) . ويكمن الاختلاف الرئيسى بين العينتين فى الإجابات المتعلقة بتقوية أو إضعاف العلاقة المتبادلة ، فبينما يرى ١٨٪ من « ع . ف » أن المعاملة التمايزية تضعف العلاقة المتبادلة ، فإن ٤٪ فقط من « ع .أ » يشاركون هذا الرأى . ومن ناحية أخرى يعتقد ١٤٪ فقط من « ع . ف » أن المعاملة التمايزية تؤدى إلى تقوية العلاقة المتبادلة ، فى حين ترتفع نسبة أنصار هذا الرأى فى « ع . أ » إلى ٣٢٪ .

ويمكن استخلاص نتائج مشابهة فى المستوى التعليمى الثانى . فبالنسبة للتعليم الاعدادى عبر ٦٧٪ فى كل من المجموعتين عن اعتقادهم بأنه لايوجد تأثير . ولم يمتنع أحد منهم عن الإجابة . وينعكس الخلاف فى وجهات النظر بين المجموعتين فى الإجابات الأخرى . فلا يوجد فى « ع . ف » من يعتقد بأن المعاملة التمايزية تؤدى إلى تقوية العلاقة ، ويرى ٣٣٪ منهم أنها تؤدى إلى إضعافها ، فى حين تبدو الصورة معكوسة تماما فى « ع . أ » إذ يرى ٣٢٪ أن المعاملة التمايزية تؤدى إلى تقوية العلاقة ، ولا يوجد من يعتقد بأنها تضعف العلاقة .

أما بالنسبة لباقى المستويات فلاأهمية تذكر لنتائجها بالنسبة للتوجه العام للعينتين .

٣ – التنافس بين أجراء الضفة الغربية ، والأجراء الفلسطينيين فى إسرائيل (السؤال ٢٧)

يعتقد ٨٪ فقط من « ع . ف » أنه يوجد تنافس ، ويرى ٧٪ أنه لايوجد تنافس ، أما الأغلبية (٨٥٪) فقد امتنعت عن الإجابة ، ولم تعلل سبب الامتناع ، وحتى الأفراد القلائل الذين أجابوا ، كانت

إجاباتهم غامضة .

ويختلف الأمر فى « ع .أ » ، إذ يرى ٣٣٪ أنه يوجد تنافس ، ويعتقد ٥٩٪ أنه لايوجد تنافس ، بينما امتنع ٨٪ عن الإجابة دون إبداء أسباب هذا الامتناع .

وتتركز أسباب هذا التنافس عند أفراد « ع . أ » فى الأجور المنخفضة التى يحصل عليها أهالى الضفة الغربية (٦٣٪) ، بينما رفض ٢٩٪ إعطاء أى أسباب . وأشار باقى أفراد العينة إلى أسباب أخرى .

ومن الممتع تحليل إجابات أفراد « ع .أ » الذين يرون أنه لايوجد تنافس . فالثلث تقريباً (٣٢٪) يعتقد أن السبب هو طبيعة الوظائف التى تخصص لكل طرف . وهناك نسبة مساوية لم تذكر أسبابا لوجهات نظرها . أما باقى الإجابات فتتراوح بين الإشارة إلى الأوضاع التى يعيش فى ظلها أهالى الضفة الغربية (حوالى ٢٠٪) أو الإشارة إلى أسباب تبريرية مثل :

- الله هو الرازق .
- أهالى الضفة الغربية عرب ، ومن ثم لايوجد تنافس .
- أهالى الضفة الغربية لايتنافسون ، ولكن وجودهم يؤثر على الأجور ويؤدى إلى انخفاضها .
- كلا الطرفين يواجه نفس المصير .

ويبين الجدول ٨ نتائج هذه الإجابات فى علاقتها بالمستوى التعليمى والمجموعات العمرية .

وبالنسبة لأفراد « ع . ف » ، فعلى الرغم من أن أقلية ضئيلة هى التى أجابت (١٥٪) ، فإن الامتناع عن الإجابة ينعكس مع ذلك ، بنفس النسبة فى التحليل .

ومن ناحية أخرى يعكس تحليل إجابات « ع . أ » توافقاً بين

المجموعات العمرية المختلفة ومستويات التعليم إذ تشعر الأغلبية أنه لا يوجد تنافس .

٤ – العلاقة المتبادلة (السؤال ٢٨)

يرمى السؤال إلى تحديد العلاقة النامية بين فلسطينيى الضفة الغربية والفلسطينيين فى إسرائيل من خلال مستويين :

أ – المستوى العاطفى (الشعورى) .
ب – مستوى المصالح .

أ – العلاقة الشعورية

هناك نوع من التوازن فى مفاهيم « ع . ف » و « ع . أ » بخصوص العلاقة الشعورية . فالاتجاه العام يعتبر أن العلاقة النامية إما « ممتازة » (« ع . ف » : ١١٪ – « ع . أ » ٤٥٪) ، أو « جيدة » (« ع . ف » ٤٣٪ – « ع . أ » ١٩٪) أو « مرضية » (« ع . ف »٢١٪ – « ع .أ ») ، وهناك أقلية هامشية تعتبر هذه العلاقة « سيئة » . ويمكن الخروج بنفس الانطباع إذا أخذنا فى الاعتبار المجموعات العمرية ومستوى التعليم (الجدول ٩) .

ب – العلاقة فى إطار المصالح

على الرغم من أن العلاقة الشعورية أكثر عمقا وتكثيفا ، فإن علاقة المصالح جيدة تماما بشكل عام (فى « ع . ف » يعتبرها ٢٨٪ « جيدة » و٣٠٪ يعتبرها مرضية ويعتقد ١٢٪ فقط أنها « سيئة » . وعلى الجانب الآخر يعتبر ٢٩٪ من « ع . أ » أن العلاقة « ممتازة » ، ويعتبرها ١٨٪ « جيدة » ويرى ٢١٪ أنها « مُرضية » ويعتقد ٥٪ أنها « سيئة ») .

ولايظهر تحليل النتائج بالنسبة للعمر ومستوى التعليم أية خلافات تصادمية . بل إنها على النقيض من ذلك تعكس نفس التوازن الذى رأيناه فى المستوى الشعورى .

٥ – نمو المصلحة المشتركة (السؤال ٢٩)

يهدف السؤال إلى تحديد مفاهيم الأجراء بالنسبة لتطور مصالح حقيقية مباشرة بين الطرفين ، وكان على المستجوبين أن يجيبوا بنعم أو لا .

وقد تباينت هذه المفاهيم فى « ع . ف » عنها فى « ع . أ » . فالأغلبية فى « ع . ف » (٤٣٪) تشعر أنه لاتوجد أرضية مشتركة ، ويشاركهم هذا الرأى ١٨٪ فقط فى « ع .أ » . والأقلية فى « ع . ف » تعتقد أن هناك مصلحة مشتركة متنامية (٣٢٪) ويشاركهم هذا الرأى أغلبية « ع .أ » (٥٣٪) . وكانت نسبة الممتنعين عن الإجابة مرتفعة فى «ع . ف » (٢٥٪) بينما بلغت هذه النسبة فى « ع . أ » ٨٪ فقط (الجدول ١٠) .

ويظهر تحليل الإجابات بالنسبة للعمر أن الأصغر سنا فى المجموعتين يشعرون بوجود مصلحة مشتركة متنامية . ويتفوق عليهم الأكبر سنا فقط فى « ع . أ » .

والجدير بالملاحظة ، فى هذا السؤال ، أن الاستجابة كانت عالية نسبيا بين أفراد « ع . ف » ، وكانت أعلى استجابة فى أوساط الأكبر سنا (٤٣٪) .

ويُلاحظ أنه لايوجد بين الأميين فى « ع . ف » من يعتقد بوجود مصلحة مشتركة بين الجانبين ، فى حين أن ١٠٠٪ من الأميين فى « ع .أ » يرون أن هناك مصلحة مشتركة متنامية ويمثل الحاصلون على مستوى التعليم الثانوى فى « ع . ف » أعلى نسبة – بعد مستوى التعليم

الجامعى المتوسط – فى مجال التأكيد على وجود مصلحة مشتركة . ويأتى مستوى التعليم الثانوى فى المرتبة الثانية ، إذا ماتغاضينا عن المجموعات التى تنتمى لمستوى التعليم الجامعى ومستوى التدريب المهنى .

وتقدم التعليقات التى ذكرها المستجوبون مزيدا من المعلومات . فهناك موقفان واضحان بالنسبة لأفراد « ع . ف » الذين يرون وجود مصلحة مشتركة ؛ إذ يعتقد ٦٤٪ منهم أن مصالحهم تتلاقى مع مصالح نظرائهم من الأجراء الفلسطينيين فى إسرائيل . أما باقى أفراد العينة فلم يعلقوا على إجاباتهم .

وقدم أفراد « ع . ف » الذين لايعتقدون بوجود مصلحة مشتركة ، أسبابا مختلفة ؛ إذ يعتقد ١٦٪ منهم أن السبب يكمن فى الافتقار إلى التفاعل بين الطرفين أثناء العمل . وترى نسبة مماثلة أن السبب فى ذلك سياسى ، وترى نسبة مماثلة أيضا أنه لاضرورة لوجود هذه المصلحة . ويعتقد ثلث المستجوبين فى هذا الصدد أن ذلك يرجع إلى غياب النقابات ، أو إلى عدم تعاونها فى حالة وجودها .

وقدم البعض إجابات أخرى مثل « نقص الخبرة » أو أن « الفلسطينيين فى إسرائيل يتعاونون مع اليهود ضد زملائهم من الضفة الغربية » أو أن « الوعى فى الضفة الغربية أكثر ارتفاعا ومن ثم فهناك تنافس » . أما الأغلبية (٢٥٪) فلم تقدم تعليلاً لإجاباتها .

وتتسم إجابات أفراد « ع .أ » الذين يعتقدون بوجود مصلحة مشتركة ، بنفس الوضوح الذى ظهر فى نتائج « ع . ف » . إذ يرى ٥٧٪ أن المصلحة المشتركة آخذة فى النمو ، بينما لم يقدم ٤٠٪ منهم أية تعليقات . أما الأسباب التى قدمها من لايرون وجود مصلحة مشتركة فتحتمل تفسيرات متعددة ؛ إذ يعتقد ٣١٪ منهم أن السبب يكمن فى طبيعة الوظائف ، وأشار ١٥٪ إلى عدم القدرة على التكيّف . ولم يقدم

٣٨٪ منهم أية تعليمات .

جـ - ملامح أخرى :

لايضم التحليل السابق بعض الإجابات التى جرى وضعها جانبا واستبعادها بشكل مقصود ليتم عرضها فى النهاية . وسيساعد تحديدها فى هذا السياق على بناء صورة متكاملة لاستجابات كل من « ع . ف » و « ع . أ » .

تتألف « ع . ف » من ٣٢٪ من الملّاك ، ٢٩٪ ملاك سابقين ، ٣٣٪ معدمين . وقد فقد ٣٠٪ من الملّاك السابقين ممتلكاتهم من خلال المصادرة . ويلاحظ أن الأوضاع فى « ع . أ » متشابهة فى الأغلب . إذ أن ٣٢٪ من أفرادها ملّاك ، ٣٠٪ ملّاك سابقين ، ٣٢٪ معدمين وقد فقد ثلث الملاك السابقين ملكياتهم من خلال المصادرة ، بينما فقد ١١٪ ممتلكاتهم من خلال التهجير الإجبارى ، وكان على هؤلاء أن يتخلوا عن أرضهم .

وفيما يتعلق بمورد العيش بالنسبة للعينتين ، يلاحظ أن ٣٠٪ من « ع . ف » (٨٪ فقط من « ع . أ ») لايعتمدون تماما على دخلهم من العمل فى إسرائيل . ويعمل ٢٣٪ من هؤلاء بشكل إضافى فى الزراعة ، وذكر ثلاثة أشخاص أنهم يتلقون مساعدة من أبنائهم ، بينما يستفيد شخصان من العمل بالتجارة فى متاجرهما . أما النسبة الباقية (٧١٪) فإما أنّهم يعتمدون كليةً على عملهم فى إسرائيل أو أنهم لم يقدموا إجابة .

ومن الملامح الأخرى التى تساهم فى دراسة أوضاع المشتركين فى الاستجواب ، التعرف على طرق حصولهم على العمل فى إسرائيل . وقد وجد أن ٣٦٪ من « ع . ف » (٣٢٪ من ع .أ) حصلوا على وظائفهم من خلال مكاتب العمل ، وحصل ٨٪ من « ع . ف »

(٣٪ من « ع . أ ») على وظائفهم من خلال الوسطاء ، وحصل ٢٥٪ من « ع . ف » (٤٩٪ من « ع . أ ») على وظائفهم من خلال المبادرة الشخصية ، بينما حصل ٢٧٪ من « ع . ف » (١٥٪ من « ع . أ ») على عملهم من خلال الأصدقاء والأقارب .

وأظهرت النتائج أن عضوية النقابة ليست أمراً شائعاً بين « ع . ف » (٥٪ أعضاء ، ٣٩٪ غير أعضاء ، ٥٧٪ ممتنعين عن الإجابة) ، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للفلسطينيين فى إسرائيل . فالأغلبية الساحقة (٩٢٪) أعضاء فى الهستدروت ، ٨٪ غير اعضاء ، ولم يمتنع أحد عن الإجابة . وقد برر أفراد « ع .أ » عضويتهم بالحاجة إلى الحصول على منافع . وتمثل الخدمات الطبية والأمن الاجتماعى ، أهم المنافع الرئيسية بالنسبة لـ٨١٪ من هؤلاء . وقد أكد ٢٣٪ أن الهستدروت يحمى حقوق أعضائه ، بينما يعتقد فردان من العدد الإجمالى أن الهستدروت يتيح وسائل للتعبير . وقد أشار فرد واحد إلى الأنشطة الترفيهية ، بينما ذكر فرد آخر أن الهستدروت لايكترث بحماية حقوق أعضائه .

ويعتقد أكثر من نصف أفراد « ع . أ » (٥٣٪) أن الهستدروت يؤدى إلى توسيع الفجوة بين مجموعتى الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة . ويرفض ربع عدد الأفراد تقريبا (٢٣٪) هذا الرأى . وهناك ستة أفراد فقطلم يعبروا عن رأيهم

ومن بين هؤلاء الذين يتهمون الهستدروت بتعميق الصدع بين الفلسطينيين، يعتقد النصف تقريبا (٥٤٪) أن الهستدروت يؤكد دائما على دوره فى خدمة المواطنين الإسرائيليين فحسب . وقد عبّر شخصان عن اعتقادهما بأن الهستدروت يتبع سياسة « فرق تسد » ، بينما اتهم فرد واحد هذه المؤسسة بالعنصرية . وكانت هناك ثلاث إجابات فقط تشير بشكل محدد إلى أن الهستدروت يتبنى سياسة ذات

وجهين فيما يتعلق بأجور الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة .

ومن ناحية أخرى ، برر هؤلاء الذين لايرون أن الهستدروت يؤدى إلى توسيع الفجوة آراءهم بإجابات من نوع :

- إننا جميعا فلسطينيون (٧٪)
- ليس هناك تأثير للهستدروت على العلاقة (١٨٪)
- لايتم توظيفنا عن طريق الهستدروت (١٨٪)
- إن العمال هم الذين يقررون وليس الهستدروت (فرد واحد فقط) .
- الهستدروت لايخدم مصالح العرب (فرد واحد) .

ومع ذلك لم يذكر ٤٣٪ منهم سببا لإنكارهم دور الهستدروت فى تعميق الفجوة .

ويعتبر مكان المنشأ الأصلى الذى ينتمى إليه أفراد العينتين إحدى النقاط التى تناولها البحث باعتباره عاملا من عوامل تشكيل التصورات عن العلاقة المتبادلة بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة .

ويتضح من البيانات أن أغلبية أفراد العينتين تتكون من القرويين (« ع . ف » ٥٤٪ - « ع . أ » ٨٨٪) ، ومع ذلك فإن الإختلاف الواضح بين النسبتين يظهر تباين التكوين . ويمكن إرجاع ذلك ببساطة إلى حقيقة أن اللاجئين يشكلون نسبة مرتفعة فى « ع . ف » (٣٩٪) فى حين إنهم لايشكلون سوى نسبة ضئيلة جدا فى « ع . أ » (٨٪) ، ومن الضرورى ، فضلاً عن ذلك ، التأكيد على تباين مكانة اللاجئين فى الجانبين . فاللاجىء فى الضفة الغربية هو شخص اقتلع من جذوره فى ذلك الجزء من فلسطين الذى أصبح إسرائيل . ومن ثم فهو ليس فلاحاً ولا بروليتاريا فى الوقت نفسه . وهذا الوضع الفريد لم يكن معروفا فى أوساط الفلسطينيين قبل ١٩٤٨ . ويتسم هذا الوضع بقابلية كبيرة للحركة لايتمتع بها أقرانه فى قرى الضفة الغربية ، ومن ثم يمكن للمرء

أن يفترض أن هذا اللاجىء برولتيارى أكثر منه قروى غير مزارع .

ولا يتطابق وضع اللاجىء فى « ع . أ » مع وضع مثيله فى الضفة الغربية ، فهو أكثر استقرارا من الناحية الاجتماعية ، وإن لم يكن فى قريته . كما أنه أكثر استقلالية من الناحية الاقتصادية . وهو لايعتمد على أية خدمات أو معونات مجانية تمنحها وكالة مثل وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة . وعلى العكس فإنه يعتبر نفسه ، اقتصاديا وسياسيا وإلى حد ما إجتماعيا ، واحداً من القرويين الذين يعيش بينهم .

وإذا أخذنا أوجه التباين هذه بعين الاعتبار ، فسيصبح من السهل تقدير الأسباب التى دفعت إلى إغفال اختبار ردود الأفعال فى علاقتها بمكان المنشأ .

ورغم اختلاف الأوضاع التى يعيش فى ظلها أفراد « ع . ف » و « ع . أ » ، فإن نفس النسبة تقريبا (« ع . ف » ٥٧٪ ، « ع . أ » ٥١٪) تعتبر أن العلاقة مع صاحب العمل تتحدد تبعا لانتمائه الأثنى . ومع ذلك فإن أغلبية العينتين (« ع . ف » ٥٦٪ ، « ع .أ » ٦٧٪) تعتقد أن صاحب العمل نفسه يميز بين الأجراء القادمين من اسرائيل وزملائهم من الضفة الغربية . ويبين الشعور المشابه بالنسبة لصاحب العمل اليهودى درجة كبيرة من الاتفاق .

وتتسم العلاقة بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة بتفاعل أكثر حرارة من جانب الفلسطينيين فى إسرائيل تجاه زملائهم فى الضفة الغربية (انظر أعلاه) ويمكن تلمس أسباب ذلك فى الرغبة العميقة لدى الفلسطينيين فى إسرائيل للإحساس بانتمائهم ثانية إلى كيان أكثر انفتاحاً من المجتمع الإسرائيلى المنظم الذى يتسم بدرجة عالية من الانضباط . وقد يكون هناك من ناحية أخرى شعور مخالف لدى أهالى الضفة الغربية ، فربما نما عندهم نوع من التخوف والشك العميق فى أية ظواهر أو أنشطة ، أو شخصيات لاتتوافق مع وضعهم . ويرجع هذا الهاجس

إلى طبيعة الفترة الانتقالية التى يمرون بها اجتماعيا وسياسيا . وبالإضافة إلى ذلك فإن الشك الذى يغمر مستقبلهم يؤثر بشكل ملحوظ على وضعهم .

وينعكس ذلك فى تحديد المصلحة المشتركة المتنامية (أنظر أعلاه) فقد كان الفلسطينيون فى إسرائيل أكثر وضوحا فى إشارتهم لوجود مصلحة مشتركة . بينما كان أهالى الضفة الغربية أقل استعدادا لتقبل ذلك .

وهناك أهمية لإلقاء بعض الضوء على التصورات فى علاقتها بالعمر ومستوى التعليم . فقد كان الامتناع عن الإجابة فى المجموعتين ظاهرة واضحة تحتاج إلى تفسير .

فبالنسبة لتحديد أسباب المعاملة التمايزية التى يمارسها صاحب العمل اليهودى ضد الأجراء الفلسطينيين ، صنّف أفراد أصغر المجموعات العمرية (١و٢) فى « ع . ف » الأسباب السياسية ضمن « الأسباب الأخرى » . وبالمثل اختار أفراد المجموعة العمرية الأولى والرابعة فى « ع . أ » الأسباب السياسية . بينما أرجع أفراد المجموعة الثالثة فى « ع . أ » هذه المعاملة لأسباب مهنية . ومن الواضح أن المجموعة العمرية الأولى بين الفلسطينيين على الجانبين تميل عموما لأن تكون ذات توجه سياسى .

ويمكن ملاحظة الوعى الطبقى لدى « ع . أ » عند تحليل انعكاسات آثار المعاملة التمايزية عليهم . فيمكن القول عموما أن الأغلبية تميل إلى تصنيف نتائج هذه المعاملة بوصفها عاملا من عوامل تنمية علاقة قوية مع الفلسطينيين فى الضفة الغربية . ويتصدر القائمة أفراد أصغر المجموعات العمرية (١، ٢) بينما ينقسم الأكبر سنا بالتساوى بين وجهة النظر القائلة بأن « المعاملة التمايزية تزيد من تقوية العلاقة » والرأى القائل بأنه لايوجد تأثير .

ويلاحظ أن أفراد « ع . ف » أقل تفاؤلا . فالمجموعة الأولى فى « ع . ف » تميل بقوة إلى الاعتقاد بأن المعاملة التمايزية ستؤدى إلى إضعاف العلاقة . ورغم أنهم أكثر نسبيا (الجدول ٦) فإنهم يتصدرون قائمة الذين يؤيدون هذا الرأى بين المجموعات المختلفة . ويمكن النظر إلى ذلك باعتباره دلالة على الوعى القومى فى مقابل الوعى الطبقى البارز بوضوح فى إجابات « ع . أ » ..

وفضلاً عن ذلك فإن الجيل الأصغر (المجموعة ١) فى « ع . ف » ليست هى الأكثر ميلا إلى المستوى الشعورى للعلاقة فى حين أن نفس المجموعة فى « ع . أ » هى الأكثر ميلا إلى المستوى الشعورى . وبالنسبة لمستوى المصالح فإن المجموعة الأولى فى « ع . ف » هى الأكثر وعيا فيما يتعلق بعلاقة مصالح جيدة ، فى حين أن المجموعة الرابعة هى الأقل وعيا بهذه المصالح . ويمكن تلمس نتيجة عكسية تماما فى « ع . أ . » . فقد أظهرت المجموعة الرابعة وعيا أكبر فيما يتعلق بعلاقة مصالح جيدة . ويمكن التحقق من نفس النتائج عند تحديد المصالح المشتركة (الجدول ١٠) .

وبشكل عام لا توجد علاقة مباشرة بين المستويات العمرية وردود الأفعال . ومع ذلك فهناك تقارب حميم بين الأصغر سنا والأكبر سنا فى العينتين . وليس من السهل التوصل إلى أنماط التفاعل المتضمنة ، فهناك حاجة لمزيد من الأمثلة فى هذا الصدد من أجل التعرف بعمق على المصالح الحقيقية المتنامية والمبنية على العلاقة الشعورية .

إستجابة المجموعات العمرية لتطور المصلحة المشتركة

(مرتبة تنازليا)

العينة	المجموعة العمرية			
« ع . ف »	١	٣	٢	٤
« ع . أ »	٤	٣	١	٢

وبالنسبة لمستوى التعليم ، يلاحظ فى « ع .ف » عموما أن رد الفعل الودى تجاه صاحب العمل يقل بارتفاع مستوى التعليم . أما فى « ع . أ » فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما أصبح الأفراد أكثر ميلا للحلول التوفيقية . وتظهر نفس النتيجة عند تقييم المستجوبين للانتماء الإثنى لصاحب العمل .

وبالنسبة لأفراد « ع . ف » تنعكس الاعتبارات السياسية أيضا فى تحديد أسباب المعاملة التمايزية لصاحب العمل (الجدول ٦) ، فكلما ارتفع مستوى التعليم ، زادت الأسباب السياسية التى يسوقها أفراد العينة لهذه المعاملة . ويلاحظ هذا أيضاً فى إجابات « ع . أ » .

وفضلاً عن ذلك ، فكلما ارتفع مستوى التعليم فى « ع . ف » و « ع .أ » كلما زاد الميل إلى اعتبار أن هذه المعاملة ستؤدى إلى تقوية العلاقة بين الفلسطينيين فى الجانبين .

ويبدو مستوى التعليم عموما أكثر بروزا من السن كعامل مؤثر فى هذا الصدد . ويمكن القول عموما أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى ، كلما ازداد التقارب فى المفاهيم بين « ع . ف » و « ع . أ » .

العلاقة بين مستوى التعليم والنظر لتطور المصلحة المشتركة (مرتبة تنازليا)

العينة	المستوى التعليمى
« ع . ف »	ج.م ج ت ت.أ ت.ع –
« ع . أ »	أ ج ت.ث ت.أ ت.ع ج.م

وهناك اختلاف ملحوظ بين « ع . ف » و« ع .أ » فى الاستجابة للأسئلة المختلفة . فأفراد « ع . أ » يمتنعون عن الإجابة فى الأغلب عندما يواجهون بالحاجة إلى تقرير علاقتهم بصاحب العمل (الجدول ٤و٥) ، ويلاحظ أيضا أن الأكبر سنا والحاصلين على مستوى التعليم

الابتدائى من بين هؤلاء هم فى الغالب من يمتنعون عن الإجابة .

وعندما يكون مطلوبا من المساهمين فى الاستبيان أن يذكر الأسباب ، أو يحددوا الدوافع أو يقيموا العلاقة ، فإن أفراد « ع . ف » يكونون أكثر ميلاً للامتناع عن الإجابة (الجداول ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) ويمكن القول عموما أن معظم الممتنعين عن الإجابة فى « ع . ف » هم من الحاصلين على أقل المستويات التعليمية والجيل الأصغر سنا ، بينما تختلف النتائج فى « ع . أ » حيث يمتنع عن الإجابة الأكبر سناً والأعلى تعليماً .

ويمكن للمرء أن يخلص إلى أن أفراد « ع . أ » أكثر حنكة ووضوحاً فى وجهات نظرهم . فليس لدى أهالى الضفة الغربية سوى القليل فيما يتعلق بالمساهمة فى إبداء الرأى ، إلا أنهم أكثر قدرة على تقرير علاقتهم بالآخرين .

استنتاجات

أُعد الاستبيان من أجل تحليل العلاقة المعقدة بين الفلسطينيين فى اسرائيل وزملائهم فى الضفة الغربية . وكانت العينات كما ذكرنا آنفا ، محصورة فى نطاق جغرافى محدد . وقد اقتصرت تبعا لذلك على نمط واحد للسلوك نابع من التقارب الجغرافى والتفاعُل الذى يحدث فى اطاره . ورغم أن النتائج لاتصف بالضرورة السلوك العام للعلاقة بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وإسرائيل ، فإنها تمثل أداة جيدة لتحديد الاتجاهات .

إن درجة عدم الرضا التى أظهرها الطرفان بشأن العلاقة مع صاحب العمل اليهودى ، تعتبر أحد نقاط الالتقاء بين موقفيهما . وبغض النظر عن تباين درجة الإدراك بين « ع . ف » و « ع . أ » وازدياد درجة « عدم الرضا » لدى « ع . أ » ، فثمة سبب جوهرى للتقارب يفوق

أسباب التباعد . ومع ذلك فإن تفسير هذا التباعد يكمن فى تأثير الأوضاع المتباينة التى عاش فى ظلها كل طرف على حدة لمايزيد عن عقدين من الزمن . وفضلاً عن ذلك فقد ساعدت على تعميق هذا الموقف سياسة التمييز التى تتبناها السلطات الإسرائيلية ضد أهالى الضفة الغربية فى سوق العمل الإسرائيلى .

وقد ساهم افتقار أجراء الضفة الغربية لحماية نقابية فى تعزيز مسلكهم التوفيقى فيما يتعلق بصاحب العمل .

إلا أن أسباب هذا الاختلاف فى المواقف يرجع إلى التطور المتباين . فالأجراء الفلسطينيون فى إسرائيل يتسمون بدرجة أعلى من اكتساب الطابع البروليتارى ومن ثم اكتساب درجة أعلى من الوعى الطبقى . ومن جهة أخرى تخلف تطور الوعى الطبقى لدى أهالى الضفة الغربية نظراً لتأثيرات الطابع الزراعى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الضمانة الدستورية النسبية التى يتمتع بها الفلسطينيون فى إسرائيل ، تمدهم بدرجة أكبر من الثقة فى مواجهتهم لأصحاب الأعمال الذين يحملون نفس الجنسية . وفى المقابل فإن ماتتسم به أوضاع أهالى الضفة الغربية من تزعزع سياسى يساهم فى تعزيز تذبذبهم وبالمثل تعزيز موقفهم التوفيقى . ففى ظل الأوضاع الراهنة يضطر أهالى الضفة الغربية إلى الخضوع لمتطلبات الأمن الإسرائيلية ، على اعتبار أنهم يحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية ، وهم فى الوقت نفسه خاضعون لشروط الأمن الأردنى ، على اعتبار أنهم يحملون جوازات سفر أردنية . وهذان النمطان من قواعد الأمن ليسا بالضرورة متوافقين .

ويساعد على ترسيخ هذا التذبذب أيضاً حالة عدم الاستقرار الاجتماعى لأهالى الضفة الغربية والتى ترجع إلى التحول الاجتماعى العميق . فقد تسبب تغير الهيكل الاقتصادى القديم ، والقائم جزئيا على

اقتصاد الكفاف Subsistence economy تسبب فى حدوث نوع من الحراك الاجتماعى ومازال هذا التحول مستمراً . فنسبة عالية (٣٠٪) من « ع . ف » لاتعتمد كلية على دخلها من العمل فى إسرائيل . وفى المقابل هناك ٨٪ فقط من « ع . أ » لايعتمدون تماما على دخلهم من العمل فى اسرائيل . ولعل هذا يوضح الدور الفعال الذى مازال الهيكل الاجتماعى - الاقتصادى القديم يقوم به فى حياة أهالى الضفة الغربية ، إذا ماقورن بالدور الهامشى لاقتصاد الكفاف بالنسبة للأجراء الفلسطينيين فى إسرائيل .

وفضلاً عن ذلك فإن اعتماد جزء من الأجراء فى « ع . ف » على المساعدة التمويلية من الخارج (أنظر أعلاه) يبين أمراً آخر . فالمرونة فى الاستفادة من البدائل المتاحة لهم خارج الضفة الغربية تساعد أيضا على قابليتهم للحركة أما الفلسطينيون فى اسرائيل، فإنهم وإن كانوا يفتقرون إلى هذه القابلية ، إلا أنهم يتمتعون بمنافع الضمان النسبى ، ومن ثم الامتيازات .

وعلى الرغم من أن الهستدروت يُعد مستخدما ، فإنه فى نفس الوقت يتيح للفلسطينيين فى إسرائيل وسائل التعبير عن أنفسهم وحماية حقوقهم . كما أن عضوية الهستدروت تؤدى إلى رقى وعيهم الطبقى ، على ما اعتقد .

ويختلف الوضع بالتأكيد فى الضفة الغربية ، إذ يرضخ الفلسطينيون للحكم العسكرى المقيد ، ومن ثم فهم يفتقرون إلى وسائل الحماية والتعبير .

وعلى الرغم من أن النشاط السياسى الفلسطينى مكبّل فى إسرائيل ، وهو أكثر تقييدا فى الضفة الغربية ، فإن الفلسطينيين فى إسرائيل هم الذين بوسعهم الاستفادة من الهستدروت والمنتديات السياسية من أجل التعبير السياسى ، بينما يلجأ أهالى الضفة الغربية إلى الوسائل غير القانونية .

وبالنظر إلى كافة الاختلافات النابعة من تباين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية التى عاش كل طرف فى ظلها على حدة ، فإن عملية الاقتلاع من الجذور واضفاء الطابع البروليتارى الجبرى بشكل متزايد هى السبب الذى تكمن وراءه هذه الاختلافات . وسوف يظهر هذا التأثير بفعل الزمن حسبما أتوقع . ومن ثم فإن التفاوت وعدم التوازن فى الأوضاع الحالية للطرفين ، سيصبح متناسبا مع الفترة الزمنية التى يتعرض خلالها كل طرف لعوامل مماثلة تقريباً .

ومن الأهمية بمكان ، فى هذا السياق ، أن نلخص بشكل عام الاختلافات بين وضع الفلسطينيين فى الجانبين :

١ - يكتسب الفلسطينيون فى إسرائيل بشكل مطرد خصائص البروليتاريا الحديثة ، فى حين أن أهالى الضفة الغربية ، من ناحية أخرى يعانون من المراحل البدائية للطابع الزراعى وللتكيف مع هذا الوضع .

٢ - إن الوضع الدستورى للفلسطينيين فى اسرائيل، كمواطنين فى دولة سيادية ، يساهم فى وجود مواجهة أكثر طبيعية وواقعية وفعالية مع البناء الصهيونى . ومن ناحية أخرى يساهم وضع التزعزع السياسى والدستورى لأهالى الضفة الغربية فى تعزيز تذبذبهم . وعليهم ، فى ظل تأرجح الصراع العربى الإسرائيلى ، أن يخضعوا لنمطين متصارعين ظاهريا من المتطلبات الأمنية .

٣ - أما الاختلافات الأخرى ، على المستوى المادى ، فهى :

(أ) أدت سياسة الحدود المفتوحة إلى تمتع أهالى الضفة الغربية بقدرة أكبر على الحركة على المستوى الفردى والجماعى ، ويتيح ذلك عدة بدائل لتحسين أوضاعهم المعيشية خارج الأراضى المحتلة أو من خلال الدعم التمويلى المخصص للضفة الغربية لدعم صمود

سكانها ، ولايتمتع الفلسطينيون فى إسرائيل بنفس هذه الامتيازات .

(ب) ومع ذلك فإن الفلسطينيين فى إسرائيل ، من خلال انتفاعهم بعضوية الهستدروت وغيرها من المؤسسات الاسرائيلية القائمة التى تقدم لهم الخدمات ، يتمتعون بقدر أكبر من الأمن والحماية فى مواجهة صاحب العمل إذا ماقورنوا بزملائهم فى الضفة الغربية . وفضلاً عن ذلك فإن المنافع المعيشية المخصصة للأعضاء اليهود تمر عليهم بشكل آلى فى الأغلب .

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فقد استطاع الطرفان تطوير الوعى والمصلحة المشتركة ، والهوية مع الطموحات الفلسطينية فى المنفى .

وإذا أخذنا هذه الأوضاع بعين الاعتبار فإن تفسير النتائج يصبح ذا معنى . وفضلا عن ذلك ، فإن هذا الأمر يساعد فى فهم تعقيد القضية وصعوبة تحديدها .

ولايمكن اغفال الاختلاف فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى للفلسطينيين فى إسرائيل عنه بالنسبة للفلسطينيين فى الضفة الغربية . وعلى الرغم من التقارب الاجتماعى الاقتصادى المطرد بفعل استمرار السيادة الإسرائيلية ، فمن الواجب اعتبار الاختلاف فى الوضع الدستورى بمثابة عائق لتلاقى مصالح الطرفين بشكل كامل .

وفى إطار التطور الحالى ، يصبح واضحا أن بالإمكان تطوير العلاقة إلى اندماج طبقى أكثر وضوحا ، وإلى اعتماد متبادل يتجاوز العوائق السياسية والدستورية الحالية . ويستطيع الفلسطينيون فى إسرائيل أن يكونوا السباقين فى هذا المجال . فإن « الشرعية » المتعلقة بوجودهم فى إسرائيل ، ونمو وعيهم بوضعهم الفعلى كبروليتاريا تعانى من التمييز السياسي والطبقى ومن الاستغلال ، بالإضافة إلى تطور إدراكهم لعدم جدوى الزعم العربى « بتحريرهم » ، كل هذا لايدع أمامهم سوى

طريق واحد هو تخطى شبكة التحالفات القائمة على المصالح القومية إلى التحالفات القائمة على المصالح الطبقية .

ويتضح من بحث أشكال الاعتماد المتبادل بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة لعام ١٩٤٩ أنها على المستوى المادى لاتكاد توجد . ولن يكون هذا مدهشا إلى حد كبير إذا تذكرنا أن كلا من الكيانين يتعرض لنفس الاقتصاد الإسرائيلى السائد . ومن ثم ، يصبح منطقيا القول بأن الأعتماد المتبادل بين هذا الاقتصاد السائد وبين الفلسطينيين فى الجانبين ، يفوق فى الوقت الحالى وجود اعتماد متبادل بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة . ومع ذلك فإن طبيعة العلاقة بين المستغلين والمستغلين يتيح إمكانية نظرية على الأقل ، لوجود حد أدنى من التحالف بين المستغَلين . وليس غريبا أن الوضع الراهن قد انتج علاقات من الاعتماد الدفاعى المتبادل بين الطرفين . كما أدى إلى اندماج عميق مع النضال السياسى والاجتماعى للفلسطينيين أينما كانوا .

ومن ثم ، لعله يكون أكثر دلالة أن يستخدم اصطلاح « الاندماج والتوحد » بدلا من الاعتماد المتبادل لوصف الوضع الحالى للأمور . إن دلالات الألفاظ تصبح ذات أهمية فى هذا الصدد ، إذ أن محاولات إغفال الاختلافات قد تقود إلى خيبة أمل وإلى آستنتاجات غريبة .

الجدول (٣)

السؤال ٢٢

علاقة العامل بصاحب العمل (بشكل عام)

ع . ف ٪												ع . أ ٪										
مستوى التعليم							المجموعة العمرية					مستوى التعليم							المجموعة العمرية			
أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤		أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
٥٠	٢٧	٢٢	٣٣	٣٣	–	–	٣٨	٢٤	٣٣	٢٦	جيدة	–	٤	–	٨	٣٣	–	–	١٠	١٠	–	–
٥٠	٦٤	٤٤	٤٦	٣٣	٥٠	٥٠	٤٣	٤٨	٥٣	٦٤	مرضية	٣٣	٤٤	٣٣	٤٤	٣٣	١٠٠	١٠٠	٥٠	٤٥	٦٠	٣٠
–	٩	٢٢	١٧	٣٣	٥٠	٥٠	١٤	٢٨	٧	–	سيئة	٦٧	٨	–	٢٤	–	–	–	٢٦	٥	٧	٣٠
–	–	–	٤	–	–	–	–	–	–	–	سيئة جدا	–	٣٢	–	٨	١٧	–	–	١١	٢٠	٧	٣٠
–	–	١١	–	–	–	–	٥	–	٧	–	ممتنع عن الجواب	–	١٢	٦	١٦	١٧	–	–	٣	٢٠	٢٦	١٠

الجدول (٤)

السؤال ٢٣

علاقة العامل بصاحب العمل (دور الهوية الإثنية)

	ع . ف ٪										
	مستوى التعليم							الجموعة العمرية			
	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
نعم	٣٣	٥٠	٦٧	٦٣	٦٧	١٠٠	٥٠	٧٥	٦٨	٤٤	٢٩
لا	٥٠	٣٦	٢٢	٢٥	٣٣	-	٥٠	٢٥	٣٢	٥٦	٧١
ممتنع عن الإجابة	١٧	٩	١١	١٣	-	-	-	-	-	-	-
إجابات أخرى	-	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-

	ع . أ ٪										
	مستوى التعليم							الجموعة العمرية			
	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
نعم	-	-	-	-	-	-	-	٥٧	٦٠	٢٠	٦٠
لا	-	-	-	-	-	-	-	٣٥	٢٠	٥٣	٢٠
ممتنع عن الإجابة	-	-	-	-	-	-	-	٨	٢٠	٢٧	٢٠
إجابات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

الجدول (٥)

السؤال ٢٤

علاقة العامل بصاحب العمل (المعامله الثانوية)

ع . ف ٪

	مستوى التعليم							المجموعة العمرية			
	أ .	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
نعم	٤٢	٥٥	٦٧	٤٦	٦٧	١٠٠	١٠٠	٤٨	٦٤	٥٣	٥٠
لا	٤٢	٢٧	٢٢	٥٠	٣٣	–	–	٤٣	٢٨	٢٧	٢٩
ممتنع عن الإجابة	١٧	١٨	١١	٤	–	–	–	١٠	٨	٢٠	٢١
إجابات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

ع . أ ٪

	مستوى التعليم							المجموعة العمرية			
	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
نعم		٦٠	٣٣	٦٨	٥٠	١٠٠	١٠٠	٧٨	٥٠	٦٠	٨٠
لا		٢٤	–	٢٠	١٧	–	–	١٤	٣٠	١٣	–
ممتنع عن الإجابة		١٦	٦٧	١٢	٣٣	–	–	٨	٢٠	٢٧	٢٠
إجابات أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

الجدول (٦)

السؤال ٢٥

أسباب المعاملة التايزية

	ع . ف ٪											ع . أ ٪										
	مستوى التعليم							الجموعة العمرية				مستوى التعليم							الجموعة العمرية			
	ا	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤	ا	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
اختلاف الأجور	١٧	٢٣	٢٢	١٣	–	–	–	١٤	١٦	٧	٢١	٣٣	٤	٣٣	٤	–	–	–	٣	١٠	٦	١٠
تفاعل أسهل	–	–	–	٤	–	–	–	–	٤	٧	–	١٧	٤٤	–	١٦	–	٤٠	–	١٤	١٥	٢٧	١٠
طبيعة الوظائف	–	–	١١	٨	–	–	–	٥	٨	٧	–	١٦	١٢	–	٤	–	٢٠	–	١٠	–	٢٠	١٠
ممتنع عن الإجابة	٥٠	٤٦	٢٢	٦٧	٣٣	–	–	٤٧	٢٨	٤٦	٥	١٧	٢٠	٦٧	٣٦	٥٠	–	–	٢٥	٤٥	٢٧	٢٠
أسباب أخرى.	١٧	١٤	٢٢	٢١	٣٣	١٠٠	١٠٠	٢٤	٢٨	١٤	١٤	١٧	٥	–	٢٤	–	–	٣٣	١٨	١٠	٧	٢٠
٢+١	٨	–	–	–	–	–	–	–	–	١٣	–	–	٤	–	–	–	–	٣٣	٧	–	٧	–
٥+٤	–	–	–	–	–	–	–	٥	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٠	–	٣	–	–	١٠
٣+١	٨	٩	٢٢	٨	–	–	–	٥	١٦	٧	٧	–	–	–	–	١٦	–	٣٤	٣	–	–	–
٥+٣+٢+١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	–	٤	–	٨	–	–	–	٧	١٠	–	–
٢+٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣ر٥	–	–	١٠
٣+٢+١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	١٧	–	–	٣ر٥	٥	٦	١٠
٣+٢	–	٤ر٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٧	–	–	٣ر٥	٥	–	–
٥+٢+١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	–	٢٠	–	–	–	–	–
٥+٣	–	–	–	–	٣٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

الجدول (٧)

السؤال ٢٦

نتائج المعاملة القايزية

ع . ف ٪												ع . أ ٪										
مستوى التعليم							المجموعة العمرية					مستوى التعليم							المجموعة العمرية			
أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤		أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
–	١٤	–	١٧	–	–	٥٠	١٩	٤	١٣	٧	تقوية العلاقة	٥٠	٣٢	٣٣	٤٤	٣٣	١٠٠	٦٧	٥٠	٤٥	٢٧	٤٠
–	١٨	٣٣	٣٣	٣٣	–	–	٤٣	٢٨	٧	٧	إضعاف العلاقة	–	٤	–	٨	–	–	–	٣	٥	١٣	–
٥٨	٣٦	٦٧	٣٣	٣٣	–	٥٠	٢٩	٥٢	٤٠	٥٧	لايوجد تأثير	٥٠	٣٢	٦٧	٢٠	١٧	–	٣٣	١٤	١٥	٢٠	٤٠
٤٢	٣٢	–	١٧	٣٣	١٠٠	–	١٠	١٦	٤٠	٢٩	ممتنع عن الإجابة	–	٢٨	–	٢٨	٥٠	–	–	٣٣	٣٠	٤٠	٢٠
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	إجابات أخرى	–	٤	–	–	–	–	–	–	٥	–	–

الجدول (٨)

السؤال ٢٧

التنافس بين أهالي الضفة (الغربية والفلسطينيين في إسرائيل

	ع . ف ٪											ع . أ ٪										
		مستوى التعليم						المجموعة العمرية					مستوى التعليم						المجموعة العمرية			
	ا	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤	ا	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
يوجد تنافس	٨	٢٣	–	٤	–	–	–	١٠	١٢	–	٧	٥٠	٤٤	٣٣	٢٨	–	٤٠	٣٣	٣٢	٢٥	٤٠	٤٠
لايوجد تنافس	٨	–	٢٢	٤	–	–	–	١٠	٨	–	٧	٥٠	٤٨	٣٣	٦٠	١٠٠	٦٠	٦٧	٦١	٦٥	٤٧	٦٠
ممتنع عن الإجابة	٨٣	٧٧	٧٨	٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨١	٨٠	١٠٠	٨٦		٨	٣٤	١٢	–	–	–	٧	١٠	١٣	–

الجدول (٩)

السؤال ٢٨

العلاقة المبادلة

	ع . ف %											ع . أ %										
	مستوى التعليم							الجموعة العمرية				مستوى التعليم							الجموعة العمرية			
	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
أ . عاطفيا																						
ممتازة	٢٥	١٠	١١	٤	-	-	٥٠	١٠	١٢	٧	١٤	٣٣	٤٨	٣٣	٣٦	٨٣	٦٠	٣٣	٥٤	٤٠	٥٣	٤٠
جيدة	٣٣	٣٦	٦٧	٤٦	٦٧	٥٠	-	٥٢	٢٨	٦٠	٣٦	١٧	٢٠	-	١٦	١٧	٤٠	٣٤	١٨	٢٥	٧	١٠
مرضية	-	٢٢	١١	٣٣	-	-	٥٠	١٤	٣٦	٧	٢١	٥٠	١٦	٣٤	٢٤	-	-	٣٣	٦	٥	٢٧	٤٠
سيئة	-	-	١١	٩	٣٣	٥٠	-	١٠	٨	-	-	-	٤	-	٤	-	-	-	-	٥	٧	-
ممتنع عن الإجابة	٤٢	٣٢	-	٩	-	-	-	١٤	١٦	٢٧	٢٩	-	١٢	٣٣	٢٠	-	-	-	٧	٢٥	٦	١٠
ب ـ في اطار المصالح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-											
ممتازة	١٧	-	-	٤	-	-	-	-	٤	٧	٧	٣٣	٢٨	٣٣	٢٤	٦٧	٢٠	٣٣	٢٥	٤٠	٢٧	٣٠
جيدة	١٧	٢٢	٤٤	٢٩	٣٣	٥٠	٥٠	٢٩	٢٤	٢٧	٢١	-	٢٠	-	٢٠	-	٤٠	٣٤	٢٥	١٠	٢٠	١٠
مرضية	٨	٣٦	٣٣	٣٣	٦٧	-	-	٤٣	٢٨	٣٣	٢٩	٥٠	٢٠	-	٢٠	-	٢٠	٣٣	٢١	١٠	١٣	٥٠
سيئة	١٦	٥	١١	-	-	-	-	٥	٢٠	٧	٧	١٧	٤	٣٤	٤	-	-	-	٧	٥	-	١٠
ممتنع عن الاجابة	٤٢	٣٦	١١	٣٣	-	٥٠	٥٠	٢٤	٢٤	٢٧	٣٦	-	٢٨	٣٣	٣٢	٣٣	٢٠	-	٢٢	٣٥	٤٠	-

الجدول (١٠)

السؤال ٢٢

نمو المصالح المشتركة

ع . ف ٪

	مستوى التعليم							المجموعة العمرية			
	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
نعم	–	٤١	١١	٥٠	٦٧	٥٠	٥٠	٥٧	٢٤	٢٧	١٤
لا	٥٠	٤٥	٧٨	٢٥	–	٥٠	٥٠	٣٨	٥٢	٣٣	٤٣
ممتنع عن الإجابة	٥٠	١٤	١١	٢٥	٣٣	–	–	٥	٢٤	٤٠	٤٣

ع . أ ٪

	مستوى التعليم							المجموعة العمرية			
	أ	ت.أ	ت.ع	ت.ث	ج.م	ج	ت	١	٢	٣	٤
نعم	١٠٠	٦٨	٦٧	٧٢	٥٠	٨٠	١٠٠	٧٥	٥٥	٦٧	١٠٠
لا	–	٢٠	–	١٦	٥٠	٢٠	–	٢١	٢٥	٢٠	–
ممتنع عن الإجابة	–	١٢	٣٣	١٢	–	–	–	٤	٢٠	١٣	–

« ملحـق »

١ - « الاستبيان »

١ - مكان الإقامة : ____________________

٢ - النوع ☐ ذكر ☐ أنثى

٣ - السن ☐ ١٥ - ٢٥ ☐ ٣٦ - ٤٥

☐ ٢٦ - ٣٥ ☐ ٤٦ فمافوق

تاريخ الميلاد : ____________

٤ - الحالة الاجتماعية : ☐ أعزب ☐ مطلق

☐ متزوج ☐ أرمل / أرملة

٥ - عدد الزوجات ____________________

٦ - عدد الأطفال : ____________________

٧ - مستوى التعليم : ____________________

☐ أمي ☐ جامعات متوسطة

☐ ابتدائي ☐ جامعي

☐ ثانوى ☐ تدريب مهني

٨ - مكان المنشأ : ____________________

☐ قروى ☐ قروى في مدينة

☐ لاجيء ☐ سكان المدن

٩ - المستوى الاقتصادى :

☐ مالك ☐ معدم

☐ مالك سابق

١٠ - إذا كنت مالكا من قبل ، ففى أى ظروف فقدت ملكيتك ؟

____

____

____

____

١١ - هل تعتمد فقط على عملك فى إسرائيل ؟

☐ نعم ☐ لا

١٢ - إذا لم يكن العمل فى اسرائيل هو مصدر دخلك الوحيد ، فما هى مصادر دخلك الأخرى ؟

____

____

____

____

١٣ - هل تم توظيفك فى اسرائيل من خلال :

☐ مكاتب العمل ☐ مبادرة شخصية

☐ وسطاء ☐ من خلال أصدقاء أو أقارب

- هل أنت عضو فى نقابة عمالية :

☐ نعم ☐ لا

١٥ - هل أنت عضو فى الهستدروت★

☐ نعم ☐ لا

١٦ - ماهى أهمية الانضمام إلى الهستدروت ؟ ولماذا ؟★

☐ خدمات صحية ☐ حماية الحقوق

☐ خدمات أخرى .

أوضح

★ (أسئلة موجهة للفلسطينيين فى اسرائيل فقط)

١٧ - هل تنظر إلى الهستدروت وخدماته باعتباره أداة تعمل على توسيع الفجوة بين العمال من الضفة الغربية والعمال الفلسطينيين فى إسرائيل ؟

☐ نعم ☐ لا

أوضح ______________________

____

____

١٨ – ماهى طبيعة عملك ؟

☐ فنى ☐ غير فنى

١٩ – ماهى مهنتك

☐ البناء ☐ الصناعة

☐ الزراعة ☐ الخدمات

☐ مهن أخرى

٢٠ – كم عدد ساعات عملك يومياً ؟ ______________

متى تذهب إلى العمل ؟ ______________

متى تعود إلى بيتك ؟ ______________

٢١ – الهوية الإثنية لصاحب العمل :

☐ عربى ☐ يهودى

☐ هوية أخرى

٢٢ – كيف تصف علاقتك بصاحب العمل ؟

☐ جيدة ☐ سيئــــــــة

☐ مرضية ☐ سيئة جدا

٢٣ – هل ينعكس كونك عربيا ، يهوديا ، أو غيره ، على طبيعة العلاقة التى تربطك به ؟

☐ نعم ☐ لا

٢٤ – هل تشعر بمعاملة تمايزية من صاحب العمل ، لكونك من الضفة الغربية / إسرائيل ؟

☐ نعم ☐ لا

٢٥ – لماذا هذه المعاملة التمايزية ؟

☐ اختلاف الأجور

☐ تفاعل أسهل

☐ عدم المساواة فى طبيعة العمل

☐ أسباب أخرى

أوضح ______________________

____

____

٢٦ - إذا كانت هناك معاملة تمايزية فى موقع العمل ، فما نتيجة ذلك ؟

☐ تقوية العلاقة بين الفلسطينيين من الجانبين

☐ إضعاف العلاقة

☐ لايوجد تأثير

٢٧ - إذا كنت تعمل أجيرا فى إسرائيل ، هل تشعر أن العامل الأجير من الضفة الغربية يعد منافساً ؟ (والعكس بالعكس)

☐ نعم ☐ لا

أوضح : ______________________

____

____

____

٢٨ - إذا كنت تعمل أجيرا فى الضفة الغربية / إسرائيل ، كيف تقيّم العلاقة المتبادلة ؟

	عاطفيا	فى إطار المصالح
ممتازة	☐	☐
جيدة	☐	☐
مرضية	☐	☐
سيئة	☐	☐

٢٩ - هل تشعر بتعاظم المصلحة المشتركة بين العمال الفلسطينيين فى كل من الضفة الغربية وإسرائيل فى مواجهة صاحب العمل ، وذلك خلال مساعيهم لتحسين أجورهم وأوضاع عملهم وغير ذلك من المشاكل الهامة بالنسبة لك ؟

☐ نعم ☐ لا

علّق : ______________________

____

____

٣٠ - هل لك أقارب / أصدقاء فى الضفة الغربية / فى المثلث أو الجليل ؟

☐ نعم ☐ لا

٣١ – هل تتبادل معهم الزيارات ؟

☐ نعم ☐ لا

٣٢ – هل تتم زياراتك لأصدقائك فى الضفة الغربية / اسرائيل :

☐ أكثر من مرة أسبوعيا ☐ أسبوعيا

☐ شهريا ☐ أحيانا

٣٣ – هل تقوم بزيارة الضفة الغربية / اسرائيل بغرض :

☐ زيارة الأصدقاء أو الأقارب ☐ مشاهدة الأماكن أو الاستجمام

☐ الشراء ☐ أسباب أخرى

عند اتمام الاستجواب ضع ☐

إسم من قام بملء الاستبيان : ....

التاريخ : ....

٢ – رموز الاختصارات

« ع . ف » : عينة الفلسطينيين فى الضفة الغربية

« ع . أ » : عينة الفلسطينيين فى إسرائيل .

١ : من ١٥ – ٢٥ عاما

٢ : من ٢٦ – ٣٥ عاما

٣ : من ٣٦ – ٤٥ عاما

٤ : ٤٦ عاما فما فوق

أ أمى

ت . أ : تعليم ابتدائى

ت . ع : تعليم إعدادى

ت . ث : تعليم ثانوى

ج.م : جامعات متوسطة

ج : تعليم جامعى

ت : تدريب مهنى

ق : قروى

م.ل : من مخيمات اللاجئين

ق.م : قروى فى المدينة

م : من أهل المدينة

ل : مالك للأرض

ل.س : مالك سابق

ع : معدم

ملحوظة : تم جبر كسور النسب المئوية .

استبيان حول المواقف السياسية للفلسطينيين في الضفة الغربية وإسرائيل

إميل ساحلية

مقدمـــة

صاحب قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تشتت الشعب الفلسطينى سكانياً وسياسياً . وقد وضع ما تبقى من فلسطين خلال فترة الانتداب (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت السيادة العربية ، فتم ضم الضفة الغربية إلى الأردن بينما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية . ومنذ ذلك الحين أصبحت المشكلة الفلسطينية قضية عربية تحتل مكانة مرموقة فى السياسات العربية . بل إن الفلسطينيين أنفسهم توجهوا إلى الحكومات العربية لتعزيز قضيتهم . وهكذا تراجعت القيادة الفلسطينية والحركة القومية الفلسطينية ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ إلى المرتبة الثانية . وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتبدل هذا الوضع ، إذ أنها عرّت الأنظمة العربية المختلفة وأظهرت ضعف جيوشها التقليدية وعدم كفايتها لتحرير فلسطين . وبينما فضحت الحرب الحكومات العربية ، فإنها على العكس من ذلك أدت إلى تسارع نمو الوعى القومى الفلسطينى الذى تجسد فى بروز حركة المقاومة الفلسطينية كقوة سياسية لها ثقلها ومغزاها فى الشرق الأوسط .

وأتاحت الحرب للفلسطينيين الذين يعيشون فى الضفة الغربية وداخل

إسرائيل ، فرصة اللقاء والاتصال المباشر للمرة الأولى . ولسنا فى حاجة إلى القول أن هذه الطريقة التى تم من خلالها تجدد تلك العلاقة كانت بالنسبة للعديدين أمراً بغيضاً . ومع ذلك تبقى هناك حقيقة أن نسبة لا يستهان بها من الشعب الفلسطينى فى الجانبين قد تجمعت سوياً مما كان له أبلغ الأثر على تصورات ومفاهيم ومواقف كل جانب تجاه التطلعات والطموحات السياسية للجانب الآخر . والغرض من هذا الاستبيان هو تحديد أنماط التفاعل التى تطورت على مر السنين بين الفلسطينيين على جانبى الحدود ، وإلى أى مدى أدى فتح الحدود إلى ارتفاع أو انخفاض نمو الوعى القومى الفلسطينى ، وإلى أى مدى ساعد الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية على تزايد الشعور بالوحدة والمصير المشترك بين الجانبين ، وهل ثمة تماثل بين التطلعات والخيارات السياسية المستقبلية لكل منهما . وهل هناك فجوة فى الإدراك الحسى فيما يتعلق بهذه المشكلات بين الصفوة والعمال فى كل جانب ؟ هذه هى التساؤلات التى تشكل مضمون هذا الاستبيان .

ترمى الدراسة إلى بحث هذه التساؤلات على مستوى الصفوة والعمال بين الفلسطينيين فى كل من الضفة الغربية وإسرائيل . وبالنسبة للعينة التى تمثل الصفوة تم اختيار ٢٤ فرداً من الضفة الغربية و ٢٤ من بين الفلسطينيين فى إسرائيل بحيث تحقق بدقة غرض هذه الدراسة . وتلعب هذه المجموعة من الصفوة فى كلا الجانبين دوراً ملموساً فى العملية السياسية على المستوى المحلى ، فهى التى تُشكّل وتعكس فى الوقت نفسه قيم ومواقف ومعتقدات المجتمع ، وهى الأكثر تأثيراً فى تشكيل الرأى العام وبلورة المواقف السياسية جنباً إلى جنب مع صياغة المطالب والمصالح السياسية . ومن ثم فإن اختيار عينة الصفوة يمثل أغلبية هؤلاء الصفوة البارزين على المسرح المحلى ، مع النظر بعين الاعتبار إلى اختلاف قيمهم ومواقفهم السياسية وكذلك وعيهم بهذه القيم وقدرتهم على السعى من أجلها .

وبشكل عام ، هناك أربعة اعتبارات أساسية حددت اختيار عينة الصفوة ، وهذه الاعتبارات هى : النفوذ - ويشمل التأثير السياسى وتولى مناصب عامة ، المكانة - وتشمل الوضع الاجتماعى والدينى والشهرة ، الكفاءات - وتشمل المستوى الأكاديمى والمهنى ، بالإضافة إلى الثروة . وفضلاً عن هذه الاعتبارات الرئيسية الأربعة ، فقد تحكمت فى عملية الاختيار بعض الاعتبارات الديموجرافية الأخرى مثل : التوزيع الجغرافى لمن تم استطلاع رأيهم ونوعهم (ذكر / أنثى) ، ومحل إقامتهم ، وانتماءهم الدينى ، وأفادت هذه الاعتبارات فى تحديد عدد أفراد عينة الصفوة .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات الأساسية تم تحديد ست مجموعات من بين صفوة الفلسطينيين فى إسرائيل . وجرى تصنيف هذه المجموعات تبعاً للتوجه السياسى لأفراد الصفوة بينما جاء اختيار من تم استطلاع رأيهم فى كل مجموعة متناسباً مع حجم هذه المجموعة وتأثيرها ووزنها السياسى . وتضم المجموعة الأولى هؤلاء السياسيين والموظفين العموميين ذوى الاتجاهات المؤيدة لإسرائيل والذين يقبلون بشرعية دولة إسرائيل . ويرجع نفوذ هؤلاء وتأثيرهم وقدرتهم على حشد التأييد الجماهيرى ، إلى صلاتهم الحكومية التى تمكنهم من استخدام المحسوبية السياسية وتقديم الخدمات للمواطنين على نطاق واسع . ويمثل هذه المجموعة إثنان . أما المجموعة الثانية فتتميز بتوجهها الإسلامى ، ويمثلها إثنان : الأول يعبر عن الاتجاه الدينى الرسمى بميوله التقليدية ومواقفه المؤيدة لإسرائيل ، فى حين يعبر الثانى عن الحركة الإسلامية الجديدة المعروفة باسم « الشبان المسلمون » والتى برزت بشكل أكثر وضوحاً بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران ووصولها إلى الحكم .

وتضم المجموعة الثالثة « الحركة القومية التقدمية » وخاصة « أبناء البلد » التى تأسست عام ١٩٧١ ، وينتشر نشاطها فى القرى العربية ، والمدن والأوساط الجامعية ، ويمثلها إثنان أيضاً . وتتكون المجموعة

الرابعة من الحزب الشيوعى الإسرائيلى الذى قد يتطور تدريجياً ليصبح فى الواقع بمثابة حزب قومى للفلسطينيين فى إسرائيل ، وينبع تأثيره السياسى من انضباطه التنظيمى وجهازه المكتبى وكذلك من خلال تداول صحفه ومجلاته . وقد تم اختيار اثنين من أعضائه البارزين ليعبروا عن وجهات نظر الحزب الشيوعى . أما المجموعة الخامسة ، ويمثلها إثنان ، فتضم « الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة » التى تشكلت فى مارس ١٩٧٧ وتنتسب إلى الحزب الشيوعى الإسرائيلى . وتتكون المجموعة السادسة من المستقلين الذين يشكلون الأغلبية فى أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل ، ومن ثم تم اختيار أربعة عشر فرداً ليمثلوا هذه المجموعة التى تضم موظفين عموميين سابقين ، وأكاديميين ، ورجال أعمال ، وزعماء تجمعات اجتماعية ، ورؤساء مجالس محلية .

وقد أفادت نفس الاعتبارات السابقة فى تحديد أفراد عينة الصفوة فى الضفة الغربية ، إذ تم اختيار ٢٤ فرداً من مختلف تنويعات الاتجاهات السياسية الفعالة على المسرح المحلى . ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات عموماً إلى معتدلين ، وقوميين متشددين . ولعله من العسير إلى أبعد الحدود تقسيم الصفوة فى الضفة الغربية إلى جماعات أيديولوجية بحتة وجماعات سياسية بارزة ، إذ أن السلطات العسكرية الإسرائيلية لا تسمح بحق التعبير السياسى ولا بحق تشكيل التنظيمات والأحزاب السياسية فى الضفة الغربية .

ويضم اتجاه المعتدلين فى الضفة الغربية بوجه عام الموظفين الأردنيين السابقين ، وكبار ملاك الأراضى ، والوجهاء التقليديين ، الذين يعتبرون أن مصالحهم متماثلة مع مصالح النظام الأردنى . ويمكن أيضاً اعتبار المؤيدين العابرين لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن المعتدلين . أما الاتجاه القومى المتشدد فيضم المؤيدين بحزم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وكثيراً ما تشير الدوائر الإسرائيلية والغربية إليهم بوصفهم يساريين أو راديكاليين ، ويندرج تحت هذا الاتجاه أيضاً مؤيدو الفرق المختلفة فى

منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الشيوعيون .

وطبقاً لأغراض هذا الاستبيان يمكن تمييز ست مجموعات من الصفوة يضم كل منها عدداً ممن تم استطلاع رأيهم للتعبير عن وجهات النظر السياسية للمعتدلين وللاتجاه القومى المتشدد بمختلف تنويعاته . وتشير المجموعة الأولى إلى القيادات المنتخبة وهى عمد الضفة الغربية الست . وتشير المجموعة الثانية الى الصفوة المهنية وتضم : أطباء ، ومحامين وصيادلة ويمثلها أربعة أفراد . وتضم المجموعة الثالثة صفوة العاملين فى وسائل الاتصال ويمثلها أربعة أفراد . ويمثل المجموعة الرابعة ثلاثة أفراد ، وهى تشمل النقابيين وقادة الجمعيات المحلية . وتضم المجموعة الخامسة صفوة رجال الأعمال وكبار ملاك الأراضى ويمثلها أربعة أفراد . أما المجموعة الأخيرة فتشير إلى الصفوة الدينية ويمثلها ثلاثة من الشخصيات الإسلامية البارزة .

وقد قدم إلى المستَجْوَبين استبيان يتكون من ثمانية عشر سؤالاً . ويمكن تقسيم هذه الأسئلة إلى أربعة أقسام أساسية ، يحاول القسم الأول منها - ويشمل الأسئلة من ١ إلى ٧ - تحديد أنماط التفاعل التى تطورت فى أعقاب حرب ١٩٦٧ . ففى السؤالين الأول والثانى يُطلب من المستجوب أن يرتب تبعاً للأولوية والأهمية أنماط التفاعل : السياسية والثقافية والاقتصادية والأسرية . ويستفهم السؤال الثالث عما إذا كان المستجوبون من الضفة الغربية يزورون إسرائيل ، وما إذا كان العرب الفلسطينيون فى إسرائيل يزورون الضفة الغربية . ويتناول السؤال الرابع والخامس ما إذا كان المستجوبون يقومون بقراءة الكتب والصحف والمجلات الصادرة فى الجانب الآخر ، بينما يستفسر السؤالان السادس والسابع عما إذا كان هناك تأثير متبادل فى الميادين السياسية والثقافية ، وإذا وجد فهل تستفيد الضفة الغربية من التفاعل الناشىء بشكل أكبر أم أن الاستفادة متبادلة .

وقد وضعت أسئلة القسم الثانى (الأسئلة من ٨ إلى ١٢) لتبحث

ما إذا كان فتح الحدود فى أعقاب حرب ١٩٦٧ وما تبعه من قيام صلات مباشرة ، قد أدى إلى زيادة أو اضعاف نمو الوعى القومى الفلسطينى فى أوساط الفلسطينيين على جانبى الحدود . فيستفسر السؤال الثامن عما إذا كانت الحرب قد أدت الى تعميق وحدة المصير بين الفلسطينيين الذين يعيشون فى اسرائيل وفلسطينيى الضفة الغربية ويتناول السؤال التاسع نفس القضية إذ يستفسر عما إذا كانت حرب ١٩٦٧ قد وحدت الشعب الفلسطينى على جانبى خط الهدنة . ومن هذا المنطلق يستفهم السؤال العاشر عما إذا كانت الحرب قد أدت إلى زيادة الشعور بالانتماء الفلسطينى طبقاً لرأى من تم استطلاع رأيهم . ووضع السؤال الحادى عشر ليبين ما إذا كانت هناك تعبيرات ملموسة عن المواقف السياسية الواردة فى السؤال الثامن والتاسع والعاشر ، فيطلب من المستجوب أن يورد قائمة بأهم الأحداث السياسية التى جرت فى السنوات القليلة الماضية . أما السؤال الثانى عشر ، فيستفسر عما إذا كان من المعتاد للفلسطينيين على كلٍ من جانبى خط الهدنة أن يساهموا فى حل المشكلات السياسية للجانب الآخر .

ويتناول القسم الثالث من الأسئلة (الأسئلة من ١٣ إلى ١٥) التوقعات بخصوص المستقبل السياسى للضفة الغربية ، فيطلب من المستَجْوَب فى السؤال الثالث عشر أن يذكر تنبؤاته فيما يتعلق بالوضع السياسى للضفة الغربية فى الحقبة القادمة ، أى ، هل ستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية أو يتم إعادتها إلى الأردن أم يتم إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه . ويتعلق السؤال الرابع عشر بما يتوجب على أهالى الضفة الغربية عمله فى الوقت نفسه لدعم مواقفهم الراسخة ، بينما يتناول السؤال الخامس عشر طبيعة النظام السياسى للدولة الفلسطينية فى حالة قيامها . أما القسم الأخير من الأسئلة (الأسئلة من ١٦ إلى ١٨) فيتناول قضية مماثلة فيما يتعلق بالمستقبل السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل ، فيتلمس السؤال السادس عشر تأثير قيام الدولة الفلسطينية

على العرب الفلسطينيين فى إسرائيل . ويطلب السؤال السابع عشر من المستجوب أن يذكر تنبوءاته بخصوص الوضع السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل مستقبلاً أى ما إذا كانوا سيظلون مواطنين فى دولة إسرائيل أو يعيشون فى دولة ثنائية القومية أو ينضمون إلى الدولة الفلسطينية . أما السؤال الأخير فيحدد ما إذا كان قرار التقسيم عام ١٩٤٧ - طبقاً لوجهة نظر المستجوب - ملائماً من الناحية العملية وقابلاً للتحقيق .

وقد كُرس الجزء الثانى من البحث لإجراء استبيان مماثل عن المواقف السياسية لعينة من العمال فيما يتعلق بالقضية الأساسية المطروحة فى هذا البحث وهى تأثير حرب ١٩٦٧ واستمرار الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة على نمو الوعى القومى الفلسطينى . وقد تم اختيار عينة عشوائية تضم ٧٥ عاملاً من الضفة الغربية ، كما تم اختيار عينة تضم ٧٥ عاملاً من إسرائيل . وجرى اختيار عينة عمال الضفة الغربية الفلسطينيين (ع . ف) من منطقة الحدود فى جنين وطولكرم بالجزء الشمالى من الضفة الغربية فى حين جرى اختيار عينة العمال الفلسطينيين فى إسرائيل (ع . ا) من المنطقة المجاورة لأم الفحم والطيبة . وبالنسبة للفلسطينيين فى إسرائيل تم الحصول على أسماء العمال من مكاتب العمل ، أما فى الضفة الغربية فقد تم الحصول على جزء من هذه الأسماء من خلال مكاتب العمل الإسرائيلية ، ومن خلال الرواة المتعددين وكذلك من خلال لقاءات عشوائية مع العمال فى مواقع العمل ، وكان الغرض من ذلك أن تشمل العينة العمال العديدين الذين يعملون فى إسرائيل دون أن يكونوا مسجلين فى مكاتب العمل بالضفة الغربية .

وفيما يتعلق بالخصائص الديموجرافية لمن تم استطلاع رأيهم من الفلسطينيين فى إسرائيل (ع . ا) ، يجب ملاحظة أن هناك ٣٠ فرداً من المستجوبين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ عاماً ، وهناك أيضاً ٢٠ فرداً تتراوح أعمارهم بين ٢٦ و ٣٥ عاماً ، ١٥ فرداً تتراوح أعمارهم بين ٣٦ و ٤٥ عاماً بالإضافة إلى ١٠ أفراد تزيد أعمارهم عن

٤٦ عاماً . وبالنسبة للمستوى التعليمى هناك ٥ أفراد أميين ، و ٣١ فرداً حصلوا على المستوى التعليمى الابتدائى ، و ٢٨ فرداً تلقوا تعليمهم فى المدارس الثانوية ، ٤ أفراد حصلوا على التدريب المهنى ، و ٧ أفراد تلقوا تعليمهم فى معاهد .

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من المستجوبين ذكور ، إذ يبلغ عددهم ٦٧ فرداً ، بينما يبلغ عدد الإناث ٨ فقط . ويمكن أن يُعزى انخفاض نسبة الإناث إلى الطبيعة التقليدية للمجتمع . (وبرزت هذه المشكلة بشكل أكبر لدى اختيار عينة الضفة الغربية ، إذ لم يتمكن فريق البحث من مقابلة أية إناث) . ومن بين المستجوبين البالغ عددهم ٧٥ فرداً هناك ٦٩ فرداً ينحدرون من المناطق القروية ، بينما يوجد ٦ فقط من اللاجئين ، ولا غرابة فى ذلك إذ أن معظم اللاجئين الفلسطينيين يعيشون خارج إسرائيل . وأخيراً فقد ذكر ٤٠ فرداً من المستجوبين أنهم لا يملكون أرضاً ، بينما صرح ٢٧ فرداً بأنهم من ملاك الأراضى ، أما الثمانية الباقين فلم يحددوا شيئاً بخصوص هذه النقطة .

وفيما يتعلق بالاعتبارات الديموجرافية لمن تم استطلاع رأيهم من الفلسطينيين فى الضفة الغربية (ع . ف) ، يوجد ٢٣ فرداً تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ عاماً ، و ٢٨ فرداً تتراوح أعمارهم بين ٢٦ و ٣٥ عاماً ، و ١٠ أفراد تتراوح أعمارهم بين ٣٦ و ٤٥ عاماً ، وهناك ١٤ فرداً تزيد أعمارهم عن ٤٦ عاماً . وبالنسبة للمستوى التعليمي ، يوجد ١١ فرداً أمياً ، و ٢٨ فرداً حصلوا على التعليم الابتدائى ، و ٣٠ فرداً تلقوا التعليم فى المدارس الثانوية ، وفردان حصلا على تدريب مهنى بالإضافة إلى ٤ أفراد تلقوا تعليمهم فى معاهد . وفيما يتعلق بمحل الإقامة هناك ٣٤ فرداً من المناطق الريفية ، و ٣٠ فرداً من اللاجئين ، و ١١ فرداً يعيشون فى المدن . وقد ذكر ٥٥ فرداً ممن تم استطلاع رأيهم أنهم لا يملكون أرضاً فى حين أن العشرين فرداً الباقين من ملاك الأراضى .

وقد طلب من أفراد العينتين الإجابة على أسئلة القسم السياسى من الاستبيان وتتضمن خمسة أسئلة . يبحث السؤالان الأول والثانى ما إذا كان لحرب ١٩٦٧ دور فى توحيد الشعب الفلسطينى على كل من جانبى الحدود ، وعما إذا كانت قد عززت نمو الوعى القومى الفلسطينى . ويطلب السؤال الثالث من المستجوب أن يذكر تنبؤاته بخصوص المستقبل السياسى للضفة الغربية ، فى حين يتطلب السؤال الرابع أن يذكر المستجوب تنبؤاته بخصوص مستقبل الفلسطينيين فى إسرائيل . ويستفسر السؤال الخامس عما إذا كان مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ قابلاً للتنفيذ طبقاً لوجهة نظر المستجوب .

وقد برزت عدة مشكلات عند إجراء الاستبيان سواء على مستوى الصفوة أو العمال . وتمثلت المشكلة العامة التى واجهها فريق البحث عند إجراء اللقاءات مع أفراد العينة فى تشكك جزء من المستجوبين . ورغم المحاولات المتكررة من جانب فريق البحث لاقناع هؤلاء بأن الاستبيان عمل أكاديمى صرف وليست له طبيعة سياسية ، كما أنه لن يتم الكشف عن أسماء المستجوبين أو آرائهم السياسية ؛ رغم هذا ظل بعض المستجوبين على تشككهم . وارتيابهم . ورغم أن اسم جامعة بيرزيت قد حظى بثقة واحترام العديد من المستجوبين ، فإن البعض الآخر ظل متشككاً اعتقاداً منه بأن هذا العمل قد يكون بمثابة تمويه من جانب المخابرات الإسرائيلية للتحرى عن المواقف السياسية للمستجوبين وانتماءاتهم . ولعل هذا يفسر لماذا رفض ١٩ فرداً من عينة الفلسطينيين فى الضفة الغربية (ع . ف) ، الإجابة على القسم السياسى من الأسئلة رغم أنهم أجابوا على الأقسام الأخرى فى الاستبيان . وعلى العكس من ذلك رفض ٣ أفراد فقط من عينة الفلسطينيين فى إسرائيل (ع . ا) الإجابة على أسئلة القسم السياسى . وربما يرجع ذلك إلى المناخ الأكثر ليبرالية نسبياً فيما يتعلق بالتعبير السياسى فى إسرائيل . وقد تم حل مشكلة التشكك جزئياً على مستوى الصفوة وذلك بالاستعاضة

عمن رفضوا المشاركة واختيار أفراد آخرين .

وثمة مشكلة أخرى تتصل بالافتقار إلى التعاون من جانب جزء من المستجوبين وتمثل ذلك فى قيامهم بتأجيل المواعيد التى حددوها سلفاً للقائهم عدة مرات . وتطلب ذلك قيام فريق البحث باتصالات وزيارات متكررة كانت تنتهى فى بعض الحالات بإلغاء اللقاءات .

وقد واجه عمل الباحثين عقبة من نوع آخر تمثلت فى الانتفاضات الشعبية المتعددة فى الضفة الغربية فى نهاية ١٩٨١ وربيع ١٩٨٢ رداً على الاجراءات التعسفية الإسرائيلية . وتسبب ذلك فى تأخير جمع بطاقات الاستبيان والاتصال بالمستجوبين أو عقد لقاءات معهم ومن ثم تأخير عملية تفريغ المعلومات والبيانات .

أما المشكلة الأخيرة فتتعلق بصعوبة الالتقاء بأفراد عينة العمال ، إذ أنهم يعملون لمدة ستة أيام أسبوعياً ويتعين عليهم مغادرة منازلهم فى الصباح الباكر ليلحقوا بأعمالهم . وقد استدعى ذلك من فريق البحث أن يلتقى بالمستجوبين فى مقار عملهم (وهو ما لم يكن موضع ترحيب من جانب رؤسائهم) أو الانتظار فى المحطات للالتقاء بهم ، كما حاول فريق البحث أيضاً مقابلة العمال بعد انتهاء يوم العمل أو فى أيام العطلات .

المواقف السياسية للصفوة من الفلسطينيين فى إسرائيل

لمزيد من التوضيح ، تنقسم أسئلة الاستبيان إلى أربع مجموعات أساسية . تتناول المجموعة الأولى (الأسئلة من ١ إلى ٧) أنماط التفاعل بين كل من الفلسطينيين فى إسرائيل والضفة الغربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . وتحاول المجموعة الثانية (الأسئلة من ٨ إلى ١٢) تحديد الهوية السياسية للعرب فى إسرائيل خلال نفس الفترة . وتركز المجموعة الثالثة (الأسئلة من ١٣ إلى ١٥) على مستقبل الضفة الغربية بينما تهدف المجموعة الأخيرة (الأسئلة من ١٦ إلى ١٨) إلى تحديد وضع

العرب الفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل مستقبلاً .

١ - أنماط التفاعل

فى السؤالين الأول والثانى ، يطلب من المستجوبين أن يرتبوا أنماط التفاعل التى تمت منذ الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية فى ١٩٦٧ تبعاً لأولويتها وأهميتها ، وتم تحديد أربعة أنماط أساسية للمستجوبين . وأظهر الاستبيان أن ٤٦ ٪ من المستجوبين يعتقدون أن التفاعل الاقتصادى هو أكثر هذه الأنماط أهمية إذ يأتى فى المقام الأول . وفى المقابل فإن ٣٣ ٪ من المستجوبين يعتقدون أن التفاعل الأسرى أكثر أهمية من أنماط التفاعل الأخرى . ومن ناحية أخرى يرى ٢١ ٪ من المستجوبين أن الصلات السياسية هى أكثر أنماط التفاعل أهمية ، بينما لم يعط أحد من المستجوبين أية أولوية للتفاعل الثقافى (انظر جدول ١) .

وعلى الرغم من أن التفاعل الاقتصادى يكتسب مغزى أكثر أهمية لدى غالبية المستجوبين ، فإن مفهومه الضيق للغاية ينبع أساساً من الاعتبارات البرجماتية الصرفة . فالمستجوبون يشيرون إلى ثلاثة مستويات للتفاعل الاقتصادى ؛ الأول : شراء البضائع من الضفة الغربية كالخضروات والأثاث والملبوسات والكتب والمجلات . ويشجع على ذلك فى رأيهم الأسعار المنخفضة فى الضفة الغربية وغياب الضرائب الإسرائيلية . أما المستوى الثانى للتفاعل الاقتصادى فهو وجود تجار الجملة العرب القادمين من إسرائيل وكذلك موزعى المنتجات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية . ويتعلق المستوى الثالث للتفاعل الاقتصادى بقوة العمل الواسعة لفلسطينى الضفة الغربية الذين يعملون داخل إسرائيل .

وبالنسبة للتفاعل الأسرى الذى احتل المرتبة الثانية من الأهمية (٣٣ ٪) ، فقد عرّفه المستجوبون بأنه يعنى وجود أقارب وأصهار فى الضفة الغربية بالإضافة إلى الزيارات المتبادلة فى المناسبات الاجتماعية .

الجدول ١ : أنماط التفاعل

نمط التفاعل	مستويات الأهمية									
	الأول	٪	الثانى	٪	الثالث	٪	الرابع	٪	لا يوجد	٪
اقتصادى	١١	٤٦	٨	٣٣	١	٤	٣	١٢	١	٤
أسرى	٨	٣٣	٤	١٧	٥	٢١	٦	٢٥	١	٤
سياسى	٥	٢١	٦	٢٥	٦	٢٥	٧	٢٩	–	–
ثقافى	–	–	٦	٢٥	١١	٤٦	٧	٢٩	–	–

وفيما يتعلق بنمط التفاعل السياسى أشار المستجوبون إلى تبادل وجهات النظر السياسية وإقامة صلات سياسية . ويرى بعضهم أن هذا العنصر يظهر بوضوح فى القيم والمشاعر المتبادلة بخصوص المصير المشترك بالإضافة إلى الإحساس بالانتماء إلى الأمة الفلسطينية . ويساعد على تدعيم هذه المعتقدات السياسية وجود اللغة الواحدة والروابط الأسرية التى تجمع ما بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وإسرائيل . وأكد اثنان من المستجوبين أن التفاعل السياسى ليس منتظماً ولكنه على العكس ذو طبيعة متقطعة ، كما أنه مقصور على الجماعات السياسية وعلى الأحداث السياسية البارزة فى الضفة الغربية أو فى إسرائيل .

واعتبر المستجوبون أن عنصر التفاعل الثقافى يتمثل فى قراءة كتب وصحف ومجلات الضفة الغربية . كما أن هناك عدداً من معلمى الضفة الغربية الذين يقومون بالتدريس فى المدارس العربية داخل إسرائيل ، وعدداً من الطلاب الفلسطينيين من إسرائيل فى مؤسسات التعليم العالى بالضفة الغربية ، وبالإضافة إلى ذلك أشار المستجوبون إلى وجود أساتذة فلسطينيين من إسرائيل يقومون بالتدريس فى جامعات الضفة الغربية .

ولا ينبغى تفسير الأهمية الضئيلة نسبياً لعنصرى التفاعل السياسى والثقافى بالمقارنة مع عنصرى التفاعل الاقتصادى والأسرى ، بأنها تعبير

عن تخلّى الفلسطينيين عن هويتهم الفلسطينية أو مناصرتهم لزملائهم الفلسطينيين فى المناطق المحتلة . إذ أن الانتماء الفلسطينى ، على العكس من ذلك ، قد تزايد بشدة فى أوساط الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل ، وظل ارتباطهم بإخوتهم فى المناطق المحتلة قوياً . (كما يشير هذا الاستبيان) . إلا أن اعتبارات الواقعية السياسية والبرجماتية تملى عليهم قبول الوضع الراهن بموازين القوى فى المنطقة والتى تميل بشدة إلى جانب إسرائيل . وهذا ما يفرض على الفلسطينيين فى إسرائيل أن يكونوا واقعيين وأن يقبلوا الحياة فى إسرائيل حيث القانون الذى يقيد حريات المواطنين ، وكذلك أن يمارسوا تفاعلهم السياسى وتأييدهم للفلسطينيين فى الضفة الغربية بنوع من التحفظ . وفضلاً عن ذلك ، فإن الحكم العسكرى الإسرائيلى وما يطبقه من قيود تعسفية على الأنشطة السياسية فى المناطق المحتلة ؛ كل هذا قد يثنى الآخرين عن التدخل بشكل فعال فى الشئون السياسية للضفة الغربية . ويتجسد ذلك فى حقيقة أن ٢١ ٪ من المستجوبين لا يستطيعون زيارة الضفة الغربية نظراً للحظر العسكرى الإسرائيلى المفروض عليهم . وقد يختار الآخرون أن يظلوا بمبعدة عن الشئون السياسية المتعلقة بالضفة الغربية لدواعى الخوف وعدم الأمان ، وهناك البعض ممن يرضون تماماً بالنظام السياسى والاجتماعى الإسرائيلى فى حين أن الأمور السياسية قد تكون ببساطة غير هامة فى نظر البعض الآخر .

ورغم أن عينة بحثنا اختيرت من مناطق الكثافة العربية فى كافة أنحاء إسرائيل ، فإن عنصر القرب الجغرافى قد يفسر فى بعض الأحيان غلبة العوامل الاقتصادية والأسرية على باقى العوامل الأخرى . وإلى جانب ذلك فإن الأمور الاقتصادية والأسرية عموماً أكثر قرباً وحميمية للناس من المسائل السياسية والثقافية . ولعل هذه الأسباب وغيرها تفسر جزئياً حقيقة أن النمط السياسى للتفاعل لم يحظ بالمرتبة الأولى .

ورغم أن مستويات التفاعل السياسية والثقافية لم تحظ إلا بأهمية

ثانوية ، فإن ٦٧ ٪ من المستجوبين أشاروا إلى أنهم يقرأون الكتب الصادرة فى الضفة الغربية بشكل معتاد . (انظر جدول ٢) ، وفضلاً عن ذلك أشار ٢٩ ٪ من أفراد العينة بأنهم يقرأون بانتظام صحف الضفة الغربية ، فى حين أكد ٥٨ ٪ من أفراد العينة أنهم يقومون بقراءتها من وقت إلى آخر . وثمة أسباب عديدة ساقها أفراد العينة لتفسير إقبالهم على قراءة صحف الضفة الغربية ، فالبعض يقرأها لأنها تغطى الأخبار المحلية ، والبعض الآخر يقرأها أثناء الانتفاضات الشعبية بالضفة الغربية ، بينما يظل هناك من يقرأها لتوجهها القومى والتقدمى كما يتمثل فى صحف الفجر والشعب .

وأخيراً فإن كل أفراد العينة يؤمنون بوجود تأثير متبادل فى المجالات السياسية والثقافية بين كلا الطرفين . ويظهر هذا بوضوح فى اللقاءات السياسية الحاشدة وفى إصدار البيانات الجماهيرية لتدعيم المواقف القومية لكلٍ من الطرفين . ويمكن ملاحظة جانب آخر للتأثير السياسى فى تبادل الصحف والمجلات والمعارض الفنية والمحاضرات .

الجدول ٢

المواد المقروءة	قراءة منتظمة	قراءة غير منتظمة من وقت إلى آخر	عدم القراءة تماماً
كتب	٪ ٦٧	٪ ١٧	٪ ١٧
صحف	٪ ٢٩	٪ ٥٨	٪ ١٣

ب – قضية الهوية الفلسطينية فى أعقاب حِرب يونيو ١٩٦٧

وضعت الأسئلة من الثامن إلى الثانى عشر لبحث ما إذا كان الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧ قد ساهم فى نمو الوعى القومى الفلسطينى بالنسبة لفلسطينى الضفة الغربية والفلسطينيين الذين يعيشون

داخل إسرائيل . وأظهرت إجابة السؤال الثامن أن ٣٧ ٪ من أفراد العينة يعتقدون بأن حرب ١٩٦٧ قد وحدت بصلابة مصير الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل . وفى رأيهم أن محاولة إسرائيل تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني هى دليل واضح على وجود المصير المشترك . ويتجسد هذا المصير المشترك فى اهتمام كل طرف بشئون وهموم الطرف الآخر ، ومن الأمثلة التى ساقها أفراد العينة للتدليل على هذا المصير المشترك ، مساهمة فلسطينيى الضفة الغربية فى يوم الأرض وفى الاجتماعات الشعبية العربية داخل إسرائيل وكذلك أعمال الاحتجاج السياسى من جانب الفلسطينيين فى إسرائيل تأييداً لأهالى الضفة الغربية . ويرى أفراد العينة أن نضال الطرفين من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية والنضال لانتزاع حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم القومى ؛ كل هذا ينهض دليلاً على وحدة المصير . وفى المقابل رفض ٥٠ ٪ من أفراد العينة . القول بأن حرب يونيو قد وحدت مصير الفلسطينيين فى كل من الضفة الغربية وإسرائيل . وبنى هذا الرفض على أساس أن الفلسطينيين فى إسرائيل هم جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل ، فى حين أن أهل الضفة الغربية هم قانونياً جزء من الأردن . وفى رأى هذه النسبة من أفراد العينة أن هناك جنسيتين مختلفتين ومن ثم فإن مواجهة مشاكلهما تحتاج إلى حلول متباينة . وأشار بعض أفراد هذا الجزء من العينة أن حرب ١٩٦٧ جعلت طرفى الشعب الفلسطيني أشد وعياً بهويتهم الفلسطينية أكثر من كونها قد أكدت وحدة المصير فيما بينهم . وأخيراً فقد فضل ١٣ ٪ من أفراد العينة ألا يعطوا أية إجابة .

وتؤكد إجابات السؤال التاسع إلى حد ما النتائج المستخلصة من السؤال السابق . إذ أن ٣٣ ٪ من أفراد العينة يرون أن الاحتلال الإسرائيلى لما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧ قد أتم وحدة الشعب الفلسطيني . وفى المقابل يرى ٣٧ ٪ من أفراد العينة أن هذا ليس

صحيحاً لأن الاحتلال لا يوحد شعباً . ورفض بعض أفراد العينة هذا القول لأنهم يعتبرون أنفسهم مواطنين إسرائيليين ، بينما رفضه البعض الآخر لأنهم يرون أنهم لم يتخلوا مطلقاً عن انتمائهم للهوية الفلسطينية . وفى نفس الوقت عبر ١٢ ٪ من أفراد العينة عن شعورهم بأنهم كانوا دوماً موحدين .

وفيما يتعلق بالسؤال العاشر ، الذى يبحث ما إذا كان الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية قد أدى إلى زيادة ومضاعفة الانتماء الفلسطينى فى أوساط الفلسطينيين فى إسرائيل ، عبّر ٦٦ ٪ من أفراد العينة عن موافقتهم على هذه المقولة . وفى رأيهم أن عملية تعميق الانتماء الفلسطينى تتجسد بأشكال عدة منها : الصلات المباشرة ، تبادل الصحف ، عقد المؤتمرات السياسية وأنشطة الاحتجاج الجماهيرى ، إزالة الحواجز الطبيعية ، وحدة الشعب الفلسطينى فى نضاله ضد الاحتلال بالإضافة إلى الزيارات المتبادلة وعلاقات التزاوج والمصاهرة . وعلى العكس من ذلك رفض ٢١ ٪ من أفراد العينة هذا القول انطلاقاً من اعتقادهم بأن الاحتلال قد أكد شخصيتهم الفلسطينية فى إسرائيل . ويضيف هؤلاء أنهم لم يتخلوا قط عن هويتهم القومية إذ لا خيار لهم سوى الحفاظ على الهوية الفلسطينية .

ويلقى السؤال الحادى عشر بعض الضوء على مظاهر الوعى القومى الفلسطينى للعرب فى إسرائيل ، فهو يطلب من أفراد العينة أن يذكروا أبرز خمسة أحداث سياسية مرتبة حسب أهميتها . وأظهرت إجابات أفراد العينة أنهم ليسوا فقط مهتمين بشئونهم السياسية بل إن لديهم اهتماماً مماثلاً بالتطورات السياسية فى الضفة الغربية . ومن بين القائمة التى تضم أكثر من عشرين حدثاً بارزاً ، جاءت الأحداث التالية فى المرتبة الأولى من الأهمية بالنسبة لأفراد العينة : يوم الأرض ، صمود الضفة الغربية ومقاومتها للاحتلال ، فوز الجبهة الديمقراطية فى الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٧٧ ، زيارة السادات للقدس ،

الانتخابات البلدية فى الضفة الغربية عام ١٩٧٦ ، ومحاولات إبعاد واغتيال عمد الضفة الغربية .

ويمكن تلمس الشعور العميق بالتضامن مع الفلسطينيين فى الضفة الغربية من خلال نتائج إجابات السؤال الثانى عشر . فإن ٧٥ ٪ من أفراد العينة يعتقدون أنه من الضرورى على الفلسطينيين فى إسرائيل أن يساعدوا الفلسطينيين فى الضفة الغربية على حل مشاكلهم عموماً ، والسياسية منها على وجه الخصوص ، وذلك من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلى . وعبرّ بعض هؤلاء عن شعورهم بأن هذا الاسهام يعد تأكيداً لوحدة المصير والهوية بين أبناء الشعب الفلسطينى . ولم يرفض هذه الفكرة سوى ٢١ ٪ من أفراد العينة ، وهم يرون أن واقعاً سياسياً جديداً قد نشأ منذ عام ١٩٤٨ ، وتبعاً لذلك فمن الواجب على كلٍّ من قسمى الشعب الفلسطينى أن يسعى لحلِ مشاكله بنفسه . ومن الحجج التى يستند إليها هؤلاء فى رفضهم أيضاً أن إسرائيل ستقاوم بعنف أى محاولة من جانب العرب فى إسرائيل للتدخل فى الشئون السياسية للضفة الغربية .

جـ – مستقبل الضفة الغربية

تبحث هذه المجموعة من الأسئلة رؤية أفراد العينة للمستقبل السياسى للضفة الغربية خلال السنوات العشر القادمة وما يتعين على فلسطينيى الضفة الغربية عمله إذا ما استمر الاحتلال الإسرائيلى . ويتضح من توقعات أفراد العينة بخصوص المستقبل السياسى للضفة الغربية أن ٣٧,٥ ٪ يعتقدون أن الفترة القادمة ستشهد قيام الدولة الفلسطينية فى المناطق المحتلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . بينما يعتقد ٢١ ٪ من أفراد العينة أن الضفة الغربية ستعود ثانية إلى الأردن . ويتوقع ٤ ٪ قيام دولة فلسطينية ضمن اتحاد فدرالى مع الأردن . وتبنى هذه المجموعة من المستجوبين توقعاتها على أساس أن إسرائيل ستعارض بشدة إقامة أية

دولة فلسطينية كما أن الدول العربية إما عاجزة وإما غير راغبة فى التقدم صوب هذا الحل . ويقتنع ١٣ ٪ من أفراد العينة أن الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية سيستمر مستقبلاً ، فى حين أعلن ٨ ٪ من أفراد العينة أنهم لا يستطيعون التنبوء بالمستقبل . واتضح أيضاً أن ٤ ٪ من أفراد العينة على ثقة تامة من قيام دولة إسلامية فى المستقبل على ضوء النهوض الإسلامى فى الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت فإن ٤ ٪ فقط يؤمنون بأن الإدارة الذاتية ستكون هى الشكل السياسى الذى يتحكم فى مستقبل الضفة الغربية .

ومن ناحية أخرى يرى ٥٠ ٪ من أفراد العينة أنه إذا استمر الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فعلى الفلسطينيين فى الضفة الغربية واجب تعزيز وتمتين الوحدة القومية والوعى القومى والصمود . وأيد ٢٩ ٪ من أفراد العينة مقاومة الاحتلال الاسرائيلى بشتى الوسائل ، وكذلك ضرورة التوحد خلف القيادة القومية بالضفة الغربية ، والتوقف عن النزوح للخارج والتمسك بالبقاء فى الأرض . أما باقى أفراد العينة فيرون ضرورة إيجاد فرص عمل جديدة فى الضفة الغربية والتركيز بشكل أكبر على التعليم والتنمية الاقتصادية وذلك إذا ما استمر الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية .

وفيما يتعلق بالسؤال عن شكل النظام السياسى المفضل للدولة الفلسطينية مستقبلاً ، يرى ٥٠ ٪ من أفراد العينة أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون فى حالة قيامها جمهورية ذات نظام ديمقراطى ، وقد استخدموا اصطلاحات سياسية متنوعة للإشارة إلى هذا النظام السياسى منها مثلاً : الديمقراطية البرلمانية أو الديمقراطية الدستورية . وأيد ٤ من أفراد العينة أى ١٧ ٪ أن يكون النظام السياسى للدولة الفلسطينية مماثلاً للنظام السياسى فى إسرائيل . وعلى أية حال فإن نسبة الـ ٥٠ ٪ هذه من أفراد العينة يريدون نظاماً سياسياً يقوم على تعدد الأحزاب السياسية ، ويجب أن تكون الدولة علمانية فى توجهها وأن تضمن الحريات الليبرالية

وتتبنى فى سياستها الخارجية مبدأ عدم الانحياز . وعبرّ ٤ ٪ من أفراد العينة عن رغبتهم فى قيام نظام سياسى اشتراكى ، فى حين يفضل ٨ ٪ تشكيل سلطة قومية ذات طبيعة انتقالية وذلك كخطوة أولى باتجاه حل دائم للقضية الفلسطينية . وأيد ٨ ٪ من أفراد العينة قيام دولة ديمقراطية – علمانية على كامل الوطن الفلسطينى ، بينما يرغب ٨ ٪ من أفراد العينة فى قيام دولة فلسطينية مبنية على حكم الشريعة الإسلامية على غرار النموذج الإيرانى . واقترح ٨ ٪ قيام اتحاد فدرالى بين الضفة الغربية والأردن . وقد فضل ١٢ ٪ من أفراد العينة الامتناع عن الإجابة وأقر ٤ ٪ أنهم لا يؤيدون قيام دولة فلسطينية الآن .

ويرى ٢٨ ٪ من أفراد العينة أنه يجب على تلك الدولة الفلسطينية الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع دولة إسرائيل . وعلى العكس من ذلك يعتقد ٤ ٪ فقط أن علاقات العداء والتناقض ستسود بين الدولتين . وصرح ٤ ٪ من أفراد العينة أن شكل العلاقة الناشىء سوف يعتمد على نوايا إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية ، وأكد ١٢ ٪ أنهم لا يستطيعون التكهن بشكل العلاقة التى ستنشأ بين الدولتين . أما بقية أفراد العينة (٥٨ ٪) فقد رفضوا الإجابة على هذا السؤال .

د . مستقبل الفلسطينيين فى إسرائيل :

تحاول الأسئلة من السادس عشر إلى الثامن عشر بحث المستقبل السياسى للفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل . فيستفسر السؤال السادس عشر عن تأثير قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة على الفلسطينيين فى إسرائيل . وقد عبر ٢٩ ٪ من أفراد العينة عن إحساسهم بأن إقامة مثل هذه الدولة سيكون بمثابة نقطة انطلاق بالنسبة لهم ، فسيمنحهم الشعور بالانتماء القومى ويزيد من الوعى القومى الفلسطينى لديهم . وعبّر ١٧ ٪ عن رغبتهم فى الانضمام إلى تلك الدولة الفلسطينية (وتبدو الرغبة قوية عند البعض ومعتدلة عند البعض

الاخر) . ويعتقد ٨ ٪ من أفراد العينة أن قيام الدولة الفلسطينية سيفتح الباب أمام مرحلة جديدة من السلام والاستقرار فى المنطقة ، وأكد ٢١ ٪ من أفراد العينة فضلاً عن ذلك أن الدولة الفلسطينية المستقبلية ستخلق مناخاً أفضل للفلسطينيين فى إسرائيل ، إذ أنها ستزيد من ثقل القوى القومية التقدمية فى إسرائيل ، وتدفع العرب قدماً إلى المطالبة بالحقوق المتساوية ومن بينها فرص المشاركة السياسية وكذلك مطلبهم بتحرير أرضهم المغتصبة . وأشار ٤ ٪ من أفراد العينة إلى أن الدولة الفلسطينية ستزيد من فرص انتشار الإسلام ، وذكر ٤ ٪ أن الدولة الفلسطينية ستكون بمثابة حجر الأساس لإقامة دولة فلسطينية تقدمية مستقبلاً ، مما يضع حلاً شاملاً للقضية الفلسطينية . وأخيراً فإن ١٣ ٪ من أفراد العينة فضلوا عدم التورط فى إعطاء أية إجابة إذ أنهم ليسوا على يقين من تأثير قيام الدولة الفلسطينية على الفلسطينيين فى إسرائيل .

ويستفهم السؤال السابع عشر عن المستقبل السياسى للفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل . وأظهرت النتائج أن ٤٦ ٪ من أفراد العينة يفضلون الاحتفاظ بجنسيتهم الاسرائيلية ولكنهم يصرون فى الوقت نفسه على ضرورة اكتساب الحقوق المتساوية وتطوير وضعهم الاقتصادى والاجتماعى داخل إسرائيل . ويرى البعض أن واجبهم والتزامهم القومى يفرض عليهم البقاء فى أرضهم ومقاومة سياسة التعصب والتمييز التى تنتهجها اسرائيل. وفى المقابل أشار ٨ ٪ إلى إمكانية الانضمام للدولة الفلسطينية ، بينما ذكر ١٢,٥ ٪ أن موقفهم من الانضمام إلى هذه الدولة سوف يعتمد على طبيعة نظامها السياسى وبرنامجها بخصوص القضية الفلسطينية . وبالإضافة إلى ذلك فإن ١٣ ٪ من أفراد العينة يفضلون العيش فى دولة إسرائيلية ثنائية القومية .

وأخيراً ، فإن السؤال الثامن عشر يبحث ما إذا كان قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ أمراً قابلاً للتحقيق أم لا . وقد أكد ٢٥ ٪ من أفراد العينة أن من الممكن تطبيق التقسيم ، ومع ذلك يرى ثلث هؤلاء أن العودة إلى

حدود ١٩٦٧ تعد أكثر واقعية وعقلانية . ويعتقد ٦٧ ٪ من أفراد العينة أنه ليس من الممكن تنفيذ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، إلا أن نصف هؤلاء يرون أن هذا الوضع قد يتبدل مستقبلاً إذا ما حدث تغيير فى موازين القوى العسكرية فى المنطقة لصالح العرب ، وفضلاً عن ذلك تعتقد هذه المجموعة من أفراد العينة أن إسرائيل ستكون مرغمة على العودة إلى مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ إذا ما هزمت فى إحدى الحروب ولكن الأمر الأكثر واقعية هو توقع انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ .

استبيان حول المواقف السياسية للعمال الفلسطينيين فى إسرائيل

١ – قضية الهوية السياسية الفلسطينية

يرمى السؤالان الأول والثانى إلى بحث ما إذا كانت حرب ١٩٦٧ ، وماتبعها من فتح الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل ، قد أدت إلى توحيد الشعب الفلسطينى على جانبى الحدود بعد ما يقرب من عشرين عاماً . ويستفسر السؤالان أيضاً عما إذا كان فتح الحدود قد ساعد على تعزيز الوعى القومى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل .

يعتقد ٣٨ فرداً من أفراد العينة ، أى ٥١ ٪ ، أن حرب ١٩٦٧ قد ساهمت فى توحيد الشعب الفلسطينى ، رغم أن الأسلوب الذى تم من خلاله هذا التوحيد (استخدام القوة والاحتلال العسكرى) كان أمراً بغيضاً بالنسبة لمعظمهم . وتتجسد هذه الوحدة – طبقاً لرأى أفراد العينة – فى إحياء الصلات من جديد بين العائلات الفلسطينية المشتتة ، كما تتجسد فى نمو التبادل السياسى والثقافى والاقتصادى بين الفلسطينيين على جانبى الحدود . وتتمثل الوحدة بالنسبة لبعض أفراد العينة فى أن

أهالى الضفة الغربية جنباً إلى جنب مع العرب فى إسرائيل أصبحوا يواجهون نفس مشاكل المعاناة والتمييز ، أما بالنسبة للبعض الآخر فإن الوحدة تعنى تعزيز المواقف السياسية للعرب داخل إسرائيل وتدعيم إصرارهم القومى .

وتوافق غالبية أفراد العينة ، بغض النظر عن أعمارهم ، على الفكرة القائلة بأن فتح الحدود فى أعقاب حرب يونيو قد ساعد على تحقيق وحدة الشعب الفلسطينى . وفيما يتعلق بالمستوى التعليمى فإن غالبية هؤلاء الموافقين هم ممن تلقوا تعليمهم بالمدارس العليا وما فوقها (انظر جدول ٣) .

وفى المقابل لم يوافق ٢٢ من أفراد العينة على الفكرة القائلة بأن الحرب أدت إلى زيادة التوحد القومى للشعب الفلسطينى . فهم يرون أن الاحتلال لا يمكن أن يوحد ، كما أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق من خلال استخدام القوة العسكرية ، لأنها فى هذه الحالة لن تكون أمراً طبيعياً . وأكد أفراد العينة أن العرب فى إسرائيل يشعرون على الدوام بأنهم فلسطينيون ، ولم يحدث قط أن تخلوا عن هويتهم الفلسطينية رغم وجود الحواجز والحدود المصطنعة .

ويكمن الاختلاف الرئيسى بين الموافقين والمعارضين فى رؤيتهم للأسلوب الذى قاد إلى توحيد الفلسطينيين على جانبى الحدود ، فبينما يرى الموافقون أن الحرب قد دعمت الوحدة ، يؤكد الرافضون أن الحرب لم تكن وسيلة التوحيد ، إذ أن الفلسطينيين داخل إسرائيل يحملون على الدوام مشاعر الانتماء إلى المجتمع الفلسطينى رغم وجود الحدود بشكل محكم فى الفترة السابقة على حرب ١٩٦٧ .

وتؤكد نتائج السؤال الثانى نفس الاستخلاصات السابقة . ويبحث هذا السؤال ما إذا كانت حرب يونيو قد ساهمت فى تعميق الوعى القومى للفلسطينيين فى إسرائيل وتعميق انتمائهم إلى الهوية الفلسطينية .

ويتضح من نتائج الاستبيان أن ٥٥ فرداً ، أى ٧٣ ٪ من العدد الإجمالى لأفراد العينة ، يؤيدون هذا الرأى ، وفى المقابل فإن ٧ أفراد فقط لا يوافقون عليه فى حين امتنع ١٣ فرداً عن الإجابة . ويرى بعض مؤيدى هذا الرأى أن تجديد الصلات أدى إلى إيقاظ الوعى القومى الفلسطينى فى أوساط العرب داخل إسرائيل ، بينما يرى البعض الآخر أن هذا الوعى القومى يتمثل فى حقيقة أن العديد من العرب فى إسرائيل توقفوا عن الاحتفال بعيد استقلال إسرائيل . ومن الأمثلة الأخرى التى يسوقها الموافقون للتدليل على نمو الشعور القومى الفلسطينى ؛ احتفال الفلسطينيين فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل كل عام بذكرى يوم الأرض عام ١٩٧٦ ، فضلاً عن الحشود الجماهيرية والاجتماعات السياسية فى كل من الجانبين تأييداً للجانب الآخر . ويعتقد بعض أفراد العينة أن الصلات المباشرة بين أبناء الشعب الفلسطينى لا تكفى وحدها لتعليل تضاعف الوعى القومى للفلسطينيين ، ويشيرون فى هذا الصدد إلى دلائل أخرى مثل الدور الناصرى على المستوى العربى ، وولادة منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها إقليمياً ودولياً . وفى المقابل أكد معارضو الرأى السابق أن الحرب لم تُضف ولم تنقص شيئاً من الشخصية الفلسطينية للعرب فى إسرائيل .

ومن بين الموافقين على أن الحرب قد أدت إلى زيادة الوعى القومى فى أوساط الفسطينيين داخل اسرائيل (٥٥ فرداً من أفراد العينة) ، هناك ٤١ فرداً تتروح أعمارهم بين ١٥ ، ٣٥ عاماً و ١٤ فرداً تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً . (انظر جدول ٣) ، وإلى جانب ذلك فإن ٣١ فرداً من هؤلاء الموافقين هم ممن تلقوا تعليمهم فى المدارس العليا ومافوقها ، فى حين أن ٢٢ فرداً منهم حصلوا على أدنى مستويات التعليم . وفضلاً عن ذلك فإن ٣٥ فرداً من بين هؤلاء هم ملاك أراضٍ فى حين أن العشرين الآخرين لا يمتلكون أرضا على الإطلاق . والنتيجة التى يمكن استخلاصها بغض النظر عن الأعمار ومستوى التعليم ، هى

أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة توافق على أن فتح الحدود فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ أدى إلى زيادة نمو الوعى القومى الفلسطينى وتعميق الشعور بالانتماء القومى فى أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل على مستوى العامة (انظر جدول ٣) .

جدول ٣ : تأثير حرب يونيو على نمو الوعى القومى الفلسطينى
(العمال الفلسطينيون فى إسرائيل)

العناصر الديموجرافية	حرب يونيو وحدت الشعب الفلسطينى				حرب يونيو ضاعفت نمو الوعى القومى الفلسطينى			
	موافق (م* =٣٨)	غير موافق (م=٢٢)	ممتنع عن الإجابة (م=١٥)	إجمالى كل مجموعة (م=٧٥)	موافق (م=٥٥)	غير موافق (م=٧)	ممتنع عن الإجابة (م=١٣)	إجمالى كل مجموعة (م=٧٥)
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١ - السن								
١٥ - ٢٥	٥٣	٤٣	٣	٣٠	٧٧	١٧	٢٦	٣٠
٢٦ - ٣٥	٥٠	١٥	٣٥	٢٠	٩٠	—	١٠	٢٠
٣٦ - ٤٥	٤٠	٢٦	٣٣	١٥	٧٣	—	٢٧	١٥
٤٦ فما فوق	٦٠	٢٠	٢٠	١٠	٣٠	٢٠	٥٠	١٠
٢ - التعليم								
أمى	٤٠	—	٦٠	٥	—	٤٠	٦٠	٥
ابتدائى	٤٥	٢٩	٢٦	٣١	٧١	٦	٢٣	٣١
مدارس عليا	٥٠	٣٩	١١	٢٨	٩٣	٧	—	٢٨
تدريب مهنى	٥٠	٥٠	—	٤	٥٠	—	٥٠	٤
معاهد	٨٦	—	١٤	٧	٧١	١٤	١٤	٧

* م = إجمالى عدد المستجوبين

ب - المستقبل السياسى للضفة الغربية

فى السؤال الثالث يطلب من المستجوب أن يذكر تنبوءاته بخصوص المستقبل السياسى للضفة الغربية : هل ستشكل جزءاً من دولة فلسطينية مستقلة ، أم تتم إعادتها إلى الأردن ، أم تُضم إلى إسرائيل أم يستمر الاحتلال العسكرى الحالى مستقبلاً . ويتضح من نتائج الاستبيان أن

٢١ فرداً من أفراد العينة ، أى ٢٨ ٪ ، يؤمنون بأن الاحتلال العسكرى للضفة الغربية سوف يستمر فى المستقبل المنظور . ويعتقد ٣٤ فرداً ، أى ٤٦ ٪ ، أن الحقبة القادمة ستشهد قيام دولة فلسطينية مستقلة فى المناطق المحتلة . ويتوقع إثنان فقط إعادة الضفة الغربية إلى الأردن فى حين توقع فرد واحد ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل . أما باقى أفراد العينة (١٧ فرداً) ، فقد صرح بعضهم أنهم لا يستطيعون التنبوء بمستقبل الضفة الغربية وفشل البعض الآخر فى إعطاء إجابة .

ومن بين الذين توقعوا استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه (٢١ فرداً) هناك ١٤ فرداً تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً ، أما الباقون فتزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً . وبالنسبة للمجموعة التى تتوقع قيام دولة فلسطينية (٣٤ فرداً) ، يوجد ٢٥ فرداً تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً ، وهذا يعنى أن ٥٢ ٪ من أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً ، متفائلون بشأن إيجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى وللقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة . وعلى العكس من ذلك فإن ٢٧ ٪ من هذه المجموعة السنية (بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً) أقل تفاؤلاً بشأن حدوث تغير فى الوضع الراهن للاحتلال العسكرى الاسرائيلى فى المناطق المحتلة (انظر جدول ٤) ، ومع ذلك فهم لا يذهبون إلى حد توقع قيام إسرائيل بضم المناطق المحتلة .

وهذا التفاؤل يوجد أيضاً لدى ٣٦ ٪ من المستجوبين الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً إذ يتوقعون قيام دولة فلسطينية فى المناطق المحتلة ، ومع ذلك فإن ٢٧ ٪ من هذه المجموعة السنية يتوقعون استمرار الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية مستقبلاً (انظر جدول ٤) .

وبالنسبة لعلاقة المستوى التعليمى بالاختيار السياسى للمستجوبين ،

يتضح أنه من بين ٣٥ فرداً تلقوا تعليمهم بالمدارس الثانوية وما فوقها ؛ هناك ١١ فرداً يتوقعون استمرار الوضع الحالى فى الضفة الغربية ، ومن بين ٣٦ فرداً من الأميين أو الحاصلين على التعليم الابتدائى ؛ هناك ٨ أفراد يتوقعون استمرار الوضع الحالى . وفى المقابل فإن ١٩ فرداً من هؤلاء الذين تلقوا تعليمهم بالمدارس العليا وما فوقها ، يتوقعون إقامة دولة فلسطينية فى المناطق المحتلة ، ويشاركهم نفس الرأى ١٤ فرداً من بين الأميين والحاصلين على التعليم الابتدائى . وبناء على هذه النتائج يمكن للمرء أن يستنتج أن غالبية أفراد العينة ، بغض النظر عن أعمارهم ومستوى تعليمهم ، يتوقعون قيام دولة فلسطينية فى المناطق المحتلة .

جدول ٤ : التوقعات بخصوص مستقبل الضفة الغربية

(العمال الفلسطينيون فى إسرائيل)

العناصر الديموجرافية	العودة للأردن (م* = ٢)	الوضع كما هو (م = ٢١)	دولة فلسطينية (م = ٣٤)	الضم لإسرائيل (م = ١)	ممتنع عن الإجابة (م = ١٧)	إجمالى كل مجموعة (م = ٧٥)
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١ - السن						
١٥ - ٢٥	–	٣٣	٤٠	–	٢٧	٣٠
٢٦ - ٣٥	٥	٢٠	٦٥	٥	٥	٢٠
٣٦ - ٤٥	٦	٣٣	٣٣	–	٢٧	١٥
٤٦ فما فوق	–	٢٠	٤٠	–	٤٠	١٠
٢ - التعليم						
أمى	–	٤٠	–	–	٦٠	٥
ابتدائى	٦	١٩	٤٥	–	٢٩	٣١
مدارس عليا	–	٣٩	٥٤	–	٧	٢٨
تدريب مهنى	–	٥٠	٢٥	–	٢٥	٤
معاهد	–	–	٥٧	١٤	٢٩	٧

* م = إجمالى عدد المستجوبين

حـ - المستقبل السياسى للفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل

فى السؤالين الرابع والخامس يطلب من المستجوبين أن يذكروا توقعاتهم بخصوص مستقبلهم السياسى . ويتضح من النتائج أن ٣٦ فرداً ، أى ٤٨ ٪ ، يتوقعون استمرار الوضع الحالى مستقبلاً ، بينما عبر ١٤ فرداً ، أى ١٩ ٪ ، عن اعتقادهم بأن إسرائيل ستتحول مستقبلاً إلى دولة ثنائية القومية ، وأن الفلسطينيين فى إسرائيل سيعيشون فى هذه الدولة كمواطنين متساوين . وفى المقابل توقع ٩ أفراد فقط الانضمام إلى الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . أما باقى أفراد العينة فقد امتنعوا عن الإجابة .

وبالنسبة لهؤلاء الذين يؤمنون باستمرار الوضع الراهن على ما هو عليه (٣٦ فرداً) هناك ٢٣ فرداً تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً . (انظر جدول ٥) ، وهناك ١٧ فرداً تلقوا تعليمهم فى المدارس العليا وما فوقها ، و ١٧ فرداً آخرين بين أميين أو حاصلين على تعليم ابتدائى . ويتضح من ذلك أن ٤٧ ٪ من إجمالى أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً ، و ٥٠ ٪ ممن تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً ؛ يؤمنون باستمرار الأوضاع الحالية للفلسطينيين فى إسرائيل مستقبلاً . وبالمثل فإن ٥١ ٪ من الحاصلين على تعليم عال و ٤٤ ٪ من الحاصلين على مستوى تعليمى منخفض ؛ يشتركون معاً فى الرأى القائل بأن الوضع السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل لن يتغير مستقبلاً عما هو عليه (انظر جدول ٥) .

وبالنسبة لمؤيدى الدولة ثنائية القومية (١٤ فرداً) هناك ١١ فرداً تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً ، وهناك ٦ أفراد تلقوا تعليمهم فى المدارس الثانوية العليا ، و ٩ أفراد لا يملكون أرضاً ، وبكلمات أخرى فإن غالبية هذه المجموعة من أفراد العينة ممن يتوقعون

العيش فى دولة ثنائية القومية هم من الشباب وممن لا يملكون أرضاً . كما أن نصفهم فقط تلقى تعليماً بالمدارس العليا (الثانوية) .

وفيما يتعلق بالمستجوبين الذين يؤيدون الانضمام إلى دولة فلسطينية (٩ أفراد) هناك ٥ أفراد تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً ، حصل نصفهم على التعليم فى المدارس العليا ، وبالنظر إلى ملكية الأراضى أشار فرد واحد فقط إلى أنه من صغار ملاك الأراضى . ويستنتج من ذلك أن الشباب ، والمتعلمين والمعدمين يميلون أكثر من غيرهم للانضمام إلى الدولة الفلسطينية . ومع ذلك لا يجب المبالغة فى تقدير نسبتهم ، إذ أنها لا تتعدى ١٢ ٪ من مجموع أفراد العينة .

فى السؤال الخامس يُطلب من المستجوب أن يوضح ما إذا كان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، قابلاً للتطبيق أم لا . ويتضح من نتائج الاستبيان أن ٤٤ فرداً ، أى ٥٩ ٪ ، لا يؤمنون بإمكانية تطبيق مشروع التقسيم ، فى حين أكد ١٥ فرداً ، أى ٢٠ ٪ ، أن قرار التقسيم قابل للتطبيق . وفى نفس الوقت امتنع ١٦ فرداً عن إبداء رأيهم (انظر جدول ٦) . ويرى بعض المستجوبين أن القرار غير منصف لكل الأطراف . وعبر البعض الآخر عن رفضه للقرار لأن الفلسطينيين رفضوه فى الماضى . ومن ناحية أخرى فإن معارضة إسرائيل العنيفة لأية محاولة ترمى لإعادة النظر بعين الاعتبار إلى قرار التقسيم ؛ هذه المعارضة دفعت بعض المستجوبين إلى الاعتقاد بأن القرار قد أصبح ميتاً ومن ثم لم يعد قابلاً للتنفيذ . وفى المقابل فإن المؤيدين لإمكانية تطبيق القرار (١٥ فرداً) يرون أنه يمثل حلاً عادلاً ومنصفاً لجميع الأطراف ، ومن الممكن تطبيقه ، خاصة إذا صدق عليه الاسرائيليون والفلسطينيون .

ومن بين الرافضين لإمكانية تطبيق قرار التقسيم (٤٤ فرداً) ، هناك ٢٨ فرداً تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً ، ويشكلون ٥٧ ٪

تقريباً من إجمالى المستجوبين فى هذه المجموعة السنية . وفى المقابل فإن ١٦ فرداً من هؤلاء الرافضين ، أى ٦٧ ٪ ، تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاماً . وبكلمات أخرى فإن غالبية المستجوبين ، بغض النظر عن العمر ، يعتقدون أن قرار التقسيم لم يعد ملائماً .

جدول ٥ : التوقعات بخصوص مستقبل الفلسطينيين فى إسرائيل
(العمال الفلسطينيون فى إسرائيل)

العناصر الديموجرافية	الوضع كما هو (م* = ٣٦)	دولة ثنائية القومية (م= ١٤)	الانضمام للدولة الفلسطينية (م= ٩)	توقعات أخرى (م= ٢)	ممتنع عن الإجابة (م= ١٤)	إجمالى كل مجموعة (م= ٧٥)
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١ - السن						
١٥ - ٢٥	٤٠	١٦	٢٠	٦	١٦	٣٠
٢٦ - ٣٥	٥٥	٣٠	-	-	١٥	٢٠
٣٦ - ٤٥	٦٠	٢٠	١٣	-	٦	١٥
٤٦ فما فوق	٤٠	-	١٠	-	٥٠	١٠
٢ - التعليم						
أمى	٤٠	-	-	٤٠	١٠	٥
ابتدائى	٤٨	١٩	١٣	-	١٩	٣١
مدارس عليا	٤٦	٢١	١٨	-	١٤	٢٨
تدريب مهنى	٥٠	٥٠	-	-	-	٤
معاهد	٥٧	-	-	-	٤٣	٧
٣ - ملكية الأرض						
ملاك أراضى	٦٣	١٩	٣	-	١٥	٢٧
معدمون	٤٨	٢٢	١٨	-	١٢	٤٠

* م = إجمالى عدد المستجوبين

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمى لأفراد العينة الذين يعتقدون أن قرار التقسيم ليس قابلاً للتطبيق ، هناك ٢٣ فرداً من الأميين أو الحاصلين على مستوى تعليم ابتدائى ، و ١٨ فرداً من الحاصلين على شهادات المدارس العليا بالإضافة إلى ٣ أفراد تلقوا تدريباً مهنياً . وفضلاً عن ذلك فإن ٣٠ فرداً من هؤلاء المستجوبين لا يملكون أرضاً .

جدول ٦ : إمكانية تطبيق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧
(العمال الفلسطينيون فى إسرائيل)

العناصر الديموجرافية	موافق (= ١٥)	غير موافق (م= ٤٤)	ممتنع عن الإجابة (م= ١٦)	إجمالى كل مجموعة (م= ٧٥)
	٪	٪	٪	٪
١ – السن				
١٥ – ٢٥	٢٧	٥٠	٢٣	٣٠
٢٦ – ٣٥	١٠	٦٥	٢٥	٢٠
٣٦ – ٤٥	٢٧	٥٣	٢٠	١٥
٤٦ فما فوق	١٠	٨٠	١٠	١٠
٢ – التعليم				
أمى	–	٨٠	٢٠	٥
ابتدائى	١٣	٦١	٢٦	٣١
مدارس عليا	٣٦	٤٦	١٨	٢٨
تدريب مهنى	٢٥	٧٥	–	٤
معاهد	–	٧١	٢٩	٧
٣ – ملكية الأرض				
ملاك أراضى	٣٧	٤٤	١٩	٢٧
معدمون	١٢	٨٠	٨	٤٠

* م = إجمالى عدد المستجوبين

المواقف السياسية للصفوة من الضفة الغربية

ا - أنماط التفاعل

وضعت الأسئلة من الأول إلى السابع لتكتشف أنماط التفاعل التى نمت فى أعقاب حرب ١٩٦٧ بين الفلسطينيين فى كل من الضفة الغربية وإسرائيل . ففى السؤالين الأول والثانى يطلب من أفراد العينة أن يرتبوا الأنماط التى ظهرت منذ ١٩٦٧ تبعاً لأولويتها وأهميتها . ويتضح من النتائج أن ٤٦ ٪ من أفراد العينة وضعوا التفاعل الأسرى فى المرتبة الأولى من الأولوية بالنسبة لأنماط التفاعل الأخرى ، وجاء نمط التفاعل السياسى فى المرتبة الثانية من الأهمية لدى ٢٥ ٪ من أفراد العينة . واعتبر ٢١ ٪ من أفراد العينة أن التفاعل الاقتصادى هو أكثر الأنماط أهمية بينما اعتبر ٨ ٪ فقط أن الصلات الثقافية تستحق المرتبة الأولى . (انظر جدول ٧) .

الجدول ٧ : أنماط التفاعل

نمط التفاعل	مستويات الأهمية									
	الأول	٪	الثانى	٪	الثالث	٪	الرابع	٪	لايوجد	٪
اقتصادى	٥	٢١	٥	٢١	٤	١٧	٩	٣٨	١	٤
أسرى	١١	٤٦	٤	١٧	٢	٨	٧	٢٩	–	–
سياسى	٦	٢٥	٦	٢٥	٩	٣٨	٣	١٤	–	–
ثقافى	٢	٨	٩	٣٨	٨	٣٤	٥	٢٤	–	–

وهناك العديد من الأسباب التى يقدمها من أعطوا الأولوية لنمط التفاعل الأسرى من أجل تأييد اختيارهم . فأولوية نمط التفاعل الأسرى ترجع - فى نظرهم - إلى أن الاحتلال العسكرى الاسرائيلى يحظر أشكال الاتصال الأخرى ، ومن ناحية أخرى فإن فتح الحدود فى أعقاب حرب يونيو أدى إلى جمع شمل عديد من العائلات الفلسطينية

بعد فراق دام نحو عقدين من الزمان ، كما أتاح تبادل الزيارات العائلية والصلات الاجتماعية وعلاقات التزاوج بالإضافة إلى ربط بعض قرى الحدود الصغيرة وبعض المدن .

أما أفراد العينة الذين وضعوا التفاعل السياسى فى المقام الأول (٢٥ ٪) فيرجعون أهميته إلى حقيقة أن الفلسطينيين على جانبى الحدود يتقاسمون مصيراً واحداً ، وآمالاً وتطلعات متماثلة . ويزيد من تأصيل التفاعل السياسى – فى رأيهم – أشكال المعاناة المشتركة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى وخضوعه للاحتلال العسكرى الاسرائيلى بإجراءاته التعسفية . ويضيفون أن العيش فى ظل هذه الظروف يقود بالطبع إلى رؤى ومواقف سياسية مشتركة من جانب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل فى مواجهة الممارسات القمعية الاسرائيلية بما فيها مصادرة الأراضى ، وإقامة المستوطنات الاسرائيلية فضلاً عن القيود المختلفة على الحريات السياسية للفلسطينيين . وتتجسد هذه المواقف السياسية المشتركة – طبقاً لرأى هؤلاء المستجوبين – فى إيمان الشعب الفلسطينى بضرورة ممارسة حقه فى تقرير مصيره القومى . كما يشير هؤلاء المستجوبين إلى الأشكال المختلفة التى يتجسد من خلالها التفاعل السياسى مثل : المشاركة فى الندوات والمؤتمرات وفى العمل التطوعى ، والاشتراك فى الحشود الجماهيرية من خلال المظاهرات والإضرابات وغيرها من أشكال الاحتجاج الجماهيرى . كما أقيمت بالمثل صلات سياسية بين المجموعات السياسية اليسارية والأحزاب داخل إسرائيل .

ورغم أن نمط التفاعل الثقافى جاء فى المرتبة الرابعة من الأهمية بالنسبة لأنماط التفاعل الأخرى ، فقد كان رأى العديدين من أفراد العينة أن هذا النمط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصلات السياسية ، إذ أشار المستجوبون إلى أن الاحتلال أتاح للفلسطينيين فرصة تبادل الأعمال الأدبية والشعرية والفنية التى تتناول وحدة الشعب الفلسطينى وصموده ومقاومته لسلطات الاحتلال . ويمكن تلمس الروابط الثقافية – طبقاً لرأى أفراد

العينة الذين أعطوا الأولوية للتفاعل الثقافى – فى وجود بعض الطلاب والأكاديميين العرب من إسرائيل فى جامعات الضفة الغربية ، كما تظهر هذه الروابط فى تبادل شراء الكتب والمجلات ، وفى ميل الناشرين العرب فى إسرائيل لنشر أعمال كتاب الضفة الغربية .

وكما أشرنا من قبل ، فإن ٢١ ٪ من أفراد العينة عبروا عن إيمانهم بأن الروابط الاقتصادية تأتى فى المقام الأول من الأهمية بالنسبة لأنماط التفاعل المختلفة التى نمت منذ الحرب . ومع ذلك فالجدير بالملاحظة أن تعريف المستجوبين للتفاعل الاقتصادى جاء محدوداً وضيقاً للغاية إذ لا يتجاوز المعاملات التجارية البسيطة من بيع وشراء البضائع والمنتجات الزراعية ، ومن ثم فالتبادل الاقصادى لا يتضمن أية استثمارات مالية أو مشاريع صناعية . وفضلاً عن ذلك فإن اقتصاد الضفة الغربية جنباً إلى جنب مع اقتصاد العرب فى اسرائيل يخضع فى معظمه لسيطرة الاقتصاد الاسرائيلى الأكثر قوة ونفوذاً . وبالإضافة إلى بيع وشراء البضائع أشار أفراد العينة إلى وجود باعة الجملة العرب من إسرائيل ممن يقومون بتوزيع البضائع الاسرائيلية فى الضفة الغربية . ويمكن ملاحظة الصلات الاقتصادية أيضاً – طبقاً لوجهة نظر المستجوبين – فى اتساع العمالة الآتية من الضفة الغربية والتى تقوم بالعمل داخل إسرائيل .

ورداً على السؤال الثالث ، ذكر ٧٥ ٪ من أفراد العينة أنهم يقومون بزيارة إخوانهم الفلسطينيين داخل إسرائيل لأسباب متعلددة . وفى المقابل صرح ١٢,٥ ٪ أنهم لا يزورون إسرائيل ، بينما امتنع باقى أفراد العينة (١٢,٥ ٪) عن إعطاء أية إجابة . ورداً على السؤال الرابع ، ذكر ٧٩ ٪ من أفراد العينة أنهم يقرأون بانتظام الكتب الصادرة فى إسرائيل بينما أكد ١٧ ٪ أنهم لا يقرأون الكتب الصادرة داخل إسرائيل على الاطلاق . وأشار باقى أفراد العينة (٤ ٪) إلى أنهم يقرأون هذه الكتب من حين لآخر .

ويتضح من نتائج السؤال الخامس أن ٦٣ ٪ من أفراد العينة يقرأون

الصحف والمجلات العربية الصادرة فى إسرائيل من وقت لآخر ، وأن ٢١ ٪ يقرأونها بانتظام . وفى المقابل فإن ١٢ ٪ لا يقرأونها مطلقاً . أما باقى أفراد العينة (٤ ٪) فقد امتنعوا عن الإجابة . ورداً على السؤال السادس ذكر ٩٦ ٪ من أفراد العينة أن هناك تأثيراً متبادلاً فى الميادين السياسية والثقافية بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وإخوانهم داخل إسرائيل . وذكر الباقون (٤ ٪) أنه على الرغم من وجود هذا التأثير المتبادل إلا أنه عديم الأهمية . ورداً على السؤال السابع عبر ٣٨ ٪ من أفراد العينة عن اعتقادهم بأن الفلسطينيين داخل إسرائيل قد استفادوا من هذا التفاعل بشكل أكبر . بينما يرى ١٧ ٪ أن نصيب الضفة الغربية من الفائدة كان هو الأكبر ، واعتبر ٣٨ ٪ أن الفائدة كانت متبادلة فى حين امتنع ٨ ٪ عن الإجابة .

ب – قضية الهوية السياسية الفلسطينية

تتناول الأسئلة من الثامن إلى الثانى عشر تأثير حرب ١٩٦٧ على نمو الوعى القومى الفلسطينى . ويتضح من نتائج السؤال الثامن أن ٦٣ ٪ من أفراد العينة يؤمنون بأن الحرب خلقت إحساساً موحداً بالمصير المشترك بين الفلسطينيين ، بينما يرفض ٣٣ ٪ هذا الرأى . وفى نفس الوقت امتنع ٤ ٪ عن الإجابة . وتنبع وحدة المصير – فى نظر الموافقين – من المعاناة المشتركة للشعب الفلسطينى وخضوعه لنفس قوى الاحتلال ، بالإضافة إلى تعرضه لنفس سياسة الاستيطان . وقد عمقت هذه الأوضاع المتماثلة الأهداف والتطلعات القومية الفلسطينية فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل ، ويتجسد ذلك فى مطلبهم بحق تقرير المصير بما فيه حقهم فى إقامة دولة مستقلة . وفى مقابل هذا الرأى يرى ٣٣ ٪ من أفراد العينة أن الحرب لم تؤد إلى وحدة المصير بالنسبة للشعب الفلسطينى . وعبر إثنان من المستجوبين عن اعتقادهم بأن وحدة المصير وجدت قبل حرب ١٩٦٧ إذ بدأت بوادرها مع الغزو الصهيونى لفلسطين . ومع ذلك ينفى معظم هؤلاء المستجوبين (ثلث

المستجوبين) مقولة أن الحرب خلقت الإحساس بالمصير المشترك بين الفلسطينيين على جانبى خط الهدنة ، ويرون أن مشاعر المصير الواحد – إن وجدت – ليست قوية هكذا ، ومن ثم فإن البحث عن حلول منفصلة للمشاكل السياسية لكل طرف أمر لا مناص منه .

ورداً على السؤال التاسع ، عبر ٥٨ ٪ من أفراد العينة عن اعتقادهم بأن حرب يونيو ١٩٦٧ قد وحدت الشعب الفلسطينى ، فى حين يرفض ٤٢ ٪ هذا الرأى . ويرى المؤيدون أنه إذا كان صحيحاً القول بأن الحرب وحدت الفلسطينيين فى كفاحهم ضد الاسرائيليين ويسرت الاتصالات فيما بينهم ، إلا أن الوحدة السياسية لم تحدث من خلال الاحتلال . ويرى خصوم هذا الرأى أن الوحدة المزعومة تمت عن طريق استخدام القوة العسكرية ومن ثم فهى نوع من إخضاع الفلسطينين وليست توحيداً لهم . ويرى البعض أن الفلسطينيين متحدون روحياً فحسب ، بينما يرى البعض الآخر أن هذه الوحدة سابقة على ١٩٦٧ .

وتظهر نفس المنزعة من نتائج السؤال العاشر ، حيث أكد ٦٧ ٪ من أفراد العينة أن الحرب أدت إلى زيادة الإحساس بالانتماء الفلسطينى بين كل من فلسطينيى الضفة الغربية وعرب إسرائيل . وعلى العكس من ذلك عارض ٢١ ٪ فقط وجهة النظر هذه بينما امتنع ١٢ ٪ عن الإجابة . ويرى المؤيدون أن الاحتلال العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية أدى إلى إيقاظ الشعور القومى بين الفلسطينيين فى إسرائيل ، بعد أن كان هذا الشعور قد خبا لبعض الوقت ، كما أدت الصلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة بعد ١٩٦٧ إلى تقوية هذا الشعور القومى الناشىء . وثمة رأى آخر يقول أن العرب فى إسرائيل كانوا فلسطينيين قبل ١٩٦٧ ، وأن الحرب ضاعفت هذا الشعور وشدت أزرهم وقوّت عزيمتهم لمقاومة سياسات التمييز والتعصب من جانب إسرائيل . ومن ناحية أخرى فإن الحرب جنباً إلى جنب مع بروز منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها إقليمياً ودبلوماسياً ، بالإضافة إلى

تزايد الوعي القومي الفلسطيني فى المناطق المحتلة ؛ كل هذا أدى إلى تعزيز الشعور القومي فى أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل .

ويمكن تلمس نفس الشعور بالوحدة وبتضاعف الوعي القومي الفلسطيني من خلال نتائج السؤالين الحادى عشر والثانى عشر . فقد أوضح أفراد العينة – فى ردهم على السؤال الحادى عشر – أن يوم الأرض والنجاح الدبلوماسى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بما فيه الإعتراف الدولى بها ، يأتيان فى مقدمة أهم الأحداث فى السنوات القليلة الماضية . ويأتى فى المرتبة الثانية : منح الإدارة المدنية والانتفاضات الشعبية فى الضفة الغربية . وأشار الباحثون فى المرتبة الثالثة إلى تطبيق اسرائيل لسياسة القبضة الحديدية فى المناطق المحتلة وهى تشمل : محاولات الإبعاد والاغتيال ، والقيود المفروضة على حق التعبير السياسى ، وإغلاق المدارس والجامعات وتدمير المنازل . وجاءت زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد فى المرتبة الرابعة ، بينما جاء ضم مرتفعات الجولان إلى اسرائيل فى المرتبة الخامسة .

ورداً على السؤال الثانى عشر ، ذكر ٧٩٪ من أفراد العينة أنه يجب على فلسطينيي الضفة الغربية المساهمة فى حل المشاكل التى تواجه إخوانهم الفلسطينيين داخل إسرائيل . وينبع هذا الموقف – فى رأيهم – من حقيقة أن الطرفين يواجهان مصيراً مماثلاً من حيث خضوعهم لنفس الإجراءات التعسفية الإسرائيلية . وذكر ٤٪ من المستجوبين أن مساعدة أهالى الضفة الغربية للفلسطينيين فى إسرائيل أمر متاح ، إلا أنها يجب أن تكون فى أضيق الحدود إذ أن مصير الفلسطينيين فى إسرائيل قد حسم بالفعل . ومن ناحية أخرى امتنع ١٧٪ عن الإجابة .

(جـ) المستقبل السياسى للضفة الغربية

وضعت الأسئلة من الثالث عشر إلى الخامس عشر لتبحث رغبات وتوقعات أفراد العينة فيما يتعلق بالمستقبل السياسى للضفة الغربية خلال

العقد القادم . وأظهرت نتائج السؤال الثالث عشر أن ٤٢٪ من المستجوبين يتوقعون قيام دولة مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وسيتحقق هذا الهدف فى رأيهم من خلال الوحدة القومية للفلسطينيين داخل الضفة الغربية وخارجها ، وكذلك من خلال استخدام الموارد الحيوية للدول العربية فى الحصول على تأييد دولى . ويرى البعض الآخر أنه يمكن إقامة هذه الدولة عن طريق تغيير موازين القوى العسكرية فى المنطقة لصالح الفلسطينيين والدول العربية التقدمية .

وأظهرت النتائج أيضا أن ١٧٪ من المستجوبين كانوا أقل تفاؤلاً فى تنبؤاتهم حيث توقعوا قيام كيان فلسطينى فى الضفة الغربية مرتبط بالأردن من خلال اتحاد فيدرالى . وعبر ٨٪ عن اقتناعهم بأن الإحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية سيستمر مستقبلاً ، وذلك انطلاقاً من تفوق اسرائيل العسكرى وسياستها التوسعية . وأكد ٨٪ آخرون أن على الفلسطينيين مواصلة كفاحهم والتشبث بأرضهم والدفاع عن وجودهم بغض النظر عن استمرار الاحتلال . وطالب ٤٪ من المستجوبين بالعودة إلى أصول الإسلام القويم حتى يتمكن الفلسطينيون من تحرير أراضيهم . أما باقى أفراد العينة (٢١٪) فقد ذكر بعضهم أنه لا يستطيع التنبؤ بمستقبل الضفة الغربية بينما امتنع البعض الآخر عن الإجابة .

وبينت نتائج السؤال الرابع عشر أن الغالبية العظمى من أفراد العينة ترى ضرورة قيام الفلسطينيين بتقوية وتدعيم وحدتهم القومية ومواصلة المقاومة بكافة الوسائل حتى يتسنى لهم الحصول على حقوقهم القومية . وترى هذه الأغلبية أيضاً أن على الشعب الفلسطينى أن يرفض بحزم كافة الحلول والمشاريع المفروضة عليه ، وخاصة إن لم تأخذ بعين الاعتبار حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . ويظل هناك أيضا بعض المستجوبين ممن يرون ضرورة بقاء الفلسطينيين فى أرضهم ومحاولة الاستفادة منها ورفع مستوى معيشتهم . ويطالب هؤلاء أيضاً بضرورة وضع حد

لهجرة الآلاف من الشباب الفلسطينى بشكل متواصل وذلك عن طريق إيجاد فرص جديدة للعمل .

ورداً على السؤال الخامس عشر ، عبّر ٦٧٪ من أفراد العينة عن رغبتهم فى أن تكون الدولة الفلسطينية المستقبلية ذات نظام ديمقراطى يتيح لكل المواطنين حقوق التعبير ، والنشر والتنظيم والاجتماع ، ويقوم على أساس التعدد الحزبى والانتخابات الحرة . وأكد ١٧٪ من المستجوبين أنه على الرغم من تأييدهم لقيام دولة فلسطينية إلا أنه من السابق لأوانه الحديث عن الشكل السياسى الذى ستتخذه هذه الدولة . ويرى هؤلاء أنه يجب أن يترك للشعب الفلسطينى وللقيادة الفلسطينية أمر تحديد النظام السياسى لتلك الدولة الفلسطينية . أما باقى أفراد العينة (١٧٪) فقد امتنعوا عن الإجابة .

وأكد ٢١٪ من المستجوبين أن الحكومة الفلسطينية الشرعية هى التى ستحدد طبيعة العلاقات بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل مستقبلاً ، إذ أن هذه الحكومة ستبنى سياستها الخارجية تجاه إسرائيل على أساس توقف إسرائيل عن كونها قوة توسعية . واقترح ١٢٪ قيام علاقات حسن الجوار مع إسرائيل بينما يرى ٨٪ أن العلاقات بين اسرائيل والدولة الفلسطينية يجب أن يحكمها مبدأ الاحترام المتبادل للسيادة والوحدة الإقليمية وعبّر ٤٪ فقط من المستجوبين عن اقتناعهم بأن العلاقات بين الدولتين ستظل عدائية إذ أن الهدف النهائى للفلسطينيين هو إقامة دولة ديمقراطية فى فلسطين بأسرها . وعبر ١٧٪ من المستجوبين عن رغبتهم فى أن تكون الدولة الفلسطينية ذات اقتصاد اشتراكى ، بينما يعتقد ٤٪ أن دستور هذه الدولة يجب أن يبنى على أساس التعاليم الدينية الإسلامية . ويرى ٤٪ آخرون أنه يجب على الدولة الفلسطينية ضرورة الاتحاد بشكل فيدرالى مع الدول العربية المجاورة لها .

(د) المستقبل السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل

تتناول الأسئلة من السادس عشر إلى الثامن عشر رغبات وتوقعات

عينة الصفوة فى الضفة الغربية فيما يتعلق بمستقبل الفلسطينيين فى إسرائيل . وقد أشار ٢٥ ٪ من أفراد العينة - فى ردهم على السؤال السادس عشر - إلى أن قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون بمثابة دعوة للعرب فى إسرائيل لكى ينضموا إليها ، إذ أن هذه الدولة سترفع من وعيهم القومى وتمنحهم الإحساس بالانتماء القومى وتشكل مصدراً للعزة القومية . ويرى ٤٢ ٪ من المستجوبين أن قيام الدولة الفلسطينية سيكون له تأثير إيجابي على الفلسطينيين فى إسرائيل إذ سيؤدى - فى رأيهم - إلى تأصيل الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية مع العرب فى اسرائيل . وإذا كان قيام الدولة الفلسطينية سيساعد العرب فى اسرائيل على رفع مستوى معيشتهم ، فإنه سيمنحهم بالمثل شعوراً بالأمن والحماية مما سيمكنهم بالتالى من الحفاظ على هويتهم وشخصيتهم القومية . وفى المقابل يرى ٨ ٪ من المستجوبين أنه من السابق لأوانه الحديث عن تأثير الدولة الفلسطينية ، التى لم توجد بعد ، على الفلسطينيين داخل إسرائيل .

وتبين نتائج السؤال السابع عشر أن ٥٤ ٪ من أفراد العينة يرون أن الفلسطينيين فى إسرائيل سيفضلون الانضمام للدولة الفلسطينية عند قيامها . وفى المقابل يعتقد ١٣ ٪ من المستجوبين أن الفلسطينيين فى إسرائيل سيعيشون كمواطنين فى دولة ثنائية القومية حيث أن إسرائيل تتحول بشكل متزايد لتصبح دولة علمانية . وعبر ٨ ٪ عن اقتناعهم بأن الوضع السياسى المستقبلى للفلسطينيين فى إسرائيل سيكون مماثلاً لوضعهم الحالى . أما باقى المستجوبين (٢٥ ٪) فقد امتنعوا عن الإجابة .

وأشار ٤٢ ٪ من أفراد العينة - فى ردهم على السؤال الثامن عشر - إلى أن قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ليس واقعياً ومن ثم فلا سبيل لتطبيقه . ويرجع ذلك فى جانب منه إلى أن الميزان العسكرى السائد فى المنطقة يميل لصالح إسرائيل . وعلى العكس من ذلك يعتقد ٤٦ ٪ من

المستجوبين أن مشروع التقسيم يمثل حلاً عادلاً ونهائياً . ويرى بعض المستجوبين أن هذا المشروع يتفق مع استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين كلها . ويرى البعض الآخر أنه يمكن تطبيق مشروع التقسيم خاصة إذا استخدمت البلدان العربية كافة مواردها بعناية . وأخيراً عبر ٤ ٪ من المستجوبين عن عدم ثقتهم فى قرارات الأمم المتحدة بينما امتنع الباقون (٨ ٪) عن الإجابة .

استبيان حول المواقف السياسية لعمال الضفة الغربية

(١) الحرب وقضية الهوية الفلسطينية

يبحث السؤالان الأول والثانى فى ما إذا كانت حرب يونيو ١٩٦٧ قد وحدت الشعب الفلسطينى على جانبى خط الهدنة ، وإذا صح ذلك فهل أدت إلى تسارع نمو الوعى القومى الفلسطينى . ومن بين أفراد العينة البالغ عددهم ٥٦ فرداً عبّر ٢٢ فرداً ، أى ٣٩ ٪ ، عن تأييدهم لهذه الفكرة ، بينما عارضها ٣٤ فرداً أى ٦١ ٪ . ويرى بعض مؤيدى الفكرة أن الصلات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وتدفق الفلسطينيين من إسرائيل إلى مدن الضفة الغربية لشراء البضائع ؛ كلها دلائل واضحة على تلك الوحدة التى بدأت بوادرها عقب فتح الحدود عام ١٩٦٧ . ويرى البعض الآخر مظاهر هذه الوحدة فى جمع شمل العائلات الفلسطينية وتبادل الزيارات وعلاقات التزاوج بين الفلسطينيين على جانبى الحدود . ويظل هناك أيضاً من يعطون تعريفاً مبتسراً لمفهوم الوحدة بحيث يقتصر على العنصر الجغرافى الذى يتمثل فى مجرد فتح الحدود .

ويعتقد معظم مؤيدى هذا الرأى أن الوحدة تظهر بأوضح صورها فى الحقل السياسى . إذ بدأ نمو الوحدة القومية – فى نظرهم – عندما بدأ العرب فى إسرائيل يأخذون دوراً فعالاً فى الأحداث والأنشطة

السياسية بالضفة الغربية . ويرى البعض الآخر أن الفلسطينيين فى إسرائيل ، فيما قبل ١٩٦٧ ، كانوا معزولين عن بقية العالم العربى سياسياً وثقافياً ، ثم جاء فتح الحدود كنتيجة للحرب يمكنهم من الالتقاء بإخوانهم الفلسطينيين من جهة وببقية العالم العربى من جهة أخرى . وأخيراً فإن هؤلاء الذين يرون مظاهر الوحدة بادية للعيان فى الروابط الأسرية والاجتماعية والتجارية ، ينفون وجود أى تأثير للحرب على الوحدة السياسية والقومية للفلسطينيين ، فهم يؤكدون أن المشاعر القومية وجدت قبل الحرب بزمن طويل ، وربما أدى فتح الحدود عام ١٩٦٧ إلى تعميق تلك المشاعر فحسب .

وبالنسبة لأفراد العينة من مؤيدى الرأى القائل بأن حرب يونيو قد وحدت الشعب الفلسطينى ، فمعظمهم تزيد أعمارهم عن ٢٦ عاماً ، وتلقوا تعليماً ابتدائياً أو أقل . وفيما يتعلق بمحل إقامة أفراد العينة ، يلاحظ أن هؤلاء الذين يعيشون فى مناطق المدن ينقسمون بالتساوى بين مؤيد ومعارض للفكرة . أما من يعيشون فى مخيمات اللاجئين فيرفضون فى معظمهم هذه الفكرة (انظر جدول ٨) .

وكما ذكرنا آنفاً ، فإن ٦١ ٪ من أفراد العينة يرفضون الرأى القائل بأن حرب ١٩٦٧ قد وحدت الشعب الفلسطينى . وهم يؤكدون أن الفلسطينيين كانوا موحدين على الدوام ، وأن روابط الدم ، والأرض ، والمشاعر وجدت قبل حرب ١٩٦٧ بزمن طويل . وهم يرون – فضلاً عن ذلك – أن الاحتلال العسكرى لا يسفر عن وحدة قومية ، وخاصة فى غياب سلطة قومية تستطيع العناية بالمصالح المشتركة لمواطنيها . وعلى النقيض من ذلك فهم يؤكدون أن الاحتلال العسكرى الاسرائيلى أدى إلى مزيد من التمزق والتشتيت فى أوساط الفلسطينيين ، كما فتت المجتمع الفلسطينى إلى عدة أقليات . وأخيراً يشير هؤلاء المستجوبون إلى أن الصلات التى نمت فى أعقاب حرب ١٩٦٧ كانت شخصية واجتماعية بحتة ، ولا تدل مطلقاً على الوحدة القومية .

وبالنسبة لأفراد العينة من معارضى الرأى القائل بأن الاحتلال أدى إلى مزيد من وحدة الفلسطينيين ، فمعظمهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ عاماً ، وهناك ٢٣ من مجموع الرافضين البالغ عددهم ٣٤ فرداً ، تلقوا تعليمهم بالمدارس العليا وما فوقها (انظر جدول ٨) .

وهكذا فغالبية أفراد العينة (٦١ ٪) تؤمن بأن حرب ١٩٦٧ لم تؤد إلى وحدة الشعب الفلسطينى انطلاقاً من أن استخدام القوة العسكرية لا يمكن أن يكون أسلوباً للتوحيد ، كما أن الشعب الفلسطينى كان يشعر على الدوام أنه موحد على الرغم من الحواجز والحدود المصطنعة ورغم خضوعه لأنظمة حكم أجنبية .

ونفس هذا الإحساس بالوعى الفلسطينى المشترك وبكراهية الاحتلال العسكرى الاسرائيلى ، يظهر بشكل أوضح من خلال نتائج السؤال الثانى . فالغالبية من أفراد العينة تعتقد أنه إذا كان هناك تأثير لحرب ١٩٦٧ على الشعب الفلسطينى فهو أنها أدت إلى تسارع نمو الوعى القومى الفلسطينى والهوية الفلسطينية . وفى المقابل رفض ١٣ فرداً فقط هذا الرأى بينما امتنع ٣ أفراد عن الإجابة (انظر جدول ٨) .

ويرى مؤيدو هذا الرأى (٤٠ فرداً ، أى ٧١ ٪) أن هذا الوعى القومى قد تشكل من خلال إدراك الشعب الفلسطينى أنه بات من المحتم أن يعتمد على نفسه فى تحقيق أهدافه ، خاصة فى أعقاب الهزيمة المخزية للأنظمة العربية فى حرب ١٩٦٧ وعجزها وتخاذلها فيما بعد عن المواجهة العسكرية مع إسرائيل . ويرى البعض الآخر أن نمو الوعى القومى الفلسطينى كان محصلة للمعاناة المشتركة للفلسطينيين فى الضفة الغربية وداخل إسرائيل . ويؤكد أنصار هذا الرأى أن تلك المعاناة فجرت طاقات المقاومة الفلسطينية ضد اجراءات إسرائيل التعسفية ، ومحاولتها من أجل إذابة الهوية الفلسطينية . ويرى بعض المستجوبين الآخرين أنه على الرغم من وجود الانتماء إلى الهوية القومية الفلسطينية

قبل ١٩٦٧ ، فإنه لم يكن بنفس القوة والعمق الذى تحقق فى أعقاب الحرب . ولعل الانتصار الدبلوماسى لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها محلياً وعالمياً باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، لعل هذا يقدم دليلاً لا يدحض على نمو الوعى القومى الفلسطينى . وبغض النظر عن السن ، ومستوى التعليم ، ومحل الإقامة ، فإن الغالبية العظمى من المستجوبين توافق على المقولة الواردة فى السؤال الثانى (انظر جدول ٨) .

وفى المقابل يرى معارضو هذا الرأى أن حرب ١٩٦٧ لم تؤد إلى زيادة الوعى القومى الفلسطينى ، انطلاقاً من حقيقة أن كلا من الشعور القومى الفلسطينى والانتماء إلى الهوية الفلسطينية قد وجد قبل ١٩٦٧ . فاندلاع حركة المقاومة الفلسطينية وبروز حركة « الأرض » فى أوائل ومنتصف الستينات من أجل التصدى لمصادرة الأراضى العربية فى إسرائيل ، كلها دلائل على الوعى القومى الفلسطينى . وقد أرجع بعض المستجوبين نمو الشعور القومى الفلسطينى إلى الأيام الأولى لبداية المشكلة الفلسطينية ، بينما أكد البعض الآخر أن الاحتلال العسكرى للضفة الغربية واستخدامه لسياسة القبضة الحديدية قد أدى إلى ضعف نمو الشعور القومى الفلسطينى . ويتضح من التحليل السابق أنه لا يوجد خلاف حول وجود الوعى القومى الفلسطينى قبل ١٩٦٧ أو بعدها . بل إن الخلاف بين المؤيدين والمعارضين يدور فى معظمه حول مدى قوة وعمق نمو الوعى القومى الفلسطينى قبل ١٩٦٧ وبعدها ، وكذلك حول الدور الذى قامت به الحرب فى تنمية الشعور القومى الفلسطينى أو إضعافه .

(ب) مستقبل الضفة الغربية

يتعلق السؤال الثالث ببحث تنبؤات أفراد العينة بشأن الوضع السياسى للضفة الغربية فى المستقبل القريب . وتظهر النتائج أن ٣٧

فرداً ، أى ٦٦ ٪ ، يتوقعون قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذهب ٧ أفراد من بين هؤلاء إلى حد القول بأن الضفة الغربية ستكون جزءاً من الدولة الديمقراطية العلمانية فى فلسطين كلها .

جدول ٨ : تأثير حرب يونيو على نمو الوعى القومى الفلسطينى

(عمال الضفة الغربية)

العناصر الديموجرافية	حرب يونيو وحدت الشعب الفلسطينى			حرب يونيو ضاعفت نمو الوعى القومى الفلسطينى			
	موافق (م* = ٢٢)	غير موافق (م= ٣٤)	إجمالى كل مجموعة (م= ٥٦)	موافق (م= ٤٠)	غير موافق (م= ١٣)	ممتنع عن الإجابة (م= ٣)	إجمالى كل مجموعة (م= ٥٦)
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١ – السن							
١٥ – ٢٥	١٤	٨٦	٢١	٧٦	٢٤	–	٢١
٢٦ – ٣٥	٥٢	٤٨	٢١	٧١	١٩	١٠	٢١
٣٦ – ٤٥	٥٧	٤٣	٧	٥٧	٢٩	١٤	٧
٤٦ فما فوق	٥٧	٤٣	٧	٧١	٢٩	–	٧
٢ – التعليم							
أمى	٦٧	٣٣	٣	١٠٠	–	–	٣
ابتدائى	٤٧	٥٣	١٩	٦٨	٢١	١١	١٩
مدارس عليا	٢٩	٧١	٢٨	٦٨	٢٩	٣	٢٨
تدريب مهنى	١٠٠	–	٢	١٠٠	–	–	٢
معاهد	٢٥	٧٥	٤	٧٥	٢٥	–	٤
٣ – الإقامة							
مناطق ريفية	٥٠	٥٠	٢٦	٦٩	٢٣	٨	٢٦
مخيمات اللاجئين	٢٥	٧٥	٢٤	٦٧	٢٩	٤	٢٤
مدن	٥٠	٥٠	٦	١٠٠	–	–	٦

*م = إجمالى عدد المستجوبين

وفى المقابل توقع ٦ أفراد ، أى ١١ ٪ ، استمرار الاحتلال العسكرى الاسرائيلى ، بينما توقع إثنان فقط ، أى ٣,٥ ٪ عودة الضفة الغربية للأردن . وأعطى ١١ ٪ من المستجوبين إجابات أخرى تتراوح ما بين القول بأن على الفلسطينيين أن يعتمدوا على أنفسهم لإيجاد حل ملائم لقضيتهم ، والقول بأن على الفلسطينيين الاعتماد على البلدان العربية لمساعدتهم فى إيجاد هذا الحل . أما باقى أفراد العينة (٥ أفراد) فقد صرحوا بأنهم لا يستطيعون التنبؤ بمستقبل الضفة الغربية . ولم يتوقع أحد إمكانية قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية مستقبلاً .

ويبنى مؤيدو الدولة الفلسطينية تفاؤلهم على أساس تزايد نمو الشعور القومى الفلسطينى ، وبروز منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للفلسطينيين . ويشير هؤلاء أيضاً إلى اتساع الاعتراف الدولى بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . أما مؤيدو الدولة الديمقراطية العلمانية فيرون أن قيام الدولة الفلسطينية ضرورة تاريخية ، وأن فلسطين بأسرها سوف تتحرر تماماً من السيطرة الاستعمارية وذلك عن طريق أسلوب الكفاح المسلح الفلسطينى ، وبغض النظر عن السن ، ومستوى التعليم ، ومحل الإقامة وملكية الأرض ، فإن غالبية المستجوبين تؤيد قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية (انظر جدول ٩) .

(جـ) المستقبل السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل

فى السؤالين الرابع والخامس ، يطلب من أفراد العينة أن يذكروا تنبوءاتهم بخصوص مستقبل الوضع السياسى للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل ، وكذلك أن يعبروا عن رأيهم بشأن إمكانية تطبيق قرار التقسيم لعام ١٩٦٧ . ورداً على السؤال الرابع عبر ٢٤ فرداً (٤٣ ٪) عن اعتقادهم بأن الفلسطينيين فى إسرائيل سوف ينضمون إلى الدولة الفلسطينية التى ستقام فى المناطق المحتلة . وتوقع ١٨ فرداً (٣٢ ٪) ألا يحدث أى تغيير مستقبلاً فى وضع الفلسطينيين داخل

إسرائيل ، إذ أنهم سيواصلون العيش كمواطنين فى دولة إسرائيل . وعبر إثنان من المستجوبين عن اعتقادهم بأن إسرائيل سوف تتحول مستقبلاً

جدول ٩ : المستقبل السياسى للضفة الغربية
(عمال الضفة الغربية)

العناصر الديموجرافية	العودة للأردن (م* = ٢)	الوضع كما هو (م= ٦)	دولة فلسطينية (م= ٣٧)	توقعات أخرى (م= ٦)	ممتنع عن الإجابة (م= ٥)	إجمالى كل مجموعة (م= ٥٦)
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١ – السن						
١٥ – ٢٥	–	١٠	٦٧	١٩	٥	٢١
٢٦ – ٣٥	–	١٤	٧١	٥	١٠	٢١
٣٦ – ٤٥	–	١٤	٧١	١٤	–	٧
٤٦ فما فوق	٢٨	–	٤٣	–	٢٩	٧
٢ – التعليم						
أمى	–	–	١٠٠	–	–	٣
ابتدائى	١٠	١٦	٥٣	–	٢١	١٩
مدارس عليا	–	٧	٧١	١٨	٤	٢٨
تدريب مهنى	٥٠	٥٠	–	–	–	٢
معاهد	–	–	٧٥	–	٢٥	٤
٣ – الإقامة						
مناطق ريفية	٨	١١	٦٩	١٢	–	٢٦
مخيمات اللاجئين	–	١٣	٥٤	٨	٢٥	٢٤
مدن	–	–	١٠٠	–	–	٦
٤ – ملكية الأرض						
ملاك أراضى	٨	٨	٨٤	–	–	١٢
معدمون	٢	١٢	٦١	١٤	١١	٤٤

* م = إجمالى عدد المستجوبين

إلى دولة ثنائية القومية يتمتع فيها العرب الفلسطينيون بحقوق متساوية مع المواطنين اليهود . أما باقى الأفراد (١٢ فرداً أى ٢٢ ٪) فقد فضلوا عدم الإجابة أو صرحوا بأنهم لا يستطيعون التنبوء (انظر جدول ١٠)

جدول ١٠ : المستقبل السياسى للفلسطينيين فى اسرائيل

(عمال الضفة الغربية)

العناصر الديموجرافية	الوضع كما هو (م* = ١٨)	الانضمام للدولة الفلسطينية (م = ٢٤)	دولة ثنائية القومية (م = ٢)	ممتنع عن الإجابة (م = ١٢)	إجمالى كل مجموعة (م = ٥٦)
	٪	٪	٪	٪	٪
١ – السن					
١٥ – ٢٥	٢٤	٤٨	٥	٢٣	٢١
٢٦ – ٣٥	٣٣	٤٣	–	٢٣	٢١
٣٦ – ٤٥	٧١	١٤	–	١٥	٧
٤٦ فما فوق	١٤	٤٣	١٤	٢٩	٧
٢ – التعليم					
أمى	٣٣	٦٧	–	–	٣
ابتدائى	٤٢	٣٢	١٠	١٦	١٩
مدارس عليا	٢٥	٥٠	–	٢٥	٢٨
تدريب مهنى	١٠٠	–	–	–	٢
معاهد	–	٥٠	–	٥٠	٤
٣ – الإقامة					
مناطق ريفية	٣١	٥٠	٤	١٥	٢٦
مخيمات اللاجئين	٣٣	٢٩	٤	٣٤	٢٤
مدن	٣٣	٦٦	–	–	٦

* م = إجمالى عدد المستجوبين

وبالنسبة للقائلين بأن الفلسطينيين فى إسرائيل سوف ينضمون للدولة

الفلسطينية فقد أكدوا أنه سيكون هناك سباق فى الانضمام إلى مثل هذه الدولة وذلك نظراً للتمييز العنصرى الذى تمارسه النخبة الاسرائيلية الحاكمة ضد المواطنين العرب فى إسرائيل . ويرى البعض أن الفلسطينيين فى إسرائيل سينضمون للدولة الفلسطينية ، نظراً للاعتبارات القومية ولرغبتهم فى أن تكون لهم دولتهم الخاصة . ويظل هناك أيضاً من يصرون على أن الفلسطينيين فى إسرائيل سيشكلون جزءاً من الدولة الديمقراطية العلمانية التى ستقام فى فلسطين بأسرها .

وفى المقابل يعتقد ١٨ فرداً (٣٢ ٪) أن الوضع السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل لن يتغير مستقبلاً عما هو عليه الآن . ويؤكد البعض أن من الواجب على العرب الاحتفاظ بجنسيتهم الاسرائيلية لكى يبقوا فى أرضهم ويؤكدوا هويتهم القومية الفلسطينية . ويرى البعض الآخر أنه يجب على الفلسطينيين ألا يحاولوا تغيير وضعهم السياسى لأنهم تعلموا كيفية التعايش مع الاسرائيليين ، بينما يعتقد آخرون أن بقاء الفلسطينيين فى إسرائيل أمر هام إذ أن وجودهم سيخدم الهدف الفلسطينى النهائى ممثلاً فى إقامة دولة علمانية فى فلسطين .

فى السؤال الخامس يطلب من المستجوب أن يبدى رأيه فيما إذا كان قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ قابلاً للتنفيذ أم لا . وقد أكد ٣٦ فرداً (٦٥ ٪) - فى ردهم على هذا السؤال - أنه لا يمكن تطبيق مشروع التقسيم . وعلى النقيض من ذلك عبر ١٦ فرداً (٢٩ ٪) عن اعتقادهم بأن قرار التقسيم يمثل حلاً عادلاً وملائماً ، بينما ذكر الباقون (٤ أفراد) أنهم ليسوا فى موضع يسمح لهم بالحكم على القرار . وهناك اعتبارات عديدة تكمن وراء موقف من لا يؤمنون بإمكانية تطبيق مشروع التقسيم . فبعضهم يشعر أن القرار لا يلبى الحقوق القومية الفلسطينية ، وبعضهم الآخر يتطلع إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين كلها . ويبنى بعض أنصار هذا الرأى موقفهم على أساس إيمانهم الثابت بأن التراب الفلسطينى لا يمكن أن يتجزأ . ومع هذا فإن غالبية أفراد

العينة تميل إلى الرأى القائل بأن قرار التقسيم صار أمراً غير واقعي ، وأنه ليس مقبولاً بمجملة من جانب إسرائيل والعالم أجمع . وهناك أيضاً من يشعرون بأن القرار لا يمثل حلاً عادلاً ومنصفاً للفلسطينيين ، إذ أنه كان

جدول ١١ : إمكانية تطبيق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧

(عمال الضفة الغربية)

العناصر الديموجرافية	موافق (م* = ١٦)	غير موافق (م= ٣٦)	ممتنع عن الإجابة (م= ٤)	إجمالى كل مجموعة (م= ٥٦)
١ - السن				
١٥ - ٢٥	١٤	٨٦	-	٢١
٢٦ - ٣٥	٢٨	٦٧	٤	٢١
٣٦ - ٤٥	٤٣	٢٩	٢٨	٧
٤٦ فما فوق	٥٧	٢٩	١٤	٧
٢ - التعليم				
أمى	٦٧	٣٣	-	٣
ابتدائى	٣٢	٥٨	١٠	١٩
مدارس عليا	٢٥	٦٨	٧	٢٨
تدريب مهنى	٥٠	٥٠	-	٢
معاهد	-	١٠٠	-	٤
٣ - الإقامة				
مناطق ريفية	٢٧	٥٨	١٤	٢٦
مخيمات اللاجئين	٢١	٧٩	-	٢٤
مدن	٥٠	٥٠	-	٦
٤ - ملكية الأرض				
ملاك أراضى	٤١	٥٠	٨	١٢
معدمون	٢٥	٦٨	٧	٤٤

* م = إجمالى عدد المستجوبين

يرمى إلى إضفاء الشرعية على خلق دولة إسرائيل .

وفى مقابل وجهة النظر هذه ، يعلل بعض مؤيدى مشروع التقسيم قبولهم له بأنه أمر يحتمه ضعف الأنظمة العربية ، بينما يقبله البعض الآخر باعتباره يمثل حلاً انتقالياً باتجاه تحقيق الهدف النهائى للفلسطينيين ممثلاً فى إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين كلها . ويظل هناك أيضاً من يقبل القرار كحل عادل إيماناً منه بأنه سيؤدى إلى حل المشكلة الفلسطينية وإشاعة الاستقرار فى المنطقة على المدى الطويل .

والجدير بالملاحظة أن الدوافع الكامنة لكل من « مؤيدى » و « معارضى » مشروع التقسيم ، متماثلة ، ونعنى بها ، الاعتبارات القومية . فقبول القرار – فى رأى « المؤيدين » – سيكون بمثابة خطوة أولى نحو الحل الشامل للقضية الفلسطينية . ويرى « معارضو » المشروع – فى نفس الوقت – أن تنفيذه سيعوق البحث عن حل شامل يتضمن قيام دولة فى فلسطين بأسرها . وبالنسبة لهؤلاء الذين لا يؤمنون بإمكانية تطبيق قرار التقسيم ، فمعظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٣٥ عاماً ، وممن حصلوا على تعليم ابتدائى أو ما فوقه . وكثيرون منهم لا يملكون أرضاً . وهناك ١٩ فرداً من مخيمات اللاجئين و ١٥ فرداً ينحدرون من مناطق ريفية . (انظر جدول ١١) .

ملاحظات واستنتاجات ختامية

بنيت الملاحظات والإستنتاجات التالية على أساس قراءة الكاتب وتفسيره الشخصى لنتائج الاستبيان ومن الممكن أيضاً استخلاص نتائج أخرى .

لقد أنهى الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للضفة الغربية خلال حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، بشكل فظ ، عشرين عاماً من العزلة التى فصلت

الفلسطينيين فى الضفة الغربية عن إخوانهم الذين يعيشون فى إسرائيل . ومن منظور فلسطيني ، يمكن القول أن الفلسطينيين على جانبى الحدود قد خضعوا طوال هذه الفترة لأنظمة حكم غريبة تكرس جل طاقتها لخدمة مصالحها الخاصة . وباستثناء القلة التى انضوت تحت الحكم الإسرائيلى أو الأردنى ، فإن الغالبية الساحقة من الفلسطينيين قد أبعدت من الحياة السياسية القومية . ولم تفلح الأيديولوجيات والأساطير السياسية التى يستند إليها الأردن واسرائيل ، أن تقدم للفلسطينيين سبيلاً حقيقياً لتحديد الهوية السياسية والإنتماء السياسى . وقد بذلت الدولتان عدة محاولات لتكبيل نمو الوعى القومى الفلسطينى فى أوساط الجماهير الفلسطينية بها .

وإذا كانت حرب يونيو ١٩٦٧ قد أنهت السيطرة الأردنية على الضفة الغربية ، فإنها فى الوقت نفسه وضعت نسبة لا يستهان بها من الفلسطينيين تحت الحكم العسكرى الاسرائيلى . ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ ، بدأت الصلات المباشرة على نطاق واسع بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وفى إسرائيل وقد نمت خلال هذه الفترة أنماط متنوعة من التفاعل مما أدى إلى بروز مواقف سياسية مشتركة . وصاحب فتح الحدود تصاعد حركة المقاومة الفلسطينية مما أدى إلى تسارع نمو الشعور القومى الفلسطينى فى الضفة الغربية وفى أوساط العرب داخل اسرائيل .

إن نمو الوعى القومى الفلسطينى لم يكن - مع ذلك - متماثلاً أو متطابقاً بالنظر إلى المشكلة المعروضة للاستقصاء فى هذا الاستبيان . إن نظرة دقيقة متمعنة إلى النتائج الرئيسية للإستبيان ستظهر أن ثمة تقارب بين المستجوبين من العينات المختلفة فى بعض النقاط وهناك بالمثل أوجه خلاف فى بعض النقاط الأخرى . فعلى سبيل المثال كان هناك اتفاق بين أفراد عينة الصفوة فى أن المرحلة التالية لعام ١٩٦٧ تميزت ببروز أنماط عديدة للتفاعل إلا أن ترتيب مغزى وأولوية هذه الأنماط

شكل نقطة اختلاف بين أفراد عينة الصفوة فى الجانبين ، فبينما ذكرت غالبية أفراد عينة الصفوة العرب فى إسرائيل أن التفاعل الإقتصادى هو أهم أنماط التفاعل ، يليها نمط التفاعل الأسرى ثم السياسى والثقافى ، جاءت الصلات العائلية فى مقدمة أنماط التفاعل لدى غالبية عينة الصفوة فى الضفة الغربية تليها أنماط التفاعل السياسية والاقتصادية ثم الثقافية .

وربما يبرر الطابع المباشر والملح والعملى للتفاعل الإقتصادى والعائلى وضع هذه الأنماط فى محل الصدارة بالنسبة لغالبية الصفوة . أما تراجع نمط التفاعل السياسى إلى مرتبة ثانوية فيمكن أن يعزى إلى أن السياسة لا تشكل هماً أساسياً بالنسبة لكل انسان مثلما هو الحال بالنسبة للجماعات السياسية والعناصر النشيطة سياسياً . وقد عبر بعض المستجوبين عن اعتقادهم بأن مثل هذا النشاط غير ذى جدوى نظراً للأوضاع العسكرية والسياسية السائدة . ولعل تشكك البعض فى شرعية دولة إسرائيل وقبول البعض الآخر لشرعية وجودها يمكن أن تدخل فى عداد أسباب الضآلة النسبية لأهمية النشاط السياسى .

أما المظهر الثانى للإختلاف فى المواقف السياسية بين المستجوبين فيتمثل فى الإختلاف الإدراكى الحسى فى نظرتهم لتأثير حرب ١٩٦٧ على وحدة الفلسطينيين ومصيرهم المشترك . فقد لاحظت غالبية عينة الصفوة العرب فى إسرائيل أن حرب ١٩٦٧ لم تؤد إلى توحيد الشعب الفلسطينى وتعميق الاحساس بمصيره المشترك .ويرجع ذلك فى نظر البعض إلى أنهم كانوا على الدوام جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى رغم وجود الحدود القسرية ، أما البعض الآخر فيفسر ذلك بأن مصير الفلسطينيين قد أصبح منذ عام ١٩٤٨ مرتبطاً بمصير إسرائيل . وعلى العكس من ذلك عبرت غالبية عينة الصفوة السياسية فى الضفة الغربية عن اعتقادها بأن الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية ساعد على تحقيق وحدة الشعب الفلسطينى وربط مصير الفلسطينيين فى الضفة الغربية بمصير إخوانهم العرب فى اسرائيل . وفيما يتعلق بالمواقف السياسية

للعمالة شاركت أغلبية ضئيلة من العمال الفلسطينيين فى إسرائيل وجهة نظر صفوة الضفة الغربية بشأن تأثير الحرب ، فى حين رفضت أغلبية عمال الضفة الغربية مقولة التأثير الإيجابى للحرب واتفقت مع عينة صفوة العرب فى إسرائيل فى إنكار أن حرب ١٩٦٧ وحدت الشعب الفلسطينى وبالتالى فهناك توافق بين المواقف السياسية لصفوة الضفة الغربية والعمال الفلسطينيين من جهة وعمال الضفة الغربية وصفوة العرب فى إسرائيل من جهة أخرى فيما يتعلق بالتأثير التوحيدى للحرب .

ورغم هذه المظاهر المتباينة ، فإن أغلبية المستجوبين من العينات المختلفة عبرت عن اعتقادها بأن حرب ١٩٦٧ ساهمت فى إسراع نمو الوعى القومى الفلسطينى وأدت إلى زيادة الإنتماء إلى الهوية السياسية الفلسطينية . ويتمثل هذا الوعى الفلسطينى المتزايد فى إصرار غالبية الصفوة من الجانبين على اشراك الجانب الآخر فى حل مشاكلهما المتبادلة . وبالمثل ، أشار المستجوبون إلى الاجتماعات السياسية الجماهيرية والحشود الشعبية والمظاهرات والاضطرابات إحتجاجاً على ممارسات إسرائيل التعسفية وسياسة مصادرة الأراضى باعتبارها تعبيراً عن نمو الوعى القومى الفلسطينى . وقد اعتبر غالبية المستجوبين أن الإحتفالات السنوية بيوم الأرض والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى تمثل أهم الأحداث السياسية التى جرت فى السنوات القليلة الماضية .

وقد مثلت الآراء بشأن الوضع السياسى المستقبلى للمناطق المحتلة نقطة اتفاق بين عدد واسع من المستجوبين وبغض النظر عن السن ، ومستوى التعليم ، ومحل الإقامة ، والوضع الاجتماعى ، أكدت الغالبية أنها تتوقع قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتأسيس دولة مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وفى رأيهم أن هذه الدولة يجب أن تتبنى المبادىء الديمقراطية التى تتضمن الانتخابات الحرة ، ونظام التعدد

الحزبى ، ومنح الحريات السياسية . وتوقع بعض المستجوبين العرب فى إسرائيل أن يكون النظام السياسى للدولة الفلسطينية شبيها بالنمط الإسرائيلى .

وعلى النقيض من هذه المواقف السياسية المشتركة ، فإن المستقبل السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل كان نقطة خلاف بين المستجوبين على جانبى الخط الأخضر . فقد عبرت غالبية عينة الصفوة والعمال العرب فى إسرائيل عن اعتقادهم بأنهم على المدى البعيد سيظلون مواطنين فى دولة إسرائيل ، بينما توقعت أقلية ضئيلة منهم أنها ربما تنضم إلى الدولة الفلسطينية المقترحة مستقبلاً . وربما تكون هذه التوقعات السياسية نابعة من إصرارهم على البقاء فى أرضهم والحفاظ على شخصيتهم القومية . وقد عبر العديد من المستجوبين عن هذه الفكرة فى تصريحات كثيرة طوال فترة الإستبيان . وربما تكمن جذور تلك المواقف السياسية فى إدراكهم للوقائع السياسية والعسكرية السائدة والتى تعوق فى الوقت نفسه قيام دولة فلسطينية ، ولا نتعرض هنا لإمكانية ضم الجليل والمثلث إلى تلك الدولة . وبالمثل فإن الشكوك بشأن النظام السياسى للدولة الفلسطينية المستقبلية وأوضاعها الاقتصادية وفرص العمل التى ستتوفر فى هذه الدولة ، كل هذا قد يفسر أيضا لماذا لم تعبر سوى نسبة ضئيلة من المستجوبين عن اعتقادها بأنها ستنضم إلى الدولة الفلسطينية . وأخيراً فإن العرب قد تعلموا بعد ثلاثة عقود ونصف من الحياة داخل إسرائيل ، كيف يتعايشون مع الإسرائيليين ويكيفون حياتهم على الوضع الجديد .

وعلى عكس الفلسطينيين فى إسرائيل ، أكدت غالبية عينة الصفوة والعمال فى الضفة الغربية أن إخوانهم الفلسطينيين داخل إسرائيل سوف يختارون الإنضمام إلى الدولة الفلسطينية مستقبلاً ، إذ إنها ستمنحهم شعوراً بالانتماء القومى فضلاً عن الأمان والأمن . كما أكد هؤلاء أن العرب فى إسرائيل سيقيمون روابط سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية

حميمة مع الدولة الفلسطينية . ولعل المشاعر القومية المتزايدة التى عمت الضفة الغربية فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ هى السبب فى هذه النظرة المتفائلة فى أن الفلسطينيين فى إسرائيل سوف ينضمون إلى الدولة الفلسطينية مستقبلاً .

ويمكن القول إجمالاً أن غالبية المستجوبين على الجانبين تؤمن بأن حرب يونيو ١٩٦٧ قد دعمت نمو الوعى القومى الفلسطينى والإنتماء إلى الهوية الفلسطينية . ورغم تنوع درجات المشاعر القومية لدى المستجوبين ، فقد أدرك البعض أن الشعور القومى لديهم لا يمكن أن يحقق وحدة سياسية ومصير مشترك لأن أولى الأمر من أصحاب الواقعية السياسية يضعون حدوداً للطموحات القومية الفلسطينية ويصفونها بعدم الواقعية وعدم الفاعلية وليس غريباً أيضا أن نلاحظ أن الوعى القومى آخذ فى النمو بين العرب فى إسرائيل حيث أن ثقافتهم ترتبط بالتقاليد الثقافية العربية والإسلامية . ويعتبر العديدون أنفسهم جزءاً من الشعب الفلسطينى ، كما أن أغلبية لها وزنها تؤيد قيام دولة فلسطينية ، وإن كان هذا لا يعنى أنهم سينضمون إلى تلك الدولة رغم أن هذه الدولة ستؤدى إلى رفع معنوياتهم . أما بالنسبة لأهالى الضفة الغربية فإن الدولة المستقلة قد أصبحت بشكل متزايد بمثابة ضرورة ملحة لتلبية مطالبهم القومية .

التأثيرات السياسية عبر الخط الأخضر

الكسندر فلورس

مقدمة

« السيد مناحم بيجين – رئيس الوزراء يجب أن يصرح بأن الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل لم يعد لها وجود . والعرب فى اسرائيل يوافقون على ذلك ، ولكن لأسباب مناقضة بالطبع »[1] .

كتبت هذه العبارة فى أوائل عام ١٩٨٠ ، فى مقال يسلط الضوء على المعارضة للدولة فى أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل وخاصة فى أوساط الطلاب . فإلى أى مدى كانت هذه الملاحظة صحيحة ؟

قد يكون هناك بعض الشك فى أن الحكام الحاليين لإسرائيل ينظرون إلى الخط الأخضر باعتباره شيئا ينتمى إلى الماضى ، إذ أنه فقد بالفعل معناه فى كثير من الميادين العملية . بالنسبة لليهود والعرب على حد سواء . فكيف يؤثر ذلك على العرب على جانبى الخط الأخضر ، وكيف يؤثر فى مواقفهم السياسية وسلوكهم ؟ تلك هى القضية التى يتناولها هذا البحث .

وهناك حقائق عديدة تشير إلى قيام اتصال متبادل جدير بالاعتبار بين المجموعتين السكانيتين . فالظروف الموضوعية للطرفين والطريقة التى تعاملهم بها السلطات والأغلبية اليهودية متشابهة للغاية ، بل إنها تزداد

تماثلاً ، فالحكومة مستمرة فى مصادرة الأراضي على جانبى الخط الأخضر ، وبناء المستوطنات اليهودية مازال قائماً ، وهناك قيود على استخدام العرب للمياه ، وتتم إعاقة التنمية الزراعية والصناعية بكل قسوة . وتبعا لذلك يبحث الراكضون وراء لقمة العيش عن فرص للعمل فى القطاع اليهودى ، ويحصلون فى الأغلب على أحقر الوظائف وأقلها أجراً . وإذا كان الوضع القانونى للعرب فى إسرائيل - كمواطنين فى الدولة - يختلف عن وضع أهالى الضيفة الغربية ، فإن المعاملة التى يلقونها من الأغلبية اليهودية متماثلة . إن المصير المشترك إذن يخلق مشاعر مشتركة . وثمة عامل آخر يساهم فى اقتراب المجموعتين إلى بعضهما البعض بشكل حميم ، وهو التضامن الطبيعى والتلقائى فيما بينهما باعتبارهما عرب : فاللغة واحدة وكذلك العادات والتقاليد والملامح الثقافية ... إلخ . وهناك فضلاً عن ذلك تفاعل مستمر وصلات متعددة ومستديمة بين المجموعتين : فى مواقع العمل ، ومن خلال القنوات التجارية والزيارات المتبادلة لأغراض مختلفة . ولا تسفر هذه الصلات بالضرورة عن علاقات **حسنة** ولكنها تؤدى إلى **المزيد** من العلاقات . إلا أن الإرادة الواعية للشعب لاتحدد أيامن هذه العوامل المذكورة ، فأن أهم ملمح من ملامح التفاعل الواعى والمقصود هو **التعاون السياسى** ، ومن ثم فهذا الملمح هو مقصد هذا البحث بشكل أساسى .

ومازالت هناك أيضا بعض الملامح التى تشير إلى أن الخط الأخضر لم يفقد وجوده تماما . فهذه الصلات ، أولا وقبل كل شىء ، ليست عديدة ولا منظمة كما يمكن للمرء أن يتوقع للوهلة الأولى . ثم أن التعاون السياسي ، ثانيا ، يتجسد أساسا فى البيانات والاجتماعات العامة القليلة ، ومازال مفعوله العملى ، حتى الآن محدودا . ومما يثير السخرية أن حكومة بيجين تعوق أى تعاون فعال بين العرب عبر الخط الأخضر حيث تسعى لمنع أى فعل عربى متسق فى نطاق الحدود ، على الرغم من عدم اكتراثها بهذ الخط .

والأمر الثالث ، والأكثر أهمية أن الأهداف السياسية للمجموعتين السكانيتين – أو على الأقل للأغلبية فى الجانبين – مازالت متباينة بشكل واضح . فمعظم العرب فى إسرائيل ينظرون إلى مستقبلهم على أساس أنهم سيصبحون أقلية قومية لها اعتبارها وتتمتع بحقوق متساوية **فى إسرائيل** (٢) ، أما سكان الضفة الغربية فيريدون الحصول على دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة – أى جنبا إلى جنب مع إسرائيل . وتكمن أسباب ذلك فى المصالح الحالية والمتوسطة المدى للمجموعات المعنية ، ومن ثم فإن كلا من العرب فى اسرائيل وفى الضفة الغربية لايعتبرون مصيرهم مرتبطا بشكل حتمى – أو حتى على الأقل إلى الدرجة التى تفترضها الفقرة المقتطفة فى البداية .

ماهى ، إذن ، طبيعة ومدى الاعتماد المتبادل ؟ إن أحد الطرق لبحث هذا السؤال يتمثل فى النظر إلى الشكل الواعى والطوعى للتعاون والتأثير المتبادل – أى التأثير السياسى أولا . هدفنا هنا هو توثيق هذا الجانب من الاعتماد المتبادل . وأهم المصادر فى هذا الصدد هى الصحف العربية – الاتحاد ، القدس ، الشعب ، الفجر ، الطليعة – جنبا إلى جنب مع الصحف والنشرات والكتيبات الأخرى وغيرها من المطبوعات . وسوف نحاول عرض التطورات فى الجانبين بشكل منفصل من خلال ثلاثة أسئلة رئيسية :

(أ) إلى أى مدى تنعكس أحداث « الجانب الآخر » ويتم إدراكها فى الجانبين ؟

(ب) كيف يساهم « الجانب الآخر » فى بلورة الفكر والعقل السياسى فى كلٍّ من الجانبين .

(جـ) ماهى الأنشطة المشتركة التى يساهم فيها شخصيات أو تنظيمات من كلا الجانبين ؟

وسوف نتناول تطور الأحداث فى القطاع العربى داخل اسرائيل وفى

الضفة الغربية ، وكذلك نمو الأنشطة المشتركة على ضوء هذه التساؤلات .

تأثير الضفة الغربية على العرب فى اسرائيل منذ ١٩٦٧

لقد صدمت حرب يونيو ١٩٦٧ ذلك التوازن غير الوطيد والمحفوف بالخطر ، والذى كان حتى ذلك الحين يحدد هوية العرب فى إسرائيل : أى أن يكونوا مواطنين إسرائيليين وأن ينتموا فى الوقت نفسه إلى الأمة العربية . فقد أظهر الصراع الدموى فى تلك الحرب أن محاولة التوفيق بين هذين الانتماءين محكوم عليها بالفشل . ومن ثم بدأ الفلسطينييون فى اسرائيل البحث عن هوية أكثر ثباتا . أما النتيجة الأخرى للحرب فهى أن الضفة الغربية ، التى أصبح الوصول إليها فى متناول يدهم والعكس بالعكس ، قد لعبت دورا فى هذا البحث .

ويظهر ذلك بوضوح فى قصة قصيرة للكاتب الشيوعى المعروف إميل حبيبى بعنوان : « حين سعد مسعود بابن عمه » ، فقد كان مسعود ، الفتى الفقير فى الحى العربى بحيفا ، فخورا للغاية عندما زار أسرته أقارب أثرياء من الضفة الغربية بعد حرب يونيو بوقت قصير . « إذ صار مثله مثل بقية الأولاد ذا أعمام وأخوال وأقرباء » بعد أن كان مطأطأ الرأس على الدوام لأنه « مقطوع الأصل والفصل » ، ولكن ماكان يقلقه هو :

« – هل حين ينسحبون (أى الأسرائيليين) ، سأعود كما كنت .. بدون ابن عم » ؟

كان الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى ذلك الوقت يطالب بالانسحاب الإسرائيلى إلى حدود ماقبل حرب ١٩٦٧ . ولذا لايخلو الأمر من مغزى عميق أن يتناول إميل حبيبى نفسه الروابط الناشئة حديثا ، واضعا علامة استفهام على مطلب الانسحاب وماإذا كان سيؤدى إلى الانفصال من جديد . وبهذا الشكل فإن تأثير الاحتلال على العرب فى اسرائيل هو

الموضوع الرئيسى للمجموعة القصصية التى اقتطفنا منها هذا النموذج .
[٤] .

وخلال السنوات الأربع الأولى للاحتلال ، كان العرب فى إسرائيل يتفهمون الوضع الجديد لعلاقتهم بالضفة الغربية من خلال اعتبارات ثلاثة : الأول ، حقيقة أن العرب فى ظل الحكم الإسرائيلى قد ازدادوا مليونا تقريبا ، وأن الضفة الغربية يمكن أن تكون حلقة الوصل بين الفلسطينيين فى إسرائيل والعالم العربى ، وكان هذا التغير الواضح مصدر ترحيب . وقد أشار أحد المحللين الفلسطينيين قائلاً : « لقد كان لحرب يونيو تأثير محدد على وجدان المواطنين العرب فى المناطق التى احتلتها إسرائيل فى ١٩٤٨ . فبعد عقدين من القمع والتمييز من جانب السلطات الإسرائيلية ، وجدوا أن قرابة مليون من إخوانهم العرب يقفون إلى جانبهم ويتعرضون لنفس ظروف من الاضطهاد والتمييز ويشاركونهم مصيرهم . وقد أدى ذلك إلى اتساع المقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلى بل أعطاه دفعة جديدة »[٥] .

أما الاعتبار الثانى ، وعلى ضوء العامل المذكور آنفا ، فهو المطالبة الواسعة بالانسحاب الإسرائيلى من كافة المناطق المحتلة . ولعل سبب هذا الموقف هو التضامن مع سكان هذه المناطق ، ولعله يرجع أيضا إلى تصور أن هذا الانسحاب سيسهل عملية التوصل إلى سلام نهائى بين العرب وإسرائيل . على أية حال فقد كان هذا هو السبب الذى قدمه الحزب الشيوعى الإسرائيلى (راكاح) - والذى كان حتى ذلك الحين يمثل القوى الوحيدة المعارضة فى أوساط العرب فى اسرائيل[٦] . ولم يبرز فى ذلك الوقت مطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، بل على العكس فقد كان هذا المطلب مرفوضاً من جانب الشيوعيين[٧] .

والاعتبار الثالث ، الذى كان زائع الانتشار فى اسرائيل ، هو إمكانية قيام العرب فى اسرائيل بتدعيم جماعات المقاومة المسلحة من سكان

المناطق المحتلة . ولذا ، فعندما ألقى القبض فى سبتمبر ١٩٦٨ على مجموعة من أعضاء حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى المثلث « أعلنت الشرطة أن قائد المجموعة ، وهو فلاح فى العشرين من عمره ، كانت له صلات مع قائد فرع فتح فى نابلس والذى طلب منه اختيار ٢٠ شابا عربيا من داخل إسرائيل للقيام بأعمال فدائية نظراً لمعرفتهم بطرق إسرائيل ، ولأنهم أقل تعرضا للشبهات »(٨) .

وفى أوائل يناير ١٩٦٨ عبر شامويل توليدانو ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية ، عن رأيه فيما يتعلق بالتطورات فى القطاع العربى ، وبدلا من الحديث عن تأثير عرب إسرائيل على عرب الضفة الغربية باتجاه مزيد من الاعتدال ، قال توليدانو أن ماحدث هو العكس ، فقد وقع العرب فى اسرائيل تحت التأثير السلبى للمناطق المحتلة (٩) . فعرب اسرائيل ممن اتهموا بعضوية منظمات المقاومة الفلسطينية أو القيام بأنشطة « متطرفة » ، كانوا فى الأغلب على صلة بأفراد من الجانب الآخر للخط الأخضر – أى الضفة الغربية أو قطاع غزة (١٠) .

ومن الطبيعى تماما ألا تصبح عضوية الجماعات الفدائية بالتأكيد ظاهرة عامة بين العرب فى إسرائيل . وإذا كان من الصعب تحديد حجم هذه الظاهرة نظرا لطبيعتها ، فإن مايمكن ملاحظته من خلال أنباء الاعتقالات والمحاكمات ، أن هذه الظاهرة قد خرجت إلى الوجود بعد ١٩٦٧ بينما لم يكن لها وجود من الناحية الواقعية قبل ١٩٦٧ ، وأنها جاءت نتيجة الصلات مع عرب المناطق المحتلة .

وخلال السنوات الأولى التالية لحرب يونيو ، لم يكن تأثير الضفة الغربية على العرب فى اسرائيل أمرا مثيرا . وكانت الصحيفة الشيوعية الاتحاد تورد أحداث المناطق المحتلة مع موقف واضح ضد الإجراءات التعسفية وكان مطلبها الدائم هو الانسحاب الإسرائيلى . وكان ثمة تجاوب مشترك على جانبى الخط الأخضر فى اعقاب أحداث معنية ،

ولذا تزايدت شكوك العرب فى كل من اسرائيل والمناطق المحتلة فى أعقاب الغارة الإسرائيلية على بيروت واغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيين فى إبريل ١٩٧٣ ، وذلك لأنهم كانوا يتعاطفون مع « فتح » [١١] .

وقد عبر العرب فى اسرائيل ، من خلال البيانات وغيرها من الأنشطة الاحتجاجية ، عن تضامنهم مع « عرب ١٩٦٧ » ، أى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . ففى أوائل عام ١٩٧٤ ، طالبت لجنة الطلاب العرب فى الجامعة العبرية ، بانسحاب إسرائيل من كافة المناطق المحتلة ، وبالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، كما احتجت اللجنة على ابعاد سكان الضفة الغربية . [١٢] وفى مايو - يونيو ١٩٧٤ تظاهر عديد من السكان فى الناصرة احتجاجاً على الإجراءات التعسفية فى المناطق المحتلة [١٣] . وفى شهر أكتوبر من نفس العام تظاهر سكان الناصرة احتجاجا على برنامج الاستيطان فى الضفة الغربية [١٤] . وفى أوائل ١٩٧٥ ، تظاهر بعض المواطنين العرب فى اسرائيل أمام الكنيست تضامنا مع أعضاء الجبهة الوطنية الفلسطينية الذين قدموا للمحاكمة [١٥] . وقد عبر المراقبون الإسرائيليون عن اهتمامهم بتصاعد الاتجاهات الراديكالية التى عزوها إلى تأثير الضفة الغربية [١٦] .

وقد أكتسب تأثير شؤون الضفة الغربية على العرب فى اسرائيل زخماً جديداً عندما بدأت السلطات فى معاملة هؤلاء العرب بنفس الأسلوب الذى تعامل به أهالى الضفة الغربية [١٧] . وظهر ذلك بوضوح فى قضية الأرض ، إذ كان من السهل إدراك وحدة المصير فى مواجهة مصادرة الأراضى وإقامة المستوطنات اليهودية . وكان العرب فى اسرائيل يتجاوبون مع احداث الضفة الغربية كلما كان بمقدورهم القيام بذلك من خلال أنشطتهم .

وفى منتصف السبعينات رايدت عملية مصادرة الأراضي وإقامة

المستوطنات اليهودية فى المناطق العربية داخل اسرائيل ، وفى الجليل بشكل رئيسى . وربما هذا كان ذلك مرتبطا بحقيقة أن مخططى الاستيطان قد شعروا بالحاجة إلى تغطية كافة المناطق العربية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بشبكة من المستوطنات .

وقد بدأ رد الفعل العربى لهذه التطورات بعقد « المؤتمر الوطنى الشعبى للدفاع عن الأراضى العربية » بالناصرة فى أكتوبر ١٩٧٥ . ولم تتعرض وثائق المؤتمر لمشاكل الضفة الغربية بشكل واضح إذ طالب المشاركون فقط بالتوصل إلى السلام القائم على « الانسحاب الإسرائيلى من كافة المناطق العربية التى احتل فى يونيو ١٩٦٧ » [١٨] . ودعت « لجنة الدفاع عن الأراضى العربية فى اسرائيل » — والتى انتخبت من قبل المؤتمر — إلى إضراب عام فى ٣٠ مارس ١٩٧٦ احتجاجاً على مصادرة الأراضى .

وطوال شهرى فبراير ومارس عام ١٩٧٦ عمّت الضفة الغربية موجة من الاحتجاج ، كان من بين أسبابها الرئيسية : المخاوف من انتهاك المسجد الأقصى بعد أن سمحت إحدى المحاكم الإسرائيلية لليهود بالصلاة فى الحرم ، بالإضافة إلى مصادرة الأراضى ، ومعاملة المسجونين السياسيين ، والاعتقالات فى أوساط طلاب المدارس والجامعات [١٩].
ولم تمر موجة الاحتجاج هذه دون إثارة انتباه القطاع العربى فى اسرائيل بل أدت إلى إعلان مزيد من التضامن . فتحت عنوان « موجة تضامن مع النضال ضد الاحتلال » كتبت صحيفة الاتحاد : « لقد فجرت الإجراءات التعسفية الحالية ضد من يقاومون الاحتلال فى المناطق العربية ، موجة من السخط بين العرب فى اسرائيل . وقد عبر المواطنون عن ذلك بإعلان تضامنهم ، بأشكال متعددة ، مع النضال العادل الذى يخوضه سكان المناطق المحتلة ضد الاحتلال » . [٢٠] .

وجاء يوم الأرض فى إسرائيل (٣٠ مارس ١٩٧٦) متوافقاً مع

تصاعد الاضطرابات فى الضفة الغربية حيث كان من المزمع إجراء انتخابات المجالس البلدية هناك فى شهر ابريل . وقد ذكرت المنشورات الداعية إلى يوم الأرض مسألة المناطق المحتلة أيضا ، وعند هذه النقطة بالتحديد برز بوضوح الخلاف الرئيسى بين قوتين عربيتين فى اسرائيل : فالحزب الشيوعى والقوى الملتفة حوله تؤيد الحل المتمثل فى قيام دولتين . أما المجموعات الأكثر راديكالية مثل « أبناء البلد » فتشدد على الملمح القومى للنضال وتؤكد وحدة الشعب الفلسطينى . وقد عبر الطلاب العرب عن هذا الخلاف بشكل أكثر وضوحا . ففى ١٨ مارس ١٩٧٦ ، أصدر اتحاد اللجان الطلابية العربية فى القدس بيانا بمناسبة يوم الأرض ، أشار فيه إلى توافق اجراءات الحكومة فى كل من المناطق المحتلة واسرائيل ، وقال : « إن مايحدث اليوم على أرض الجليل والمثلث والنجف من ناحية ، ومايحدث فى الأراضى المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، والجولان وسيناء من ناحية أخرى ، لهو أوضح دليل على هذه السياسة التوسعية ... لقد بدأت (السلطات) فى معاملة العرب فى هذا البلد بنفس الأسلوب التعسفى الذى تستخدمه فى المناطق المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة » (٢١) .

ولكن عددا آخر من الطلاب لم يقبلوا لهجة هذا البيان والموقف الذى عبر عنه ، فأصدروا بيانا آخر شددوا فيه على وحدة الشعب الفلسطينى ، وجاء فى بيانهم : « إن مسألة الأرض هى قلب القضية الفلسطينية ، ولهذا فإننا نشدد بكل قوة على أن : انتفاضة جماهيرنا العربية الفلسطينية فى المناطق المحتلة ضد الاحتلال الصهيونى ، ونضال إخوتنا من اللاجئين الفلسطينيين من أجل حقهم المقدس فى العودة إلى ترابهم ووطنهم ، ونضال شعبنا الفلسطينى داخل « الخط الأخضر » ضد التهويد ، والنهب ، والاضطهاد القومى والتمييز العنصرى الذي يمارس منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم ، إن كل هذه النضالات تشكل كلا متكاملاً لايتجزأ » . (٢٢) .

وهكذا فإن الضفة الغربية (وقطاع غزة) لم تكن مجرد حافز لاحتجاج العرب فى إسرائيل ، بل لقد ساهمت قضية المناطق المحتلة أيضا فى بلورة الخلافات بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين : فمن ناحية طالب الشيوعيون على الدوام بضرورة التضامن مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكنهم ظلوا على حذر من المضى إلى أبعد من ذلك . كما أكدوا دوما أنه يجب أن يكون هناك سبيلان ومنظوران مختلفان لحل مشاكل المجموعتين السكانيتين : فبالنسبة للعرب فى إسرائيل يجب الاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق متساوية ضمن دولة إسرائيل ، وبالنسبة لسكان الضفة الغربية وغزة يجب قيام دولة فلسطينية . أما العناصر الأكثر راديكالية ، من ناحية أخرى ، فكانت تميل إلى التأكيد على الروابط بين المجموعتين السكانيتين (أى ، عرب المناطق المحتلة وعرب إسرائيل) ، وعلى ضرورة الكفاح المشترك ووحدة الهدف . وكانت النقاشات بين ممثلى هذه الآراء المتباينة حادة وعنيفة فى الأغلب . وقد استمرت لعدة سنوات ومازالت مستمرة إلى اليوم .

وقد لاحظ كثير من المراقبين والمحللين الإسرائيليين تزامن الاضطرابات بين العرب فى إسرائيل وفى الضفة الغربية ، وكذلك تأثير الضفة الغربية على عرب إسرائيل [٢٣] . فقد أبدى شمويل توليدانو تلك الملاحظة المثيرة : « إن أصداء الاضطرابات فى الضفة الغربية تعبر الخط الأخضر ... والواقع أن العرب الإسرائيليين لم يضربوا أو يتظاهروا من أجل قبة الصخرة العزيزة على قلوبهم مثلما هى بالنسبة لكل مسلم . لقد اختاروا أن يتظاهروا من أجل مشكلة الأرض وهى مسألة تهمهم كما تهم الدولة » [٢٤] .

وفى أعقاب الانتخابات البلدية بالضفة الغربية والتى أسفرت عن نجاح ساحق للمرشحين من أنصار منظمة التحرير الفلسطينية ، استقبلت صحيفة الاتحاد هذه النتائج بالحماس والترحيب ، وكانت

الصحيفة قد شاركت أيضا فى الحملة الانتخابية .[٢٥]

وشهد ربيع عام ١٩٧٦ لأول مرة انتفاضة واسعة النطاق فى الضفة الغربية وإسرائيل فى الوقت نفسه . ومما لاشك فيه أنه كان هناك تأثير متبادل بشكل كبير ، وخاصة تأثير أحداث الضفة الغربية على الفلسطينيين فى إسرائيل . وجاء « التزامن » التالى فى سبتمبر – أكتوبر من نفس العام . ففى إسرائيل ، نشرت « وثيقة كوينج » السيئة السمعة وسببت سخطاً عاما واحتجاجاً واسعاً فى أوساط العرب . أما فى الضفة الغربية فقد كانت هناك قضيتان رئيسيتان : أولهما : محاولة السلطات فرض ضريبة القيمة الإضافية على التجار ، وثانيهما : الصدامات التى جرت للنزاع على الحقوق الإسلامية واليهودية فى قبور الأنبياء (المسجد الابراهيمى) فى الخليل (حيث قام بعض المتطرفين اليهود بتحطيم جزء من واجهة المسجد مما أدى بالشبان العرب إلى الرد بعنف) . وقد أوردت صحيفة الاتحاد تلك الأحداث معبرة عن إدانتها العنيفة ليس فقط للمستوطنين المتطرفين بل أيضا للقوى السياسية التى تقف وراءهم ، وقد نشرت فى الصفحة الأولى مقال بعنوان : « فشل ليفنجر وبيجين – مدينة الخليل لن تتزحزح »[٢٦] .

وقد واجه جانبا الخط الأخضر معا نوعا جديدا من التحدى الذى أظهر بشكل أكثر وضوحاً وحدة المصير : ففى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ أقيم اضراب عام للبلديات « فى الجليل ، والمثلث والضفة (الغربية) وقطاع غزة » احتجاجاً على « وثيقة كوينج » والاستيطان اليهودى ومصادرة الأراضى[٢٧] . وكانت تلك هى المرة الأولى التى ينظم فيها كافة الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلى إضرابا عاما . وفى السنوات التالية أصبحت الأنشطة المشتركة والمنسقة فى كل من إسرائيل والمناطق المحتلة أكثر انتشارا .

وقد ظل اتجاه التطور فى القطاع العربى داخل إسرائيل على نفس

المنوال : فاستمر الابتعاد عن الدولة وعن السياسة الصهيونية ، وتضاءل التأييد الذى يحوزه « المعتدلون » شيئاً فشيئاً ، بينما ظل الخلاف بين الحزب الشيوعى والعناصر الأكثر راديكالية على ماهو عليه . وهكذا نظم الحزب الشيوعى و« لجنة الدفاع عن الأراضى العربية » « يوم الأرض » عام ١٩٧٧ بطريقة سلمية من خلال اجتماعات لإحياء ذكرى اليوم ، فى حين نادى « أبناء البلد » بمزيد من الاحتجاج الواسع (٢٨) وقد حضر وفد من المناطق المحتلة وشارك بشكل بارز فى الاجتماع العام الذى نظمته « اللجنة » فى عرابة ، « وقد رحب به المشاركون فى الاجتماع معبرين عن تقديرهم واعتزازهم » (٢٩) . وفى فبراير ١٩٧٧ توفى فى نيويورك الشاعر الفلسطينى راشد حسين . وأقام « أبناء البلد » ذكرى الأربعين فى مسقط رأسه بقرية مصمص فى المثلث ، مشاركن فيها شخصيات من الضفة الغربية مثل : بسام الشكعة وريموندا الطويل ، ولم يشاركوا فحسب بل لقد تبوأوا مكانة مرموقة فى قائمة المتحدثين (٣٠) . وعموما فقد جرى فى هذه المناسبة التشديد على وحدة الشعب الفلسطينى والولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل أقوى مما حدث فى ذكرى « يوم الأرض » فى نفس العام . وقد تضمن بيان « أبناء البلد » بمناسبة يوم الأرض عبارة « شعبنا الفلسطينى فى جميع أماكن تواجده » (٣١)ومن ثم كانت العلاقة مع أهالى الضفة الغربية إحدى نقاط الجدل فى أوساط القوى السياسية العربية فى إسرائيل .

وإذا وضعنا جانبا الأحداث الكبرى مثل « يوم الأرض » فقد استمرت الأنشطة اليومية المعبرة عن تضامن العرب فى اسرائيل ، تبعا لما يحدث فى المناطق المحتلة ، ففى بداية ١٩٧٧ أقيمت أنشطة عديدة فى القطاع العربى للاحتجاج على معاملة المسجونين السياسيين من المناطق المحتلة (٣٢) . وفى ابريل ١٩٧٧ تصاعد تضامن العرب فى اسرائيل بشكل ملموس فى أعقاب الأعمال العدوانية التى قام بها مائير كهانا وجماعته فى نابلس (٣٣) . وبالمثل ، حاول أعضاء الكنيست من « الجبهة الديمقراطية

للسلام والمساواة » – وهى ائتلاف يسيطر عليه راكاح – ممارسة نفوذهم لإصدار تشريع لصالح عمال المناطق المحتلة الذين يعملون فى اسرائيل [٣٤] .

وكان من شأن نتائج انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧ – وما تلاها من صعود ليكود إلى الحكم – أن تحدث تغيرا فى نشاط العرب على جانبى الخط الأخضر . إذ أن الحكومة الجديدة كانت قد عقدت العزم على حذف الخط من كافة الأغراض العملية – فيما عدا استثناء واحد وهو أنها لن تمنح سكان الضفة الغربية وغزة حقوق المواطن الإسرائيلى . وقد استمرت حركة الاستيطان فى الضفة الغربية والجليل بمزيد من القوة ولم تعد مستترة كما كان الأمر من قبل . وقد مكّن ذلك العرب فى الجانبين من أن يروا بوضوح أن مصائرهم وثيقة الارتباط ، إن لم تكن واحدة .

وقد قوبلت زيارة السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ والنهج الذى بدأته ، بنقد عنيف من معظم الدوائر فى الضفة الغربية ، ومن « راكاح » « وأبناء البلد » فى إسرائيل على حد سواء . وقد جرى التعبير عن هذا الانتقاد بأشكال مختلفة طبقا لموقف من يسوقونه . وعموما فقد وردت مسألة وحدة الشعب الفلسطينى ، دونما تأكيد خاص على الروابط بين الضفة الغربية والعرب فى إسرائيل . وهنا ، برز ثانية وبوضوح الخلاف بين الموقفين : فبينما يقلل راكاح من أهمية مسألة وحدة الفلسطينية وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى ، فإن « أبناء البلد » يشددون على هاتين النقطتين . وفى فبراير ١٩٧٨ أكد ٥٦ شخصا من المقربين « لأبناء البلد » – فى بيان جماهيرى – على أهمية القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وأهمية منظمة التحرير الفلسطينية ، وفيما يتعلق بوضع الفلسطينين فى اسرائيل ، قال أصحاب البيان :

« باعتبارنا جزء لايتجزأ من الشعب العربى الفلسطينى ، نود أن نؤكد أن أى حل للقضية الفلسطينية يجب أن يشمل ضمانات دولية واعترافا رسميا بالهوية القومية للسكان الفلسطينين فى دولة إسرائيل ، وحقهم فى البقاء فى وطنهم ، واسترجاع أرضهم المغتصبة ، وممتلكاتهم ، وقراهم ، وأملاك الوقف الخيرى جنبا إلى جنب مع حصولهم على حقوقهم الثقافية والاجتماعية والمدينة والسياسية الكاملة »[٣٦] .

وقد أثار الغزو الإسرائيلى للبنان فى مارس ١٩٧٨ معارضة شديدة فى أوساط العرب على جانبى الخط الأخضر [٣٧] . وبينما أدى هذا الغزو إلى تقوية الشعور بوحدة الشعب الفلسطينى ككل ، فإنه لم يؤد إلى ترابط القطاع العربى فى اسرائيل والضفة الغربية على وجه التحديد . ففى مارس ١٩٧٨ رفض المسؤولون عن تنظيم « يوم الأرض » وهم أساساً راكاح « ولجنة الدفاع عن الأراضى العربية » ، مطلب العناصر الأكثر راديكالية بالدعوة إلى الإضراب العام فى ٣٠ مارس ، مما يعد دليلاً آخر على الخلافات فى وجهات النظر داخل القطاع العربى .[٣٨] .

والجدير بالذكر أن البيان المثير الذى أصدره ستة من الطلاب العرب فى الجامعات الإسرائيلية والموجه إلى المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع عشر فى دمشق (يناير ١٩٧٩) [٣٩] ، جاء بمبادرة من أحد طلاب الضفة الغربية (من بيرزيت) وقد تم إبعاده نتيجة لذلك[٤٠] . وبالمثل تم اعتقال عديد من الطلاب الذين ينتمون « لأبناء البلد » فى شهر مايو من نفس العام ، وقد وجهت إليهم تهمة الانتماء إلى « منظمة معادية »[٤١] وفى سبتمبر ١٩٧٩ هدد الحاخام مائيركهانا باقتحام أم الفحم مثلما فعل فى الضفة الغربية ، مما دفع أهالى الغربية إلى التظاهر رافعين شعارات التضامن مع الضفة الغربية[٤٢] .

وفى نوفمبر ١٩٧٩ اعتقلت السلطات بسام الشكعة وصدر أمر

بإبعاده ، استنادا إلى تصريحات كان قد أدلى بها فى مارس ١٩٧٨ حول العمل الفدائى . وعلى الفور عمت موجة من الاحتجاج كافة المناطق المحتلة والأحياء العربية فى إسرائيل على حد سواء ، كما احتج عدد من رؤساء البلديات ، وعقدت عدة اجتماعات تضامنية وتوجهت وفود إلى نابلس وإلى مقر المحكمة . وعبرت الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة عن تضامنها مع الشكعة ، وقدمت له التهنئة بعد أن تم إطلاق سراحه(٤٣) .

وقد مرت ذكرى « يوم الأرض » عام ١٩٨٠ بهدوء تام ، ولم ينظم العرب فى إسرائيل إضراباً عاما (رغم الغضب الشديد من جانب « أبناء البلد » الذين حاولوا تغيير هذا القرار) (٤٤) .

وبدءا من فبراير ١٩٨٠ ، تصاعد التوتر فى الضفة الغربية بعد مقتل طالب يهودى فى الخليل . فقد اتخذت اجراءات تأديبية عنيفة ضد المدينة ، وجددت الحكومة مشاريع إقامة المستوطنات اليهودية رسمياً فى قلب الخليل . وأدى ذلك إلى احتجاجات على نطاق واسع ، شارك فيها طلاب عرب من اسرائيل (٤٥) . وفجرت الهجمات التى قام بها الجيش والمستوطنون اليهود فى الخليل ورام الله ، موجة من الاضرابات والاضطرابات . وفى الثانى من مايو اغتال مسلحون عرب ستة من المستوطنين اليهود من كريات أربع فى وسط الخليل . وردت السلطات ، ضمن ماردت ، بتدمير المنازل وطرد الأهالى من الخليل ، وإبعاد عمد الخليل وحلحول وقاضى الخليل . ومرة أخرى اتسع الاحتجاج وشمل العرب فى إسرائيل (٤٦) .

وقد أصبحت مشاركة السكان العرب فى إسرائيل أكثر تكثيفا بعد محاولة اغتيال رؤساء بلديات رام الله والبيرة ونابلس فى الثانى من يونيو ١٩٨٠ . وبعد أيام قليلة من التفجيرات التى استهدفت حياة العمد ، عبرّ مايزيد عن مائة من الشخصيات العربية فى إسرائيل عن احتجاجهم

العنيف على هذا العمل ، مؤكدين تضامنهم مع سكان الضفة الغربية ومع مطلبهم المتمثل فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة . وفى نفس الوقت ، أكدت الوثيقة التى وقعتها تلك الشخصيات ، أن العرب فى اسرائيل يريدون البقاء فى وطنهم مع الحفاظ على ارتباطهم العميق « بفلسطينيي ١٩٦٧ » :

« نحن الموقعون أدناه ، ممثلى أوسع دوائر الرأى العام العربى فى إسرائيل ، نرى من واجبنا أن نعبر بهذا البيان عن القلق الشديد الذى يعم الوسط العربى فى إسرائيل فى هذه الأيام نظراً للتدهور الخطير فى الوضع بالمناطق المحتلة وانعكاسه على الوضع داخل إسرائيل ...

إننا شعب هذه البلاد ، وليس لنا وطن سواها ... ولم ننكر ، ولا نستطيع أن ننكر ، حتى أمام ، جذورنا العميقة : وهى أننا جزء حى وواع وفعال من الشعب العربى الفلسطينى .

إننا لم نتخل ، ولا نستطيع أن نتخلى عن حق هذا الشعب فى تقرير مصيره وفى التحرر والاستقلال فوق ترابه الوطنى » . [٤٧] .

وقد أصبحت هذه الوثيقة فيما بعد تعرف باسم « وثيقة السادس من يونيو » . وإذا وضعنا فى الاعتبار دورا راكاح الأساسى فى صياغة هذه الوثيقة ، فسنجد أنها مضت بعيدا بشكل ملحوظ فى تأكيدها على ترابط قسمى الشعب الفلسطينى . وهكذا فقد سجلت هذه الوثيقة تغيرا محددا فى موقف راكاح فرضته الأحداث على جانبى الخط الأخضر . والجدير بالذكر أن حركة « أبناء البلد » « والحركة الوطنية التقدمية » (وهى بمثابة تنظيم طلابى « لأبناء البلد ») قد تفاعلتا أيضا مع الأحداث بقوة وأكدتا بشكل أكبر على مسألة الوحدة [٤٨] .

وقد ردت السلطات بدورها بشكل عنيف على هذه الأنشطة التضامنية بين العرب فى إسرائيل ، إذ هددت الحكومة باتخاذ إجراءات

انتقامية ضد الموقعين على الوثيقة ، وعندئذ بادر مئات آخرون إلى التوقيع عليها ، وحملت الوثيقة فى النهاية آلاف التوقيعات ، مما دفع حاكم المنطقة الشمالية إلى فرض الإقامة الجبرية على العديد من العناصر العربية النشيطة . (٤٩) .

ولم يكن هذا هو الإجراء الوحيد الذى اتخذته السلطات رداً على الاضطرابات فى الجليل والمثلث . فقد عززت الأحداث أيضا - أو لعلها كانت ذريعة لتعزيز - مشاريع الحكومة والوكالة اليهودية لإقامة المزيد من القواعد العسكرية اليهودية فى الجليل ، كما تم فتح مراكز جديدة للشرطة فى قرى الجليل من أجل « التواجد والتعامل مع المشاكل فى القرية على الطبيعة »(٥٠) .

وعلق أحد الكتاب الفلسطينيين على هذه « الحركة المتوازية والمتزامنة » للفلسطينيين فى إسرائيل والضفة الغربية قائلاً : « إن تزايد مصادرة الأراضى ، وتأزم الأوضاع الاقتصادية ، والقمع السياسى والثقافى - كانت كلها عوامل أساسية أدت إلى تصاعد حركة المقاومة بين الفلسطينيين فى حدود ١٩٤٨ . وبالإضافة إلى ذلك أدت الانتفاضة العظيمة فى الضفة الغربية والتى بدأت فى ابريل ، إلى بعث الهوية القومية الفلسطينية فى أوساط عرب الجليل والمثلث ، بشكل لم يسبق له مثيل . وإذا كانت حكومة بيجين تضع تدريجيا سياسات لاتخطىء العين هدفها الجلى وهو الاحتلال العسكرى السافر لكافة المناطق التى يسكنها العرب فى دولة إسرائيل ، فإن التأثير المضاد يتمثل فى إدراك الجماهير تماثل مصيرها مع مصير الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة وفى المنفى الإجبارى . لقد كانت انتفاضة الضفة الغربية نذيرا لمضاعفة القمع فى حدود ١٩٤٨ » (٥١) .

وبالمثل ، تركت الأحداث انعكاسات أخرى على تحليل أسباب الاعتماد المتبادل بين الجانبين . ففى صحيفة هاآرتس يعزو أ . منصور

ذلك بشكل رئيسى إلى المستوى التعليمى المرتفع وفرص العمل الأفضل بالنسبة للعرب فى المناطق المحتلة ، وفى رأيه ، أن هذا الأمر قد دفع العرب فى إسرائيل للبحث عن تعليم أفضل يحقق فى الوقت نفسه بعض النجاح [٥٢] .

وقد استمرت الحركة التى بدأت « بالوثيقة » من خلال ترتيبات الإعداد « لمؤتمر الجماهير العربية فى إسرائيل » – وهو أول مؤتمر من نوعه يعقد فى إسرائيل . وقد عقد الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر فى السادس من سبتمبر ١٩٨٠ فى شفا عمرو . وتضمنت مسودة قرارات المؤتمر المطالبة بالمساواة التامة للعرب فى إسرائيل ، وإلغاء القرارات الصادرة حديثا والتى تضع قيودا على الحريات الشخصية ، كما دعت إلى إقامة سلام عادل على اساس الانسحاب إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الفلسطينية . ولما كان الحزب الشيوعى هو الذى يقف بوضوح خلف هذه الوثائق ، فقد قوبلت بهجوم عنيف من الحكومة والدوائر الصهيونية ومن معسكر « أبناء البلد » على حد سواء [٥٣] . وبالفعل قامت الحكومة بمنع المؤتمر – وقوبل قرارها هذا بموجة جديدة من الاحتجاج الشديد . ورغم أن مسودة قرارات المؤتمر لم تمض أبعد من الموقف التقليدى للحزب الشيوعى ، فيجب ألا ننسى أن أحداث وتطورات الضفة الغربية كانت هى التى فجرت الحركة الواسعة حول هذه القضية . وبالمثل استمرت الحركات التضامنية الأخرى مع المناطق المحتلة فى القطاع العربى داخل إسرائيل .

تأثير العرب فى اسرائيل على الضفة الغربية منذ ١٩٦٧

كان من الطبيعى تماما أن يتأثر سكان الضفة الغربية بشدة بحرب يونيو عام ١٩٦٧ . ويرجع ذلك أساسا إلى حقيقة أنهم قد وجدوا أنفسهم عندئذ فى ظل احتلال عسكرى ، كما دخلوا فى صلة مباشرة مع الإسرائيليين والمجتمع الإسرائيلى .

ويمكن القول أن ثمة عاملين رئيسيين شكلا السلوك السياسى والمواقف السياسية للضفة الغربية فى أعقاب الصدمة الأولى للاحتلال أولهما : الاحتلال الإسرائيلى الذى تجب مقاومته ، وثانيهما : الانتماء للعالم العربى عامة وهو مايعطى لهذه المقاومة هدفها ، أى إعادة الوضع إلى ماكان عليه من قبل ، والاندماج من جديد فى العالم العربى . وقد عبر « الميثاق الوطنى للعرب فى الضفة الغربية فى المرحلة الحالية » ، والصادر فى الرابع من أكتوبر ١٩٦٧ ، عن هذا الخط الفكرى . فالميثاق يؤكد على مسؤولية العالم العربى بأكمله عن فلسطين ، وضرورة العمل العربى الجماعى لاستعادة حقوق السكان العرب فى الضفة الغربية . ويشدد الميثاق أيضا على « وحدة الضفتين » (الشرقية والغربية لنهر الأردن) رغم إدانته لموقف الحكومة الأردنية [٥٥] .

وكان العرب فى إسرائيل غائبين تماما عن هذه الصورة ، وقد استمروا كذلك خلال السنوات القليلة التالية . وكان السبب فى ذلك واضح بالطبع . فسكان الضفة الغربية يهتمون أساسا بمصالحهم الآنية ، والتى تعنى أولا وقبل كل شيء ، التخلص من الحكم الإسرائيلى ، وبالتالى فهم لايكترثون كثيرا بما يحدث فى إسرائيل نفسها .

وهذا منطقى مادام الاحتلال لن يستمر لفترة طويلة يعتقد أن . وفى الوقت نفسه كانت هناك مقاومة عسكرية فى شكل أعمال فدائية بالضفة الغربية ، إلا أن هذه المقاومة سرعان ماسحقت وتكبد الفلسطينييون فى ذلك خسائر جسيمة . وخلال بضع سنوات ، أصبح واضحا ان إسرائيل ، وإن كانت قد تركت الوضع القانونى للمناطق المحتلة معلقا ، إلا أنها مصممة على الاحتفاظ بها لفترة غير محدودة ، وهى تفعل كل مافى وسعها لضمها بشكل عملى [٥٦] . ومع بداية السبعينات وجد فلسطينيو الضفة الغربية أنفسهم فى وضع مؤلم للغاية . فقد تم تحطيم مقاومتهم العسكرية ، وبدا واضحا أن الحكم الإسرائيلى

يعد العدة للبقاء فترة من الزمن ، ولم يعد الأمر مجرد احتلال عسكرى بل إن بنية المجتمع فى الضفة الغربية قد انتهكت بضراوة ، وبالإضافة إلى ذلك تعرضت آمال التضامن العربى لضربة مميتة فى « أيلول الأسود » عام ١٩٧٠ فى الأردن .

وتمثل تأثير هذه الضربات فى ركود مؤقت لأنشطة المقاومة وفى الميل إلى الاعتماد على الذات . وفى عام ١٩٧٣ جددت القوى السياسية فى الضفة الغربية نشاطها ، فشكل عدد من أبرز العناصر « الجبهة الوطنية الفلسطينية فى الأرض المحتلة » وذلك فى أغسطس ١٩٧٣ وكان برنامج الجبهة ذا طابع فلسطيني أكثر وضوحا من الميثاق الوطنى ، فقد نص على التضامن الفلسطينى الأردنى ولكنه لم يذكر « وحدة الضفتين » ، كما أدان بشدة كل المشاريع الرامية إلى ضم الضفة الغربية ثانية إلى الدولة الأردنية ، مثل مشروع آلون ، ومشروع حسين عام ١٩٧٢ (٥٧) ، وعكس البرنامج بوضوح التأثير الأيديولوجى للشيوعيين فى الضفة الغربية ، والذين يشكلون فى الأساس جزءا من الحزب الشيوعى الأردنى وإن كانوا منذ عام ١٩٧٥ قد بدأوا فى التمتع بدرجة من الاستغلال التنظيمى تحت اسم « التنظيم الشيوعى الفلسطينى فى الضفة الغربية » ، كما عكس البرنامج أيضاً تأثير منظمة التحرير الفلسطينية . وبينما يؤكد البرنامج على وحدة الشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة وخارجها ، فإنه لايذكر صراحة العرب فى إسرائيل . والواقع أن التأثير السياسى للعرب فى اسرائيل على الضفة الغربية كان محدوداً للغاية فى تلك الفترة . وبالطبع كانت هناك صلات فى كثير من المجالات العملية ، كما كانت صحافة الضفة الغربية تغطى أحداث القطاع العربى فى إسرائيل ، إلا أن ذلك لم يترك أى أثر على المواقف والمفاهيم السياسية لسكان الضفة الغربية .

ومن الطبيعى أن دعم العرب فى إسرائيل للأنشطة الفدائية – كما ذكرنا آنفا – كان يقتضى ضمنا مساهمة معينة من بعض الوسطاء فى

الضفة الغربية ، إلا أن هذه الظاهرة كانت محدودة النطاق ولم تترك أدنى أثر على سكان الضفة الغربية عامة . وكانت هناك أنواع معينة من التأييد القانونى أساسا من جانب العرب فى إسرائيل ، وهو ماكان يبحث عنه أهالى الضفة الغربية (٥٨) . كما كان هناك تأثير آخر فى الحقل الأدبى (٥٩) ، وعدا ذلك فلم يكن هناك شىء يذكر خلال السنوات القليلة التالية للاحتلال .

ولم تتغير تلك الصورة إلا فى منتصف السبعينات ، وكان أحد دوافع هذا التغير هو زيادة وضوح الإصرار الإسرائيلى على مواصلة عملية الاستعمار والاستيطان على جانبى الخط الأخضر . ففى عام ١٩٧٥ بدأت السلطات من جديد فى مصادرة الأراضى العربية فى الجليل من أجل إقامة عدد من المستوطنات الجديدة « ومراكز المراقبة » (ميزبيم) وقد أكد أنصار حركة « إسرائيل الكبرى » وأنصار « جوش أمونيم » هدف الاجراءات الجديدة : ففى نهاية مارس ١٩٧٥ ، توجهت مسيرة تضم نحو ٢٠٠٠ شخص « وعبرت الخط الأخضر » بين إسرائيل والضفة الغربية بالقرب من المدينة العربية طولكرم ، وهى تهتف « ساماريا كلها لنا » وأريحا تنتمى لإسرائيل » (٦٠) .

ورد العرب على هذه التطورات بتنمية الوعى بوحدة المصير بين كل العرب الخاضعين للحكم العسكرى . وخلال « الإعداد » للعرض العسكرى فى مناسبة « عيد الاستقلال » الإسرائيل فى الخامس عشر من مايو ١٩٧٥ هـ والذى غالبا مايثير احتجاج العرب – ألقى القبض على عدد من العرب بتهمة الانتماء إلى تنظيمات إرهابية ، ولم يكن هؤلاء من الضفة الغربية وغزة وحدهما ، بل كان بعضهم من الناصرة أيضا ، وقد اتهموا بالتعاون مع مجموعات أكبر عبر الحدود القديمة فى مدينة جنين بالضفة الغربية ، حيث اعتقل نحو ٧٠ شخصا من المشتبة فيهم (٦١) .وفى أكتوبر ١٩٧٥ ، جرت حملة أخرى من الاعتقالات المتزامنة على جانبى الحدود القديمة (٦٢) .

وفى ٣٠ مايو ١٩٧٥ ، ألقى القبض على مدير مطبعة « الفجر » فى القدس الشرقية لأن المطبعة قامت بطبع منشور لإحدى اللجان الطلابية العربية فى إسرائيل (تمت مصادرة النشرات ، التى دعت الطلاب العرب إلى التظاهر ضد « الاستيلاء على الأراضى فى القرية العربية تحت شعار « تهويد الجليل » دونما اعتبار للسكان العرب الذين يملكون الأراضى » ، إلا أن الطلاب كان لديهم كمية أخرى من النشرات طبعت فى مكان آخر) (٦٣)

وعندما صار احتجاج العرب فى إسرائيل مسموعاً على نطاق واسع ، وبعد أن تجسد فى اضطرابات يوم الأرض عام ١٩٧٦ ، أصبح أهالى الضفة الغربية أكثر وعيا بتشابه أوضاعهم مع أوضاع الفلسطينيين فى إسرائيل ، وأظهروا مزيدا من التضامن الواسع مع هؤلاء الفلسطينين ، وقد وردت أحداث « يوم الأرض » فى الصحافة العربية فى القدس الشرقية (وظهرت فى صحيفة الفجر بشكل أكبر من صحيفة القدس) ، وإن كان الغالب فى هذه الصحافة هو تغطية الأحداث فى لبنان حيث كانت الحرب الأهلية هناك تمر بمرحلة عصيبة (٦٤) وقد بدأت أولى الخطوات العملية للتضامن عندما نشرت « وثيقة كوينج » ، والتى اقترحت اتخاذ إجراءات تعسفية ضد العرب فى إسرائيل . فقد علقت عليها صحيفة القدس المعتدلة إلى حد كبير قائلة تحت عنوان « إنهم يريدون منا أن نرحل » :

« (إن التقرير) يقدم دليلاً جديدا على حقيقة النظرة الإسرائيلية الرسمية للعرب ، سواء من ظلوا فى أرضهم بعد عام ١٩٤٨ ، أو من ظلوا فى أرضهم بعد ١٩٦٧ ... وإذا كانت تلك هى الطريقة التى تنظر بها إسرائيل إلى أولئك الذين هم – طبقا للقانون – مواطنيها ، فليس غريبا أن نرى الطريقة التى تعامل بها الحكومة العسكرية الإسرائيلية العرب فى المناطق المحتلة والذين لاينظر إليهم باعتبارهم مواطنين . وهذا

هو الأمر مادام المفهوم الصهيونى الواضح للدولة اليهودية يريدها أن تكون يهودية صرفة ، تماما كما أن بريطانيا بريطانية . ولعل هذا يقدم تفسيرا للإجراءات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة ، مثل عمليات المصادرة وما شابهها ، ولعله يبين لنا لماذا يجب على كل واحد منا أن يتشبث بالبقاء على أرضه مهما كانت الصعوبات » (٦٥) . وفى أواخر الشهر نفسه كان هناك إضراب عام احتجاجا على « وثيقة كوينج » ، شاركت فيه البلديات العربية فى اسرائيل ، وبلديات الضفة الغربية وغزة أيضاً :

« عبّر سكان الضفة الغربية عن تضامنهم مع العرب فى إسرائيل بتنظيم الإضرابات والمظاهرات فى عدد من المدن والقرى ... وهذه هى المرة الأولى التى تنظم فيها الأقلية العربية فى إسرائيل وعرب الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ إضراباً مشتركاً » (٦٦) .

وخلال السنوات التالية ، كان يجرى دائماً تنظيم إضراب عام احتفالا بيوم الأرض فى المناطق المحتلة ، ولم يكن هذا هو نفس الحال دائماً فى إسرائيل ذاتها (٦٧) ، ولنذكر بعض الأمثلة القليلة :

« فى ٣٠ مارس ١٩٧٧ ، أضربت كل المدن والقرى فى المناطق المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وكانت هناك مظاهرات عديدة فى رام الله والخليل وبيت لحم ، واستخدمت سلطات الاحتلال القوة لقمعها . وقد جرح واعتقل العشرات من الشباب ...

شارك وفد من الأراضى المحتلة فى اجتماع احتفالى فى عرابة حيث قوبل بالترحاب والاحترام من جانب المشاركين فى الاجتماع » (٦٨) ، وفى مارس ١٩٧٨ نظم إضراب جزئى على الأقل فى الضفة الغربية . وفى إسرائيل تم إحياء ذكرى يوم الأرض هذا العام دونما إضراب (٧٠) .

وفى الثامن من نوفمبر ١٩٧٧ ، قُتل أحد أهالى قرية مجدل الكروم فى الجليل بعد اضطرابات بخصوص تراخيص البناء . وقد عمّت الضفة الغربية أيضا موجة من الاحتجاج . وأوردت صحف القدس الشرقية

هذا الحادث بشكل عام [٧١]

وقد قوبلت زيارة السادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد بمعارضة شديدة من جانب معظم القوى السياسية فى الضفة الغربية . فعُقد فى أول أكتوبر عام ١٩٧٨ « مؤتمر القدس » الذى ضم أبرز قادة الضفة الغربية ، وأصدر المؤتمر بيانا شديد اللهجة ندد فيه بالاتفاقيات وأعلن وقوفه خلف منظمة التحرير الفلسطينية . ولم يذكر البيان الفلسطينيين فى إسرائيل تحديدا ، ولكنه أكد أن « الشعب العربى الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة وخارجها شعب واحد من الناحية التاريخية ، وهو يخوض نفس النضال ويواجه نفس المصير » [٧٢] . وإذا كانت هذه الوثيقة - مثلها مثل معظم بيانات الضفة الغربية التى تتناول فقط مشاكلها الآنية - لم تتناول قضية العرب فى إسرائيل ، فإن القوى الوطنية فى الضفة الغربية وقيادتها المنتخبة من قبل مؤتمر القدس - « لجنة التوجيه الوطنى » - لم تدخر وسعا فى هذا المجال . ففى ٢٩ مارس ١٩٧٩ ، وبعد أيام من توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية ، بمقدس فى القدس مؤتمر جماهيرى بمناسبة يوم الأرض . وعبرّ المؤتمر عن رفضه لمعاهدة السلام ولمشاريع الحكم الذاتى ، وأعلن موقفه بخصوص عدد من القضايا الأخرى التى ترتبط مباشرة بالأراضى المحتلة ، لكنه حيا أيضا نضال العرب فى إسرائيل والتنظيمات التى تقود هذا النضال مثل : لجنة الدفاع عن الأراضى ، لجنة رؤساء البلديات العربية ، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة . ولم تُذكر التنظيمات الوطنية الأكثر راديكالية [٧٣] .

وفى عام ١٩٨٠ دعت لجنة التوجيه الوطنى وبلدية غزة إلى إضراب عام فى يوم الأرض . وقد أقيم الإضراب بشكل واسع [٧٤] . وفى عام ١٩٨١ جرى الاحتفال بيوم الأرض فى الضفة الغربية بشكل أكثر نشاطاً ، فإلى جانب الإضراب الواسع ، « حاول سكان (الضفة

الغربية) زرع الأشجار فى الأراضى المزمع مصادرتها من قبل الحكومة العسكرية بغرض إقامة مستوطنات جديدة ... وفى جنين منعت الحكومة العسكرية شاحنة تحمل الطلاب الراغبين فى الوصول إلى حشد يوم الأرض فى الناصرة ، من عبور الخط الأخضر » (٧٥) .

وفى الميدان الثقافى أيضا ، كان « لعرب إسرائيل » تأثير واضح على التنظيمات والشخصيات فى الضفة الغربية . فإلى جانب الاجتماع الذى عقد بعد وفاة راشد حسين – والذى ذكرناه من قبل – عقدت اجتماعات أخرى فى ذكرى الكاتب الفلسطينى « أبو سلمى » (عبد الكريم الكرمى) فى الثانى والعشرين من أكتوبر ١٩٨٠ بالناصرة ، وفى ذكرى الكاتب « عبد الرحيم محمود » فى الثامن عشر من سبتمبر سنة ١٩٨١ بالطيبة . وقد منعت الحكومة العسكرية أهالى الضفة الغربية الذين أرادوا المشاركة فى الاجتماع الأول من القيام بذلك (٧٦) . بينما شارك فى المؤتمر الثانى عدد من الكتاب والسياسيين فى الضفة الغربية (من بينهم بسام الشكعة) (٧٧) . وفى أغسطس ١٩٨١ أقيم فى القدس « المهرجان الوطنى الأول للأدب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة » وشارك فيه عدد من الكتاب العرب البارزين فى اسرائيل (٨٨) .

التعاون المباشر

إلى جانب التأثيرات المتبادلة ، توجد أشكال أخرى من التعاون بين الأوساط السياسية والثقافية على جانبى الخط الأخضر . ومن ناحية أخرى يمكن أن نرى مظاهر التعاون ، والمساعدات المشتركة ، وكذلك التأثيرات الأيديولوجية بين الجماعات ذات الرؤية السياسية المتقاربة أو المتشابهة : كاتجاه الإخوان المسلمين – الذى لاتوجد لدينا سوى القليل من الدلائل بشأنه فى هذا الصدد – وكالحزب الشيوعى الذى تبرز أنشطته بشكل أكثر وضوحاً . فقد كان هناك تأثير متبادل لاسبيل لتجاهله بين الحزب الشيوعى الإسرائيلى النشيط فى أوساط العرب

أساسا ، وبين الحزب الشيوعى الأردنى النشيط فى الضفة الغربية . وكان اتجاه التأثير فى معظمه من إسرائيل إلى الضفة الغربية . فعلى سبيل المثال تتيح المكانة الخاصة للقدس الشرقية (وهى عمليا جزء من الضفة الغربية ولكنها ضمت رسميا إلى إسرائيل ، ومن ثم لم تعد خاضعة لقوانين الرقابة) ، تتيح للحزب الشيوعى الإسرائيلى أن يدعم مكتبة « صلاح الدين » التى هى بمثابة دار النشر الرئيسية بالنسبة للشيوعيين فى الضفة الغربية . ومن جهة أخرى تعيد صحيفة الاتحاد – لسان حال العرب فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى – نشر مقالات صحيفة الوطن الناطقة بلسان الشيوعيين فى الضفة الغربية ، مستفيدة فى ذلك من إجراءات الرقابة الأقل تقييدا فى إسرائيل (الوطن صحيفة غير قانونية) .

ونادراً مايُعلن رسمياً عن هذا التعاون العملى . ويعد اجتماع وفدين يمثلان الحزب الشيوعى الإسرائيلى والحزب الشيوعى الأردنى واحدا من أبرز هذه الأنشطة ، والأغلب أن هذا اللقاء قد عقد فى الخارج . ورغم أن البيان الصادر عن الاجتماع لم يضف جديدا إلى المواقف المعروفة للحزبين ، فقد نشر البيان فى صحيفة الاتحاد ، وتم الاحتفاء به بوصفه إنجازاً ضخماً للحزبين [٧٩] .

وبشكل عام ، فإن موقف الحزب الشيوعى الإسرائيلى فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية – والذى يتمثل فى إقامة دولتين – يقترب بشدة من الموقف السياسى للتيار الرئيسى بين سكان الضفة الغربية . وتوجد أيضا فى الضفة الغربية جماعات محدودة لاترضى بقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ، وتطالب بدلاً من ذلك ، بتحرير فلسطين كلها أو إقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين . إلا أن هذه الرؤية ليست واسعة الانتشار ، ويرجع ذلك إلى المصالح الحالية للسكان ، والأوضاع الصعبة التى لا تسمح ببلورة الفكر السياسى ، على عكس أوضاع العرب فى إسرائيل حيث تعتبر حركة « أبناء البلد » أبرز تعبير عن وجهة

النظر هذه . وفى أكتوبر ١٩٨٠ نقل عن رئيس بلدية رام الله – كريم خلف قوله : « إننا لانؤمن بوجود إسرائيل ، ففلسطين ليست رام الله أو نابلس فحسب وبل الناصرة ويافا وحيفا . إن نضال عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧ نضال واحد ، وإن استعادة القدس والخليل تستلزم استعادة يافا وحيفا وأم الفحم أيضاً ... »(٨٠) ، وربما تكون هذه العبارة قد حرفت عند نقلها ، إلا أن تلك المشاعر موجودة بلا شك فى الضفة الغربية .

ولعل الحادثة التى جرت فى معسكر العمل الصيفى بالناصرة عام ١٩٨٠ ، تلقى مزيدا من الضوء على اختلاف وجهات النظر بين الحزب الشيوعى الإسرائيلى وقسم من القوى السياسية بالضفة الغربية : فقد « دار نقاش حاد بين طلاب الضفة الغربية وتوفيق زياد ــ رئيس بلدية الناصرة وعضو الكنيست (راكاح) .. وكان الطلاب من جامعات بيرزيت وبيت لحم قد وصلوا إلى المعسكر منذ أيام قليلة وأخبروا زياد أنهم يريدون رفع العلم الفلسطينى على الموقع ، إلا أنه اعترض انطلاقا من أن هذا العمل قد يسبب توترا لاداعى له ... وعندئذ غادر الطلاب الغاضبون المعسكر (٨١) .

ومعسكر العمل المذكور هنا هو تجمع سنوى تنظمه بلدية الناصرة منذ أغسطس ١٩٧٦ . وتضم معسكرات العمل الصيفية هذه شبابا من إسرائيل ومن الأراضى المحتلة ومن الخارج ، يتولون مهمة « ترميم وتجديد المدارس ، وإصلاح الطرق وتعبيدها وأعمال الطلاء والإصلاحات » (٨٢) . وفى عام ١٩٧٨ ضم المعسكر نحو ٤٠٠٠ متطوع ، كان من بينهم شبان من عشرة من مدن وقرى الأراضى المحتلة . وفى عام ١٩٨١ شارك عدد كبير من أهالى الضفة الغربية فى المعسكر ، واعتقل العشرات منهم لأنهم قضوا ليلة فى إسرائيل بدون تصريح . (إذ يتوجب على أهالى الضفة الغربية رسميا الحصول على مثل هذا التصريح) (٨٣) وتنظم حركة « أبناء البلد » معسكرات عمل مشابهة

وإن كانت تتم على نطاق أضيق فى أم الفحم وغيرها .

وبالمثل ، هناك العديد من الأنشطة فى الميادين السياسية والثقافية التى لايقصد بها إقامة مبادرات « مشتركة » ، ولكن من الطبيعى أن يشارك فيها ممثلو « الجانب الآخر » . وقد أصبحت الأنشطة من هذا النوع أكثر انتشاراً فى السنوات الأخيرة

نتائج

إن وضع العرب فى إسرائيل يحدده اتجاهان متناقضان ، أولهما : الانتماء الجزئى إلى دولة إسرائيل اليهودية – الصهيونية ، وثانيهما : الانتماء إلى الشعب الفلسطينى والأمة العربية الأوسع . وقد تغير هذا الوضع بشكل واضح منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . ولعبت الصلات مع عرب الضفة الغربية دوراً هاماً فى هذا التغير بأشكال متعددة : فهى تذكر الفلسطينيين فى اسرائيل بقضاياهم الخاصة بشكل أكثر حدة مما كان عليه الحال فيما قبل . وقد أصبح لدى العالم العربى الآن مفهوما واضحاً وملموساً عنهم على عكس الحال قبل الحرب . وبالإضافة إلى ذلك تزايد عدد العرب الفلسطينيين الخاضعين للحكم الإسرائيلى بشكل درامى نتيجة للحرب مما أعطى قوة جديدة للتقييم الذاتى للعرب فى اسرائيل . ورغم أن انتماءهم العملى لبنية المجتمع الإسرائيلى مازال مستمرا ، فإن إنتماءهم السياسى للدولة قد توقف مع حرب يونيو .

ويرجع ذلك كله إلى التأثير الواسع للضفة الغربية على العرب فى إسرائيل منذ ١٩٦٧ ، سواء كان ذلك من خلال الصلات بين المجموعتين السكانيتين ، أو من خلال تلاقى المصالح السياسية والثقافية أو من خلال التفاعل والتعاون .

إن البيانات والتصريحات السياسية الصادرة عن العرب فى إسرائيل ، تتعرض كلها تقريبا بشكل أو بآخر لمسألة الأراضى المحتلة ؛ هذه المسألة

التى تمثل إحدى النقاط الرئيسية فى المناقشات بين القوى السياسية العربية المتنوعة فى إسرائيل ، كما بينا من قبل . ولا يرغب معظم العرب فى قيام دولة عربية فى الضفة الغربية لاتشملهم ، ولكن أقلية لها وزنها (ويمثلها أساساً « أبناء البلد ») ترى أن الأرتباط الحميم بهذه الدولة هو أمر ضرورى لأى حل فى المستقبل .

إن أهم التطورات السياسية فى القطاع العربى فى اسرائيل خلال السنوات الأخيرة – أى الحركة التى نمت وترعرعت حول قضايا « مؤتمر الناصرة » – قد بدأت بفعل أحداث الضفة الغربية . ويمكن القول بكل ثقة أن التأثير السياسى للضفة الغربية على العرب فى اسرائيل جدير بالاعتبار ، وهو آخذ فى الزيادة ..

ويمكن ملاحظة التأثير المباشر للعرب فى اسرائيل على الضفة الغربية بدرجة أقل . ذلك أن الاهتمام الرئيسى للضفة الغربية كان وسيظل منصباً على التخلص من الاحتلال ، والبديل لهذا هو : إما الاندماج فى العالم العربى عموما أو إقامة كيان فلسطينى محدد ، وطبيعى ألا يكون للعرب فى اسرائيل دور رئيسى فى هذا الصدد ، إلا أنه فى أواخر السبعينات ، ونتيجة لتنامى النشاط الجماهيرى للعرب فى اسرائيل ، تزايد إهتمام أهالى الضفة الغربية بمصيرهم ، وتجسد ذلك فى مناسبات عديدة ، وساهم فى تعميق هذا الشعور الادراك المتزايد لاحتمال بقاء الاحتلال لفترة طويلة .

وبينما توجد فى اسرائيل أقلية لها وزنها بين العرب ترى بوضوح أنها جزء من الشعب الفلسطينى ، وأنها لاتود الانفصال ثانية عن سكان الضفة الغربية ، فإن هذه الرؤية أقل وضوحا وانتشارا فى الضفة الغربية . ومع ذلك فهذا الموقف موجود ، وإن كان يفتقر إلى الشكل التنظيمى ، ومع استمرار الاحتلال ، يقوى يوما بعد يوم الاقتناع بالارتباط الحتمى بين السكان على جانبى الخط الأخضر ، وأخيرا فإن الأنشطة المشتركة هى الميدان الذى يتجسد فيه هذا التأثير المتبادل ،

ومن أمثلتها : معسكرات العمل ، والمهرجانات الأدبية ، واللقاءات الاحتفالية بالإضافة إلى بعض الأنشطة ذات الطابع السياسى مثل تبادل الكوادر والصحف الشيوعية .

ويرتبط هذا كله ببزوغ هوية فلسطينية مستقلة . فمنذ عام ١٩٧٣ لم يعد العرب فى اسرائيل وفى الأراضى المحتلة مجبرين على الاختيار بين الحكم الاسرائيلى أو السيطرة العربية (الأردنية أو المصرية) ، بل صار بوسعهم أن يفكروا فى كيان فلسطينى مستقل . وهذه الحقيقة – التى تعد منظمة التحرير الفلسطينية أوضح رموزها الملموسة والتى هى نتاج خبرة مريرة طوال الحقب الماضية – تزيد من قوة الانتماء المشترك لكل الفلسطينيين إلى هوية قومية واحدة .

هوامش

1- Israel's Arabs question their fate, in **Financial Times**, January 9, 1980.

2- Sammy Smooha, **The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel** , Haifa 1980, P. 112.

٣ – إميل حبيبى ، **سداسية الأيام الستة** ...، بيروت ١٩٨٠ ، ص١٢ .

٤ – المصدر السابق ، ص٥ – ٥١ ؛ الترجمة الفرنسية لأوليفية كارى Olivier Carre فى Maher Al- Charif (ed.), **Le patrimoine culturel palestinien**, Paris 1980, pp. 89- 123

أنظر أيضا ; Shimon Ballas, **La littérature arabe et le conflit au Proche-Orient** (1948- 1973), Paris 1980; pp. 66s.

٥ – برهان الدجانى (محرر) ، **الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٦٩ ، بيروت

١٩٧٢ ، ص٣٧٠ .

٦ - **وثائق الأقلام للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي** ٣٠/١/١٩٦٩ ، حيفا ١٩٦٩ ، ص٢٨ .

٧ - المصدر السابق ، ص٣٣

٨ - برهان الدجاني (محرر) ، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٦٨ ، بيروت ١٩٧١ ، ص٥١١ .

٩ - **ها آرتس**، ١٥ يناير ١٩٦٨ ، نقلا عن المصدر السابق ص٥١٠ .

١٠ - المصدر السابق ، نقلا عن برهان الدجاني (هامش ٨) ص٥١٠ .

برهان الدجاني (محرر) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٠ ، بيروت ١٩٧٤ ، ص٦١ .

The Arabs under Israeli Occupation 1972, Beirut 1973, ch.4, p.11

11- **Jerusalem Post** , April 13, 1973,

وردت فى :

The Arabs under Israeli Occupation 1973, Beirut 1974, ch. 4, p. 11.

١٢ - **ها آرتس**، ٤ فبراير ١٩٧٤ ، وردت فى

The Arabs under Israeli Occupation 1974, Beirut n. d., app. 1, pp.2s.

١٣ - **الاتحاد**، ٢١ مايو ١٩٧٤ ؛ ٣١ مايو ١٩٧٤ ؛ ١٨ يونيو ١٩٧٤ نقلا عن المصدر السابق ملحق١ ، ص ٤ - ٦ .

١٤ - **الاتحاد** ، ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ ، نقلا عن المصدر السابق ، ملحق ١ ، ص١٢ .

15- L'Orient- Le Jour,February 4, 1975,

وردت فى **The Arabs under Israeli Occupation** 1975, Beirut n.d., ch.5,p.5.

١٦ - كميل منصور (محرر) ، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٤ ، بيروت ١٩٧٧ ، ص٧٦ ، لاحظ أيضا قلق اسرائيل بشأن نتائج الانتخابات البلدية فى الناصرة والتى قيل أنها ستزيد من مشاركة عرب اسرائيل فى أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية ، كميل منصور (محرر) ، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٥ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص٦١ .

١٧ - **يديعوت أحرونوت**، ٢١ مارس ١٩٧٦ ، نقلا عن

The Arabs under Israeli Occupation 1976, Beirut 1978, p.83.

١٨ - **الكتاب الأسود عن يوم الأرض** ٣٠ آذار ١٩٧٦ ، حيفا ١٩٧٦ ، ص١٥٢ .

19- Ann lesch, **Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank**

and the GazaStrip, Washington,D.c. 1980, PP. 69ss;

The Arabs under Israeli Occupation 1976, Beirut 1978, pp. 66ss.,

كميل منصور (محرر) **الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٦ ، بيروت ١٩٧٩ ، ص٦٣ .

٢٠ - **الاتحاد**، ٥ مارس ١٩٧٦ .

٢١ - يوم الأرض ، بيان « لاتحاد اللجان الطلابية العربية ، القدس » ، ١٨ مارس ١٩٧٦ .

٢٢ - ياجماهير شعبنا الفلسطيني ، بيان لاتحاد لجان الطلاب العرب الجامعيين فى البلاد » ، ٣٠ مارس ١٩٧٦ .

٢٣ - وردت بعض هذه التصريحات فى :

The Arabs under Israeli Occupation 1976, Beirut 1978, pp- 87s.

24- Merip Reports 47, p.4.

٢٥ - **الاتحاد** ، ١٣ أبريل ١٩٧٦ ، ١٦ أبريل ١٩٧٦ .

٢٦ - **الاتحاد** ، ٨ أكتوبر ١٩٧٦ .

٢٧ - **الشعب** ، ٢٩ سبتمبر ١٩٧٦ ،

أنظر أيضا **Merip Reports** 52, pp. 22s,

The Arabs under Israeli Occupation 1976, Beirut 1978, p. 75.

28- **Communist Party of Israel Information Bulletin** 3-4/ 77, p, 33;

الاتحاد. ١٥ مارس ١٩٧٧

29- **CPI Information Bulletin** 3-4/ 77, p.33.

30- MarioOffenberge The Difficult Way to **Palestine**, documentary film text, Berlin 1978, pp. 29- 31.

٣١ - ياجماهير شعبنا الفلسطيني ، بيان « لأبناء البلد » وجماعات أخرى ، مارس ١٩٧٨

٣٢ - الاتحاد ، ٤ يناير ١٩٧٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ ، ٢٥ يناير ١٩٧٧ ، ٨ فبراير ١٩٧٧ ، ١١ مارس ١٩٧٧ .

٣٣ - **الشعب** ، ١٩ أبريل ١٩٧٧ ؛

الأنباء، ٢٦ أبريل ١٩٧٧ ؛

الفجر، ٢٧ أبريل ١٩٧٧ ؛

الاتحاد ، ٢٩ أبريل ١٩٧٧ ؛

٣٤ - **الاتحاد**، ١٩ أغسطس ١٩٧٧ .

٣٥ - أنظر النقد الأكثر اعتدالا لزيارة السادات فى الوثائق المتعددة للحزب الشيوعى **CPI Information Bulletin** 12/77, pp. 6-36

36- **Merip Reports** 68, p. 18.

وأنظر أيضا المقابلة مع م . قيوان من « أبناء البلد » فى نفس المصدر . ص١٥

37- **CPI Information Bulletin** 2-3/ 78, pp. 7ss; **The Arabs under Israeli Occupation** 1978, Beirut 1979, pp. 52ss.

٣٨ – **الأنباء** ، ٨ مارس ١٩٧٨ .

٣٩ – ضمير الأرض المحتلة – رفاق الدرب الفلسطينى العربى – بيان للحركة الوطنية التقدمية ، ١٧ يناير ١٩٧٩ .

40- **The Arabs under Israeli Occupation** 1979, Beirut 1980, p. 40.

41- Ibid, pp. 101s.

42- Ibid., p. 120.

(٤٣) المصدر السابق ص ص١٢٨ وكذلك :

الفجر ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ ، **القدس** ١٥ نوفمبر ١٩٧٩ ، **الشعب** ١٥ نوفمبر ١٩٧٩ ، **الفجر** ١٦نوفمبر ١٩٧٩ ، **القدس** ١٨ نوفمبر ١٩٧٩ ، **الفجر** ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩ ، ٣ ديسمبر ١٩٧٩ ، ٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، **القدس** ١٠ ديسمبر ١٩٧٩ ، **الفجر** ٢٠ ديسمبر ١٩٧٩ .

٤٤ – **القدس** ١٧ فبراير ١٩٨٠ ، يوم الأرض يوم النضال الموحد ، بيان « للحركة الوطنية التقدمية » ، مارس ١٩٨٠ .

٤٥ – **الشعب** ، ١٤ فبراير ١٩٨٠ . أنظر أيضا : من عاش على حد السيف مات به ، بيان « للحركة الوطنية التقدمية » وآخرين ٩ فبراير ١٩٨٠ .

٤٦ – **الفجر** ١٤ أبريل ١٩٨٠ ، **الشعب** ١٢ مايو ١٩٨٠ ، **القدس** ١٢ مايو ١٩٨٠ ، **الاتحاد** ١٦ مايو ١٩٨٠ ، ٢٠ مايو ١٩٨٠ ، ٢٣ مايو ١٩٨٠ ، عائدون ، عائدون ، عائدون ، بيان للحركة الوطنية للتقدمية وآخرين ، ٥ مايو ١٩٨٠ .

٤٧ – **الاتحاد** ٦ يونيو ١٩٨٠ . انظر أيضا التغطية الواسعة لمحاولة الاغتيال نفسها فى نفس العدد من **الاتحاد** . نشرت « وثيقة السادس من يونيو » أيضا فى **الفجر** ٨يونيو ١٩٨٠ .

٤٨ – قطعوا رجلىّ ... لكنهم لن يقطعوا نضالنا . بيان « للحركة الوطنية التقدمية » وآخرين ، أواخر يوليو ١٩٨٠ ، حيث ذكرت أسماء من فرضت عليهم الاقامة الجبرية وفيما يتعلق بالاجراءات الأخرى أنظر .

٤٩ – « لتلغى أوامر الإقامة الجبرية ضد المواطنين العرب » بيان للحركة الوطنية التقدمية » وآخرين ، أواخر يولي ١٩٨٠ وذكرت فيه أسماء من فرضت عليهم الإقامة . حول الإجراءات الأخرى أنظر :

Report on Palestinians under Israeli Rule(supplement to Israel & Palestine), September 1980

50- Report...., July 1980, P. 7.

51- **The Arabs under Israeli Occupation** 1980, Beirut 1981, pp. 94s

٥٢ – **ها آرتس** أغسطس ١٩٨٠ كما وردت فى :

Report...., July 1980, p. 15

٥٣ – **أنظر : الكتاب الأسود (٢) المؤتمر المهدور – حيفا ١٩٨١**
نداء حول مؤتمر الجماهير العربية، بيان « للحركة الوطنية التقدمية » وآخرين ، اكتوبر ١٩٨٠ .
٥٤ – **الشعب** ١١ ديسمبر ١٩٨٠ ، الاتحاد ١٢ ديسمبر ١٩٨٠ .

55- National Charter of the Arabs of the West Bank for the Current phase, in fuad A. Jabber (ed.), **International Documents on Palestine** 1967, Beirut 1970, pp. 628- 686.

٥٦ – حول النتائج الاجتماعية الاقتصادية لهذه الاجراءات انظر :

Salim Tamari, The palestinians in the West Bank and Gaza: the Sociology of Dependency, in Khalil Nakhleh and Elia Zureik (ed.), **The Sociology of the Palestinians,** London 1980, pp. 84-111

57- Jorgen S. Nielsen (ed.) **International Documents on Palestine** 1973, Beirut 1976, pp. 458- 460.

٥٨– **الاتحاد** ١١ نوفمبر ١٩٧٤ .

59- Hanan Mikhail Ashrawi, The Contemporary palestinian poetry of Occupation,' in **Journal of Palestine Studies** 27, pp. 77- 101.

60- **The Times** April 1, 1975 quoted in **The Arabs under Israeli Occupation** . 1975, Beirut 1977, ch. 2, p.9.

61. **The Gurdian** , May 22, 1975 quoted in ibid., ch. 3, p.11.
62. **Jerusalem Post** October 30, 1975, as quoted in ibid., ch.3, p.16.
63. **Jerusalem Post**, June 1, 1975, quoted in ibid., ch.3, p.10.

٦٤ – القدس ، إبريل ١٩٧٦ ، ٣ ابريل ١٩٧٦ ، **الفجر** ٣١ مارس ١٩٧٦ ، ابريل ١٩٧٦ ، ٢ أبريل ١٩٧٦ ، ٥ أبريل ١٩٧٦ . أنظر أيضا المقابلة مع عضو قيادى فى الجبهة الوطنية الفلسطينية ، فى
Merip Reports 50, pp. 16 ss.

٦٥ – **الشعب** ، ٨ سبتمبر ١٩٧٦ .

٦٦ – **يديعوت احرونوت** ٢٩ سبتمبر ١٩٧٦ كما وردت فى
The Arabs under Israeli Occupation 1976, Beirut 1978, p. 75.

٦٧ – انظر أعلاه .

68- **CPI Information Bulletin** 3-4/ 77, p.33.
. **The Arabs under Israeli Occupation** 1978, Beirut 1979, pp. 54s.

٧٠ – البيان الذى أعيد نشره بدون توقيع فى المصدر السابق ص٩١ ، والذى وزع فى الأراضى المحتلة ، صدر فى الواقع عن ائتلاف للقوى الوطنية العربية فى اسرائيل ولايحتمل أن يكون هذا البيان قد وزع بشكل واسع فى الضفة الغربية ، انظر النص العربى الأصلى فى ماتسبن ٨٤ ، ص١٦ .

٧١ – **الشعب** ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، **الفجر** ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، ١٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، **الشعب** ، ١١ نوفمبر ١٩٧٧ ، ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، **القدس** ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ .

72- IPS Research and Documents staff (ed.) **International Documents on Palestine** - Beirut 1980, p. 139.

٧٣ – بيان المؤتمر في

The Arabs under Israeli Occupation 1979, Bierut 1980, p. 139.

47- **The Arabs under Israeli Occupation** 1980, Beirut 1981, p. 52.

75- **Israleft** 185, April 7, 1981, pp. 8s.

76- Report....., October 1980, p. 13.

٧٧ – حضر كاتب هذه الدراسة ذلك الاجتماع

٧٨ – **الطليعة** ٢٠ أغسطس ١٩٨١ ، ٢٧ أغسطس ١٩٨١ .

٧٩ – **الاتحاد**، ٣٠ يوليو ١٩٧٦ . نشر النص أيضا في :

جورج خوري معز الله (محرر) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦** ، بيروت ١٩٧٨ ص ١٥٤ – ١٥٦ .

80- Report..., October 1980, p.2

81- The **Jerusalem Post**, August 26, 1980.

82- Report...; August 1980, p.16.

(٨٣) الطليعة ، ٢٠ أغسطس ١٩٨١ ، ٢٧ أغسطس ١٩٨١ ،

Report..., December 1981, p. 12; **Israleft** 192, september 18, 1981, pp. 6s.

المحتوى

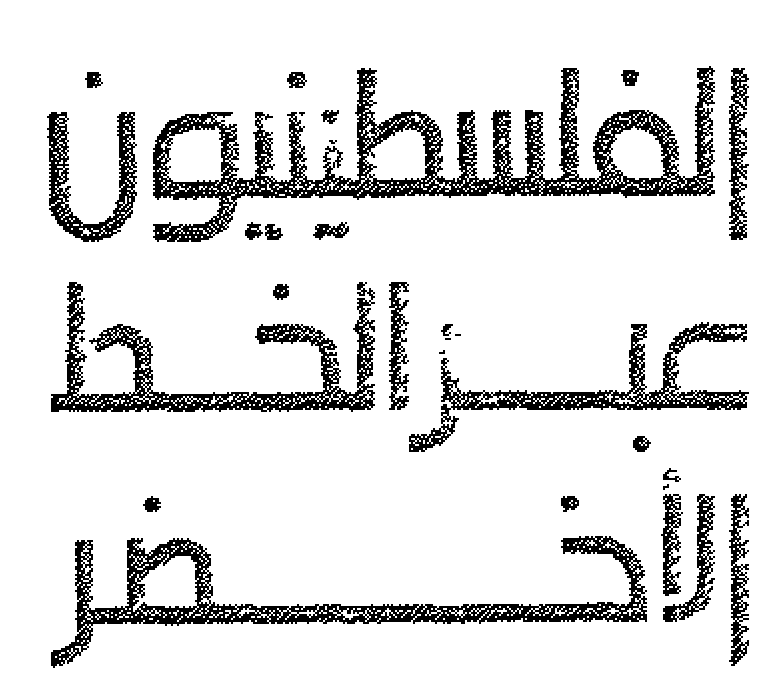


رقم الايداع

٨٦ / ٧٠١٣

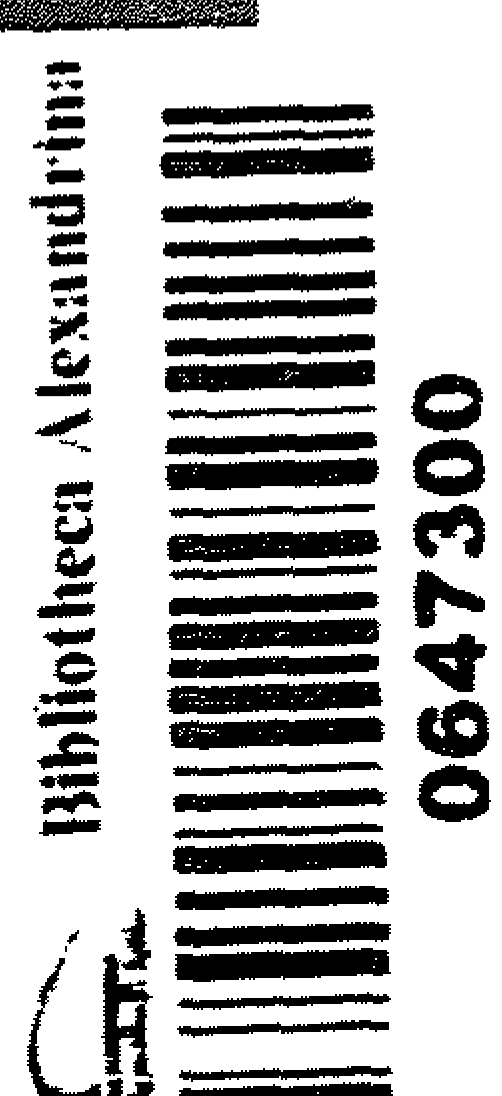
دار المدينة المنورة للطبع والنشر

١١٤ - شارع مجلس الشعب



مجموعة من الدراسات والأبحاث الميدانية تتناول واقع الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، وفى الضفة الغربية بعد الاحتلال الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ، وتطور وتنامى العلاقات بين الشعب فى المنطقتين ، وتركز هذه الدراسات بشكل خاص على انبعاث الهوية الوطنية الفلسطينية فى الأرض المحتلة .

بعض الابحاث يناقش ما يسمى بالاشتراكية الصهيونية ، وبعضها يناقش الحل الأوربى لما يسمى بالمسألة اليهودية والقائم على تصديرها إلى المشرق العربى ، ثم يتناول الكتاب عدم إمكانية حدوث تعايش سلمى بين الدولة الصهيونية ذات المؤسسات العنصرية وبين البلدان العربية المحيطة بها .



— فى الخارج ٣ دولار أو ما يعادلها